

# القانون والضوابط الاجتماعية

مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع

دكتورة سامية محمد جابر  
أستاذ علم الاجتماع المساعد  
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

تقديم  
الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث  
عميد كلية الآداب  
جامعة الإسكندرية

١٩٨٣

الناشر  
دار المعرفة الجامعية  
٤٠ شارع سوتر - الأزاريطة اسكندرية









# القانون والضوابط الاجتماعية

مدخل علم الاجتماع إلى فهم التوازن في المجتمع

تأليف

دكتورة سامية محمد جابر

أستاذ علم الاجتماع المساعد  
كلية الآداب - جامعة الإسكندرية

تقديم

الأستاذ الدكتور محمد عاطف خنيت

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع  
كلية طبعة الآداب - جامعة الإسكندرية

١٩٨٢

الناشر

دار المعرفة الجامعية

١٠ شارع سونر - الأزاريطة



# قديم

## بفلم

الاستاذ الدكتور محمد عاطف غيث

يعتقد كثيرون أن قرات الإستقرار والتوازن في المجتمع الإنسانى أطول من قرات الصراع بين مجتمعات أو بين جماعات داخلها ، وربما يكون ذلك هو السبب الذى جعل المفكرين والدارسين عبر التاريخ المتطور يقبلون على دراسة مقومات الاستقرار وضوابطه . وقد كان الاهتمام السائد بأن التوازن هو الأول بالضوابط وبالقواعد القانونية التى ترسخه أو قد تتركه . ولهذا يرى عدد من دارسى علم الاجتماع أن الضبط الاجتماعى ك موضوع ، يعتبر من أقدم الموضوعات تناولها فى علم الاجتماع وأكثرها تردداً حتى اليوم ؛ باعتبار أن البحث فى الاتساق المتزايدة إلى إستمرارية المجتمع واستقرارية نظامه وتوازن تدرجه الطبقي هو من صميم المدخل السوسيولوجى انهم يمكن ان يرمزوا الحياة الاجتماعية .

ولكن علم الاجتماع ، قطع ، لفرة طويلة بالإقتصار على الجوانب ، غير الرسمية ، الضوابط الاجتماعية عند بحث مسألة ، الأمن والنظام فى المجتمع أو عند معالجة قضايا ما يسمى الآن بالدفاع الاجتماعى ، وتركت الجوانب الرسمية المتمثلة بشكل بارز فى القانون إلى رجال القانون وعلمائه ؛ إلا أن هذا الفصل والإجراء ، ظهر على أنه فصل تسمى إذ لا يمكن أن تفصل بين أجزاء عملية واحدة تمثل نسجاً متشابكاً ؛ يظهر بنائياً كوحدة ، ووظيفياً بشكل متكامل . ومن ثم طرقت المحاولة التى انتهت إلى ظهور ما يسمى بعلم الاجتماع القانونى كفرع من علم الاجتماع . ومع أن دوركليم قد اهتم بالمسائل التشريعية والقضائية ووصفها - من

حيث دراستها من منظور علم الاجتماع - كفرع منه ، إلا أن إنتشار علم الاجتماع في أوروبا وعبرها إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ترك تطویر هذا الفرع لفترة طويلة بين : ی المدرسة الفرنسية إلى أن ظهرت محاولات أبرزت معالم مهمة في الصلة بين الاجتماع والقانون عند كل من : باوند ، ، وجيرفيتش ، وهی المحاولات التي تتطور الآن وتتطلع إلى جعل القانون بأمره فرعاً من علم الاجتماع ولول : تهریم ، كل بحث قانوني لا ينطلق من المدخل السوسيولوجي .

ومع ذلك ، فهناك اعتقاد مقنع ، أن تكريس دراسة الضوابط والقانون لمجتمع يمشي : الإستقرار والتوازن ، أو يسمى إليه ، هو نوع من رفض ، الصراع وإثارة الشكوك حوله كقوة دافعة للتقدم والنمو أو التنمية والتحديث ، أو بمعنى آخر وجه آخر من وجوه النزعة المحافظة في علم الاجتماع التي انطلقت من الوضعية ووزعت خيوطها على عدد من الاتهامات البارزة في علم اجتماع اليوم . إن الصراع مثله مثل التوازن له ضوابطه وقانونه ، يستأهل الدراسة والبحث والدقة بقدر لا يقل عما ينفعه الدارسون في دراسة ضوابط التوازن والدور المحافظ للقانون .

إن الصراع ليس مسألة تقاس بالسنين أو بالكم كما يذهب إلى ذلك كثيرون ، وليس الصراع كذلك ظاهرة تختفي أمام ظواهر الاستقرار والتوازن ، ذلك أنه عند ما يظن أن المجتمع قد وصل إلى قمة التوازن ، فإن الصراع فيه يكون قد تبلور وعرف طريقه ، وأنه - كما ينبغي أن يفهم - عملية دائمة ومتطورة في تاريخ المجتمع الإنسان ولن تختفي في مستقبله .

ومع أن الدكتوراة سامية لم تهمل هذا التصور ، فإن دراستها في مؤلفها هذا ما لبثت أكثر إلى تحليل ضوابط التوازن وقانونه ، إلا أنها فتحت الباب من

## مقدمة

يحتل موضوع الضبط الإجتماعي مكانة هامة في دراسات علم الاجتماع منذ نشأته الأول وحتى اليوم ، حيث إهتم الباحثون في هذا العلم بدراسة النظم ، والآساق الاجتماعية ودورها في ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، وتدعيم النظام الاجتماعي ، علم بأن أسلوب تناوله يختلف بين باحث وآخر . وترجع أهمية هذا الموضوع ، إلى أن بحارة الكشف عن دور النظم ، والجرعات ، والتنظييات ، والآساق في الضبط ، إنما تعاون على فهم المجتمع ، من حيث أبنيته ، ووظائفه ، والعمليات الدينامية فيه ، والعوامل الأساسية التي تؤدي إلى تغيره . وفصلا عن ذلك فإن التعرف على الأساليب النظامية ، وغير النظامية التي تتبع في عملية الضبط الاجتماعي ، أمر ضروري أيضاً لأنه يلقى الضوء على أكثر العوامل أهمية في التأثير على سلوك الناس في مجتمع معين . كما أن معرفة الوظيفة التي تقوم بها الأساليب القانونية ، وغير القانونية ، في مجتمعات ذات نظم اجتماعية وسياسية ، وثقافات مختلفة ، من شأنها أن تعمق فهم الدارسين والباحثين للمجتمعات المختلفة ، وهي تفيد أيضاً في التعرف على طرق ووسائل تدعيم الامتثال ، ومواجهة السلوك الانحرافي (سواء قبل وقوعه ، أو بعد حدوثه) وتحقيق التوازن في المجتمع .

والواقع أن هناك علوماً اجتماعية أخرى عديدة ، تشترك في دراسة موضوع الضبط الاجتماعي وضوابط المجتمع كالأنثروبولوجيا ، وفقه القانون ، والدراسات المتعلقة بالتخطيط الاقتصادي والاجتماعي ، وعلم النفس الاجتماعي ، وعلم الإدارة ، وعلم السياسة ( وذلك على الرغم من أن دراسة هذا الموضوع في تلك العلوم ، قد لا تهتم تحت هذا العنوان مباشرة ، وإنما تحمل تسميات أخرى متعددة ولكنها تندرج في نهاية الأمر إلى الموضوع الشامل للضبط الاجتماعي .

فعلم الاجتماع - على سبيل المثال - بهم بدراسة الضبط من خلال منظورات متعددة: بوصفه عاملا يؤثر في السلوك ، أو عملية إجتماعية تشترك فيها عدة عوامل ، أو نتيجة ( أو هدف ) لتلك الوظائف التي تقوم بها عدة نظم ، وتنظييات ، وعمليات إجتماعية مختلفة . والمنظور السوسيولوجي للضبط الاجتماعي ، منظور شامل ، يعنى بثلاثة مستويات للتحليل وهي : الفرد ، والجماعة ، والمجتمع . أما الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، فهي تهتم أيضا بدراسة هذا الموضوع ولكنها تركز أبحاثها فيه على المجتمعات التقليدية بوجه خاص ، فتقوم ببحث نسقين أساسيين ، وهما : النسق السياسي ، والنسق القانوني ، باعتبارهما يمثلان نسقي الضبط الرئيسيين في مثل هذه المجتمعات . وكذلك تهتم فقه القانون ، بدراسة الضبط الاجتماعي من خلال القانون ، بهدف التعرف على مدى اختلاف الأنساق القانونية من مجتمع إلى آخر ، ودور هذه الأنساق في عملية الضبط ، وكيف أنه يمكن تعديلها أو حذف بعض أجزائها منها ، لضمان تدعيم فاعليتها كنظم ضابطة .

يضاف إلى ذلك أن موضوع الضبط الاجتماعي احتل جزءا من دراسات التخطيط الاجتماعي والاقتصادي ، غير أن هذا المصطلح ، كان له معنى مختلف إلى حد ما ، وهذا النوع من الدراسات ، حيث نظر القائمون بها إلى عملية الضبط الاجتماعي كاتمارس في الصناعة ذاتها ، وفي علاقات العمل ، والاقتصاد ، وبذلك أصبحت تعنى لديهم ، صورة من صور التنظيم ، وإشراك العمال في الإدارة ، وتشجيعهم على تكوين النقابات التي يستطيعون من خلالها ممارسة مختلف الأنشطة الاجتماعية والسياسية . ولذلك فإن هناك إختبارات عملية ونظرية متعددة تضم أحكاما واقعية وقانونية ، تندرج تحت مفهوم الضبط عند من يقومون بهذا النوع

من خلال ما عرضت في البابين الأول والثاني أمام احتمالات كثيرة لمتابعة بحثها في ضوء التكامل والتعاقب الضروري بين التوازن والصراع في المجتمع الواحد وفي الفترة التاريخية الواحدة كذلك فإنه من المحاولات الأولى في العربية ، لإدخال مسألة الضبط في تراث علم الاجتماع المصري ، يحمي مؤلف الدكتور سامية ليعلن بداية تحول نحو دراسة أكثر شمولية ونحو تأصيل يحملنا إلى الارتباط العضوي مع الدراسات المتداخلة لمثل ما عرضت إليه في كتابها وخاصة دراسات القانون وعلم الإجرام . ومثال ذلك أن الدكتور سامية في الباب الأول أعطت الدارس والقارى جرة كافية نسبياً عن موقف علم الاجتماع في التراث القديم والحديث أو المعاصر ، نظرياً أو منهجياً حول مسائل الضوابط الاجتماعية تحليلاً ونقداً ، وفي الباب الثاني عالجت مدخل علم الاجتماع إلى فهم الضوابط الاجتماعية وتحليلها فتناولت النظم والجماعات ذاتها أو كضوابط اجتماعية هي نفسها ، ولم تهمل الارتباط المتبادل بين الضوابط والمتغيرات الأخرى كالقوة والسلطة ، وغيرها من عمليات الاستدماج والتكوين النظامي والإجراءات الاجتماعية .

أما الباب الثالث ، فيمثل المحاولة الناضجة ، الحديثة جداً ، لدراسة علم الاجتماع القانوني من خلال ( الربط المتبادل بين القانون والمجتمع ) وقد كانت الدكتور سامية موفقة ومقنعة وخاصة عند تحليلها لوجهات نظر علماء الاجتماع من مسائل القانون الأساسية ومن دمجها كراً وتصوراً ومنهجاً نقاط المنسل الذي يضم القانون والجريمة والسلوك الاجتماعي والمجتمع . ولذلك جاءت معالجتها في هذا النطاق مفيدة وغناء ، وخاصة عند ما استخدمت التحليل المقارن لتجارب بمتحمية متباينة .

- و -

إن كتاب الدكتور سامية جهد رفيع المستوى يتميز بالثراء ويقدم  
المسور التي طالما افتقدنا علم الاجتماع مع علوم اجتماعية أخرى ومن بينها  
القانون ، وهو لذلك سيثير خيال الباحثين ووجه جهودهم ويدعمها لسنين  
طويلة قادمة .

عاطف غيث

الاسكندرية

سبتمبر ١٩٨٣



الذى يهتم بهذا الموضوع ، عليه أن يبحث عن مضمون الضبط الاجتماعى فى العوامل والعمليات المرتبطة به ، لا من المصالح ذاته، أى أن يحاول الكشف عن العمليات الإجتماعية التى تقوم بدور فى دفع الأفراد ، والجماعات نحو الإمتثال ، وتعميق الانحراف ، وعقاب المنحرفين والراقم أن أية دراسة سوسيولوجية لاتخلو من إشارة ( سواء مباشرة أو غير مباشرة ) إلى مسألة الضبط الاجتماعى ، مما يحتم على الباحث أن يرجع فى دراسته إلى كل ما يتعلق بـ موضوعات علم الاجتماع .

ومن هنا جاء موضوع البحث الاسمائى الذى قمت به وهو ، إسهام علم الاجتماع فى دراسة الضبط الاجتماعى ، والمقصود به محاولة التعرف على مجموعة الاسهامات التى بذلت فى علم الاجتماع بهدف دراسة الضبط الاجتماعى ، سواء كانت تمثل محاولة مكتملة أو إسهامات جزئية . أى أن الاهتمام لم يركز فى هذه الدراسة على الاتهامات الأساسية التى وجهت مباشرة للضبط الاجتماعى وتركزت عليه ، وإنما أخذت فى إعتبارها مجموعة المحاولات الجزئية التى إهتمت - على سبيل المثال - بتعريف الضبط فقط ، أو مقارنة بعض وسائله فى المجتمع الريفى ، والحضرى ، أو بدراسة وظيفة أى نظام من النظم الاجتماعية . فى ضبط السلوك . وقد حاولت هذه الدراسة بقدر الامكان أن تكشف عن نقاط الالتقاء والاختلاف فى المفاهيم والقضايا والنظريات العامة المتعلقة بالضبط الاجتماعى .

ولقد كان هذا الموضوع عنواناً لرسالتى للماجستير التى توفقت عام ١٩٧٢ تحت إشراف أستاذى الدكتور محمد عاطف غيث . ثم قمت بعد ذلك بتطوير مادته العلمية وتدعيمها بفراءات جديدة مستخلصة من عديد من المراجع الحديثة فى ميدان الاجتماع العام والاجتماع القانونى ، وبذلك تمت إضافة عديد من

الموضوعات وخاصة تلك التي ضمنت في الباب الخاص بالقانون والمجتمع ، وأصبح عنوانه هو : الضوابط الاجتماعية والقانون ، إترافاً بأهمية القانون كأداة هامة من أدوات الضبط في المجتمع الحديث ، وبمخاً عن طبيعة العلاقة بين هذه الأداة وبين غيرها من الأدوات الأخرى ، بل ونوعية الصلة بين القانون ونظم المجتمع ومؤسساته الأخرى وطبيعة إستخداماته المختلفة التي تحددتها علاقات القوة السائدة في المجتمع .

وبناء على ذلك جاء تقسيم هذا الكتاب إلى ثلاثة أبواب رئيسية ، يختص الباب الأول منها بالضبط الاجتماعي في تراث علم الاجتماع ، ويمكن هذا الجزء منظورات علم الاجتماع إلى موضوع الضبط الاجتماعي من حيث تعريفه وتصنيف ضوابط المجتمع وتحديد دورها النسبي في عملية الضبط الاجتماعي ؛ وهو يشتمل على أربعة فصول يتناول الفصل الأول منها تلك المحاولات المبكرة التي بذلت في ميدان دراسة ضوابط المجتمع ، وهي إذ تعكس تطور تاريخ الفكر الاجتماعي في مسألة الضبط ، تشير في ذات الوقت إلى مختلف المحاولات التي ظهرت قبل ظهور علم الاجتماع كعلم مستقل له شرعيته المعترف بها بين النظم العلمية الأخرى . وأما الفصل الثاني ، فهو يتناول فكرة الضبط الاجتماعي بعد أن تمت صياغتها وصكت في مصطلح على إحتمل مكائته في علم الاجتماع ، وجاء الفصلان الثالث والرابع من أجل أن يتم شرح فكرة الضبط عند علماء الاجتماع الأول ، والمحدثين والمعاصرين . ثم يهيء الباب الثاني ، وهو ينطوي على التحليل السوسيولوجي للضوابط الاجتماعية مع التركيز على النظم والممارسات وبعض المتغيرات الأخرى كالقوة والسلطة وغيرها . وأخيراً ينصب الباب الثالث على دراسة القانون والمجتمع ، وينقسم بدوره إلى أربعة فصول تتناول بالدراسة والتحليل تطور دراسة القانون في مجال علم الاجتماع ، وموقف علماء الاجتماع

من الدراسات . ومعنى ذلك إذن ، أن هذا المفهوم ، كان يعنى لديهم ضبط الانتاج وعلاقات العمل فى نفس الوقت ، مع ملاحظة إختلاف معنى الضبط ومضمونه ، وهذه ، ومصدره ، بين المجتمعين الاشتراكي والرأسمالى . فالضبط بالمعنى الاشتراكي يعنى إعادة تنظيم الصناعة لتدعيم سلوك جديد ، يتطابق مع علاقات عمل جديدة ؛ ويصبح الضبط فى هذه الحالة عملية وضع ضوابط تنمى الإيجابية أو السلوك المحتمل ، وتقمع الانحراف ، أو السلوك الداهي ؛ ومن ثم ، فإن هذا المعنى يتلاءم مع نظام المجتمعات التى تأخذ بأسلوب الانتاج الجمعى من خلال التخطيط والاشراف المركزى ، أما المعنى الثانى للضبط فى الصناعة ، فإنه ينسجم مع الحاجة المتزايدة إلى ما يسمى بالضبط التنظيمى من أجل تحقيق أعلى مستوى من الكفاية الانتاجية وفائض القيمة فى الوقت الذى يحتفظ فيه المجتمع بنظامه الأساسى الذى يقوم على المشروعات الفردية والحاصه ، ولهذا يكون الضبط فى هذه الحالة تكميلاً للإيجابيات و لاجزاء زيادة الكفاية الانتاجية ، وحساساً للسلبيات من أجل تقليل الفاقد ، ويتم ذلك عن طريق مجموعة من القواعد ، واللوائح المنظمة لملاقات العمل بين الجهات المشرفة على الانتاج ( المؤسسات الرأسمالية ) والجهات العمالة ( المؤسسات النقابية )

هذا ، ويقوم علم النفس الاجتماعى أيضا ، بدراسة موضوع الضبط ، ولكن من خلال دراسات أخرى كالنشطة الاجتماعية ، والتعليم ، والتدريب ؛ وقد توسط مدى تأثير بعض دراسات الضبط الاجتماعى و علم الاجتماع بالمصطلحات ، والمفاهيم ، والنظريات القائمة فى علم النفس الاجتماعى ، لدرجة أن بعض الباحثين فى هذا العلم ، كانوا يصوغون ترميزاتهم ، ونظرياتهم فى إطار مصطلحات علم النفس الاجتماعى ، بل والفردى أيضا ، ومن بينها المنبه ، والاستجابة ، والدافع ، والبراغمات والفريضة . وغيره من المفاهيم والنصريات الأخرى المستخدمة فى إطارها السيكلوجى .

أما دراسة الضبط الاجتماعي في علم الاجتماع ، فإنها تتميز بالتنفيذ ، والصعوبة والتفرع ، والتداخل الشديد . وربما يرجع ذلك - إلى حد ما - إلى كثرة المؤلفات التي يمكن أن تفيد الباحث في هذا الميدان الواسع ، وتمدد اتجاهات مؤلفيها ، ومفاهيمهم ومدخلهم للدراسة ، ومنظوراتهم للضبط . يضاف إلى ذلك أنه بالرغم من كثرة التعريفات والتصنيفات ، التي وضعت للتصورات التي تنتهي إلى هذا للوضع ، إلا أن معظمها كان غامضا وغير محدد ، حيث كان المصطلح الواحد يستخدم بـثمان مختلفة ، ومن أجل أن يشير إلى تصورات عديدة ، وكذلك كانت هناك مصطلحات مختلفة تستخدم للإشارة إلى نفس المداول أو المعنى . ومن هنا جاء الخلط الشديد ، وسوء استخدام الألفاظ . حيث كان كل باحث يضيف مصطلحات جديدة لها إستخداماتها المختلفة ، ولذلك حدث تراكم نظري ضخم دون أن تعقبه صياغة جديدة ، أو نظرة فاحصة . ودون أن يراجع عن طريق وضع تعريفات واضحة للمصطلحات ، وإستبعاد المفاهيم الغامضة التي لا تفيد الدارس في شيء . كذلك تفرع موضوع الضبط الاجتماعي إلى عدة موضوعات أخرى ، وإرتبط بمفاهيم عديدة في علم الاجتماع والنفس الاجتماعي ، وفقه القانون ، وعلم السياسة ، مما يجعل الباحث فيه لا يقتصر على قراءة علم الاجتماع المتصلة بالضبط ، وإنما يعتمد على علوم أخرى في محاولة كشفه عن أصول المصطلح ، ومعانيه المختلفة ، وإستخداماته المتعددة ، ونظرياته . وهناك بعض الدارسين ، الذين لم يستخدموا مصطلح «الضبط الاجتماعي» ذاته ، وإنما قاموا بدراسة الموضوع من خلال موضوعات أخرى ، أو ضمن مسائل أخرى : كالرأى العام ووسائل الاتصال . والتنشئة الاجتماعية ، والتنظيم الاجتماعي ، والنظام الاجتماعي ، والقوة والسلطة ، والقانون ، والمعايير ، والثقافة ، وغيرها من موضوعات علم الاجتماع المختلفة . والمهم في هذا العدد هو أن الباحث

من مباحث القانون ، ثم يرجع على أهمية العلاقة بين القانون والجريمة والسلوك  
الإنحرافي ويختتم بمحاولة لإيضاح طبيعة الصلة بين القانون والمجتمع ، تلك الصلة  
التي تتداخل فيها عدة متغيرات إجتماعية: كالقوة ، والطبقة وغيرها من العوامل  
التي تسهم في تدعيم النظام أحياناً وإلحاق الصراع في أحيان أخرى .

ولا يغفوني عند إختتام هذه المقدمة أن أتوجه بالشكر إلى أستاذي الدكتور  
محمد عاطف غيث لفضله بتقديم هذا الكتاب ولما قدمته ولا يزال يقدم من  
توجيهات وملاحظات طالما أعتز بها لأنها كانت وسوف تظل بالنسبة لـ خسر  
معين على اجتياز كل ما يواجهني من صعاب على طريق العلم والمعرفة بل  
والحياة كلها ...

سامية محمد جابر

الاسكندرية في سبتمبر ١٩٨٣



# الباب الأول

## الضبط الإجتماعى فى تراث علم الاجتماع

- الفصل الأول : المحاولات المبكرة لدراسة ضوابط المجتمع .
- الفصل الثانى : فكرة الضبط الإجتماعى (المصطلح والتعريف) .
- الفصل الثالث : نظريات الضبط الإجتماعى (عند العلماء الأول) .
- الفصل الرابع : نظريات الضبط الإجتماعى (عند المحدثين والمؤاصرين) .





## الفصل الأول

### المحاولات المبكرة لدراسة ضوابط المجتمع

- أولا : المحاولات التي ظهرت قبل بداية العصر الحديث .
- فكرة القانون الطبيعي عند اليونان وفي المصور الوسطى .
- فكرة القانون الوضعي .
- تلازم الفكرتين عند الرومان .

- ثانيا : بداية العصر الحديث .
- مذهب العقدة الاجتماعي .
- نظرية التقدم .
- تفهيمات مختلفة للنظم الاجتماعية والسياسية .
- نظريات اجتماعية وسياسية مبكرة .



## الفصل الأول

### المحاولات المبكرة لدراسة ضوابط المجتمع

هناك تقليد شائع عند الباحثين في تاريخ علم الاجتماع ، أن يحاولوا إسناد أفكاره الأساسية إلى أصولها التاريخية ، أو الفلسفية ، أو العلمية ، أو بتعبير آخر ، يحاولوا تأصيل موضوع الدراسة ، لمعرفة قدم فكرته أو حداثتها في الفكر السوسيولوجي ، ثم محاولة تتبع التطورات التي طرأت عليها ، وذلك بالقدر الذي يساعد على توضيح موضوع الدراسة ، وإلقاء الضوء على بعض معالم النظرية في ضوءها الراهن ، ولذلك فإنه يمكن تطبيق هذا الأسلوب على الموضوع الذي بين أيدينا .

والواقع أن فكرة الضبط ذاتها ، قديمة في الفكر الاجتماعي والفلسفي على السواء ، ولكنني لن أحاول تتبع كل التطورات التي لحقت بها منذ ظهورها حتى تبلورها في صورة مذاهب أو نظريات ، وإنما سوف أكتفي بتحديد المعالم الأساسية لتطورها في كل مرحلة من المراحل بالصورة التي تجعل كل محاولة أخرى ظهرت في هذا الميدان ، يمكن ودعا بشكل أو بآخر ، إلى تلك الاتجاهات التي سوف تذكر .

#### أولاً : المحاولات التي ظهرت قبل بداية العصر الحديث

كان الفكر الاجتماعي في الشرق القديم عامة ، يتميز بإنعدام التنظيم ، بالإضافة إلى أنه فردي في أساسه وفي تعبيره ؛ وقد اهتم البحث في تلك المرحلة المبكرة بالفرد ، أكثر من إهتمامه بالجماعة ، وفي الحالات التي كان يهتم فيها

بدراسة الجماعة ، كان الإهتمام منصبا على الجماعات الأولية : كالعشيرة ، وجماعة الجوار ، والقرية . ومع ذلك فقد إحتلت دراسة القانون ، والحكومة ، مكانة هامة إلى حد ما . ويشير « بارلس Barnes » إلى أن « جويس هيرتزler Jöyce Hertzer » ، يقول في كتابه عن « الفكر الإجتماعى فى الحضارات القديمة » ، عام ١٩٣٦ ، إن أهم ما يميز التفكير الإجتماعى فى الشرق القديم إهتمامه الملحوظ بمسألة الضبط الإجتماعى وضوابط المجتمع ، وخصوصا ما يتعلق منها بالنظم الملزمة : كالدرجة ، والأسرة ، والملكية فضلا عن إهتمامه أيضاً ببعض جوانب التنظيم الإجتماعى ، وبالاخطاء التى كانت موجودة فى ذلك الوقت فى القواعد التى تحكم معظم جوانب الحياة فى الجماعة ، كما أهتم بطبيعة الواجبات ، والحقوق الإجتماعية ، مع تركيز خاص على القواعد الخلقية ، وطبيعة الأولويات الاجتماعية ، والرتبية من حيث نظريتها ووسيلة تطبيقها .

ومعنى ذلك إذن أن التفكير فى مسألة الضبط الإجتماعى ، ودور النظم والجماعات باعتبارها ضوابط لسلوك الأعضاء ، قدم قدم المجتمع الإنسانى ، ولو أنه لم يكن واضحاً ومحددأ كما هو الحال بالنسبة للفكر السوسيولوجى الحديث والمعاصر . وتمت : فكرة القانون الطبيعى أول فكرة منظمة ظهرت فى الفكر الإجتماعى والسياسى والقانونى ، فضلا عن أثرها الواضح فى دراسات الضبط الإجتماعى ونظرياته ؛ وقد عاصرتها ، وتطورت معها ، فكرة أخرى هى : القانون الوضعى ، ونظراً لأهمية تلك الفكرتين ، ف سوف أتناول دراستهما بإختصار ، وبطريقة توضح تطورهما وأثرهما فى دراسات الضبط .

فكرة القانون الطبيعى عند اليونان وفى العصور الوسطى

لم يكن فلاسفة اليونان قبل أفلاطون وأرسطو ، يهتمون بالنظر إلى العوامل

الاجتماعية المؤثرة في سلوك أعضائه المجتمع ، وإنما ركزوا اهتمامهم على الظروف الطبيعية أو الفيزيائية وما تركه من أثر في السلوك ، وكان هيبوقريطس ، أول من وضع تحليلاً للأثر البيئية الفيزيائية على المجتمع الإنساني . ثم طور د سقراط ، أفكار هيبوقريطس ، وقدم مذهباً في القانون الطبيعي ظهرت آثاره أيضاً في كتاب أفلاطون وأرسطو .

- وأريد أن أشير في هذا الموضع ، إلى أنني لن أتعرض بالتفصيل لمذاهب الفلاسفة الطبيعيين ، والمذهب أفلاطون وأرسطو ، لأن الإشارة لهما لا ترجع إلى أهمية الجوهرية في موضع الضبط الاجتماعي ، وإنما باعتبارهما أولى المذاهب التي اهتمت بأصل النظام الاجتماعي ، والموامل التي تتحكم في سلوك الإنسان ( ووجدتها في الطبيعة ) . وقد كان لهذه الفكرة أثر واضح في بعض نظريات الضبط الاجتماعي التي اهتمت بالنظام الطبيعي Natural Order .

- وقد انشغل كل من أفلاطون ، وأرسطو بمشكلة النظام الاجتماعي ، وكيفية تدعيم التماسك في المجتمع . حيث عاصر هذان الفيلسوفان الأيام الأولى من الثقافة اليونانية ، ونظرا إلى التفكك الاجتماعي والسياسي في عصرهما على أنه مرحلة إنتقال من السلطة القديمة القائمة على علم اللاهوت اليوناني - بما صاحبه من إنبهار في النظام الاجتماعي - إلى مرحلة أخرى تقوم على النظام اللباني . كما اعترفا بحاجة المجتمع في ذلك الوقت إلى أساس جديد للنظام ، أي إلى عامل جديد ، يستطيع أن يدعم التماسك الاجتماعي . وقد وجد أفلاطون هذا الأساس في الدولة ، وأعلن ذلك في الجمهورية ، وفي القوانين ، حيث ذهب إلى أن الدولة تمثل تطوراً في نمو الطبيعة الإنسانية ، وأنها تمارس السلطة الكبرى تجاه النظم الاجتماعية كلها ، وبالتالي تجاه الأفراد ، فضلاً عن أنها

تحقق العدالة باعتبارها جوهر الأخلاق (١). ولكن ، من هي تلك الفئة التي يجب أن تمثل الدولة أو تمثل السلطات العليا فيها؟ إنها طبقة الحكماء والفلاسفة وقد أطلق عليها أفلاطون « طبقة الصفوة » ، ومهد بذلك لظهور النظرية الأرستقراطية في السياسة . أما أرسطو ، فقد وجد أصل النظام في الدولة ، والدولة عنده من خلق الطبيعة وهي سابقة على وجود الفرد ، والدليل على ذلك أنه إذا انزل الفرد ، فإن يستطيع أن يكتفى بذاته ، ومن ثم فهو يشبه الجزء في علاقته بالكل ؛ أما ذلك الذي لا يستطيع أن يعيش في مجتمع ، أو ليست لديه حاجة إلى المجتمع ، فإما أن يكون ذابة أو إله ، وهو ليس جزء من الدولة أو من المجتمع . إن نظرية أرسطو في الأمر الذي تحدده العوامل الفيزيائية في سلوك الإنسان والمجتمع هي في الحقيقة إحياء لنظرية هيوقريطس .

ثم جاء الروانيون في النصف الأخير من القرن الرابع قبل الميلاد ، وكانوا متفقين مع أرسطو على أن الإنسان إجتماعي بطبيعته ، وامتدوا بقانون الطبيعة ، باعتباره أفضل موجه للسلوك الأخلاقي . نادوا بالتححرر من المؤثرات الخارجية ، وخصوصاً تلك التي تمارسها الدولة ، وبالحضوع لقانون الطبيعة الذي يعمل فوق كل قانون وضعي .

وأما في المصور الوسطى فقد تميزت فكرة القانون الطبيعي بالطبع الديني ، ولذلك أصبح القانون الطبيعي هو ذلك القانون الإلهي الذي يعمل فوق أي قانون آخر . وكان العالم في ذلك الوقت محكوماً بنظرة الناس إلى الخالق ، فكل حادثة ترد إليه ، بما في ذلك الحوادث المؤقتة التي تظهر في سلوك الفرد وفي حياته اليومية .

---

1 - Harry E. Barnes, An Introduction to the History of Sociology, Chicago, 1948, pp. 4 - 5.

وكان الملوك إمتدادا للالهة على وجه الأرض ، وحكمهم مقدس ؛ وفي المسائل الروحية ، كان الكهنة بمثابة ممثلين لله . ويقول بعض المؤرخين وعلماء الاجتماع أنه لم يوجد صراع في ذلك الوقت بين السلطة الدينية والملكية (١) .

### فكرة القانون الوضعي

ظهرت هذه الفكرة في وقت مبكر عند «الآيبوريين» ، الذين تعارض تصورهم للجتمع مع تصور الرواقين ، وخصوصاً عندما أكدوا أن المجتمع يعتمد في أساسه على الوعي بالمصلحة الشخصية ، وقد أدى ذلك إلى مطالبهم المستمرة بتدعيم النظم الإجتماعية التي تحكم علاقات الأشخاص . وذلك بهدف القضاء على تلك الشرور التي تسببت فيها ظروف الحياة التي كانت سائدة من قبل . وقد أدت هذه النظرية - على حد قول بعض مؤرخي علم الاجتماع - إلى إفساح الطريق أمام مذهب العقيد الاجتماعي ، الذي يشير إلى أن النظام لا يوجد أصوله في طبيعة الإنسان التي تعتبر جزءاً من طبيعة الوجود ، وإنما يوجد تلك الأصول في «التماقد» الذي يعترف طرفاه بفائدته بالنسبة لهما .

### تلازم فكرتي القانون الطبيعي والقانون الوضعي

يلاحظ أن فكرتي القانون الطبيعي ، والقانون الوضعي ، وجدتأما عند الرومان . حيث اعترفوا بأهمية القانون الطبيعي من ناحية ، ثم بوجود أصل آخر للقانون ، وهو «الاتفاق Concensus» من الناحية الأخرى ، ويمكن الإستعانة بأحد المفكرين الرومان لتوضيح ذلك . فقد كان «شيشيرون» مثلاً يعتقد بوجود عدل يعمل فوق النظم والقوانين الوضعية ، وهو عبارة عن

---

1 - Paul Landis, Social control, Social organization and disorganization in process. 1930; pp. 5-6

قانون ثابت ، وأبدى يوافق الطبيعة والعقل ، وينطبق على الناس في كل زمان وكل مكان (١) . وبذلك يؤكد شيشيرون وجود عنصرى العدل المثالى ، من ناحية ( وهى فكرة مثالية أكدها أصحاب مذهب القانون الطبيعى ) ثم الاتفاق ، من ناحية أخرى ، وهو ركن أساسى فى القانون الوضعى .

### اختفاء فكرة القانون الطبيعى وعودتها ثانية

تميزت فترة الانتقال من المصور الوسطى إلى العصر الحديث ، بإنهيار عهد الإقطاع ، وسلطة الكنيسة ، وبالتالي بمهاجمة الفكرة التى كانت سائدة فى المصور الوسطى ، وهى سيطرة القانون الطبيعى الكنسى على الدولة . وحتى أفكار دافنى ، عن التنسيق بين وظائف الكنيسة العلمانية وبين الامبراطورية ، أصبحت موضع شك كبير . ومن ثم أدى ظهور القانون الرومانى إلى إحياء المذهب الذى يؤكد على سلطة الدولة على سلطة الكنيسة وعلى أى نظام آخر من نظم المجتمع . وعلى أثر ذلك ، اختفت - جزئياً - فكرة القانون الطبيعى ، ولكنها عادت إلى الظهور مرة أخرى فى القرنين السابع عشر والثامن عشر ، وحينئذ لم تعد فكرة فلسفية أو دينية ، وإنما أصبحت فكرة قانونية ، حيث ذهب بعض فقهاء القانون إلى أن القانون الطبيعى يعتبر مصدراً لكل قانون وضعى ، وأنه قبل كل شئ يهبر عن مجموعة قواعد عقلية للعدل ، ومستخرجة من طبيعة الأشياء ذاتها . وطبقاً لذلك ، فالقانون الطبيعى يحدد مضمون القاعدة القانونية ، عن طريق العقل ، وهو تشريع نموذجى كامل ، أى أنه يحدد لكل وضع من الأوضاع ، القواعد النموذجية التى يجب أن تحكمه ، وهنا تقتصر وظيفة المشرع على ترجمة هذه القواعد النموذجية ، إلى قواعد وضعية .



هذا ، ويمكن أن نخلص من هذا الجزء الذى يتعلق بفكرى القانون الطبيعى ،  
والقانون الوضعى ، إلى مجموعة نقاط أساسية ، وهى :

١ - أن فكرة القانون الطبيعى ، تعتبر ذات مضمون متغير ، يختلف من  
عصر إلى آخر ، ومن فترة زمنية إلى أخرى ، فقد بدأت فكرة فلسفية عند  
هيبوقريطس ، وطورها كل من سقراط وأفلاطون وأرسطو ، ثم تحولت إلى فكرة  
دينية ، أصبح القانون الطبيعى يقتضاها مساويا للقانون الإلهى ، وتغيرت أخيراً  
إلى فكرة قانونية تعبر عن المثل الأعلى للمدلى .

٢ - عاصرت تلك الفكرة ، فكرة القانون الوضعى التى دعمها الأبيقوريون  
وزكرت أهميتها فى أنها مهدت لظهور مذاهب المقد الإجتاعى .

٣ - تمكن أهمية فكرة القانون الوضعى بالنسبة لمسألة الضبط الإجتماعى  
فى أنه ليست هناك نظرية فى الضبط لم تتعرض للقانون الوضعى ، من حيث  
تعريفه ، وتحديد خصائصه ، ووظائفه الإجتماعية المناطقة . كما تأثرت تلك  
النظريات ، بطريقة أو بأخرى ، بفكرة القانون الوضعى القديم . أما عن فكرة  
القانون الطبيعى ، فقد ظهرت فى بعض نظريات الضبط ، وخصوصاً التقليدية  
منها ، حيث اهتم « روس » اهتماماً بالغاً بالنظام الطبيعى ، وأثره فى السلوك  
الإلهامى .

٤ - تهتم فكرتنا القانون الطبيعى ، والوضعى ، أساساً ، بالبحث فى أصل  
القانون والنظام الاجتماعى .

ثانياً : بداية العصر الحديث

ظهرت فى بداية العصر الحديث بعض المذاهب والنظريات الاجتماعية ،

السيكولوجية ، والسياسية : كمنهج العقد الاجتماعي ، ونظرية التقدم ، ونظريات كونت ، وسينسر ، التي تركزت أثرها على تطوير نظريات الضبط الاجتماعي ، وخصوصا التقليدية منها .

### منهج العقد الاجتماعي

انشغل المفكرون الاجتماعيون والسياسيون في بداية العصر الحديث بذات المشكلة ، وهي كيفية تدعيم النظام في المجتمع الإنساني ، وواجهوا مشكلة تشبه تلك التي واجهها كل من أفلاطون وأرسطو ، وهي إختيار النظام الحارق للطبيعة في الدولة الروحية ، وإختيار البناء الإنطاعي في الدولة العلمانية (١) . وفي ظل هذه التغيرات ، بدأوا يبحثون عن مصدر جديد للسلطة ، أو عامل جديد يفسرون به انضباط السلوك الإنساني ، وقد وجدوا هذا المصدر في « المقعد الاجتماعي » . ولكن أصحاب نظريات العقد الاجتماعي ، اختلفوا في تصورهم لهذا المقعد ، وفي مضمونه ، كما سيتضح في الفقرات التالية .

إذ يعتبر الفيلسوف الإنجليزي « توماس هوبز Thomas Hobbes » ، أول من قام بصياغة نظرية في العقد الاجتماعي ، وكانت صياغته متكاملة وعظيمة ، وإليه ينسب التصور الكلاسيكي لهذه النظرية ، بالرغم من تلك التطورات العديدة التي مر بها المذهب قبل ظهور هذا الفيلسوف . وقد ذهب « هوبز » ، إلى أبعد ما ذهب إليه أي مفكر آخر ، وذلك حينما حاول تحليل الموقف الذي كان الإنسان موجودا فيه قبل ظهور المجتمع الإنساني في صورته الحالية ، فهو يرى أن الإنسان كان يعيش في دولة الطبيعة ( أو في عهد الفطرة ) ووصفها بأنها

دولة الحزب بين جميع الناس ، وضد جميع الناس ، وكانت حياة الانسان فيها « فقيرة ، وقذرة ، وبهيمية ، وقصيرة » . وبذلك أنكر هوبز قضية أرسطو التي تؤكد أن الإنسان كائن إجتماعى بطبيعته (١) . وتنحصر المشكلة التي واجهها هوبز في أنه : كيف يمكن للنظام الاجتماعى أن يتحقق إذن من خلال تلك الفوضى الأصلية ؟ لقد زودت الطبيعة الإنسان ببعض الأهواء ، ووهبت العقل أيضا ، إلا أن الانانية الطبيعية تدفع كل إنسان إلى البحث عن مصلحته الشخصية ورفاهيته ، وبالتالي ، فإنما توقعه في صراع وزراع مستمرين مع الآخرين . أما العقل ، فهو الذى يوضح للإنسان كيف يمكن أن يضمن أهدافه ، وأن يحافظ عليها ، كما يضمن له أيضا وسائل تحقيق السلام . ولكن كيف أتت السلطة إلى الوجود ، وكيف تدعمت ؟ هوبز ، أنه لكى يقضى الناس على الشقاء الذى كانوا يمانون منه ، ويتخلصون من دولة الطبيعة التي تميزت بانعدام الأمن والاستقرار ، وبعدم خضوعها لقواعد منظمة ، إتفقوا على أن يتحدوا في شكل مجتمع مدنى يحميهم ، ومن أجل تحقيق هذا الهدف ، تنازلوا عن حقوقهم الشخصية وحررياتهم الفردية ، وضموها لهيئة عامة حاكمة أو لحاكم واحد . ولكن لم يقتصر هوبز ، على ذكر العقد الإجتماعى وحده كأساس أو أصل للمجتمع المدنى ، وإنما أضاف إلى ذلك ، أنه يمكن أن يكون هناك نمط آخر لأصل المجتمع المدنى، وهو النموذج الذى يعتمد على العنف وإستخدام القوة .

وقد واجهه لوك J. Lock ، نفس المشكلة التي واجهها هوبز ، وهى البحث عن المصدر الحقيقى للنظام الاجتماعى ، ولكنه اختلف عنه إختلافا جوهريا في وجهة نظره

عن دولة الطبيعة ، ويظهر هنا الاختلاف في أنه رفض تلك الظروف التي كان هوبز يتصورها ، وهي حالة الحرب الشاملة ، والإنحلال الإجتماعي . ولم يصور المجتمع في تلك الفترة باعتباره دولة ما قبل المجتمع ، بل على أنه موقف كان موجودا في فترة ما قبل ظهور السياسة ، كان لكل إنسان فيه ، الحق في ممارسة قوانين الطبيعة وتنفيذها . ويرى « لوك » ، أن الطبيعة الإجتماعية للإنسان تمنع دولة الطبيعة من أن تكون منموزلة وغير إجتماعية ، وإنما كان هناك شيء هام ينقصها ، وهو « الفاضل » ، الذي يتمكن من وقف المنازعات التي قد تظهر فيها ، بطريقة عادلة . أمام السبب الرئيسي الذي جعل الإنسان يترك دولة الطبيعة ، فيمكن في زيادة الملكية الخاصة ، ورغبة الأفراد في استخدامها ، والإنحفاظ بها في حالة أمانه . وقد كان مذهب لوك في العقد الاجتماعي ، عاملا هاما من العوامل التي دفعت للناس في ذلك الوقت إلى المطالبة بمجتمع منظم يحكمه القواعد والقوانين العادلة .

وأما « جان جاك روسو » فهو آخر مفكر في مدرسة العقد الاجتماعي وقد اختلف عن سابقيه في إصراره على أن السلطة توجد في الناس ولا يمكن أن تأتي من الخارج ، سواء من شخص أو هيئة أخرى . وعارض هوبز في نظوره لتلك الحالة التي كان عليها الإنسان في دولة الطبيعة ، وذهب روسو إلى أن دولة الحرب لم تكن معروفة في ذلك الوقت المبكر ، وأنكر أيضا ما ذهب إليه هوبز في تصويره لحالة الإنسان في دولة ما قبل المجتمع ، وهو يرى أن الإنسان في تلك الدولة ، لم يكن فاضلا ، ولا سيئا ، حيث أن هذه الخصائص (الفضيلة والذيلة) من خلق المجتمع ذاته . وقد اتخذ روسو نفس موقف لوك من دولة الطبيعة ، وهو أنه بالرغم من أن تلك الحالة لم تكن تتميز بالحرب ، والصراع الدائم ، فإن إنعدام الأمن والطمأنينة فيها ، هو الذي خلق الحاجة إلى إيجاد نظام المجتمع

المدنى ، أما الطريقة الوحيدة التى تمكن من بناء هذه المجتمع ، وحماية حقوق أعضائه ، فهى توسط العقد الإجتماعى الذى يمنح الإنسان فيه ذاته للجميع ، ومعنى ذلك أنه لم يمنحها لأحد بالذات ، ونتيجة لهذا تظهر فى الوجود إرادة عامة تطالب من جميع الناس الامتثال لها .

وأخيراً ، يمكن التوصل إلى بعض النتائج فيما يتعلق بنظرية العقد الإجتماعى :

١ - اختلفت آراء أصحاب فكرة العقد الاجتماعى فى حالة الفطرة التى كانت سائدة قبل وجود المجتمع المنظم ، فذهب هوبز إلى أنها تميزت بالردىة ، والبهيمية ، وعدم التنظيم ، والصراع الدائم والحرب بين الناس ، بينما يرى كل من لوك وروسو أن تلك الحالة لم تتميز بالحرب والصراع وإنما هى حالة طبيعية واجتماعية يسودها السلام ، ويرجع السبب فى التعاقد ، إلى زيادة الملكية ، والرغبة فى حمايتها وضماها .

٢ - اختلفت آراهم أيضاً فى مصدر السلطة ، فذهب هوبز إلى أن السلطة تأتى من خسارج وتفرض على الناس الذين كانوا يعيشون فى حالة الفطرة ، ولا يملك الأفراد إلا التخلى عن كثير من حقوقهم وحررياتهم للمجتمع ، أما روسو فيرى أن السلطة فى الفرد ذاته ولا تأتية من الخارج ، وأنه عندما يمنح الفرد ذاته للمجتمع ، فإنه بذلك لا يعطيها له فرد بالذات .

٣ - بالرغم من إختلاف آراء أصحاب هذه النظرية ، إلا أنهم اتفقوا جميعاً فى نقطة هامة وهى إقلاصهم عن التفسيرات الخارقة واللاهوتية للحياة وللضبط الاجتماعى ، كما توجهوا إلى مفاهيم وتصورات أخرى للمجتمع ، الذى يكون الإنسان فيه حراً فى تحديد مصيره ، طالما أنه يرجع أفعاله الخاصة طبقاً للقانون الذى

اشترك في وضعه ، ومن ثم فقد أصبح مصدر السلطة متشابها في القوى الاجتماعية بدلا من القوى الحارقة الطبيعية التي كانت لها أهميتها في المصور الوسطى .

٤ - أن فكرة العقيد الاجتماعي ذاتها تعتبر نظرية في ضوابط المجتمع ، حيث اهتمت بالبحث في أصل النظام والسلطة ، ووجدته في القوى الاجتماعية ، وعلى وجه الخصوص ، في عنصر « التماقد » ، ومن ثم فهي نظرية علمانية ، في مقابل النظريات ، أو التفسيرات الأخرى الدينية واللاهوتية .

### نظرية التقدم

ساعد على ظهور نظرية التقدم مجموعة عوامل ، أهمها ظهور العلم ونمو طابع العقلانية ، وتناقص هذه النظرية في أن التقدم البشري يعتبر طبيعيا وتلقائيا ، وهو نتيجة لأي جهد جمعي يهدف إلى تحقيق غايته نحو التقدم وقد بدأ هذا المذهب عند مفكرين مثل « برنارد دوفونتيل » ، و « دون سان بيير » ، و « كلود هلفيتاس » ، و « جيوفاني فيسكو » ، وهم الذين ذهبوا إلى أن وصول الإنسانية إلى الكمال أمر ممكن ، عن طريق التنوير الشامل والتعليم العقلاني ، وأن التقدم يعتبر حقيقة واقعة ، وأكدوا ذلك عن طريق القول بأن منجزات عصرهم في العلم والفن والثقافة تعتبر أكثر تقدما من تلك التي تمت في عصر أفلاطون ، وأرسطو مثلا . وهناك عدد كبير من الفلاسفة ذوي الجنسيات المختلفة ، اعتنقوا فكرة التقدم وعملوا على تدعيمها ، ومن أمثلتهم : « سردير » ، و « كانط » ، الفيلسوفان الألمانيان . والمفكر الانجليزي « وليام جودوين » ، والفيلسوف الفرنسي « سان سيمون » ، وكذلك عالم الاجتماع المبكر « أوجست كونت » ، (١) .

والواقع أنه ترتب على ظهور نظرية التقدم ، مجموعة نتائج وآثار هامة خصوصا في تلك النظريات التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر ، وأوائل القرن العشرين . ومن بين تلك النتائج الفكرة التي سيطرت على بعض نظريات الضبط الاجتماعي التقليدية ، والتي مؤداها أن الضبط لم يظهر إلا في المجتمع الحديث وأنه يعتبر نتيجة للتقدم وتطور الحضارة والمجتمع ، أما المجتمعات البدائية فإنها لم تكن محتاجة إلى أساليب الضبط الاجتماعي ، نظراً لأن طريقتي الحياة ، وبساطة أسلوب حياتها اليومية ، لم يخلقنا الحاجة إلى وسائل وأساليب الضبط الحديثة التي تتمثل على وجه الخصوص في القانون ، ووسائل الإتصال .

#### تفسيرات متعددة للنظم الاجتماعية والسياسية

ظهرت في بداية العصر الحديث نظريات وآراء نهم بتفسير العوامل للأثرة في النظم الاجتماعية والسياسية ، منها التفسيرات الجغرافية والبيولوجية ، والسيكولوجية ، والدينية ، التي يمكن الإشارة إليها في هذا الصدد .

#### أ- تفسيرات جغرافية وبيولوجية

أهتم « مونتسكيو Montesquieu » بوضع تفسير جغرافي للنظم الاجتماعية والسياسية وكان ذلك في كتابه « روح القوانين The Spirit of Laws » ، الذي تأثر فيه بكل من هيبوقريطس ، وأرسطو في تأكيدهما على المسائل الفيزيائية .. المناخ على وجه الخصوص - وأثرها في الجنس البشري ، والمجتمع الانساني ويمكن تحديد أهم أفكار مونتسكيو بسدد التفسير الجغرافي والبيولوجي للنظم فيما يلي (١) :-

١. أن النظم الاجتماعية ( والتشريع ) تتوافق مع طوائع الشعوب التي توجد فيها .

٢ - أن هناك تفاعلا بين النظم الاجتماعية المختلفة ، والقوانين والأساليب الأخرى التي تستهدف تدعيم الضغط الاجتماعي في أية جماعة .

٣ - أن السبب الرئيسي الذي يكمن وراء تلك الاختلافات بين النماذج البشرية والثقافات ، يرجع إلى عوامل جغرافية تتمثل في المناخ توجه خاص . وبالتالي ، فنحن نتكهن من فهم خصائص الشعوب ، ومن تحديد القوانين والنظم التي تلائم كل نموذج من نماذج المجتمعات ، عن طريق دراسة الآثار التي تحدثها العوامل الجغرافية في تلك النماذج .

٤ - أن أفضل نظام اجتماعي أو سياسي أو اقتصادي ، هو الذي يتوافق مع ظروف الشعب الذي يوجد فيه ، وأن وظيفة المشرع المعاصر هي إكتشاف تلك النماذج البشرية المختلفة ووضع التشريع طبقاً لذلك ، وفي هذا العدد لابد من إجراء دراسات مقارنة بين نظم المجتمعات ، لتتصرف عن طبيعتها ، وخصائصها ، ووظائفها .

٥ - إعتاد على أن العوامل الجغرافية لها شأن كبير في تشكيل النظم الاجتماعية ، فإن نظام الحكم الإستبدادي هو الذي يلائم تماماً الشعوب التي تقعان المناطق الحارة ، والنظام الملكي يلائم شعوب المناطق المعتدلة ، والنظام الجمهوري لسكان المناطق الباردة . أما عن النظم الدينية ، فإن الإسلام يلائم أولئك الذين يعيشون في المناطق الاستوائية ، والكاثوليكية للمناطق المعتدلة ، والبروتستانتية في المناطق الباردة . وبالنسبة لنظام الزواج ، يعتبر الزواج التعددي ملائماً للذين يعيشون في المناطق الاستوائية ، بينما يفضل النظام الأحادي



في المناطق المعتدلة والباردة . وكذلك فإن شرب الخمر يجب أن يكون محرماً في الأجواء الحارة ، لأنه ليست هناك حاجة إلى زيادة الحيوية ، ولكن مزيد من شرب الخمر يمكن أن يكون محل تسامح بل وتفضيل في المناطق الباردة ، نظراً لحاجة سكانها إلى مزيد من الطاقة والتنبيه لحواسهم ، وتنشيط لأجسامهم .

وقد اختلف « مونتسكيو » عن المفكرين المعاصرين له في أنه لم يضع حلولاً للمشاكل الاجتماعية الموجودة ، ولم يقصد بذلك النتائج التي وضعا ، أن تكون سندا للأصلاح الاجتماعي ، وإنما عمل على تطوير الدراسة المقارنة لتنظيم الاجتماعية (١) ، وحاول أن يجمع بيانات علمية عن الجماعات والأعراف ، والقوانين في مجتمعات مختلفة ، باحثاً عن الروح التي تكن وراءها ، ومستمداً في ذلك على الكتب من ناحية ، وزيارة بلدان أوروبا من ناحية أخرى . وبالرغم من أن نظرية « مونتسكيو » في تفسير التنظيم الاجتماعية والسياسية عن طريق العوامل الجغرافية والبيولوجية ، لم يكن لها أثر مباشر في تطوير نظريات الضبط الاجتماعي ، إلا أنها أفسحت الطريق أما الدراسة المقارنة لتنظيم الاجتماعيه ، ولفتت الأنظار إلى مدى إختلاف الشعوب بإختلاف ثقافتها ونظمها الاجتماعية وقوانينها ، فضلاً عن أنها أكدت أهمية التفاعل بين النظم الاجتماعية لتدعيم الضبط الاجتماعي . وبذلك فقد أسهمت - إلى حد ما - في تطوير نظريات الضبط .

### ب - التفسير السيكولوجي

يمد كل من « باركلي » ، و « هيوم » من أهم رواد النظرية السيكولوجية في تفسير النظم والممارسات الاجتماعية ، التي تعتبر ود فعل لنظرية العقدة الاجتماعي ،

فقد اعتقد « باركلي » بوجود غريزة إجتماعية طبيعية لدى الإنسان ، وبوجود حكومة تنظم المجتمع منذ أن ظهر ، وأنه من المستحيل أن نعتقد في وجود عهد كانت تسيطر فيه الفطرة أو تسوده الفوضى .

وقد عمل « باركلي » على إحياء فكرة قانون الطبيعة ولكن بصورة أخرى ، فهو يرى أن مجرد الخضوع للسلطة القائمة ، يعتبر خضوعاً لقانون الطبيعة ، والغريزة الاجتماعية تتأمل تماماً مبدأ الجاذبية في العالم الفيزيقي ، حيث تعمل هذه الغريزة على خلق العمليات الاجتماعية والنظم . فكلما ارتبط الناس بعضهم ببعض ، وزادت حمدة هذا الارتباط ، ظهرت علامات التشابه بينهم ، وبالتالي زادت نسبة هذا التشابه ، وكلما زاد ميل الناس إلى الاجتماع ، والتعاون ، تلاثت الأناثية .

أما عن « هيوم » فقد كان - على حد قول بارنس - أقرب إلى علم الاجتماع النفسي الحديث من أى مفكر آخر فى عصره . فأصول المجتمع كما يرى ، توجد فى الغريزة ، لافى المصلحة الشخصية ( كما ذهب أصحاب نظرية العقد الاجتماعى ) . والإنسان كائن اجتماعى بطبيعته ، وليست دولة الطبيعة ، أو عهد الفطرة ، إلا نتاجاً لفلسفة قديمة بالية . وإعتاداً على هذا التصور ، وعلى الرفض النهائي لمذهب العقد الاجتماعى ، قدم « هيوم » تفسيراً سيكولوجياً للمجتمع الذى توجد أصوله فى غريزة الجنس تلك الغريزة التى تمثل الحقيقة الاجتماعية المطلقة ، فهى تؤدى إلى تكوين الأسرة التى يتحد أعضاؤها عن طريق التعاطف الذى يوجد بين هؤلاء الذين يتشاجون معاً ، ويقطنون فى مكان واحد ، وكل ما فى الأمر أنه بعد أن كانت هذه الروابط تعتمد فى البداية على التعاطف كأساس لها أصبحت تفرض عن طريق العرف ، والمادة الجمية اللذين جعلهما الجماعة تشع

بما هذا الإرتباط . و، مرور الوقت أصبح العرف غير كاف لضبط الانانية الإنسانية التي تهدد التعاطف القائم ، ولذلك فلا مفر من إيجاد نظام الحكومة ، وهو أساس الضبط الاجتماعي الفعّال ، وإذن النظام الاجتماعي يبدأ من الغريزة ، ويتطور من خلال الإحساس والعاطفة ، ثم يخضع الضبط العقل في نهاية الأمر .

وهناك نقطتان أخيرتان لا بد من تأكيدهما بصدد التفسير السيكولوجي للنظم الاجتماعية وهما ، أولاً أن النظرية السيكولوجية التي وضعها كل من « باركلي ، و « هيوم » لا تمثل رد فعل لنظرية المقدر الاجتماعي فحسب ، ولكنها تمثل رفضاً قاطعاً لنظرية مونيسكيو في تفسير النظم الاجتماعية والسياسية بالرجوع إلى عوامل بيئية خارجية . وثانياً ، أن النظرية التي تعتمد في تفسير السلوك على العوامل السيكولوجية ، كالغريزة ( الغريزة الاجتماعية وغريزة الجنس ) ، والتعاطف ( أو المشاركة الوجدانية ) ، والتقاليد - كان لها أثر بالغ في نظريات الضبط الاجتماعي التي ظهرت بعد ذلك : كنظرية روس ، ولومبى ، وبرنارد وغيرهم ، بل إن بعضهم إفتصر على تفسير الضبط الاجتماعي في ضوء العوامل السيكولوجية (١) .

### ج - التفسير الوظيفي

كان « كولنج » أول من قام بدراسة متكاملة للنظم الاجتماعية في المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة ، وأول من وجه الانظار إلى أهمية التحليل الوظيفي للنظم (٢) ، أى الدراسة الشاملة للعلاقة المتبادلة بين العقيدة ، والمعتقد ، والقانون ،

(١) سيرد شرح هذه النقطة بالتفصيل في فصل مستقل .

(٢) وذلك بالرغم من أن معظم الباحثين في علم الاجتماع والأثرولوجيا يرجعون أصول الاتجاه الوظيفي إلى « لايبيل دور كيم » .

ولكن دون أن يشير إلى لفظ « الوظيفة » في تحليله هذا . وقد ذهب إلى أنه توجد في المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة ، ثلاثة نظم مترابطة ، وهي : عقيدة العائلة ( أو عقيدة أهل البيت الواحد *La religion domestique* ) ، ونظام العائلة ، وقانون الملكية ( أو حقوق الملكية ) حيث توجد في الأصل رابطة قوية وواضحة ، بين هذه النظم الثلاث . أما النظام الهام الذي يمارس فاعليته في النظم الأخرى فهو « العقيدة » ، أو « العبادة » *Le Culte* : حيث أن حقوق الملكية وقوانينها ، جزء من العقيدة ، وتماسك العائلة وظيفته للعقيدة أيضاً <sup>(١)</sup> . أما أساس هذه العقيدة فهو ينصب على عبادة الأسلاف ، والاعتقاد في سلطة الأجداد وأرواحهم ، وقدرتها على توقيع العقوبة والجزاء . وطبقاً لذلك ، كانت العبادة تنتقل من جيل الآباء إلى الأبناء الذكور فقط ، لأن الأنثى بعد أن تتزوج ، تقوم بعبادة أجداد زوجها . فالعقيدة إذن كانت تقوم بضبط سلوك أعضاء العائلة عن طريق سيطرتها على بقية النظم الاجتماعية ، وذلك على النحو التالي : —

١ - كان نظام الزواج هو النظام الأول الذي تحكم فيه العقيدة ، وتفرض عليه إلزاماتها . فالفتاة والفتى يمران على بحسوبة من الشماثر ، والطقوس الدينية المعقدة قبل زواجهما . حيث يبدأ الفتى في ترك إله الطفولة ، لكي يتوجه بالدهوات إلى إله آخر لم يسبق له أن عقد الصلة به . وبعد زواج الفتاة ، لا يمكن لها أن تستمر في صلاتها بالعقيدة السائدة في منزل آبائها ، بل تركمها وتقديس عقيدة زوجها .

3—*Pastel De conlanges, La cite Antique, 3ed (Paris, 1970, (p. 63).*

٢ - أما عن السلطة في العائلة القديمة ، فقد كانت في يد رب البيت أو « إله البيت » ، وهو أقرب الأقربين إلى « المذبح » ، الذي يرمز إلى أسلافه . وبذلك يصبح رب العائلة خليفة القديسين ، وهذه العقيدة لا تضع المرأة في مكانة مساوية للرجل ، بل أنها تقوم بواجباتها الدينية ، ولكن لا يمكنها أن تكون سيّدة البيت . وبذلك ، فإن القوانين اليونانية والرومانية تعطى لرب العائلة ثلاث مراتب : فهو زعيم ديني بالنسبة لأعضاء عائلته ، وهو صاحب الممتلكات ، وهو أيضاً القاضي الأول في عائلته .

٣ - أما عن القوانين في العائلة اليونانية والرومانية القديمة ، فلم تكن مرتبطة بالمنطق ، أو العقل ، ولا بالاحساس ، وإنما كانت مرتبطة بالعقيدة القديمة . وإعتياداً على أن العبادة تنتقل من جيل الآباء إلى جيل الأبناء الذكور فقط ، وإعتياداً على أن الإبن فقط هو الجسد يرث بجماعة عبادات العائلة ، كانت القوانين تحرم الإبن من أن يورث أباه طالما أنها غير قادرة على استكمال العقيدة الأبوية بعد زواجها . وفي تلك الحالة كان المشرع القديم ، يضيف إلى القانون شيئاً آخر ، وهو أن الأخوة الذكور ، مسئولون عن أخوانهم الإناث حتى يتزوجن ، طالما أنهن لا يرثن شيئاً عن الأب .

٤ - سيطرت العقيدة على القانون ، لدرجة أن التشريعات القانونية ، لم تعد أكثر من مجرد مجموعة التكاليف الدينية ، والعبادات ، والأحكام المتصلة بطقوس العقيدة ، ولذلك فقد كانت العقيدة ذاتها التي تنظم العلاقات الاجتماعية بين الناس ، ومن ثم كانت هي المشرع الوحيد لا الإنسان نفسه .

٥ - في المجتمعات التي ليس لديها قانون مدون ، كانت التشريعات القانونية تنتقل من جيل إلى آخر مع العقيدة ، ومراسيم الصلاة والدعوات . ولذا إعتبرت

القوانين بمثابة أجاديث وصيغ مقدسة غير قابلة للتبديل .

٦ - سيطرت العقيدة على حياة الناس ، لدرجة أن هؤلاء الأشخاص الذين لا تربط بينهم العقيدة ، لا يمكنهم أن يدخلوا في أية علاقات قانونية .

٧ - خلقت العقيدة القديمة الشعور الأخلاقي في قلب الإنسان وهي التي وضعت حدود الصواب ، وأخطأ للسلوك الأخلاقي وكانت القواعد الأخلاقية ، ومعايير السلوك التي تنبع من العقيدة ، لاتمدى حدود العائلة . فالعائلة إذن ، وحده ، تمارس داخلها العقيدة ، والقانون ، والأخلاق (١) .

وهناك مجموعة ملاحظات على نظرية « كولانج » ، يمكن إيجازها فيما يلي : -

١ - تعتبر نظرية « كولانج » ، أول نظرية وظيفية في علم الاجتماع ، حيث أن صاحبها لم يحاول أن يبحث في أصل النظام والسلطة في المجتمع الإنساني ، ولم يحاول أيضاً أن يفسر النظم الاجتماعية عن طريق عوامل جغرافية ، أو سيكولوجية ، وإنما أهتم بتحليل العلاقات الوظيفية بين النظم في المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة .

٢ - حاولت النظرية أن تبحث عن النظام الهام الذي يحتل المكانة الرئيسية في المجتمع القديم ، وأن تبين أثر هذا النظام في بقية النظم الاجتماعية .

- لم تلجأ النظرية إلى تعميم نتائجها على المجتمعات الإنسانية كلها كما فعل أصحاب النظريات والنقابات السابقة ، وإنما وضعت بعض التعميمات التي تنطبق على مجتمع الدراسة .

٤ - أهتمت هذه النظرية في تطوير دراسات الضبط الاجتماعي ، وخصوصاً

في تركيزها على أهمية الدور الذي تقوم به العقيدة في المجتمع القديم ، وفي تحليلها العلاقات المتبادلة بين النظم .

#### ٤ - بعض النظريات السياسية والاجتماعية المبكرة

##### أ - نظرية في طبيعة الدولة ، وصور الحكومة ، والسيادة

نظر « كونت » ، إلى الدولة باعتبارها الهيئة التي يجب أن توجه الانشطة المادية العامة للمجتمع ، وهو غالباً ما يستخدم كلمة « الدولة » ، كمرادف للامة ، والمجتمع بوجه عام . أما عن الخصائص التي تتميز بها الدولة ، فهي - في رأى كونت - تتمثل في وجود الشعب ، والإقليم ، والقوة الحاكمة ، والتنظيم الحكومي . وقد أصر كونت على ضرورة وجود الحكومة ، وذهب إلى أن المجتمع بلا حكومة ، ليس أقل استحالة من حكومة بلا مجتمع . وللحكومة نموذجان : النيقراطي ، والوسيقراطي . الأول ، هو نموذج الحكومة التي تتكون من الكهنة ذوي الاتجاه الديني ، وأما النموذج الثاني ، فهو الحالة التي يمكن التوصل إليها في الدولة الوضعية . والسيادة عند كونت جانبان : الأول ، سياسي ، والثاني أخلاقي . وهو يقصد بالجانب السياسي ، أن صوت الشعب لا بد أن يرجع إليه في الجالات التي تتعلق بالمصالح العامة للمجتمع كله ، مثل حالات إعلان الحرب ، وإصدار بعض القرارات بشأن القوانين . ويمثل الجانب الأخلاقي لسيادة الشعب ، في القضية التي مؤداها أن أنشطة المجتمع كله ، يجب أن تتركز حول المصالح العام ، أي تكون هناك أولوية للمصالح الاجتماعية على المصلحة الفردية .

أما هـربرت سبنسر فقد ذهب إلى أن الدولة هي ذلك التنظيم المقصود للنشاط

التعاون في المجتمع، والذي يرمي الجماعة ككل. ومن ثم، فهو لم ينظر إلى الدولة باعتبار أن وجودها مساوٍ لوجود المجتمع، ولكن نظر إليها بعبارة بوصفها مجتمعا عندما ينشأ في شكل وحدة سياسية. وكان متفقاً مع المفهوم السائد الذي مؤداه أن الخصائص الأساسية للدولة، تتمثل في وجود الإقليم، والشعب، والتنظيم الحكومي. أما عن مفهوم السيادة، فيبدو أن «سبنسر» لم يتقبل أية فكرة تشير إلى قوة المجتمع التي لا تقبل المقاومة، أو التي لا يملك الفرد إزائها أي حق قانوني في المعارضة، وهو يتماشى في ذلك مع اتجاهه «فردى».

#### ب - أساليب الضغط الاجتماعي غير القانونية

لهم كل من «كونت»، و«سبنسر» أيضاً بأساليب الضغط الإجتماعي غير القانونية. ومن بين تلك الأساليب، يشير كونت إلى قيمة الرأي العام كأداة فعالة في الضغط الإجتماعي. وذهب إلى أن هذه الأداة تعتبر الضمان الوحيد للاستقرار العام، وأنه لكي يكون الرأي العام فعالاً، ينبغي أن تكون له أداة فعالة قادرة على التعبير، لأن الصياغة التلقائية، والتوجيه المباشر للرأي العام عن طريق الشعب، لا يمكن أن يكون فعالاً. وإذا أثر في الضغط الإجتماعي. وقد فعل سبنسر أيضاً نفس الشيء، عندما وجه أنظار الباحثين في المصطلح السياسية إلى أهمية الربط بين التنظيم السياسي والقانون، وبين البناء الاجتماعي كله.

وأخيراً نخلص إلى مجموعة النتائج والملاحظات التالية التي تتعلق بما عرض في هذا الفصل من اتجاهات ونظريات:

- ١ - اهتمام الواضح بدراسة الدولة، وصور الحكومة، ومفهوم السيادة، الذي إنعكس فيما بعد على دراسات الضغط الاجتماعي التقليدية، والحديثة،



والمعاصرة ، إذ أنه ليست هناك دراسة لم تشر إلى الدولة ودورها في عملية الضبط الإجتماعى المباشر .

٢ - إعتراها الصريح بالوظيفة الهامة التى تقوم بها الضوابط الإجتماعية بالمعنى الواسع لهذه الكلمة ، وبما تتضمنه من أساليب عديدة غير القانون . وقد بنى هذا الاتجاه باحثون عديدون مثل : روس ، وكولى ، وسمنر ، وجميع الدارسين المحدثين والمعاصرين .

٣ - بالإضافة إلى الأثر المباشر لتلك النظريات والمذاهب على تطوير دراسات الضبط الإجتماعى ، فإن لها أثراً آخر غير مباشر ، وهو أنها تتضمن الإعراف بضرورة الدراسة العلمية السوسيولوجية لتنظيم المجتمع ، وقوانينه ، وضوابطه ، فضلاً عن مجموعة العوامل الأخرى المؤثرة فى السلوك الإنسانى بوجه عام .



## الفصل الثاني

### فكرة الضبط الإجتماعي

( المصطلح والتعريف )

- مواقف الباحثين من مصطلح الضبط
- أولا : الرواد الأول
- ثانيا : تعريفات المحدثين والمعاصرين
- نقد وتقييم للتعريفات
- تعدد منظورات الضبط الاجتماعي
- جوهر مشكلة الضبط الاجتماعي



## الفصل الثاني

### فكرة الضبط الاجتماعي

( المصطلح والتعريف )

يمثل موضوع الضبط الاجتماعي محور إرتكاز هام بالفئة لعلم اجتماع اليوم ، ووصل إهتمام بعض الباحثين به إلى أنهم تصوروا أن كل مسائل علم الاجتماع ، يمكن أن تدرج تحت هذا الموضوع ، بالرغم مما في هذا الرأي من مبالغة كبرى . والواقع أن فكرة الضبط ذاتها ، قديمة ، فقد وردت إشارات عديدة إلى مسألة النظام والقواعد المنتظمة للسلوك والنظافة ، في كثير من الكتب التي ظهرت قبيل قيام علم الاجتماع ، بل وفي كتب فلاسفة اليونان القدامى ، كما أن هناك عدداً كبيراً من الفلاسفة والمفكرين الاجتماعيين ، تمرضوا لمسألة « الضبط الاجتماعي » ، ولكنهم إستخدموا تسميات أخرى : كالفانون ، أو الدين ، أو العرف ، أو الأخلاق . ومن هؤلاء نذكره فوسنيل دو كولانج *Fustel De coulange* ، في كتابه عن « المدينة المتيقة » ، و« مونتسكيو *Montesquieu* » في كتابه عن « روح القوانين » وغيرهما .

كذلك كانت الفكرة موجودة عند « أوجست كونت *Auguste comte* » الذي يعتبر أول من وجه الأنظار إلى أهمية الدراسة الاجتماعية لما أسماه « بالنظام *Ordre* » وأشار إلى الدور الذي يمكن أن تقوم به العقيدة ، والأخلاق ، والمعرفة في تدعيم هذا النظام <sup>(١)</sup> . أما إميل دوركيم *Emile Durkeim* ، فقد أكد

---

(١) إحتلت دراسة « النظام ، مكانة هامة في دراسات «كونت» ، حين قسم علم الاجتماع إلى قسمين كبيرين ، أحدهما : الإستاتيكا الاجتماعية ، وقد أطلق عليه ==

دور التمثلات الجمعية ، والعنصر الجمعى ، والعقل الجمعى ، والقيم والمثل فى علاقتها  
بالتماذج الاجتماعية المختلفة ، التى يمكن أن ترتبط بطريقة أو بأخرى بموضوع  
الضبط الاجتماعى بمفهومه الحديث . والواقع أن « دوركايم » وتلاميذه ، إلى  
جانب تقسيمهم للظواهر الاجتماعية وتعريفهم لعلم الاجتماع لمقابلة دراسة كل  
ظاهرة على حدة ، فإنهم فى الواقع أول من إرتاد دراسة الضبط الاجتماعى  
بالمفهوم الذى تطور فيما بعد فى دراسات علم الاجتماع الحديث .

أما عن المصطلح ذاته ، فإن « جيرفيتش G. Gurvitch » يؤيد ما ذهب  
إليه « روس Ross » فى أن « هربرت سبنسر » هو أول من استخدمه ، وذلك  
فى كتابه « مبادئ علم الاجتماع » الذى ظهر عام ١٨٩٣ ، عند ما تعرض لنظرية  
الحكومة الشماعرية كأقدم شكل من أشكال الحكومة ، غير أن « سبنسر »

---

== النظرية العامة فى نظام المجتمعات الإنسانية، أما القسم الآخر فهو: الديناميكا  
الاجتماعية ، أو النظرية العامة فى التقدم الطيعى للإنسانية وكذلك إعتهم وكونت ،  
بعدة مسائل وثيقة الصلة بالضبط الاجتماعى ، وهى :

أ - نظام الأسرة كنواة للحياة الاجتماعية ، والذين كأحد الهيئات الاجتماعية  
التي تقوم بتنظيم السلوك .

ب - القوة السياسية ، والعوامل التي تمكنها من أداء وظائفها بطريقة فعالة، وهى:  
القهر المادى ، والتوجيه العقلى ، والجزاء الخلقى ، ثم الضبط الاجتماعى .

ج - رأى العام كأداة فعالة فى الضبط الاجتماعى ، لأنه بدون وجود رأى  
عام منظم بطريقة واضحة ، لا يكون هناك أمل فى أى إصلاح للنظم الاجتماعية .

د - الأساليب الاجتماعية غير القانونية وأهميتها فى الضبط الاجتماعى .

لم يخط لهذا المصطلح أى مدلول خاص (١) . ولكن هونج شيد Hollingshead ، يرى أن مصطلح «الضبط الاجتماعى» أدخل فى مجال الدراسات السوسولوجية عن طريق «أ. و. سمول A. W. Small» . وقتست Vincent ، فى كتابها «مقدمة لدراسة المجتمع» الذى ظهر عام ١٨٩٤ ، كما يرى أيضاً أن فكرة الضبط الاجتماعى انتقلت من «كوت» إلى «سمول» . وقتست ، عن طريق كتابات «لستر وورد» (٢) .

ومع ذلك ، فإن هذا المصطلح لم ينتشر ، ولم يكتب له الذبوع ، إلا بعد أن كتب «روس» مجموعة مقالات عن الضبط فى المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع لقيت إهتماماً متزايداً ، ويرى «هونج شيد» أن مسألة الضبط الاجتماعى لم تحظ بالأهمية التى حظيت بها تصورات أخرى فى علم الاجتماع «كالتفكير» ، «والمجتمع المحلى» . «والإيكولوجيا» ، ومفاهيم أخرى كثيرة ، وحتى عندما كان علماء الاجتماع يستخدمون هذا المصطلح ، فإنهم لم يهتموا لتعريفه إلا نادراً .

غير أننا إذا ألقينا نظره عامة على تلك المؤلفات التى خصصت لدراسة موضوع الضبط الاجتماعى ، وكذلك مجموعة المآلات التى كتبت عنه ، نلاحظ على الفور ، أن الحيرة التى يقع فيها دارسو هذا الموضوع ، ترجع إلى كثرة التعريفات التى وضعها المؤلفون لهذا المصطلح ، وتمدد منظوراتهم إلى دراسته

---

(1) Georger Garvitch, «Social control», Twentieth century Sociology, New York, 1916, P. 268

(2) Hollingshead, «concept of social control», American sociological Review, vol. 6, p. 217.

وإختلاف مداعلهم إليه وبالتالى إختلاف نظرياتهم فيه ، وخصوصا بعد أن  
تداخل مصطلح الضبط الإجتماعى مع مصطلحات أخرى فى علم الاجتماع ، مثل :  
التسكين النظامى institutionalization ، والتنظيم organization ،  
والقوة power ، والسلطة authority ، والانحراف deviation ، وكذلك  
بعد أن زاد إهتمام علم الاجتماع بدراسة موضوعات ذات أبعاد سياسية :  
كالأحزاب ، والرأى العام ، ومراكز القوة .

والواقع أن هناك علوما إجتماعية عديدة ظهرت قبل قيام علم الاجتماع ،  
وكانت منشغلة بمسائل متصلة بالضبط الإجتماعى ، كعلم السياسة ، وفقه  
القانون والتربية ، والأخلاق الإجتماعية ، والاقتصاد . ولذلك يرى « جيرفيتش »  
أن الضبط الإجتماعى موضوع مشترك بين عدة علوم ، حيث يمكن دراسته فى  
علم الإدارة والسياسة ، وهو يتخذ حيثث الطابع التطبيقى العملى ، ويمكن دراسته  
أيضاً فى علم الاجتماع ، وحتث يميل البحث فى هذه الحاة إلى الإهتمام بالمسائل  
ذات الطابع النظرى (١) . وهناك شبه إتفاق بين دارسى هذا الموضوع فى علم  
الاجتماع ، على أن « إدوارد روس » هو أول من عالج الضبط الإجتماعى بطريقة  
منظمة ومتكاملة ، وفتح بذلك الحوار العلمى ، والدراسة التى ما زالت تتطور  
وتتمو حتى الآن .

واعتاداً على هذا التصور ، جاء هذا الفصل الذى نحن بصددده ، لىكى يوضح  
مواقف الباحثين فى علم الاجتماع من مفهوم الضبط الإجتماعى بعد أن اتخذ  
صورة المصطلح العلمى لدى « إدوارد روس » . وقد قسمت تلك المواقف إلى

---

(1) Garvitch; op. cit., p. 269.



قسمين : الأول ، يشتمل على اتجاهات الباحثين الأول من تعريف تصور الضبط ، ويتضمن القسم الآخر مواقف الباحثين المحدثين والمعاصرين . أما الأساس الذي اعتمدت عليه في هذا التقسيم ، فلم يكن تاريخياً صرفاً ، وإنما وضعت في إعتباري الإتفاق النسبي بين طبيعة التعريفات في كل قسم من القسمين .

وقد كان من الصعب جداً اللجوء إلى تصنيف محاولات الرواد الأول ، حيث أنه من المستحيل تقسيمها مثلاً إلى : تعريفات سيكولوجية وأخرى إجتماعية ، أو إلى وافية ومثالية ، أو موضوعية وذاتية ، أو إلى تعريفات تهتم بالضبط كهدف أو نتيجة وأخرى تنظر إليه كوسيلة أو عامل . وربما يرجع ذلك إلى تباين التعريفات واختلاف أهدافها ، وإلى تردد معظمها بين اتجاهات مختلفة ، بل ومتناقضة في بعض الأحيان . وبالرغم من ذلك كله ، فقد حاولت بقدر الإمكان أن أضع تصنيفاً شاملاً ، راعيت فيه تشابه الطابع العام للتعريفات في كل مقولة من المقولات أما فيما يخص القسم الثاني ، وهو الذي يتعلق بموقف المحدثين والمعاصرين من التعريف ، فقد اعتمدت على نوع من التصنيف الذي يسمح بإدراج أى تعريفات أخرى تحته ، واختتمت هذا القسم بمحاولة للنقد والتقييم بهدف استخلاص أهم منظورات الضبط الإجتماعي ، وأخيراً عرضت لمجموعة من القضايا والنسائلات التي وضعتها بعض الباحثين الأول والمحدثين والمعاصرين والتي تصور مدى إختلافهم في النفاذ إلى جوهر مشكلة الضبط الإجتماعي

مواقف الباحثين من مصطلح الضبط

### أولاً : تعريفات الرواد الأول

نظراً لكثرة التعريفات التي أوردها الرواد الأول لمصطلح الضبط الإجتماعي فقد لجأت إلى تصنيفها في مقولات أو فئات ثلاث ، وهي : التعريفات الوافعية

ويطلب عليها الإهتمام بالضبط كما هو موجود في الواقع ، دون تركيز شديد على الهدف الذي يرمى إليه أو المثل التي يعمل على تحقيقها ، وتعريفات سيكولوجية ويطلب عليها الطابع السيكولوجي ، واستخدام مصطلحات علم النفس السلوك والاجتهادى . وأخير تعريفات مثالية ، وهى التي تهتم بالقيم والمثل كأهداف بالضبط ، وتركز أيضا على أهمية الضبط في التوصل إلى نظام إجتماعى أفضل من النظام القائم ، وسوف تشرح كل مقولة من تلك المقولات ، طبقا لوجهات النظر والتعريفات التي أدرجت تحتها .

#### أ - تعريفات واقعية

عرف دروس Ross ، الضبط الإجتماعى في مقدمة كتابه عن « الضبط الإجتماعى » بقوله : « أنه سيطرة إجتماعية مقصودة وهادفة » ، ومعنى ذلك أنه استبعد من التعريف كل عنصر من عناصر التأثير الإجتماعى غير المباشر ، أو التلقائى ، أو الإرادى . كما استبعد أيضا إحتيال وجود أى عناصر أخلاقية أو سيكولوجية ذات أثر في السلوك . غير أنه استخدم كلمة سيطرة ascendancy ذاتها بطرق متعددة ، فـهـيـستـخدمـها ليشير إلى مضمون سيكولوجى ، وذلك عندما كان يتحدث عن دور المشاركة الوجدانية ، وغيرة الإجتماع ، وغيرة العدالة ورد الفعل الفردى في الضبط الإجتماعى . وكان حينئذ يقصد بالسيطرة ذلك الأثر الذى يحدثه المنبه أو الباعث على التكيف في ضبط السلوك ، ومرة أخرى يستخدمها ليشير إلى المعنى الأخلاقى المياري . أما « السيطرة » ذات الأساس الإجتماعى المهادف والمقصود ، والتي يستند إليها في تعريفه للمصطلح ، فقد أشار إليها عندما كان يعالج الضبط كجموعة من النظم الإجتماعية الضابطة ، وكذلك عندما تعرض لظهور الرأى العام ، والقانون ، والدين وغيرها من الضوابط

الاجتماعية التي استغرق وجودها وظهورها الفعال وقتاً طويلاً نسبياً حتى عندما كانت هناك حاجات ملحة إلى وجودها (١) .

كذلك أسهم « سمنر W. G. Sumner » في تحديد تصور الضبط الاجتماعى حيث اقتصر هذا المفهوم - في نظره - على ما تمارسه العادات الشعبية ، والأعراف من أثر على المجتمع . فهي تصبح منظمة للأجيال المتعاقبة ، وملزمة لها وبذلك تعمل على ضبط السلوك الفردى والاجتماعى إلى حد بعيد ، وتمارس القهر على الفرد لكي يحتل لها ، بالرغم من أنها لا تعتمد على أية سلطة (٢) وتعتبر وجهة نظر « سمنر » في تعريف الضبط محدودة إلى درجة كبيرة ، فقد استبعد كل أثر يمكن أن يقوم به القانون الوضعى الحديث ، وكذلك القيم ، والمثل الثقافية ، والرأى العام ، ووسائل الإتصال الحديثة . يضاف إلى ذلك أنه لم يلتفت إلى مدى اختلاف الدور الذى تقوم به العادات الشعبية والأعراف فى نماذج وأنماط اجتماعية مختلفة ، ولذلك كان منظوره عاماً وغير محدد بفترة معينة أو مجتمعات بالذات . ونحن نعلم أن أنساق الضبط ونظمه تختلف بين نموذج اجتماعى وآخر ومن فترة زمنية إلى أخرى ، ومن أجل ذلك فقد تعرض « سمنر » للنقد الشديد من كل من أتوا بعده واهتموا بدراسة موضوع الضبط الاجتماعى .

وتجدر الإشارة هنا إلى موقف « دوركيم Durkheim » من المصطلح فقد لوحظ أنه لم يستخدم كلمة « Controle » وإنما استخدم كلمة « Contrainte » .

---

1 — Edward Alsworth Ross, social control, The Macmillan Company, New York, 1901, pp. 6, 10, 14, 23 - 26, 36 39, 42

2 — W. G. Sumner; Folkways, A study of the sociological importance of usages, Manners, customs and Morals, 1906. pp. 6, 17, 22.

الفرنسية تشير إلى الضبط . وهو يرى أن أى عامل يتدخل في سلوك الإنسان يعتبر عاملاً ضابطاً *element contrainst* ، وليس عاملاً ذاتياً أو جبرياً ، ومعنى ذلك أن الضبط لا يتعلق بالفرد ذاته ( فالفرد لا يفرض على نفسه أشياء معينة ) وليس مفروضاً عليه من الخارج ، وإنما هو جزء من الموقف تعلم الذى يتم فيه الفعل . ولأن يصبح مصطلح الضبط مرادفاً للارتباط على بوجه عام ، أى يكون علة لكل سلوك (١) .

وقد عرف كل من « روبرت بارك R. E. Park » ، و « ارلست بيرجس E. W. Burgess » ، الضبط الاجتماعى بأنه « تدخل في العمليات الاجتماعية ، التى تشمل : التوافق ، والتكيف ، والصراع ، والاتصال التفاضلى . ومن خلال قيام هذه العمليات بوظائفها على هذا النحو ، يتحول المجتمع المحلى تدريجياً إلى مجتمع كبير ، ومن ثم تتطور بعض صور الضبط الاجتماعى التفاضلية التى توجد فيه . فالضبط فى تصور كل من « بارك » ، و « بيرجس » ، إذن ضبط مقصود ، يتطلب ضرورة التدخل لتوجيه العمليات الاجتماعية ، ولذلك لم يتمسك بالآلة صورة من صور الضبط التفاضلى . ويلاحظ أن هذا التعريف يضع فى إعتباره أن تطوّر المجتمعات وانتقالها من حالة الى حالة أخرى يصاحبه تطور فى صور الضبط الاجتماعى .

هذا ويؤثر الضبط من وجهة النظر الماركسية ، خاصة متأصلة فى المجتمع ،

---

(١) علق « بارسونز » على موقف دور كيم من مسألة الضبط ، فذكر أنه فى تلك الفترة بالذات يصف موقف الفاعل بأنه محايد من الناحية الخلقية ، ولكنه غالباً ما ينظر إلى الشخص المنضبط ، أو القائم بالفعل على أنه ملتزم أخلاقياً : (T. Parsons, The structure of social action, 1966, p. 37b).

أو صفة ملازمة له في أى مرحلة من مراحل تطوره . وهو يتميز بطابع شامل وعام ، ينبع من طبيعة المجتمع ومن العمل الاجتماعى الجمعى ، ومن الحقيقة التى مؤداها أنه يجب على الناس أن يرتبطوا فى عملية العمل والحياة ، لئلى يتبادلوا محصلات أنشطتهم المادية والمقالية . وترجع أهمية العمل كجهد جماعى اجتماعى فى نظر ماركس ، إلى أن الانسان لا يتمكن بمفرده من مقاومة قوى الطبيعة ، أو من الافادة من مزاياها ، ولذلك يجب عليه أن يعمل مع غيره من أعضاء نفس الشعب لئلى يحقق هذا الهدف . وطالما أن الناس قد ارتبطوا فى جماعات فإنهم فى حاجة الى تنظيم ، ونظام ، وتقسيم عمل ، لئلى يعرف كل منهم مكانه ووظيفته فى الجماعة . ومن هنا أتت أهمية الضبط ، فهو ضرورى لتنظيم الانتاج ، والاستهلاك ، والتوزيع ، وليست الأنشطة الانتاجية للإنسان من التى تكون عرضة للضبط وحدها ، بل إن السلوك الاجتماعى للإنسان يتعرض هو الآخر للضبط . ون هذا الصدد يقول لينين : « لا يستطيع الانسان أن يعيش فى مجتمع ويتحرر من المجتمع » . ولكن ما هو الهدف الأساسى من ضبط الإنتاج والحياة الاجتماعية فى نظر ماركس وأتباعه ؟

يصور ماركس هذا الهدف فى المحافظة على كيان النسق الاجتماعى ، وتدعيم تطوره ، ومنحه التحرر من تأثير العوامل التلقائية ، ( عوامل الضبط التلقائى ) ولا يخفى ماركس فى هذا المقام أن يشير إلى أن هذا التحرر نسبي أساسا ، لأن المجتمع لا يستطيع أن يحقق تحررا مطلقا من عامل تصدفة كدوة ضابطة فى أية لحظة (١) .

---

1 — V. G. Afanaseyev, The scientific Management of society, progress publishers, Moscow, 1971, pp. 32—33, 36.

ومن الجدير بالذكر أن تعريف «ماركس» يختلف اختلافاً بيناً - كما هو معروف - عن أية تعريفات أخرى للضبط الاجتماعي، ولكنني وضعت ضمن مقولة التعريفات الواقعية نظراً لسيطرة الطابع الواقعي عليه، على الرغم من أنه لا تربطه أية علاقة من حيث المضمون مع التعريفات السابقة عليه. ويحتج أدق، نريد أن نقول إنه حتى لو تشابه تعريف «ماركس» مع بعض التعريفات السابقة عليه من حيث أن «الضبط يعتبر جهداً مقصوداً أو منطقياً»، فإن مضمون كلمة «الجهد المقصود» يختلف في التعريفات الماركسية عن التعريفات التي أوردها علماء الغرب. فالجهد المقصود - من وجهة النظر الماركسية - هو عمل يمارسه أفراد الشعب كله، أما الجهد المقصود الذي ورد في التعريفات الغربية، فهو جهد طبقي، مما قيل إنه يتم من خلال الدولة ذاتها.

وكما ذكرت في مطلع هذا الفصل، أن التعريفات السابقة لا يمكن أن تصنف داخل اتجاهات عديدة، إلا أنه من الممكن إيراد بعض الخصائص التي تميزها في خطوط أو اتجاهات عامة كما يلي:

١ - أن الضبط محاولة مقصودة، وهذا هو الموقف الذي يميز بعض الدارسين الذين اتجهوا بتعريفهم لاتجاهات يمسس أكثر إلى الواقع. ولكن الإختلاف من حيث المضمون واضح بين الاتجاهات ذات الطابع الماركسي، والاتجاهات التي تنبع من الدراسات الغربية.

٢ - أن الضبط تحكمه عوامل تلقائية، يمكن أن تظهر في الدور الذي تلعبه العادات الشعبية والأعراف، كما ذهب إلى ذلك سمير.

٣ - أن الضبط مرادف للارتباط العلي، ولهذا، يصبح كل عامل يؤثر في السلوك ضابطاً، كما ذهب إلى ذلك دودكين.

## ب - تعريفات سيكولوجية

يشتمل الضبط الاجتماعي عند « لوملي Lumley » في مجموعة الجبل النفسية *mental devices* ، التي تستهدف الضبط السيكولوجي ، الذي يمكن وصفه بأنه منهج رمزي إنساني ، في مقابل استخدام منهج القوة الفيزيكية . . . وتشمل الرموز الإنسانية على إبراز المشاعر ، خلق الإجماعات ، وتوصيل الأفكار ، ودفع النشاط لدى الآخرين ، (١) .

ومضى ذلك أن « لوملي » يحدد مفهوم الضبط الاجتماعي في تلك الميكانيزمات الرمزية التي طورها الجنس البشري - سواء بطريقة مقصودة أو غير مقصودة - لإحداث الضبط السيكولوجي دون اللجوء إلى العقاب الفيزيقي أو الجبراء التمييزي فيها كانت صوره . وتشتمل الأساليب الرمزية في : المدح ، والوم ، والسخرية ، وجمع الانفعالات ، والتعبيرات ، والإرشادات التي تعمل على نقل فكرة ، أو عاطفة ، أو إجماع من شخص إلى آخر أو من مجموعة أشخاص إلى مجموعة أخرى .

ويعتقد « برنارد Bernard » أن الجانب الأكبر من الضبط الاجتماعي يندرج تحت موضوع علم النفس الاجتماعي ، وإن كان قد حاول أن يقوم بدراسة أساليب الضبط الاجتماعي في مظهرها السيكولوجي ، ويظم - ذلك بوضوح من عنوان كتابه « الضبط الاجتماعي في جوانبه الوسوسولوجية » . ولكنه يعرف الضبط بأنه « العملية التي عن طريقها تمارس المنبهات وظائفها على شخص معين أو مجموعة أشخاص ، ثم تؤدي إلى استجابات منهم في مواقف

التكيف (١) ، ويلاحظ من هذا التعريف أن «برنارد» يستخدم مصطلحات علم النفس ليحدد مفهومه للضبط الاجتماعي ، فالضبط عنده عبارة عن «منبه» يؤدي إلى «استجابة» لدى الشخص أو الجماعة ، تساعد بدورها على أحداث عمليات التكيف والتوافق . والواقع أن الجهد الذي بذله «برنارد» في معالجة مسألة الضبط الاجتماعي ، إقتصر على دراسة وسائله ثم المقارنة بينها وبين أساليبه ( وسوف يتضح ذلك في الفصل الخامس بالنظريات ) .

من الواضح إذن أن أصحاب الإنجاء السيكلوجي في التعريف ، يقتصر على استخدام مصطلح «الضبط» على ما تمارسه «الرموز الإنسانية» أو «المنبهات» من أثر في سلوك الأشخاص والجماعات ، وما تحمده من ضغط نفسي يؤدي إلى الإمتثال .

#### ج - تعريفات مثالية

إعتمد كل من «هوب-اوس L. T. Hobhouse» و «الوود C. A. Ellwood» في تعريفهما للضبط على نقد موقف «سنر» من التعريف حيث أحرا على أنه توجد وراء العادات الشعبية ، والأعراف روح عامة ، تفهم من خلالها ، ومثل عامة تمتد تلك العادات والأعراف بمضامينها ومعانيها . ويستند الضبط لديهما على «المثالية الاجتماعية» لأنه يعمل على تحقيق الجانب الروحي المثل من الحياة الاجتماعية ، هذا الجانب الذي تمثله : القيم ، والأفكار ، والمثل الثقافية العليا . ولذلك ، فإن أى نوع من أنواع الضبط الاجتماعي ، كالأخلاق ، والقانون ، والدين ، والتعليم يرتبط بتحقيق المثل في المجتمع .



كذلك كان ، كولي Cooley ، منشغلاً بمسألة الضبط الاجتماعي منذ أن بدأ مؤلفاته الأولى ، ويمكن أن نلص ذلك في كتابه عن « الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي » ، الذي ظهر عام ١٩٠٢ ، وفي كتابه عن « التنظيم الاجتماعي » ، الذي أصدره عام ١٩٠٩ ، غير أن المصطلح لم يظهر إلا في وقت متأخر نسبياً ، في كتابه عن « العملية الاجتماعية » ، عام ١٩١٨ ، وكانت هذه هي المرة الأولى التي يستخدم فيها كولي مصطلح الضبط الاجتماعي إستخداماً صريحاً . ولم يذهب كولي إلى أن الضبط جهد مقصود يمارس على المجتمع ، ولم يعتقد أنه عبارة عن مجموعة وسائل تلقائية كالمعادن الشعبية والأعراف ، وإنما يرى أن الضبط الاجتماعي هو في جوهره ضبط ذاتي من جانب المجتمع ، فالمجتمع « هو الضابط وهو المنضبط في نفس الوقت ، حيث أن له فترة مستمرة ودائمة على الخلق الناق للضوابط . ويكاد معظم الذين كتبوا في موضوع الضبط أن يتفقوا على أن أول باحث كان له إلهام مثالي في الضبط هو كولي .

وأما جيروم دارود Jerome Dowd ، فقد عارض الاتجاه السيكولوجي في تعريف الضبط الاجتماعي ، كما أنه لا يوافق على تلك الواقعية المطلقة التي ظهرت في بعض التعريفات ، وفهم الضبط على أنه نوع من الإرشاد ، والتوجيه للسلوك الإنساني ، وهناك أربعة عناصر يرى أنها لا بد أن تتوفر في أية صورة من صور الضبط ، وهي : وجود الشخص المتسلط أو الجماعة التي لديها قوة التحكم في الفعل الاجتماعي ، ووجود هدف واضح للفعل ، ومستويات أو قواعد واضحة ومحدودة للسلوك تعتبر بمثابة وسائل لتحقيق الهدف ، ثم أخيراً ، وجود نوع معين من الوسائل المقررة لتدعيم وتعزيز الامتثال للمعايير . ولا بد من التأكيد على الإجماع بين هذه العناصر الأربعة لكي يتحقق الضبط الاجتماعي .

كايسر داود ، على أن العنصر الحادفة في الضبط الاجتماعي تتضمن تحقيق المثل الاجتماعية ، أى أن هدف الضبط المقصود هو تحقيق المثل في نهاية الأمر .

هذا ، ويعرف « لاندز » P. Landis ، الضبط الاجتماعي بأنه : « العملية التى يمكن عن طريقها أن ينشأ النظام ويتدعم ويقوى (١) » ، ويعرفه في موضع آخر من نفس الكتاب بأنه « مجموعة العمليات الاجتماعية التى تجعل الفرد - مثلاً أمام جماعته ، - والى قيام عن طريقها التنظيم الاجتماعى ويتدعم ، وتكون الشخصية الإنسانية ، ويتحقق نظام اجتماعى أفضل ، ولا يمكن للجماع المنظم أو الشخصية المتكاملة أن يوجد إلا عن طريق القيم » (٢) . ويتضمن الضبط الاجتماعى عنده « تصحيح بعض الأخطاء ، وتوجيه الطاقة الاجتماعية نحو هدف مثالى » (٣) .

يلاحظ من هذا التعريف أن « لاندز » ينظر إلى الضبط بوصفه عملية أو مجموعة عمليات اجتماعية ، وأن هذه العمليات تمثل وحدة ذات نوعية خاصة ، تختلف من نموذج اجتماعى إلى آخر ، وأنه يجب دراستها كجزء من الكل الاجتماعى وليس باعتبارها وحدة مستقلة بذاتها . كما يدعى أن الضبط طريق إلى تكوين النظام وتقدمه ، وإلى الشخصية المتكاملة ، ووسيلة لجماع أفضل ، وقد تأثر « لاندز » إلى حد كبير بنظرية كولن المثالية كما هو واضح من التعريف .

وأخيراً يمكن التعميق على التعريفات التى تميزت بالطابع المثالى ، بأنها إنفقت في مجموعة عناصر ، نوجزها فيما يلى :

---

1 - P. Landis social control, social organization and disorganization in process, 1939, p. 4

2 - Ibid, pp. 47, 181.

3 - Ibid pp 13-14, 33.

١ - تركيزهما الجديد على أن الهدف الأساسي من الضبط الاجتماعي هو تحقيق القيم والمثل الاجتماعية .

٢ - إنكار ما لموقف الباحثين الذين حددوا مفهوم الضبط الاجتماعي في مجموعة الوسائل المتمثلة في المعدات القسرية والأعراف ، وتأكيدها على أنه يوجد وراء كل نوع من أنواع الضبط أو كل وسيلة من وسائله روح عامة للمجتمع هي التي تمد تلك الأنواع والضوابط والوسائل بمعانيها ومضامينها وقيمتها ومثلها .

٣ - رفضها للإجهاه الواقعي الصرف الذي يركز على الضبط كما هو موجود بلا أي اهتمام بأهدافه العليا ، وبما يمكن أن يؤدي إليه من دعم للمجتمع وتحقيق نظام اجتماعي أفضل .

ثانيا : تعريفات الحديثين والمعاصرين

أ - الضبط من خلال الممارسات والقيم والنماذج الثقافية

يطلق « هولنج شيد » Hollinghead ، على موقف الباحثين الذين كتبوا في موضوع الضبط الاجتماعي ، بقوله : « هم جميعاً ، وبلا استثناء ، ساروا على نهج أحد هذين المالمين ( روس وكولي ) ، وقد حدث ذلك دون فحص لمواقفها النظرية (١) وهو يؤكد أن كلا من « برنارد » ، و « لاندبير » ، لم يفعلا أكثر مما فعله روس ، وكولي ، بل أكدوا ما ذهبوا إليه ، دون أن يحاولا تنقيح قضاياهم النظرية في ضوء بيانات جديدة . وهو يقصد بذلك أن علماء الاجتماع - الذين سبقوه - انقسموا بعدد تعريفهم للضبط إلى قسمين : قسم ينظر إليه باعتباره سيطرة يمارسها المجتمع تجاه الأفراد ، وبذلك يفصل بين الوجود الاجتماعي

والوجود الفردي ، وقسم آخر ينظر إلى الضبط بوصفه متضمنا في المجتمع ذاته ( وهو الفريق التأثير بكوني ) . وحتى إن صح قول هولنج شيد ، هذا ، فلا يجب أن ننسى فضل لاندنيز ، في دراسة النظام ، والسلطة ، والأساس الثقافي للضبط الاجتماعي ، ودور النظام الاجتماعية في عملية الضبط ، وهذا ما لم يفعله روس أو كولي .

وقد خلس هولنج شيد ، من هذا النقد إلى تعريف الضبط الاجتماعي عن طريق : تلك الممارسات والقيم الملزمة التي تحدد علاقات شخص معين ، ببقية الأشخاص ، والأشياء ، والأفكار ، والجماعات ، والطبقات ، ثم بالمجتمع كله ، . ومعنى ذلك أنه أخذ ينظر إلى العلاقات بين صور الثقافة وبين سلوك الشخص في موقف اجتماعي معين ، وذهب إلى أن دراسة الوسائل ، ووصف العوامل المختلفة المؤثرة في شخصية الإنسان ، تعتبر عملا ثانويا وبسيطاً والبدل لذلك قرأ أن ينصرف الباحثون إلى دراسة التأثير الذي تركه قيم مجتمع معين على علاقات الأشخاص بغيرهم من أعضاء المجتمع ، وبالأفكار ، والأشياء . ولذلك فإن هولنج شيد ، يرى أن حارس موضوع الضبط يجب أن يتم بدواسة العلاقات لكي يصل إلى القيم والممارسات والوسائل التي تمارس الضبط الفعال في المجتمع ، ولا يبدأ بدراسة الوسائل ذاتها .

وأما « جورج جوفيتش G. Gurvitch » فقد وضع مجموعة ملاحظات وانتقادات على الترميمات التي ذكرها الباحثون من قبله ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - يعتبر موقف « روس » موقفاً إسمياً بحتاً ، إذ أنه يصور المجتمع كما لو كان منفصلاً عن الأعضاء المكونين له ، وكأنهم متفقون منزولون لا يربط بينهم إلا الضبط الاجتماعي .

٢ - عالج بعض الباحثين مثل : برنارد ، وتوماس مسألة الضبط الاجتماعي من خلال قضايا علم النفس ، وهذا قصور منهم .

٣ - ارتفع « كولي » بمستوى تلك المناقشة التقليدية التي تذهب إلى أن الضبط عبارة عن مجموعة الوسائل المقصودة التي تفرض على أعضاء المجتمع ، وتجبرهم على الامثال ( الاتجاه الذي دعا إليه روس ) ، وكذلك إرتقى بالمناقشة عن ذلك المستوى الذي دارت فيه على يد سمتر وأتباعه ، والتي تؤكد دور العوامل غير المقصودة أو التلقائية . وهو بذلك يكون قد وقف موقفا وسطا بين هذين المستويين من المناقشة ، مما جملة يجمع بين الضبط المقصود أو الواضح والضبط غير المقصود أو الضمني ، فيما أسماه « بالضبط المقلاني » .

٤ - تأثرت ، ظم تعريفات الضبط التي وضعها العلماء منذ روس حتى لانديز ، وكذلك معظم الدراسات التي استنارت بتلك التعريفات ، بوجهات النظر التقليدية السائدة في علم اجتماع القرن التاسع عشر . فلم يستطع هؤلاء أن يخلصوا أنفسهم من هذا التأشير ، ولذلك جاءت دراساتهم مضطربة وملبلة بالصعوبات والمتناقضات .

٥ - بالرغم من تأمل دراسات كل من : كولي ، ودوركيم ، وبارك ، وبرجس ، بالاتجاه التطوري وبالفكرة التي مؤداها أن ظهور الضبط مرتبط بظهور الازمات الاجتماعية - إلا أنها تميزت بالعمق وبالحصوبة النظرية <sup>(١)</sup> . وبناء على ذلك ، يعرف « جيرفيتش » الضبط بأنه : « تلك المجموعة الشاملة أو ذلك الكل الذي يتكون من النماذج الثقافية ، والرموز الاجتماعية ، والمعاني

الجمعية الروحية، والقيم، والأفكار، والمثل، بالاحاطة إلى الأفعال والعمليات التي تربط بها ارتباطاً مباشراً - والتي عن طريقها يتمكن : المجتمع الشامل ، وكل جماعة فيه ، وكل فرد ، من التغلب على التوترات والصراعات ، عن طريق التوازن المؤقت ، وكذلك مجموعة الخطوات التي تتخذها تلك النماذج الاجتماعية لتحقيق جهود جديدة وخلقة<sup>(١)</sup> ويرى «جيرفيتش» ، أن هذا التعريف ، يسمح بوصف الدور الحقيقي الذي تلعبه «النماذج Patterns» أو الأنماط الثابتة *stereotypes* ، في الضغط الاجتماعي وفي أنواعه المختلفة . وتنقسم النماذج الثقافية عنده إلى فئتين : الأولى ، تمثل في النماذج الفنية ، ويقصد بها تلك الصور المقتنة للسلوك الجماعي التي يمثل نفوذها أو سيطرتها في الروتين العادي المتكرر ، ومن الأمثلة عليها ، نماذج الحياة اليومية ، والنشاط الاقتصادي وطريقة إعداد بعض أنواع الطعام ، وطريقة استخدام بعض الأدوات والمعدات والآلات ، ويرى «جيرفيتش» ، أن الجزء الأكبر من وسائل الضغط عند لوملي ، و«برنارد» ، تندرج تحت هذه الفئة . أما الفئة الأخرى ، فهي النماذج الثقافية الرمزية ، التي تربط بالقيم ، والأفكار ، والمثل الاجتماعية . وكل فئة من هاتين الفئتين لها فاعليتها الخاصة في الضغط الاجتماعي . وليس عسماً أن تلعب كل النماذج دوراً مباشراً في الضغط الاجتماعي ؛ فالنماذج الفنية ، لا تقوم بدور مباشر ، وإنما تعمل فقط كوسائل لتحقيق الضغط ، أما النماذج الثقافية الرمزية فلها قوتها وفاعليتها التي تعتمد اعتماداً شديداً على ارتباطها بالقيم ، والأفكار ، والمثل . ويضيف إلى ذلك أننا لا يجب أن ننسى دور القيم ، والأفكار ، والمثل المستندة في ضبط سلوك الأشخاص<sup>(٢)</sup> .

1 — Ibid. p. 291.

2 — Ibid. p. 269.

هذا ، ويمكن أن نستنتج من تعريف جيرفيس ، الضبط ، أمرين :-  
١ - أنه لم يؤكد على أهمية « الوسائل النابطة » ، وإنما يركز اهتمامه على علاقة هذه الوسائل التي أطلق عليها « النماذج الثقافية » ، بالأفعال والعمليات الاجتماعية .

٢ - أنه وضع في اعتباره كل النماذج الاجتماعية ، فليست المجتمعات الشاملة هي فقط التي تقوم بالضبط أو تستر هياكله ، وإنما كل جماعة صغيرة ، وكل منظمة ، ورابطة ، تمارس الضبط أيضاً ، أما مسألة تدرج أنواع الضبط ، وأهمية كل نوع منها فهي تختلف من مجتمع لآخر .

وبناء على هذا التعريف ، يوصي جيرفيس ، الباحثين في ميدان الضبط الاجتماعي بما يلي :

١ - ضرورة دراسة أثر الحياة الاجتماعية والثقافية . في ضبط سلوك الأشخاص في مواقف اجتماعية محددة .

٢ - إجراء دراسة الضبط في جماعة بالذات أو مجتمع بينه ، لمعرفة مدى اختلاف ، وتدرج ، أنواع الضبط من نموذج اجتماعي إلى نموذج آخر (١) .

ب - الضبط ، تنظيماً عقلانياً وأدبياً للتغيير :

فسر « كارل مانهايم K. Mannheim » ، الضبط باعتباره « تنظيماً عقلانياً أو رشيداً ، لما هو غير عقلاني » (٢) . ويرى أن سلطة التنظيم يجب أن

1 - Ibid , p. 295

2 - Karl Mannheim, Man and society in an age of reconstruction, studies in modern social structure, London, 1940, p. 265,

تكون قادرة على إصدار قراراتها، معتمدة في ذلك على أسس إمبريقية، تعتمد التأثير الذي يمكن أن يمارس في وضع مصين، أي يجب أن تقيم قراراتها على أساس من الدراسة العلمية للمجتمع، والمدعمة بالتجارب النفسية. وهكذا، يؤكد مانتايم، أهمية تطبيق العلم على المجتمع، الأمر الذي جعله من أهم مؤيدي الاتجاه العقلاني في الدراسة. ولتخطيط عنده جانب في بحث، يتمثل في تحقيق أكبر قدر من الفاعلية والتأثير بأقل قدر من الجهد، وجانب آخر إنساني، يتمثل في الإهتمام بالأمور السيكولوجية للقاعدة السلوكية على الأشخاص في المدى الطويل، ولذلك، فإنه يجب على المشرع أو المخطط أن يضع في اعتباره تلك الآثار السيكولوجية العميقة التي يمكن أن تتركها القاعدة الاقتصادية، أو الإدارية، أو الزبونية فيمن تطبق عليهم. ولهذا، فإن مانتايم يعتقد أنه لا يجب الحكم على القاعدة إلا من خلال أثرها في الشخصية، ومن ذلك أنه لم يسلط كل الأهمية لفاعليتها الفنية قصيرة المدى، وهو يستعين في ذلك بمثال يقول فيه إن الصور الفنية التي تستخدم في فـرض الضريبة، يمكن أن تكون ذات فاعلية من وجهة النظر الفنية البحتة لأنها تستطيع أن تجلب أكبر قدر من المال في أقصر وقت ممكن، ولكنها من الناحية السيكولوجية وفي المدى الطويل يمكن أن تفقد فاعليتها.

ولقد سار على نفس الدرب، آدم بودجوركي A. Podgorski، الذي إهتم بفكرة ضبط الحياة الاجتماعية ككل، وذهب إلى أن العلم في هذا العالم الذي نميش فيه اليوم، والذي يسـوج بالاضـمالات الثائرة، والقيم والمبادئ المتصارعة، يستحوذ على مكانة أكثر أهمية باستمرار، باعتباره ضرراً للتخطيط وللنظام. ومن الأمور الملاحظة أن هناك معارك نفسية غريبة لا تستخدم نتيجة لإختلاف الأهداف، فـ حسب، بل نتيجة لإختلاف الآراء حول الوسائل



التي تتمكن من تحقيق نفس الاهداف أيضا . ومن أجل ضبط ذلك كله ، يجب أولا التعرف على القوانين التي تحكم الحياة الاجتماعية ، لأن معرفتها تعتبر شرطاً أساسياً للتأثير على هذه الحياة بطريقة مقصودة ومخططة ؛ يضاف إلى ذلك أنه يجب أن تكون لدينا معرفة بالتكنولوجيا التي نمتسبب أداة التأثير الكبرى في العالم المعاصر (١) .

إن هؤلاء العلماء الذين نظروا إلى الضبط الاجتماعي بوصفه نوعاً من أنواع التخطيط العقلاني يركزون اهتمامهم على ضرورة استخدام العلم ، والتطبيق لتحقيق أهداف الضبط الاجتماعي .

#### ج - الضبط من أجل تحقيق الامتثال والسيطرة على الانحراف

يعرف جوزيف روسيك J. Roucek ، الضبط بأنه : « مصطلح شامل يشير إلى تلك العمليات — المخططة أو غير المخططة — التي تعمل على تعليم الأفراد كيف يتشغلون لممارسات وقيم حياة الجماعات ، أو على إقناعهم بالإمتثال أو إجبارهم عليه » (٢) . والضبط عند روسيك ، ثلاثة مستويات : يمثل الأول في ممارسة إحدى الجماعات الضبط على جماعة أخرى ، أما المستوى الثاني فيتمثل في ممارسة الجماعة الضبط تجاه أعضائها ، ويظهر المستوى الثالث في ممارسة الأفراد الضبط تجاه زملائهم . وعموماً ، فإنه يرى أن الضبط يحدث عندما « ينفع » أو « يجبر » الفرد على أن يتصرف طبقاً لرغبات الآخرين سواء اتفقت مع رغباته ومصلحته أو لم تتفق ويرى أيضاً أنه لا يجب أن نخلط بين مصطلح

---

1 — Adam podgorecki, «Law and social Engineering» From : Human organization, vol, 21, 1962, n. 3

2 — Joseph roucek, social control, east-west press, 1966.

الضبط الإجتماعى وبين مصطلحات أخرى وثيقة الصلة به ، مثل الضبط الذاتى أو ضبط النفس ، والقيادة الشخصية . فالضبط الإجتماعى على المستوى الفردى ، أى الضبط الإجتماعى الذى يمارسه فرد معين ، يشير إلى محاولة التأثير فى الآخرين بينما يشير الضبط الذاتى إلى محاولة الفرد أن يوجه سلوكه الشخصى طبقا لهدف أو غرض محدد . وعلى أية حال ، فإن الهدف الأساسى للضبط - كما يرى روسيلك هو تحقيق الإمتثال ، سواء حدث ذلك عن طريق : الإقناع ، أو الإكراه .

كذلك يذهب كل من « بريدجير » و « سقيفسن » فى كتابهما « تحليل الانساق الاجتماعية » الذى نشر عام ١٩٦٢ إلى أن « ميكانيزمات الضبط الاجتماعى هى الأساليب التى تتمكن من تنظيم أو ترتيب الأشياء » بحيث تجعل الانحراف غير قادر على الإستمرار ، حتى ولو بدأ فى إنطلاقه ، (١) . وهما يريان أن هناك نوعين من العمليات الإجتماعية التى تجعل الأشخاص يتمثلون لها به المجتمع ونظمه ، وهما : عملية التنشئة الإجتماعية ، وعلمية الضبط الإجتماعى .

أما أهمية عملية الضبط الإجتماعى ، فإنها تكمن فى أنه على الرغم من أن عملية التنشئة الإجتماعية تكون ملائمة فى أحيان كثيرة ، إلا أن الناس قد يقومون تحت ضغوط معينة نتيجة لوضعهم فى البناء الاجتماعى ، تدفعهم إلى الانحراف عن المعايير ، وهنا يكمن دور الضبط الاجتماعى . ولذلك فإن ميكانيزمات الضبط الاجتماعى هى الترتيبات التى تمنع مثل هذه الضغوط من أن تقود الفرد إلى الانحراف ، وقد أطلق « هارت » الباحثان على ميكانيزمات الضبط لاسم « خطوط الدفاع » ، علما بأن بعضها يستخدم للوقاية من الانحراف وقد صنفها كما على :-

1 — Bredemeier And Stephenson, The Analysis of social systems, 1962, pp. 146—147.

الخط الدفاعي الأول ؛ وهو عبارة عن وقف الانحراف عن طريق ميكانزمات تمنع الإجماعات الانحرافية الكامنة من أن تظهر وتصبح واقعية . وأول هذه الميكانزمات ، - هو الذى يتمثل فى الفضل بين المراكز والأدوار المختلفة التى يقوم بها الشخص الواحد ، أى الفصل بين الأوقات التى يتم فيها كل دور . أما الميكانيزم الثانى فهو : المنسج ، ويتمثل فى مجموعة من المحرمات أو الموانع التى تحدد العلاقة بين طرفين ، ومثال ذلك قاعدة التحاشى فى علاقة الرجل وأم زوجته أو الرجل وزوجة إبنه . وهناك رموز كثيرة لدى الجماعات الصغيرة تعتبر موانع كلمة الدبلوماسيين التى تمثل صيغا غامضة بالنسبة لغيرهم . أما الميكانيزم الثالث فهو أولوية المراكز النظامية ، ومعنى ذلك أنه إذا أعطى الشخص أولوية أو أسبقية لمركز معين على المراكز الأخرى التى يشغلها ، فإنه يمكنه بذلك أن يقلل من الصراع بين المراكز ، وبالتالي يوقف الانحراف .

أما الخط الدفاعى الثانى ، فم - - - ويتمثل فى توجيه الإستجابات إلى أنماط السلوك المتوافقة إجتماعيا ، وهنا ما يعرف فى علم النفس بالإعلاء ، ويتم ذلك عندما يحدث الانحراف بالفعل . وتمثل ميكانزمات النوع الثانى فى السلوك التعويضى ، ثم بدائل المسكاة . ويعتبر السلوك التعويضى نمطا من السلوك المفضل أو للسماح به إجتماعيا ، ومثال ذلك أن العامل المحبط فى مكانته المهنية ، يمكن أن يجد وسائل تعويضية فى أدواره الأسرية . أما السلوك المسموح به ولكنه غير مفضل فهو يتمثل فى المزاح ، وبعض أنماط السلوك المنحرفة التى يقوم بها العمال للترفيه . على أنه عندما يثبت فشل الوسائل التعويضية ، يدمج المجتمع للأفراد بأن ينتقلوا من المسكاة التى سببت لهم التوتر إلى نشاط آخر يمكنهم من الإمثال .

أما الخط الدفاعى الثالث ، (وهو متصل بالخط الثانى) ، ويسمى ميكانيزم

الحصار ، فيتمثل في مجموعة من الاجراءات التنظيمية التي تجعل الانحراف صعبا للغاية أو باهظ الثمن . وبشعبير آخر ، يمثل الناس لأنهم يتوقعون العقاب ، والجزاء السلبى الذى يبدؤ فى إستحسان الانحراف . وتوقع القهر والعقاب يسكون خلفية ذهنية تدفع الناس للإمتثال . ولذلك ، إذا كان ثمن الانحراف الذى سوف يدفعه الشخص أعلى من ثمن إمتثاله ، فهناك احتمال كبير بأن يمتنع الناس عن الانحراف ، وهذا هو السبب فى أن العقاب غالبا ما يكون أسمى من الجريمة ذاتها . ويتمثل خط الدفاع الأخير فى العلاج النفسى ، الذى يعتمد على إعادة تنشئة المنحرف ، عن طريق توعيته بأسباب توتره وانحرافه ، ثم محاولة تغيير البيئة الاجتماعية التى يعيش فيها .

هذا فيما يتعلق برأى كل من برديمر وستيفنسن فى ميكانيزمات الضبط الاجتماعى التى تعتبر فى أساسها ميكانيزمات لوقف الانحراف وتيسير الامتثال . ولكن بالإضافة إلى ذلك هناك من المفكرين من نظروا إلى الضبط الاجتماعى من خلال علاقته بالإمتثال أو بالانحراف ، ويعتبر أندرسون ، ودأجرن ، و لندبرج ، ضمن هؤلاء . حيث ذهب أندرسون N. Anderson ، مثلا ذهب دجورج اندبرج - إلى أن الضبط الاجتماعى يشير بوجه عام إلى أنواع السلوك الاجتماعى التى تؤثر فى الأفراد أو الجماعات وتوجههم نحو الإمتثال للمعايير القائمة أو المرغوبة . وإذا كانت للضبط طسرق كثيرة يمارس من خلالها ، فإن هدفه النهائي هو الإمتثال الذى يمكن إعتباره إستجابة ملائمة للضبط ،والذى لا يتضمن أداء السلوك المتوقع فقط بل يتضمن كذلك ضرورة تفكير الشخص الممتثل ، فى سلوكه ، ومعرفته ووعيه بامتثاله هذا . (١)

1 — Nels Anderson, The Urban community, Routledge, London, 1960, p. 429.

### د - الضبط في علاقته بالتوازن ، والنسق

يمرّف «ماكيفر Maciver ، الضبط الإجتماعى بأنه «الطريقة التى يتطابق بها النظام الاجتماعى كله ، ويحفظ بناءه ، ويعتبر الضبط عاملا للتوازن فى ظروف التغير الاجتماعى» (١) . وهو يتم بمصر القهر فى الضبط الاجتماعى ، ذلك للمصر الذى يتمثل فى استخدام القوة ، حيث أنه لاغنى عن استخدام الجزاءات الرادعة لضمان إستمرار النظام الاجتماعى . وبالرغم من ضرورة الإلتجاء الى القوة لضمان إحترام أعضاء المجتمع لقواعده ، إلا أن القوة وحدها لا تستطيع أن تحافظ على النظام الاجتماعى ، وهى تعتبر وسيلة محدودة الفائدة ، لأن الإقتصار عليها يعتبر إنكارا للعامل الإنسانى . ولهذا ، فإنه يمكننا أن نقول إن «ماكيفر» يتم بالنظر إلى الضبط كعامل مستمر يعمل على تحقيق التوازن فى حالة تغير المجتمع .

وقد إهتم «جورج هومانز George Homans ، أيضا بفكرة التوازن ، وبضرورة الضبط الاجتماعى لحلق النوازن فى المجتمع (٢) ، ولكن الملاحظ أنه يختلف عن «ماكيفر» فى أنه لم يقتصر فقط على القول بأن الضبط يؤدى إلى التوازن ، وأن الإمتثال للمعايير العنابطة فى المجتمع ، يدعم هذا التوازن ، بل أكد أيضا أنه حينا تكون للضبط فاعليته القسوية ، فإننا نحكم على النسق الاجتماعى عندئذ بأنه فى حالة من التوازن ، ومعنى ذلك أنه يرى أن الضبط عامل يؤدى إلى التوازن ، وهو فى نفس الوقت يظهر كنتيجة للتوازن . ويفسر

١ - ماكيفر ، «المجتمع» ترجمة على أحمد عيسى ، ص ٧٣-٧٤ .

2 - George Homans, *The Human group*, England, 1951, pp. 303, 311.

هو مانر إنضباط سلوك الأفراد في مجلته معينة بقوله ، إن نتائج إنحراف هؤلاء عن المعايير سوف تكون غير مرضية على الإطلاق في حالة توازن الجماعة ، لأنه إذا قوفر عامل التوازن فإن الإنحراف البسيط نسبيا ، سوف يترتب عليه نتائج كبيرة نسبيا .

وإضافة مع نفس هذه الفكرة يذهب « باكلي Walter Buckley » إلى أن الضبط الإجتماعى ليس منفصلا عن النسق ، لأنه إما أن يكون منبثقا عنه أو مفروضا عليه (١) ؛ وهو متضمن في تلك العلاقات المتبادلة والتفاعلات التى توجد بين العناصر التى تدعم النسق . ويرى « باكلي » كذلك أن المعايير والقيم وحدها لا تشكل الفعل ، وإنما يجب أن نضع فى اعتبارنا أهمية التفاعلات التى توجد فى النسق وتفسر تلك المعايير والقيم . وإذن ، فهو يعتبر الضبط جزءا لا يتجزأ من النسق الإجتماعى الكلى ، وطبقا لذلك يمارس الضبط وظيفته .

#### ٥- الضبط عاملا يؤثر فى السلوك

نظر « رينشارد لاپير R. Lapiere » إلى الضبط الإجتماعى فى كتابه ونظرية فى الضبط الاجتماعى ، بوصفه قوة من قوى أو عوامل ثلاث تشترك فى تكوين السلوك الإنسانى ، حيث تمثل القوة الثانية فى التنشئة الاجتماعية ، بينما تعتبر المواقف الاجتماعية قوة الثالثة (٢) . ويمترض « لاپير » على من سبقه من العلماء

1 - Walter Buckley, sociology and Modern systems Theory, New Jersey, 1967, p. 164.

2 richard T. Lapiere. A Theory of Social control, Mac Graw-Hill Book Company, 1954, p. 47.

3 - L'Broome, ph Selznick, Sociology, 1958. P. 14.

الذين تعرضوا للدراسة الضبط الإجتماعى فيقول: إنه بالرغم من أن هذا المصطلح قد إستخدم كثيرا لدى علماء الأنثروبولوجيا والسياسة ، إلا أنه ليست هذه هؤلاء فكرة واضحة ومحددة عن ماهيته ووظائفه . فالضبط يمثل موقفا متوسطا بين الشخصية والموقف الذى يمارس الفرد فعله من خلاله ، ويلاحظ أن لايبير ، يرى أن الضبط عامل قد يوجد وقد لا يوجد ، أى أنه ليس مكونا أساسيا من مكونات السلوك وليس سببا دائما كما ذهب دور كيم .

### و - الضبط نتيجة

تعرض كل من « بروم Broom » ، و« سلزنيك selznick » فى كتابهما عن علم الاجتماع ، لموضوع الضبط الاجتماعى ، أما فكرتهم عنه ، فلا تشمل فى إعتباره عاملا أو قوة تؤثر فى السلوك وإنما فى أنه نتيجة للتنظيم الاجتماعى ، وذلك حين قررا أن النظام الاجتماعى يتوقف على وجود قواعد معيارية وتنظيم اجتماعى يمكن أن ننظر اليه على أنه ينتج الضبط ، فالضبط إذن غايبة وليس وسيلة .

### ملاحظات حول التعريفات

تمددت تعريفات الضبط الاجتماعى ، واختلفت إلى حد كبير فى مؤلفات علم الاجتماع ، لأن كل دارس ينظر إليه من منظوره الخاص ، وبالتالي يأتي تعريفه مخالفا للآخر . وهناك ، بالإضافة إلى ذلك ، تعريفات أخرى فى دوائر معارف العلوم الاجتماعية ، وفى قواميس علم الاجتماع ، ولكنها لا تختلف عن التعريفات السابقة ، ولم تأت بجديد . وتتمين الإشارة هنا إلى أن هذا المرض لم يستهدف إستعراض كل التعريفات التى وضعها العلماء للضبط الاجتماعى ، وإنما عرضت

التعريفات التي تمثل أهم الاتجاهات في هذا الميدان، لأن بقية التعريفات الأخرى ليست إلا تكرارا للتعريفات السابقة .

وهناك خمسة ملاحظات عامة على تلك التعريفات ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - إختلاف المنظور الأساسي للضبط ، ويبدو هذا واضحا في أن عددًا من الباحثين حالجه على أنه عامل من العوامل التي تؤثر في السلوك (لابير) ، وحالجه البعض الآخر على أنه عملية إجتماعية تشترك فيها مجموعة وسائل أو نظم اجتماعية (لانديز) ، في الوقت الذي ذهب فيه فريق ثالث إلى القول بأن وصول نسق للمجتمع إلى درجة معينة من فاعلية الضبط ، يعتبر نتيجة لتوازن المجتمع (هومانز وباكلى) .

٢ - ظهور الطابع السيكلوجي الصرف عند بعض العلماء في فهم الضبط وتعريفه (كما هو واضح لدى برنارد ولوملي) في الوقت الذي تميزت مفهومات وتعريفات أخرى بالطابع الاجتماعي عن طريق التركيز على النظم، والجماعات (لابير - ولانديز وجير فيتش - وهولنج شيد) .

٣ - ميل بعض التعريفات إلى توسيع نطاق الضبط لكي يشمل كل ما هو مقصود أو غير مقصود ، طالما أنه يؤثر على سلوك أعضاء المجتمع . وفي مقابل ذلك تميل تعريفات أخرى إلى تحديد نطاقه ليشتمل فقط على كل محاولة مقصودة أو مخططة يقوم بها فرد أو جماعة أو مجتمع بأسره للتأثير في سلوك أعضاء المجتمع (مانهايم) .

٤ - تأكيد بعض العلماء في تعريفهم للضبط على عناصر: كالسلطة والسيطرة، والقهر الذي يمارسه للمجتمع أو أي جماعة فيه على الأعضاء . وفي مقابل ذلك قامت



تعريفات أخرى على أساس الإهتمام بنصر استمناج أعضاء المجتمع للضبط الاجتماعي، أو استتراق الضوابط الاجتماعية في أعضاء المجتمع، وما هو جدير بالملاحظة أن إدوارد روس، قد تذبذب بين هذين الإتهامين، حين أكد عند تعريفه للضبط بأنه عامل السيطرة والقهر، بينما عاد مرة أخرى ليتكلم عن استتراق الضوابط الاجتماعية في أعضاء المجتمع.

٥ - ميل بعض العلماء إلى نوع من الإتهام الإسمي في التعريف، حيث صوروا المجتمع وكأنه مجموعة من الأفراد المنزولين الذين تربط بينهم الضوابط الاجتماعية، بينما تميز آخرون بإتهام واقعي في التعريف، مثل لابيير، وجيرفيتش وغيرهما.

٦ - إصرار البعض على أن الضبط الاجتماعي مرتبط بوجود وضع متازم في المجتمع، مثلاً ذهب إلى ذلك روس، ولومل. بينما ذهب البعض الآخر إلى أنه ضرورة يحتاجها المجتمع في كل زمان ومكان، فضلاً عن وجوده في الجلسات الصغيرة كما يوجد في المجتمعات الشاملة، وقد كان هذا الرأي الأخير هو رأي الغالبية، ويختبر جيرفيتش، من أكبر المدعمين له.

وبالرغم من أوجه القصور التي توجد في كثير من التعريفات السابقة، إلا أن بعضها يمكن الاستفادة منه في إجراء دراسة متكاملة للضبط الاجتماعي في مجتمع معين، كتعريف جيرفيتش، وهولنج شيد. وعلى أية حال، قلن تكامل صورة للتعريفات السابقة إلا من خلال نظريات أصحابها وأطروم الفكرية، وهذا ما سوف يعرض له في فصل مستقل.

#### تعدد منظورات الضبط الاجتماعي

يدل الاختلاف في تعريفات الضبط الاجتماعي على وجهي العلماء والباحثين للضبط الاجتماعي،

على اختلاف منظوراتهم. إننا الموضوع . فتداهم بعضهم بالتفكير في ضبط البناء الإجتماعى والإقتصادى ، ومن أمثال هؤلاء ، مانهايم . بينما اهتم البعض بالنظر إلى ضبط السلوك الإنعراقى ، ويعتبر كوهين أم من دعم هذا الاتجاه . وهناك منظور ثالث يعتبر أكثر المنظورات شيوعا وإستخداما ، ويأخذ به معظم علماء الاجتماع الذين لهم نظريات في الضبط أو مجرد آراء عنه . ونقصه به ضبط السلوك الانسانى بوجه عام ، أى ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، الأسوياء منهم والمنحرفين . وأخيرا هناك منظور يهتم بضبط الاتاج والحياة الإجتماعية كلها ، وسوف أتولى في الصفحات التالية لتقديم شرح كل منظور باختصار .

### المنظور الأول : ضبط البناء الاجتماعى والاقتصادى

يرى أصحاب هذا المنظور أن مراكز الضبط الاجتماعى ذاتها حادة ما تكون عرضة للضبط ، إذ أن الدولة تتدخل في تحديد وتوجيه النظم الاجتماعية : كالقانون ، والسياسة ، والتعليم ، والاقتصاد ، وهي تستهدف من ذلك منع الاحتكار والاستبداد ، والحد من تركيز القوة في سلطات بالذات ، فالضوابط الاجتماعية الحديثة تحرك نحو شكل جديد تستهدف منه تخليص المجتمع من الفوضى والاحتكار ، ويعتبر « كارل مانهايم » أم من دعم هذا الاتجاه ، وهو ينظر إلى صناع الدستور بوصفهم قادة للتخطيط الاجتماعى ، ويرى أن نمو قوة ممية قد يترتب عليه إسبعاد فرد أو جماعة لجماعة أخرى أو المجتمع كله . أما الوسائل التى يجب على المخطط أن يضعها أمامه بوصفها تتمكن من ضبط مكورات البناء الاجتماعى ، فهي تتمثل في تحديد صور جديدة لتنظيم الملكية ، وتنظيم إستخدامها ، وكذلك في فرض الضرائب . وليس هناك - في نظره - إلا طريقان لتحقيق التوازن المجتمعى : الطريق الأول هو الثورة ، أما الطريق الثانى فيتمثل في الإصلاح . ويستفد مانهايم ، أن الطريق الأول قد أتبع

نجاحه في دولة كبرى مثل روسيا السوفيتية ، حيث أدت الثورة فيها إلى تحويل جميع فئات الشعب إلى عمال ، قد يختلفون في أجورهم ، وفي بعض الفئورق الإجتماعية الثنانونية ، ولكنهم لا يتأيزون من حيث القوة . وهو يفترض على الطريق الثاني إذ يقول أنه يسمح للحركات الطوعية بأن تأخذ مجراها ، حتى ولو كان ذلك على حساب المساواة الإجتماعية ، فظلا عن أنه لا يمكن تطبيق الإصلاح إلا في مجتمع متجانس ، لأنه لا يمكننا أن نتوقع وصول مجتمع معين إلى حالة الإنفاق السلى على تخطيط الوسائل والأهداف ، إلا إذا كان متجانساً ، ويركز مانهيم على مسألة إقامة ضوابط إقتصادية ملائمة ، لأنها هي التي تلعب الدور الهام في التخطيط المعاصر . فإذا نظرنا إلى المجتمع المعاصر على وجه الخصوص ، لوجدنا أن النظام الإقتصادي يترك أثراً هاماً في حياة الإنسان والمجتمع كله ، ذلك المجتمع الذي لا يمكن أن يستقر دون أن يكون هناك توازن في العملية الإقتصادية

وهناك عدة مشاكل إقتصادية يعاني منها العالم المعاصر من أهمها : الفقر الذي تعيش فيه بعض الجماعات الإجتماعية في معظم أرجاء العالم ، وسوء توزيع الموارد الاقتصادية ، وإنعدام التوازن في الدخل ، والعمالة . ويقترح مانهيم ، عدة خطوات لحل هذه المشكلات ، يمكن تلخيصها فيما يلي :-

- ١ - وضع ضوابط للأجر والفن .
- ٢ - ضبط الإستثمار في جميع ميادين الإقتصاد .
- ٣ - وضع ضوابط للملكية الخاصة .
- ٤ - فصل ملكية بعض التنظيمات والمؤسسات عن إدارتها ، فظلا عن وضع هذه الإدارة تحت رقابة الضبط الحكومي .

ومع ذلك فهو يرى أن كل هذه الخطوات والضوابط قد لا تفيد في تحقيق التوازن الإقتصادي، وفي هذه الحالة يمكن اعتبار تأمين الصناعات الكبرى بمثابة الخطوة النهائية، ذلك لأن التأمين وسيلة تجعل ملكية المشروعات ومسئولية إدارتها في أيدي أعضاء المجتمع كله (١). والواقع أن دراسة الضبط من هذا المنظور، تتطلب فيها عمقاً للأساس الإقتصادي للمجتمع، ولكيفية تدخل الدولة لضبط وتنظيم وتخطيط الإقتصاد ومدى عارستها لهذا التدخل.

### المفهوم الثاني : ضبط الانحراف

قام « ألبرت كوهين Albert Kohn » بتفسير هذا المفهوم، وكان أهم مدعاه، فهو يستخدم مصطلح الضبط الإجتماعي الذي يشير إلى العمليات والأبنية الإجتماعية التي تميل إلى منع الانحراف أو الحد منه، سواء كان ذلك عن طريق: تمويله، أو إصلاحه، أو الانتقام من المتحرف، أو بطريق العدالة أو التمييز الخ وهو يرى أنه من الصعب أن نحسّد الآثار التي يحدثها الضبط الإجتماعي في الانحرافات، مسترشداً بما قاله يقول فيه أنه يصعب جداً تحديد الآثار الجاسرة للضبط على انخفاض معدل انحرافات الأحداث، ذلك لأن هذا الانخفاض يعتبر نتيجة لمجموعة عوامل تعمل في وقت واحد. وعلى سبيل المثال، إذا صاحب إدخال أساليب جديدة، انخفاض في معدلات الانحراف على مستوى المجتمع، فهو يتساءل: كيف نتأكد من أن تلك المعدلات قد انخفضت نتيجة لإدخال هذه الأساليب الجديدة، ولم تنخفض نتيجة لحدوث بعض التغيرات في المجتمع ككل. ولكن بالرغم من صعوبة

1 — Karl Mannheim, *freedom, power, and Democratic planning*, London, 1968, pp. 117—122.

تحديد هذا الأمر ، فالضبط الإجتماعى أهميته الكبرى فى التقليل من الانحراف أو معالجته ، أو عقاب مرتكبيه ، ولا بد أن ندر فى كل مجتمع على مجموعة من النتائج والآثار التى ترتب على قيامه بضبط الانحراف ، وإن لم تكن هذه النتائج مربية بالضرورة . ولذلك فهناك صورتان لبناء الضبط الاجتماعى ، وهما أولاً : البناء الكامن ، أى مجموعة النتائج التى ترتب على قيام المجتمع بضبط الانحراف ، وثانياً ، البناء الواضح ، الذى يشمل على أدوار الآباء ، وكبار السن ، والأصدقاء والجيران ( فى المجتمعات البسيطة بالغات ) والهيئات المتخصصة : كالشرطة ، والمحاكم ، والنظم العلاجية ( فى المجتمعات الحديثة ) . ويرى دكوهين ، أن دراسة الضبط الاجتماعى من هذا المنظور ، تتضمن دراسة تنظيم الهيئات القائمة به ، والإهتمام بالتنظيم الاجتماعى لنظمها العلاجية وكيف أن إمكانياتها ووظائفها تعتمد على بنائها الداخلى وعلاقاتها الداخلية (١)

ومعنى ذلك أن أصحاب هذا المنظور يرون أن دراسة الضبط الاجتماعى تنحصر فى الاهتمام بأساليب معالجة الانحراف ، والمؤسسات المسؤولة عن هذه الوظيفة ، والتى تتمثل فى مؤسسات علاج الأمراض النفسية والمصيرية والعقلية ، ومؤسسات رعاية الأحداث ، وخدمة الشباب ، ورعاية الطفولة . ويعتبر هذا المنظور محدوداً إلى درجة كبيرة ، فضلاً عن تأثره إلى أبعد الحدود بالإيديولوجية الرأسمالية وينطق للعلاج أو العقاب .

1 - Albert Cohen, *Deviance And Control*, New York, 1970, pp. 38 40.

### المنظور الثالث : ضبط السلوك الانساني

ويمثل هذا المنظور ، في الإهتمام بضبط السلوك الإنساني برمته ، وكان ذلك إجماعاً ، معظم العلماء الذين تناولوا مسألة الضبط الاجتماعي بالدراسة . وقد عبر «سكينر» عن هذا المنظور بقوله : «إن دراسة الضبط تستلزم دراسة علاقة سلوك أعضاء المجتمع بالثقافة ، وبالنظم الاجتماعية الضابطة ، لأن الثقافة تقوم بدور هام في ضبط السلوك الإنساني» . والمجتمع - بما لديه من ثقافة - يحدد كل ما هو «صائب» وما هو «خاطئ» ، عن طريق قيمه ، وعاداته ، وتقاليده ، كما أنه يحدد مجموعة الجزاءات التي تودع على أي انحراف عن قواعد الصواب . ولذلك فالفرد يتضبط عن طريق نظم المجتمع : كنظام الأسرة ، والدين ، والحكومة ، والإقتصاد ، والتعليم . وأيضاً عن طريق كل جماعة من الجماعات التي ينتمي إليها أو يشترك في عضويتها ، ابتداء من جماعة اللعب والجماعة الترفيهية إلى التنظيم الاجتماعي . وتؤثر الثقافة في نوع الأعمال التي يمارسها الفرد ، وهي تتحكم في دوافعه ، وفي كيفية إشباعها ، وتقوم بتشكيل الإستجابات الإفعالية للفرد ، فضلاً عن تحكمها في عواطفه ومشاعره<sup>(١)</sup> . ولكن ليس معنى ذلك أن التقارب بين عادات وأعراف الجماعات المختلفة في المجتمع الواحد - يعتبر قاعدة سائدة ، بل إن الصراع قد يقوم بين هذه عادات وأعراف ، وقد تعمل نظم الضبط وميثاقه بطرق متصارعة ، ومثال ذلك أنه غالباً ما تتصارع التريبة العلمانية مع التريبة الدينية ، وعموماً تتصارع نماذج الضبط التقليدية مع نماذجه الحديثة .

---

1 — B.F. Skinner, Science and Human Behavior, New York, 1962, p. 475.

خلاصة القول أن هذا المنظور يهتم بدراسة أثر الثقافة والنظم الاجتماعية ، على وجه الخصوص ، في سلوك أعضاء المجتمع ، ولذلك يعتبر « نظم الذين قاموا بدراسة الضبط الإجتماعي » ضمن أصحاب هذا الاتجاه .

#### المنظور الرابع : ضبط الإنتاج والحياة الاجتماعية .

ويعتبر « كارل ماركس » أكبر مدعم لهذا المنظور هو وأتباعه ، ويرى أنه لا يمكن ضبط الحياة الاجتماعية إلا عن طريق ضبط أساسها الإقتصادي ، الذي يمثل بوجه خاص في الإنتاج . ويقول في هذا الصدد إن الإنتاج المشترك يتطلب سلطة موجهة تحقق عملاً يندمج بين الأنشطة الفردية ، وينجز الوظائف العامة بوصفها مختلفة عن الأعمال الفردية التي يقوم بها الأعضاء وهم فرادى . ولذلك فإن الهدف من ضبط الإنتاج وعلاقاته هو التنسيق بين الجهود الفردية ، وإنجاز الوظائف العامة . ويلاحظ أن هناك مجموعة من العلماء السوفيت بدأت تهتم بالتعريفات التي وضعها ماركس وأتباعه ، وبوجهات نظرهم في كل ما يتعلق بالمجتمع ونظمه وتنظيماته . ومن أجل هذا ، ظهرت بعض المؤلفات التي تمكس وجهة النظر الماركسية في موضوعات مختلفة : كالضبط ، والنظم ، والإدارة ، والتنظيم ، والبيروقراطية .

#### جوهر مشكلة الضبط الاجتماعي

الواقع أن كل مفكر من المفكرين السابقين ، قد تصور مشكلة الضبط بطريقة معينة ، ووضع تساؤلات تحدد تصوره لتلك المشكلة ، ثم بدأ يحجب عليها ، فإدوارد روس مثلاً كان يتساءل : كيف ينضبط سلوك أعضاء المجتمع؟ وكيف يرتبط هذا السلوك بتدعيم النظام الاجتماعي ، وكان كورلي أيضاً يحدد المشكلة بنفس الأسلوب ، ولكن جاءت وجهات نظرها مختلفة إلى حد كبير ،

بل ومتناقضة ، ويصور لاندريز جوهر مشكلة الضبط الإجتماعى على نحو مشابه ،  
فيتساءل : كيف ينسئ هؤلاء الافراد الذين يختلفون فى اتجاهاتهم ، ورغباتهم ،  
وحاجاتهم ، أن يخضعوا لروتين واحد ، أو أن يسيروا فى طريق واحد منظم ؟

أما كارل مانهايم فقد صور مشكلة الضبط على هذا النحو : إذا كان  
من الممكن ضبط المجتمع ، فكيف نستطيع فرض وسائل تتدخل فى الأعمال  
الإلزامية ؟ ومن أين يجب أن تبدأ هذا التدخل ؟ وتعتبر هذه المشكلة - كما يقول  
مانهايم نفسه - الفكرة الأساسية التى توجهنا إلى تصور الضبط الإجتماعى ،  
وهو يذهب فى هذا الصدد إلى أن « روس » فى كتابه عن الضبط الإجتماعى ،  
وجه الانتباه فى وقت مبكر جداً إلى هذه المشكلة ، ولكنه لم يكن فى استطاعته حينئذ  
أن يميز فى المضامين النهائية والمحتويات المتعددة لها . ومن الجدير بالذكر  
هنا أن مشكلة : من أين تبدأ الضبط ، التى تكلم عنها مانهايم وسبقه إليها روس ،  
لم تواجه ماركس ، لأنه حددها منذ البداية .

وكان تصور « هومانز » لجوهر المشكلة يتمثل فى قضايا مثل : لماذا يستمر  
البناء الإجتماعى فى وجوده ؟ وكيف يتمثل أعضاء المجتمع لمعاييره ؟ ولماذا  
يحتلون لتلك المعايير ؟ وما الذى جعل من المبادئ عادات ؟ ولماذا توجد فى  
فى خضم السلوك الإنسانى نماذج ثابتة تتكلم عنها ؟

وعلى أية حال ، فقد تشابهت معظم التساؤلات التى وضعها هؤلاء الباحثين ،  
بالرغم من أن إجاباتهم عليها جاءت مختلفة إلى حد كبير ، وتدور هذه التساؤلات  
فى أغلب الأحيان - حول ما يلى :

١ - كيف يتضبط السلوك ؟



- ٢ - من أين يمكن أن يبدأ هذا الضغط ؟
- ٣ - لماذا يتم ضغط الأعضاء ؟
- ٤ - كيف يرتبط الضغط بتدعيم النظام الاجتماعي ؟
- ٥ - إلى أي حد تختلف أساليب الضغط من مجتمع لآخر ؟ وما هي أسباب هذا الاختلاف ؟



## الفصل الثالث

### نظريات الضبط الإجتماعى ، الأولى ،

- مقدمة

- نظرية تطور وسائل الضبط الإجتماعى

- نظرية الضوابط التلقائية

- نظرية الضبط الذاتي .

- النظرية البنائية الوظيفية



## الفصل الثالث

### نظريات الضبط الإجتماعي

#### ١. الأولى ،

يمنى هذا الفصل بمرمر الإطار العام وأهم القضايا التي تواجه دارس الضبط الإجتماعي وذلك من خلال تحليل أهم نظريات العلماء الأول الذين اهتموا بهذا الموضوع منذ « إدوارد روس » حتى « لاندير » ثم يتولى نقدها والتعقيب عليها .

ومن المناسب قبل استعراض هذه النظريات ، أن أحدد أولا - وباختصار معنى كلمة نظرية ، وأهم نماذج النظريات في العلوم الإجتماعية ، لكي أستطيع بعد ذلك أن أحدد نظرية الضبط الإجتماعي من خلال النظريات السوسيولوجية العامة فيتم بذلك التعرف على نموذج النظريات الذي يمكن أن تندرج تحته نظرية الضبط الاجتماعي .

والواقع أن كلمة « النظرية » تستخدم ، بشين : المعنى الأول ، وهو معنى عام يستخدم في الحياة اليومية ، ويشير إلى تفسير لا يخضع لأي اختبار ، ولذلك فإن قيمته تعتبر على شك كبير . وهذا المعنى لا يهتما ونحن بصدد الحديث عن نظريات الضبط الاجتماعي . أما المعنى الآخر ، فهو الذي نعتبر النظرية بمقتضاه ميكلا يشتمل على مجموعة من المبادئ ، أو القضايا ، أو القواعد التي تتعلق بظاهرة معينة . وهذا المعنى يتعارض ما هو نظري مع ما هو تطبيقي . والنظرية بهذا المعنى

الثاني نموذجان (١) : - النموذج الأول ، وهو الذى يشتمل على النظريات التى تتضمن كل منها مجموعة قواعد ومبادئ إجرائية *Procedural Rules and principles* إلى جانب مخطط أو إطار عام للمصطلحات والتصنيف *Schema of terminology and classification* . (٢) إذ أنه عادة ما يبدأ الباحثون فى العلوم الاجتماعية دراساتهم بشرح اتجاهاتهم الأساسية ، ومدخلهم إلى الدراسة ، ويكون لديهم فى الذهن حيثئذ بمجموعة قواعد إجرائية يطالبون باتباعها ، أو على الأقل يلتزمونها عند معالجة المسائل التى يهتمون بها . والنظرية بهذا المعنى ، تهتم بوضع المصطلحات الأساسية وتعريفها ، ومن الأمثلة على القواعد الإجرائية فى نظرية الضبط الاجتماعى ، مجموعة القواعد التى قام بوضعها جورج جيرفيتش ، (٣) : ورأى ضرورة اتباعها عند دراسة الضبط الاجتماعى . أما إذا خرج الباحث من نطاق القاعدة الإجرائية ، وبدأ يبرر استخدامه لتلك القاعدة ويحدد المصطلحات الأساسية ، فإنه ينتقل بذلك إلى مستوى آخر ، وهو نوع المصطلحات والنسق التصنيفى . ونحن نعلم أن العلوم الاجتماعية برمتها ، قد أحرزت تقدما كبيرا فى وضعها للاتساق التصنيفية ، ولكن بعض العلماء يرون أن بعض المخططات التصنيفية فى علم الاجتماع على وجه الخصوص ، ليست لها أية فائدة ، لأنها لا تمازنا على إكتشاف فروض عامة (٤) .

---

1 — Robert Brown, *Explanation in Social Science*, London, Routledge and Kegan Paul, 1963, p. 166.

(٢) وهذا النموذج من النظريات هو الذى أطلق عليه « روبرت ميرتون

R. Merton « لفظ « النظريات المتوسطة » *Middle range theories* .

(٣) سوف تم الإشارة إليها بالتفصيل عند تحليل نظرية جيرفيتش ، فى الضبط.

4 — Brown, *op. Cit.* p. 169.

أما النموذج الثاني للنظرية ، فهو « النظرية الصورية formal Theory » ، ويلاحظ أنه سواء جاءت صياغتها في كلمات لغوية أو رموز رياضية ، فهي عبارة عن غلط تفهيري Explanatory Schema . ويرى « براون » أن هناك ست طرق أساسية للتفسير ، وهي :

- ١ - التفسير التاريخي ، وهو الذى يفسر الحادثة عن طريق ردها إلى أصولها أو بواسطة تحديد معالم تطورها أو تعاقبها في فترة معينة .
- ٢ - التفسير عن طريق الإشارة إلى أغراض الأشخاص ، أو نواياهم من القيام بفعل معين ، وهنا يكون الفعل بمثابة وسيلة لهدف ما .
- ٣ - التفسير بواسطة الإشارة إلى الميول أو النزعات .
- ٤ - التفسير عن طريق الإشارة إلى أسباب وقوع الفعل .
- ٥ - التفسير عن طريق تحديد الوظائف .
- ٦ - التفسير بواسطة الإعتماد على بعض التعميمات الإمبريقية (١) .

هذا ، وسوف يتبين لنا بعد عسر من النظريات الحوسبولوجية في الضبط الاجتماعى ، إلى أى نموذج من النموذجين السابقين يمكن أن تندرج كل نظرية من تلك النظريات ، علماً بأن الهدف الأساسى من تحليل آراء العلماء الأول فى الضبط الاجتماعى وتقدمها ، هو عبارة عن محاولة لإلقاء الضوء على النظريات الحديثة والمعاصرة ، ذلك لأن كثيراً من تلك النظريات لا يمكن فهمها ، ومعرفة مدى أصالتها ، وتقييمها ، إلا بتحديد مصادرها وأصولها ، أى عن طريق العرض المسبق للنظريات القديمة ، وخصوصاً عند كل من روس وكول ، اللذان اعتبرت

نظرياتها وآرائها بمثابة مصادر لكل قضايا ونظريات الضبط الأخرى سواء عند الأقدمين أو المحدثين . ومن أجل هذا فسوف أتمرض في المصفحات اللاحقة لمجموعة نظريات العلماء الأول ، وأعقب على كل منها ، ثم أختتم هذا الفصل بمجموعة ملاحظات توضح مدى تأثير العلماء الأول بالمحاولات المبكرة التي بذلت في ميدان دراسة الضبط الاجتماعي ، وما تركوه من أثر على النظريات المتأخرة أو الحديثة .

### نظرية في تطور وسائل الضبط الاجتماعي .

من الممكن إتباع عدة خطوات أساسية لمرض نظرية « روس » ، تمثل الخطوة الأولى منها في إيضاح جوهر النظرية أي شرح فكرته عن النظام الطبيعي ، وتلي ذلك خطوة ثانية وهي تفرقه بين العوامل الأخلاقية والاجتماعية المؤثرة في الضبط ، ثم الخطوة الثالثة وتمثل في تمييزه بين وسائل الضبط الاجتماعي وأنواعه ، وتأتي الخطوة الأخيرة ، وهي عرض فكرته عن طبيعة الضبط الاجتماعي ، وشروطه ، ومقاييس فاعليته ، ثم التعقيب على النظرية .

### أولاً : فكرة النظام الطبيعي

تمثل هذه الفكرة جوهر نظرية روس الذي ذهب إلى أن هناك نظاماً طبيعياً يتغلغل في كل الأنفس الإنسانية ، ويقوم على وراثة الإنسان لأربع غرائز طبيعية وهي : المشاركة أو التعاطف ، والجماعية ( أو القابلية للاجتماع ) ، والإحساس بالعدالة ، ورد الفعل الفردي . وتعد هذه الغرائز الإنسان بنظام تكاملي ، كما تعمل على تدعيم العلاقات الاجتماعية على مستوى شخصي وودي . ولكن كلما تطور المجتمع ، زادت العلاقات غير الشخصية القائمة على التماقد ، وذلك بسبب ضعف الغرائز الاجتماعية للإنسان وسيطرة المصلحة الشخصية عليه ؛



وبالتالى فإن المجتمع فى هذه المرحلة الإنتقالية ( من حالة المجتمع الطبيعى ، إلى حالة المجتمع الحديث المعقد ) مسئول عن القيام بوظيفة هذه الفرائز الإجتماعية التى أصبحت تضعف باستمرار لتحل عليها الأناية الفردية . وهو يستطيع أن يقوم بذلك الوظيفة عن طريق ميكانيزمات تضبط علاقاته الفردية ، الذى يتميز بالأناية : بغيره من الأفراد . ومن ثم ، فإنه كلما إختفت المجتمعات الطبيعية أقدمت المجال لظهور المجتمعات المتحضرة المصطنعة ، وبالتالي تحصل الضوابط الإجتماعية تلك المكانة التى كانت تحتلها من قبل الضوابط التبريدية للإنسان ، وتكون مهمتها حينئذ هى تنظيم السلوك ، وتوفير الأمن للفرد ، والنظام والتكامل للمجتمع .

ونتيجة لذلك ، كلما أصبح المجتمع أكثر مدنية ، وتحضرأ ، زادت درجة الضبط التى يمارسها تجاه أعضائه الأفراد . مما ينتج عنه أيضاً إزدياد أناية الفرد ضد المجتمع ، والمجتمع ضد الفرد . وهذه النزعة المدوانية من الفرد تجاه المجتمع ، تدفع الثانى إلى أن يضبط الفرد عن طريق حيل devices مصطنعة ، ومكنا جاء التأكيد على « الوسائل means » ، فى نظرية روس عن الضبط (١) .

والواقع أن فكرة النظام الطبيعى Natural order احتلت مكانة هامة فى

---

1 — E. A. Ross, Social Control, The Macmillan Company, New York, 1901, pp. 6 — 9, 26.

كذلك استعنت فى عرض جوهري نظرية روس بتلك الصياغة المحكمة التى وضعا « هولنج شيد » ١- آلة الضبط عند روس ، حيث أنها تدل على فهم واضح وعريق للمشكلة . وقد عرض تلك الصياغة فى مقاله التى سبقت الإشارة إليها فى الصفحات القليلة السابقة .

نظرية روس ، فهو يرى أن هذا النظام ، يحدث دون أى فن أو تصميم وأن هناك مجتمعات قديمة كانت تعتمد عليه اعتماداً كلياً ، وبمرور الوقت ، استطاع المجتمع أن يمارس بعض أشكال الضبط على الفرد ، ولذلك فإن جزء من الضبط في يومنا هذا يعتبر طبيعياً *natural* ، وجزء آخر مصطنعاً *artificial* . وكلا النوعين من الضوابط يختلط بالآخر ويمتزج به ، لدرجة أنه يكون من المستحيل أن نرد نوعاً معيناً من السلوك إلى خصائص خلقية أصيلة في الطبيعة الانسانية ، ونوعاً آخر إلى المجتمع ذاته . ونجدد الناس في المجتمع الحديث ، يحملون بعض الأفكار والمبادئ المثالية ، والتقاليد الطبيعية ، إلى جانب بعض التدريبات التي تلقوها في المجتمع ذاته . ويرى روس ، أن ظهور الرأي العام ، والقانون ، والدين ، وغيرها من العوامل الإجتماعية ، أو وسائل الضبط الإجتماعي ، قد استغرق وقتاً طويلاً . كما أننا نستطيع أن نرى إنساناً يمشي وينصرفون دون أى ضغط إجتماعي ، ولذلك فإن النظام الذي يسود لديهم هو النظام الطبيعي ، والقانون الذي يحكمهم هو الضرورة الطبيعية وخصوصاً غريزة الإحساس بضرورة المسدلة (١) .

#### ثانياً : التفرقة بين العوامل الأخلاقية والاجتماعية

لقد إنبعثت نقطة الإنطلاق في نظرية روس ، من تفرقه بين نوعين من العوامل التي تؤثر في الضبط الإجتماعي ، وهما : العوامل الأخلاقية ، والعوامل الإجتماعية ؛ وتمثل العوامل الأخلاقية في الغرائز الطبيعية التي توجد لدى كل فرد ، أما العوامل الإجتماعية أو وسائل الضبط أو ضوابط المجتمع فهي التي تظهر في الرأي العام ، والقانون ، والمعتقد ، والإجماع الإجتماعي ، والتعليم ،

والعادات الجممية ، والدين الإجتماعى ، والمثل العليا ، والفن ، والنويز ،  
والقيم الإجتماعية .

### أ - العوامل الأخلاقية ( الفرائز الطبيعية )

يرى « روس » أن التعاطف الوجدانى Sympathy ، أو كما أسماه  
« العاطفة الطبيعية » وإن لم تكن العامل الرئيسى فى بناء المجتمع ، إلا أنها تعتبر  
بلاشك أساساً هاماً فى تكوين الأسرة بوصفها نظاماً إجتماعياً . وهذه العاطفة  
هى التى تدعم العلاقات الإجتماعية بين أعضاء الأسرة ، وتعمل على تجميد تلك  
العلاقات ، إذ أنها تدعم الروابط الجنسية ، والوالدية ، والحب الأسرى . وكذلك  
فإن لتعاطف فاعلية هامة بالنسبة للجماعة الإجتماعية برمتها لأنه يقلل من  
حدة التقلبات التى تنوع بها حياة الجماعة ، ويهدى طرق المعاملات اليومية ،  
ويربط بين أعضاء الجماعة ويخفف من حدة الأبعاد أو المسافات بين أفراد  
الأسرة ، فالعاطف إذن هو الطريق الذى يوصل المجتمع إلى حالة النظام  
الإجتماعى والنوازن (١) .

وهناك غريزة ثانية تدفع الإنسان إلى عقد إتصالات إجتماعية مشعة ، وتعمل  
على تدعيم النظام الإجتماعى ، وهى « غريزة الجماعة Sociability » أو « القابلية  
للإجتماع » التى كانت تدفع الناس فى بداية الامر إلى الإحساس بالحاجة إلى  
الإتصالات الإجتماعية ؛ أما الآن ، فقد حصل العقل عمل الفريزة ، وأصبح  
الناس يدركون أهمية الإجتماع بدلا من أن يشعروا بالحاجة إليه ، وقد  
أسهمت تلك الفريزة فى تكوين منظمات وروابط إجتماعية عديدة ، أهمها

### الدولة (١) .

وأما الغريزة الثالثة فهي غريزة « الإحساس بالعدالة *Sense of justice* » ، وهي تجعل الفرد يربط بين مصالحه وإهتماماته ، ومصالح وإهتمامات الآخرين ، ولذلك فإنه يعطى وزناً مساوياً لمطالبه ومطالب الآخرين والإحساس بالعدالة ، وبضرورة تحقيقها ، هو العامل الذى يسود فى مجالات عديدة : كالحرب ، والرياضة ، والتجارة ، والسياسة ، وهو القاعدة الطبيعية لأية منافسة ، كما كان التعاطف قاعدة للتعاون المتبادل ، ويؤكد « روس » أهمية تلك الغريزة فى قوله « إن أثرها يكون عظيماً ، عندما تترك الأبواب بلا حراس ، والمالكية بدون رقيب ، والمقدود بلا شهيد ، والوعود والعهود بلا توقعات » . وذلك لأن الإحساس بضرورة العدالة يدفع كل فرد إلى أن يضبط نفسه بنفسه ، وأن يسيطر على أهوائه وعواطفه ، وأن يذكر الطرف الآخر دائماً ، وأن يستمع إليه ، ويناقشه (٢) .

إن التعاطف ، والجماعية ، والإحساس بالعدالة ، ليست أموراً كافية لخلق وتدعيم النظام ، بل إن هناك نوعاً من السلوك الفسردى أطلق عليه روس لاسم « رد الفعل *resentiment* » ، وهو يمر عنه بمبدأ : « أمين بالأمين ، والسن بالسن » ، إذ يمثل رد الفعل خاصية أخلاقية أوأية تميل إلى المساواة بين الناس عن طريق تدعيم الحقوق الطبيعية المتعادلة فضلاً عن أنها تؤيد مطالب الضعيف ضد سيطرة القوى . ولذلك فإن « رد الفعل » الذى يوجه إلى أية إهانة أو أى أذى ، هو أول ضربة يمكن أن توجه إلى الشخص المعتدى ، وهو العامل الأول من

١ - Ibid, pp. 14 - ٤٢.

2 - Ibid, pp. 23, 25, 27, 29, 31, 35.

هو امل النظام والامن order . وباعتبار الاخطا بالتأمر مثالا لرد الفعل الذى قد لا يقوم به المجنى عليه ذاته بل وتشترك معه أيضاً عشيرته أو أعضاء عائلته . وفى أى مجتمع مستقر ، نجد مجموعة قواعد تحدد أصول رد الفعل ، وهى التى تتمثل فى المساواة الجمعية والعرف . غير أن رد الفعل الفردى - كما يرى روس - يحوق المجتمع من القيام برد الفعل الاجتماعى ، ولذلك فإن القانون يستبعد التأثير ، ويقال من مجالات الحماية الذاتية ، ويأخذ على عاتقه مهمة الانتقام (١) .

#### ب - مصدر الحاجة إلى العوامل الاجتماعية

بالرغم مما ذهب إليه « روس » فى تأكيده لأهمية الفسائر أو العوامل الاخلاقية كأسس للنظام الاجتماعى ، إلا أنه يؤكد حاجة الناس إلى الضبط الاجتماعى (٢) . فهو يرى أنه كلما زاد حجم السكان ، وطبعت طوائف وعشائر جديدة ، بدأ المجتمع الطبيعى يتلاشى تدريجياً . وبالتالي ، تتعدد الزمر الاجتماعية ، ويتعدد معها الولاء ، ولذلك فإن التنافر الذى يمكن أن يوجد بين تلك الزمر والطوائف المختلفة التى توجد داخل المجتمع الواحد ، جدير بأن يهدده بالانشقاق على ذاته . إن المجموعات المتناقضة داخل المجتمع الواحد ، والتى تشمل على الغنى والفقير ، والموظف والمواطن العادى ، والمدنى والعسكري ، والابيض والاسود ، والمسيحى والمسلم واليهودى ، كل هذه التناقضات كفيلة - كما يرى روس - بأن تعرض المجتمع للانحلال . ومن أجل هذا ، فإن كل مجتمع يتبع طريقة خاصة للتخفيف من حدة تلك الروابط التى تجذب الناس إلى جماعاتهم الصغيرة والمحدودة وهذه هى وظيفة النظام الاجتماعى السائد فى

1 - Ibid, 36 - 46.

2 - Ibid, p. 49.

المجتمع، تلك التي تتمثل في التخفيف من حدة ارتباط الفرد بمجماعه الصغيرة، حتى يشعر بالإقبال إلى المجتمع الكبير. وهذا ما أطلق عليه روس «فضال الجماعة الكبرى ضد الجماعة الصغرى» ، إنه فضال هذه التمسك ، والطائفة ، والولاء الأعمى ، والأناية . ومن هنا تأتي أهمية الضبط الإجتماعى ، وتؤكد الحاجة إليه، فيصبح الضبط إطاراً مصطنعاً ، يشتمل على مجموعة من الأنسجة التي تربط بين الكتل الاجتماعية التي كادت أن تصاب بالتصدع والانشقاق أما هذه الأنسجة ، فهي تتمثل في النظم الاجتماعية ، وهنا تصبح النظم مسئولة عن إسقاط النظام العام بالمجتمع ، وعن التوفيق بين القوى المتصارعة في المجتمع الواحد . وفى هذا الصدد ، يلفت روس ، إتناهنا إلى أهمية الفروق الاقتصادية بين أعضاء المجتمع الواحد ، ومدى خطورتها ، ووظيفة الضبط الإجتماعى في هذا المجال ، فيقول إن المساواة أمام القانون ، والمساواة السياسية والمساواة الدينية — قد تبطئ أو تقلل وتخفف من تلك الفروق الاقتصادية ، ولكنها لا توقعها أو تقضى عليها ، ولذلك فهناك حاجة ماسة إلى الضبط الإجتماعى . وإذا كانت الفروق الاقتصادية في المجتمع الصغير تجعل من الضرورى قيام نوع من الضبط الإجتماعى فالحاجة إليه تكون أشد في الدول الكبرى (١) . هذا فيما يختص

---

(١) تعتبر نظرية «مانهايم» الحديثة في الضبط الإجتماعى تطوراً لفكرة روس في ضبط الفروق الاقتصادية ، حيث أكدت الأخير بذكر هذه العبارات القصيرة ولكنه لم يتناولها بالشرح والتعقيب ، نظراً لشدة إهتمامه بالمواد الاجتماعية التي تؤثر في عملية الضبط . ومن أجل هذا فقد أكد بمجرد الإشارة إلى حاجة المجتمع الحديث إلى ضبط الفروق الاقتصادية .

بأهمية الضبط وبلغ الحاجة إليه الحد : أن آثار الفروق الاقتصادية ، أما من الفروق العنصرية ، فيرى « روس » أن أثر انتشار عنصر معين على بقية العناصر في شجب من الشعوب ، قد يؤدي إلى الإطاحة بالمجتمع كله ، ومن ثم تزداد الأسباب إلى الضبط في المجتمعات الحديثة المعقدة . خلاصة القول أن هناك مجموعة أسباب خلقت الحاجة إلى الضبط الإجتماعي ، وهي :

١ - زيادة حجم السكان ، وظهور طوائف وعشائر جديدة ، مما أدى إلى تلاشي المجتمع التقليدي ، وبداية ظهور المجتمع الحديث الذي لم تعد الفرائز الطبيعية فيه قادرة على ضبط سلوك الأعضاء .

٢ - بل ذلك ضعف الفرائز الطبيعية ذاتها ، وظهور الانانية الفردية .

٣ - ظهور جماعات متباينة إلى درجة كبيرة في المجتمع الواحد ، سواء كانت أسباب هذا التباين اقتصادية ، أو عنصرية ، أو طبقية ، أو مهنية ، أو مزيجاً من تلك العوامل .

#### ج - العوامل الاجتماعية ( وسائل الضبط الاجتماعي )

يرى « روس » أن أولى هذه العوامل عنده هو عامل « الرأي العام » *Public opinion* ، الذي يعرفه بأنه رد فعل من جانب المجتمع تجاه أي سلوك يسمى إليه . وهناك ثلاثة مكونات للرأي العام ، وهي الحكم العام *public judgment* وهو رأي الغالبية في فعل أو سلوك معين بأنه حسن أو سيء ، ملامم أو غير ملامم ، ثم الشعور العام *public sentiment* وهو الإحساس بالرضى أو بعده ، بالإحترام أو الإزدراء ، من جانب غالبية أعضاء المجتمع تجاه فعل معين ، ثم أخيراً الفعل العام *public action* ، وهو يتضمن تلك المقاييس التي تتخذها الغالبية لكي تؤثر في السلوك العام . وهناك أيضاً ثلاثة جزاءات تطبق

على كل مكون من المكونات السابقة ، كجزاءات الرأي ، وجزاءات الشعور ، وجزاءات العنف . والرأي العام مجموعة خصائص ، بعضها إيجابي ، والبعض الآخر سلبي ، أما الخصائص الإيجابية فهي التي تمثل في أن :

١ - الرأي العام يمارس تأثيره على نطاق واسع ، وهو بذلك يتم الوظائف التي يقوم بها القانون .

٢ - أنه أقل آلية من القانون ، فهو يضع في اعتباره تغير الظروف : كالمكان والزمان ، والدافع .

٣ - أن الرأي العام يحمي السلام الإجتماعي عن طريق فرض المطالبات الخلقية التي قد لا يجبر القانون على فرضها .

٤ - أنه يتميز بالمرونة التي قد لا تتوفر في القانون .

٥ - أن عمل الرأي العام مباشر ، وصریح ، بعكس الحال بالنسبة لكثير من وسائل الضغط الأخرى إذ أنها تتميز بالبطء .

أما خصائصه السلبية ، فهي تتمثل في :

١ - أنه ليس هناك فرد من أفراد المجتمع يعرف بالتحديد إلى أي مدى يمدح ويثنى ، أو إلى أي مدى يلوم ، ولذلك تنظم المتناقضات التي تضعف من سلطة الرأي العام .

٢ - المفروض أن يكون هناك رأيا عاما موحدا وثابتا في وقت معين ، ولكن غالبا ما يعطلم الرأي العام مع شعور طائفة معينة أو فئة بالذات في المجتمع .

٣ - أن سلطة الثروة ، والمكانة ، وكذلك إصدار الأوامر والقرارات ، تجعل ضبط الحكماء عن طريق الرأي العام مسألة صعبة .



ونظراً لهذه المساوىء التى قد توجد فى رأى العام ، أعترف « روس » بأنه لا يمكن أن يكون وحده كوسيلة لضبط الإجتماعى (١) .

ويعتبر « القانون Law » أداة ، متخصصة ومحددة تحديداً دقيقاً ، يستخدمها المجتمع لضبط أفرادهِ والقانونون وظيفتان : تتمثل الأولى فى أنه يجب أن يعامل هؤلاء الذين يقرون بأعمال عدوانية بطريقة حاسمة ورادة *repressively* ، بينما تشمل الأخرى فى أنه يجب أن يتصرف بطريقة إجبارية ملزمة *compulsively* ، بما يتمشى مع إعمال هؤلاء الأعضاء . وللجزاءات القانونية عدة خصائص ، أهمها : الموضوعية والإلزام ، والمادية ؛ وهى بالإضافة إلى ذلك كله تطبق بدرجة متساوية على كل الأشخاص الذين ارتكبوا نفس الفعل الجنائى (١) . وبالرغم من تلك المميزات التى نسبها « روس » إلى رأى العام ، فى الحالة الأولى ، والقانون ، فى الحالة الثانية - إلا أن هناك عيوباً مشتركة بينهما ، تتمثل فيما يلى :

١ - أن جزاءات القانون والرأى العام لا تقوم بضبط أوجه السلوك الكامنة والمستترة فى حياة الناس .

٢ - أنه يمكن لكل من القانون والرأى العام أن يتعطلا عن أداء وظيفتهما بسبب قوة الشخص المذنب أو الجنائى .

٣ - أن كلا من القانون والرأى العام ، يحتاج إلى وقت وجهد اكثى لتحقيق أهدافهما .

ومن أجل هذا ، فقد ذهب « روس » إلى أن هناك وسيلة ثالثة تخلو من

---

١ - Ibid pp. 89, 94 - 96.

٢ - Ibid, pp. 106 - 107.

عسوب الويلتين السابقتين ، وهى « المعتقد Belief » ، والمعتقد جدير بأن يدفع التسرد إلى أداء الملوك السوى طالما أنه مقتنع بأهميته . ومن ثم ، فإن الجزاءات البدائية الحارقة للطبيعة supernatural كانت تعتمد على المعتقد الذى مؤداه أن هناك موجوداً له قوى خارقة يسيطر بها على أفعال الناس ويتدخل فى حياتهم ، فضلاً عن أنه يعاقب ويكافئ . والمعتقدات الوطنية : معتقدات بدائية خرافية ، وأخرى دينية . وكلاهما عبارة عن اعتقاد فى قوى خارقة . ويتساءل روس فى هذا الصدد ، كيف يصبح المعتقد دعامة للنظام الاجتماعى ؟ ويجيب بقوله إن الاعتقاد فى القوى الخارقة ، كوسيلة للضبط الاجتماعى ليست له فاعليته المطلوبة ، فكثير من الجماعات لديها معتقدات لا تستهدف تدعيم النظام أو الإحتفاظ به ، ولكن التحكم فى سلوك الفرد عن طريق الاعتقاد فى كائنات غير مرئية ، أمر يحتاج إلى شخصية معينة تستخدم المعتقد فى تنظيم سلوك الناس . ويستدل روس على صحة رأيه هذا ، بقوله ، إن كل دين من الديانات العالمية كان له رسول أو نبي ، وأنه لا يمكن أن تكون هناك ديانات أو معتقدات من هذا القبيل ، بدون وجود رسول وأنبياء (١) .

وأما الوسيلة الرابعة من وسائل الضبط الاجتماعى ، فهى « الإيحاء » ، ويرى روس أنه ليست هناك محاولة للضبط تخلص من الإيحاء ، الذى يمكن إستخدامه لتوجيه الأفراد إلى الفرض الذى يريده المجتمع ، وبذلك يمكن الاستغناء جزئياً ، عن إستخدام الجزاءات ، أيا كان نوعها . وهناك ملاحظة يسجلها روس بهذا الصدد ، وهى أنه ليست كل المجتمعات تهتم بمصدر واحد للإيحاء أو بمضمون مشترك ، حيث أن بعض نواحي الإيحاء لا تهتم ببعض المجتمعات ، بينما يهتمها أنواع

أخرى أو صور مختلفة منه . فالمجتمع إذن هو الذى يتحكم فى صور الإيماء التى يؤثر بها على أعضائه . (١) أما التعليم ، أو التربية فهو أسلوب آخر للضبط الاجتماعى ، تتمدد وسائله وتختلف هيئاته التى تتمثل فى : الأسرة ، والمدرسة ، والقذوة المرغوبة . والتربية دائماً مشروطة ، إما بالوالدين ، وفى هذه الحالة يفرضان رغبتها على الطفل ، ويوجهانه إلى الحياة العملية بالطريقة التى يريان أنها ملائمة ، وإما مشروطة بالأملاء ، أو بالمجتمع كله (٢) .

هذا ويعمل « العرف » على تنظيم حياة الأفراد ، وتوجيهها إلى طرق معينة تتمثل فى عادات ، ولفة ، وملابس محددة ، وفى ممارسة أنواع معينة من الرياضة ، وهو يحدد أهداف الناس والوسائل التى يمكنهم إتباعها لبلوغ تلك الأهداف ، وطرق التعبير المختلفة ، كما أنه يحدد موقف الأشخاص من الآخرين . وهو بالإضافة إلى ذلك يجب أن يرسم عادات احترام كبار السن ، وتقدير الرؤساء والحكام ، ويحدد أيضاً كيفية مسابقة القرارات والقوانين ويعتبر العرف مصدران مصادر القانون . وينظر « روس » إلى العرف باعتباره قوة مؤلمة ومتحركة فى القوى الأخرى التى يلتزم بها الفرد ، وليس فقط باعتباره قاعدة غير مكتوبة *unwritten code* ، وهو يرى أن سرقوة العرف يجب أن يبحث عنه فى الإيماء وفى العادة ، ذلك لأن القديم يتصف بقيمة العظمى وبقدرة على تحقيق أغراض الضبط (٣) .

ويعتبر « الدين » من أهم وسائل الضبط الاجتماعى ، حيث فرق روس بين نوعين من الدين ، وهما : الدين الرسمى *Legal religion* وهو الذى أطلق

1 — Ibid, 146, 149.

2 — Ibid, 163 — 164, 166,

3 — Ibid, pp. 183 — 184, 190.

عليه من قبل « المعتد » ، والدين الاجتماعى *Social religion* . وعرف الدين الاجتماعى بأنه « ذلك الانتفاع بوجود رابطة من العلاقة المثالية *ideal relationship* بين أعضاء مجتمع معين ، ثم الإحساسات التى تظهر نتيجة لهذا الانتفاع (١) » وكانت هذه الرابطة فى المجتمعات البدائية تتمثل فى « صلة الدم » ، ثم أصبحت بعد ذلك تظهر فى الرابطة الدينية وأخيراً فى القومية . ويرى روس فى هذا الصدد أن المعتقدات التى أوجدت الدين الرسمى فى المجتمع الغربى ، قد إنهارت أمام أعيننا ، وأصبحت متناقضة مع معارفنا ، وأنه كلما أصبحت الدولة أكثر قدرة على تحقيق النظام المادى ( أو العلمانى ) ، فإن فاعلية « الذات *Ego* » ، وهى أساس هام فى الدين الرسمى ، تقل بدرجة ملحوظة ، وكذلك بالنسبة لقدرتها على تحقيق النظام . أما تلك المثالية التى خلقت الدين الاجتماعى ، فهى لم تتلاشى كثيراً وهى تعتبر فى الواقع أكثر فاعلية ومرونة ، وبذلك فإن هناك خطه عمل طويلة . وربما تكون أيضاً عظيمة - تنتظر الدين الاجتماعى ، الذى يعتبر قادراً على أن يحتل المكان المناسب له جنباً إلى جنب مع الفن ، والعلم ، وذلك بإعتباره مظهراً من المظاهر الحرة للروح الانسانية السامية (٢) .

وهنا يأتى دور الاعتراف بأهمية « المثلى الشخصية *personal ideals* » حيث ذهب روس إلى أن هناك نماذج مختلفة للسلوك والشخصيات ، يطابق عليها لفظ « النماذج الاجتماعية *Social types* » ، وهذه النماذج يمكن أن تصبح بمرور الوقت مثلاً شخصية . حيث أن تفرق خصائص أو سمات معينة فى النماذج الاجتماعية كضبط النفس ، والإخلاص ، والشجاعة ، يدفع أعضاء المجتمع إلى

2 — Ibid, p. 199.

1 — 'bid, pp. 216 — 217.

تقليدها ، وإعتبارها خصائص رائدة . ومن أهم تلك النماذج التي توحد بالمجتمعات ، نموذج الجندي الذي يجمع بين عناصر هديدة ، كالشجاعة ، وقوة الاحتمال ، والإخلاص ، والتضحية ، وهو يؤثر في عدد كبير من الأشخاص العاديين بحيث يصبح بالنسبة لهم مثلاً أعلى . ففي أي مجتمع تعود فيه الخصائص العسكرية ، نجد أن طريقة الولاء ، والطاعة موجهة نحو نموذج الجندي ، فالأدب يعظمه ، والبلاغة تتوجه ، والدين يقدره ، والجهاد يمدق له وتميز به . وبالإضافة إلى النماذج الرثائية ، توجد نماذج أخرى فرعية في الجماعات المختلفة : فالمدرسين نموذج ، وللقساوسة نموذج ، وللمهندسين نموذج ، وللمنابذين نموذج ، وللممثلين نموذج — وعادة ما يعتبر النموذج وسيلة لضبط مشاعر وسلوك الفرد (١) .

أما بعدد الشعائر ceremonien ، أو الإحتفالات فيرى روس أن الآراء قد اختلفت فيها ، ووجد أن هناك وجهتين للنظر متعارضتين في هذا الصدد : الأولى ترى أن الإستعطاف propitiation هو جوهر الشعائر ، وأن القوة التي تدفع الناس إلى عارسة مثل هذه الأعمال الدقيقة والمحددة هي الخوف . والشخص الذي يقوم بها إما أن يستهدف إرضاء واستعطاف من هو أرقى منه شأنًا ، أو أنه يؤديها تعبيراً عن خضوعه . ويرى روس أيضاً أن الشعائر بهذا المعنى ليست جديرة بأن تكون نظاماً اجتماعياً يلعب دوراً في حياة المجتمع ، بل إنها عبارة عن إجراء خاص يعم عن طريق التقليد ولكن ليست له أهمية تفوق أهمية المادة المستهدفة . أما وجهة النظر المعارضة فهي ترى أن الشعائر تظهر دائماً أمام أرقى وأسمى ، وأنها تعسب بذلك وسيلة ملائمة وفعالة لضبط الأشخاص

المعادين . وفي ختام الجزء الذى خصصه روس لدراسة الشعائر ، ذكر أنه يجب علينا أن نعرف بأن عصر الشعائر قد انتهى تقريباً ، وأنه ليس لدينا شيء آخر له فاعلية لكن يحل محلها (١) .

ويضع روس أهمية كبرى للفن Ars ، كوسيلة لضبط الاجتماعى ، فيقول إن الفن يثير التعاطف الوجدانى ، ويتقن ويصمم الرموز الاجتماعية ، كما يبين الأوضاع الحساسة فى المجتمع ، ويثير مشاعر الجماهير ، وهو بذلك يؤثر فى التفكير ، والشعور ، والسلوك . ويمكن أن يكون هذا التأثير إيجابياً أو سلبياً ، وبالنسبة فإن نموذج الفنان يمكن أن يصبح عاملاً من عوامل تدعيم الضبط أو إهماله (٢) .

وتعتبر « الشخصية » وسيلة قوية من وسائل الضبط الاجتماعى ، وهناك شروط وأسباب عديدة تكمن وراء النفوذ الشخصى ، أما عن الشروط فهى تظهر فى تلك الانتصارات التى حققها القائد أو الزعيم ، يضاف إلى ذلك أن ذات البطل أو القائد تعتبر عاملاً هاماً من عوامل إحترامه وتقديسه . ويمتدح روس فى هذا الصدد بأهمية الخصائص الفيزيائية فى شخصية القائد ، فيقول إن القامة التى كان « شارلمان » يتمتع بها ، والمعظمة والصفاء اللذان تميز بها وجه « ميد » ، والقبح الخفيف لوجه « ميرابو » والاعين الثاقبة « لنابليون » ، والشكل الرومانتيكى « لغاريلى » - كلها تدل على أهمية الخصائص الجسمية فى القائد . وهناك مجموعة من الخصائص الاخلاقية التى تبرز الزعيم كقوة الإرادة ، والخيال المرتبط بالواقع ، والشجاعة ، والمثابرة ، فتللك الخصائص هى التى جعلت أشخاصاً

1 - Ibid, pp. 248, 256.

2 - Ibid, pp. 257, 261, 264.

مثل : محمد ، وبونتيك ، ودبليسيس ، والمهدى ، يصبحون قادة وزعماء ، بل وأبطال . ويقبول « روس » إن الشخصية لعبت دوراً هاماً في تاريخ الضبط الإجتماعى ، حيث كانت الرئاسة في المجتمعات البدائية تمارس عن طريق رجل متفوق في العائلة أو القبيلة ، ولكن يبدو أن النفوذ للشخصى لن يلعب دوراً هاماً في المستقبل بنفس الدرجة التى كانت تنصب إليه في الماضى ، أى أن الشخصية لن تصبح حجر الأساس في النظام الإجتماعى في المستقبل أو حتى تكون كذلك في الوقت الحاضر (١) .

هذه هي مجموعة الوسائل التى تستخدم للتأثير في مشاعر أو إحساسات الأفراد بطريقة تؤدي إلى الطاعة ، وإحترام حقوق الآخرين . وهناك وسائل أخرى تؤثر في عقول الأفراد وتجعلهم يبدلون سلوكهم ، وهى : التنوير ، والخداع أو الوهم ، والقيم الإجتماعية . أما عن التنوير فهو الضوء الوحيد الذى يتمكن من توضيح نتائج الفعل أمام الفرد ، أو تنويره بها ، أو توضيحها أمامه ، ولذلك فإن له أثره الهام في توجيه وضبط أفعال الأشخاص (٢) . وإذا نظرنا إلى الخداع أو الوهم Illusion ، فسأرى أنه وسيلة للضبط عن طريق التصورات والمفاهيم الخاطئة ، التى صيغت بدهاء ومهارة فائقة ، وتمتص الاحجية ، والتذور مثلا لذلك (٣) .

هذا ، وتمتص القيم الإجتماعية من أهم وسائل الضبط عند روس ، حيث أن إختيار الشخص لآى شيء ، أو فعل لا يتحدد إلا عن طريق القيم الإجتماعية.

1 — Ibid pp. 275 — 278, 290.

2 — Ibid, pp. 291 — 292.

3 — Ibid, pp. 304 — 308.

والواقع أن القيم الاجتماعية التي نسميها كل يوم قد مرت بعملية تصفية ، وهي تجعل حياتنا مصقولة في الوسط الاجتماعي ، وتقيس الأمور من وجهة نظر المجتمع ، لا الفرد . وهناك عدة مكونات للقيم الاجتماعية ، تتمثل في : ذلك الجليل التلقائي من المعتقدات التي ورثت من الماضي ، ثم حماس الصفة وحرصها على نشر رغباتها وأفكارها ، وآرائها الخلقية ، وأخيراً تأتي التقاليد ، وهي رواسب الماضي غير الشخصية ، كالنظم ، والعادات ، وهي تصبح بمثابة عوامل شبه مستقلة تقوم بوظيفتها في ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، وتترك في تشكيل الحياة الراهنة . وإذا كانت القيم محددة وواضحة في الأدب ، والفن ، والدين ، والأخلاق ، فإنها تؤثر في عقول الصغار داخل الأسرة ، ومكان العبادة ، والمدرسة ، وذلك حتى تصبح هذه القيم دعامة قوية - غير مرئية - للنظام الاجتماعي (١) . ويرى روس في هذا الصدد أن : الضبط من طريق القيم ، يصبح علامة مميزة للفترة التي ينتشر فيها الفهم الاقتصادي ، ويرداد وقت الفراغ ، ويرتفع مستوى المعيشة ، فتكون مهمة اقيم أو وظيفتها الأساسية هي توجيه نظر الإنسان إلى الرهامية الاجتماعية لا الفردية ، وإلى دعوته للتبصر في كل أنماط سلوكه . هذا بالرغم من أن هناك من المنسكرين في هذا القرن ، من يرفضون تلك الفكرة التي تؤكد أن المجتمع يحتاج دائماً إلى أن يربط ذاته بوسائل الضبط بطريقة قوية (٢) .

وعلى هذا النحو قسم روس العوامل التي تؤثر في النظام الاجتماعي ، فهناك عوامل تخلق هذا النظام أو تضع له الأساس ، وهي الفرائز الطبيعية أو العوامل

1 — Ibid, pp. 227 — 230.

2 — Ibid, pp. 231 — 233.



الأخلاقية ، وتوجد بجانبها عوامل أخرى تدعم هذا النظام وهي وسائل الضبط الإجتماعى .

### ثالثا : التمييز بين وسائل الضبط وأنواعه

فرق « روس » بين نوعين أساسيين للضبط وهما : الضبط الإجتماعى ، وهو ذلك النوع من الضبط الذى تمارسه الكتلة الإجتماعية كلها ، بالإضافة إلى بعض مراكز الهيبة والأثير فيها ، وطبقا لذلك ، فإن هذا النوع من الضبط لا ينبع من فرد ، أو جماعة ، أو طبقة معينة ، بل من المجتمع كله ، ومن أهم وسائل الضبط الإجتماعى : القانون ، والعرف ، والدين ، والفن ، والرأى العام ، والقيم . أما الضبط الطبقي ، فهو الذى ينبع من طبقة معينة تعيش على حساب بقية المجتمع ، أو أنه عبارة عن ممارسة السلطة عن طريق طبقة معينة تعمل من أجل مصالحها الخاصة (١) .

وإذا كان روس يفرق بين أنواع الضبط ووسائله ، ويطلق لفظ « النوع Kind » على الضبط الإجتماعى نفسه ، ولفظ « الوسائل means » على كل من : القانون ، والعرف ، والدين ، والرأى العام ، والفن ، والقيم - فإننا نجد باحثاً آخر ، وهو « جورج جيرفيتش » يطلق كلمة « النوع » على مجموعة العناصر التى أسماها روس بالوسائل . وطبقاً لذلك ، فإن العرف ، والدين ، والقانون ، والمعرفة ، والفن ، تعتبر أنواعا للضبط عند جيرفيتش ، وهو لا يستخدم كلمة « الوسيلة » ، وإنما يهتم بالترقية بين أنواع الضبط وصوره وهيئاته (٢) .

1 - Ibid, pp 376.

(٢) - سوف نرد الإشارة إلى ذلك بالتفصيل عند التمرس لنظرية

والواقع أن تعدد المصطلحات التي استخدمت في دراسات الضبط الإجتماعي ، واستخدام المصطلح الواحد لكي يشير إلى مدلولات مختلفة ، وكذلك استخدام مصطلحات مختلفة لكي تشير إلى نفس المدلول ، هو الأمر الذي أدى إلى ظهور كثير من الخلط واللبس ، وإلى سوء الفهم ، وشجع على زيادة الإهتمام بوضع التعريفات والتصنيفات ، أكثر من التركيز على الدراسات والبحوث المحددة والمتعمقة .

#### رابعا : طبيعة الضبط الاجتماعي وشروطه ومقاييس فاعليته

يذهب روس بصدد تفسيره لطبيعة الضبط الإجتماعي ، إلى أن الضبط يتذبذب بين القوة والضعف ، بين الجود والمرونة . وأن هناك عدة أسباب لهذا التقلب ، أهمها تغير الحاجة الإجتماعية ذاتها ، وتغير عادات الناس ولفظاتهم ، ونموها تبعا لذلك . ومن أهم مظاهر هذا التغير ، أن أصبحت الروابط الأسرية أقل فاعلية ، وأصبح الصغار يتحررون من السلطة الأبوية في وقت مبكر نسبيا ، وأصبحت المرأة أكثر تحرراً . ولذلك فإن تلك التغيرات التي طرأت على الحاجات الإجتماعية ، والنظم الإقتصادية ، والثقافة ، والعادات تستلزم تغيرات مصاحبة في المصدر الأساسي الذي تنبع منه عملية الضبط الإجتماعي (١) .

والضبط الإجتماعي محدود ، لا يجب أن يتمدها ، فن المعروف أنه يستهدف الرفاهية الإجتماعية ، وفي هذا الصدد ، يضع روس مجموعة قوانين تحدد طريقة تدخل المجتمع في الضبط ، وهي :

**القانون الأول :** أن كل زيادة في التدخل الإجتماعي ، يجب أن توجه

أهدافها إلى الأشخاص بوصفهم أعضاء في مجتمع ، لا أن تنظر إليهم باعتبارهم أفراداً .

**القانون الثاني :** لا يجب أن يكون التدخل الإجتماعي من العدة، بحيث يثير عنده عاطفة الناس أو ميلهم إلى الحرية .

**القانون الثالث :** يجب أن يحترم هذا التدخل الإجتماعي تلك المشاعر التي تساند النظام الطبيعي وتؤيده .

**القانون الرابع :** لا يجب أن يكون التدخل الإجتماعي بصورة يوقف معها ذلك الإنقراض للمظاهر الأخلاقية السيئة .

**القانون الخامس :** لا يجب أن يحدد التدخل الإجتماعي من « الصراع من أجل البقاء » ، لدرجة أن يقضى على عملية الإنتقاء الطبيعي ، وفي هذا الصدد يؤدي التحكم الوائد والمبالغ فيه إلى تعويق عملية الإنتقاء الطبيعي من أن تقوم بوظيفتها (١) .

وأخيراً ، يضع روس عدة مقاييس لتفاعلية الضبط الإجتماعي ، تتمثل في :

١ - أن أفضل أساليب الضبط ، هي تلك الأساليب الداخلية ، وأن الوسيلة الخارجية ، كالعقاب ، لا يجب أن تستخدم إلا عندما تكون الحاجة إليها شديدة ولا مفر منها . ولذلك فإن ضبط الإرادة الإنسانية عن طريق « النموذج » أفضل من ضبطها عن طريق الجزاءات .

٢ - أن البساطة Simplicity علامة أخرى على الضبط السليم ، ذلك لأن

نظرية الردع عندما تكون معقدة ، فإنها تزاوج بمشاكل عديدة ، أما إذا كانت بسيطة ، فهي تؤدي وظيفتها بطريقة فعالة وسريعة .

٣ - أن هناك علامة أخرى من علامات الضغط «المليم» ، وهي « التلقائية Spontaneity » ، حيث أن أفضل أنواع الضغط هي التي تظهر أثناء تجمع الناس ، وتعاملهم معاً ، ودخولهم في علاقات اجتماعية مشتركة ، ون تلك الحالات يظهر الضغط بطريقة غير مقصودة ، ويكون عاماً .

٤ - أن انتشار *diffusion* الضغط هو الضمان الوحيد ضد توقفه أو تعطله ، فالإنتشار علامة على الفاعلية ، ووسيلة لزيادة الفاعلية (١) .

هذه هي خلاصة نظرية روس في الضغط الاجتماعي ، والملاحظ أنه قد خصص لها جزء كبير من هذا الفصل قد لا يتساوى مع عرض بقية النظريات ، ويرجع ذلك إلى أنها تعد أول نظرية صيغت في إطار علم سوسيولوجي لتعبر عن مسألة الضغط الاجتماعي ، وكذلك إلى الأثر الذي تركه روس في كثير من الباحثين بعده .

### حواد فكري حول نظرية روس

هناك بعض التعميمات التي أثبتت حول النظرية السابقة ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - ذكر « جيرفينش Gurvitch » مجموعة إعراضات وانتقادات على نظرية روس ، يمكننا الإشارة إليها فيما يلي ، لكي نتمرف على مدى صحتها :

أ - يقول جيرفيتش : « إن النظام الإجتماعى - فى نظر روس - ليس فطريا ولا تلقائيا ، بل إنه نتاج الضبط الإجتماعى ، وما دام وجود المجتمع مستجلا بدون النظام فالضبط الإجتماعى هو المنصر الضرورى الذى لا غنى عنه للواقع الاجتماعى (١) .

والواقع أن هذه العبارة التى وصف بها جيرفيتش وجهة نظر روس فى الضبط وفى النظام الاجتماعى ، ليست متفقة حقيقة مع ما ذهب إليه روس ، بل إنها تتناقض مع فكرته . إذ أنه أشار ، وهو بعد عرض نظريته فى الضبط ، إلى أن جزءا من النظام يعتبر طبيعيا *natural* ، وجزءا آخر يعتبر مصطنعا *artificial* ، بحيث أنه لا يمكننا أن نرجع سلوكا معيناً إلى النظام الطبيعى ، وسلوكا آخر إلى النظام المصطنع . وما هو أكثر من ذلك أن روس أكد أهمية « المصطنع » عندما تعرض للفرائز الطبيعية ودورها فى تدعيم النظام الاجتماعى . وهو بالإضافة إلى ذلك يؤكد أهمية « التلقائية » كقياس لفاعلية الضبط (٢) ومن أجل هذا أرى أن « جيرفيتش » لم يكن على حق فى نقده السابق .

ب - « اعترض » جيرفيتش ، على روس أيضا فى أنه لم يدرك العلاقة بين الضبط الاجتماعى ومختلف نماذج النظميات التى توجد بالمجتمع الشامل (٣) ، والواقع أن روس لم يفهم ذلك ، وإنما أكد فى ثنايا عرضه لفكرة « المثال الاجتماعى » أن « كل جزء من المجتمع ، سواء كان نقابة عمل ، أو بيت صغير ،

- 
- 1 - Gurvitch and Moore, *Twentieth century Sociology. Social Control* , 1945, P. 272.
  - 2 - Rees, op. Cit P. 47.
  - 3 - Ibid, p 430.
  - 4 - Gurvitch, *Sociology of law*, New York, 1942 P 26.

أو شركة ، أو فريق للعب - يطور دائماً من أهدافه الخاصة ، وضوابطه ، وعناذجه الإجتماعية ، ومثله ، وهى الضوابط التى تمارس ضغطها وتأثيرها غير المارئى على أعضائه ، وتعبير آخر ، فإن الجماعات الصغيرة تشبه الجماعات الكبيرة فى حاجتها إلى الضبط ، وكذلك فى الوسائل التى تستخدمها لهذا الغرض (١) .

ج - لتقد جيرفيتش روس أيضاً فى أنه استبعد - وبطريقة مقصودة - كل الحدود العاصلة بين قضايا وموضوعات الضبط الاجتماعى ، وقضايا وموضوعات علم النفس الاجتماعى ، وهذا النقد يعتبر صحيحاً إلى حد كبير .

٢ - وصف هولنج شيد ، ذلك المدخل الذى استخدمه روس فى دراسة الضبط الاجتماعى ، بأنه ضعيف ، وضيق إلى حد كبير ، وأن ضعفه هذا يكن فى أنه يتناسى أو يتجاهل ذلك المجال الكبير الذى يشتمل على الأيديولوجيات التنظيمية والعهادات الشعبية ، والنظم التى تعتبر أساساً هاما فى توجيه الملوك . وكانت النتيجة الطبيعية التى ترتبت على اتخاذ نفس هذا المدخل دون أى نقد ، هى نمو المعلومات وتراكمها ، دون أى موقف نظرى محدد (٢) . والواقع أن هولنج شيد ، كان محقاً إلى حد ما فيما ذهب إليه ، إذ أنه بالرغم من أن روس قد لفت الأنظار إلى أهمية وسائل الضبط بمنهاها الضابط ، والذى يضم مجموعة الأدوات القانونية ، وغير القانونية ، ودورها فى تدعيم النظام الاجتماعى ، إلا أنه لم يقدّم بوصف ذلك الدور الذى يمكن أن يقوم به كل نظام من النظم

---

1 — Ross, op. Cit, p. 232.

2 — Hollingshead, "Concept of Social Controls", American Sociological Review, Vol. 6, April 1941, p. 219.

الاجتماعية في عملية الضبط في مجتمعات مختلفة .

٣ - ويسجل « دون مارتيندال Don Martindale » ، بهذا العدد عدة ملاحظات ، يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ - أن روس قد أخذ من « تارد Tard » ، تصوره لطبيعة المحاكاة وأهميتها ، مع إدخال تعديل طفيف على ذلك .

ب - أن نظرية الضبط الاجتماعى عند روس تعتبر محاولة لتصوير العلاقة بين الفرد والمجتمع في إطار جديد .

ج - اشتملت نظريته على نوع كامن من التنبسط ، كان المقصود منه تحديد أنواع الظروف الاجتماعية التى تؤثر فى الضبط الاجتماعى . فقد عقد تفرقة بين : المجتمع الطبيعى ، والمجتمع العبقى ، وذهب إلى أنه فى المجتمع الطبيعى ، تكون الدوافع الإنسانية الأساسية قادرة على توجيه نفسها بنفسها ، دون تدخل أية قوة خارجية . أما المجتمعات الطبقيّة ، فهى موجهة نحو مصالح طبقة معينة . والواقع أن محور الارتكاز فى نظرية روس ، يتمثل فى تمييزه بين المجتمع الطبيعى ، والمجتمع المصطنع ، أو المجتمع البسيط والمجتمع المركب أو المعقد ، بين النظام الطبيعى والنظام المصطنع .

د - كان روس منشغلا ، بشكل اجتماعية خلقية ، وهى : ما هى أكثر أناس الضبط ملاءمة ، وتحقيقا لرغبات المجتمع ؟ وكانت هذه الأناس هى التى تتميز فى نظره - بالباطلة والتلقائية (١) . والواقع أن معظم الملاحظات والتقييمات

---

1 - Don Martindale. The Nature and types of Sociological Theory. London, Routledge and Kegan paul, 1967, pp. 321 - 323 .

التي وضعها ، مارتيندال ، على نظرية روس تعتبر صحيحة إلى حد كبير .

٤ - وهناك بعض الملاحظات الأخرى التي يمكن إيجازها فيما يلي : -

أ - تأثر روس في فكرته عن التمييز بين المجتمع الطبيعي ، والمصطنع ، بمذهب العقد الاجتماعي ، الذي مؤداه أن المجتمع الانساني قد مر مرحلتين : الأولى ، هي مرحلة أو حالة الفطرة أو البداعة *L' état de nature* ، التي كان الانسان يحياها قبل ظهور المجتمعات الحديثة المعقدة ، والحالة الثانية ، هي التي توجد في المجتمع الحديث ، وهي حالة التعاقد *L' état de contract* ، ويمكن السبب الاساسي الذي أدى إلى الانتقال من الحالة الأولى إلى الثانية ، في زيادة عدد السكان ورغبتهم في حماية مصالحهم وملكياتهم ، والعمل على إستتباب الأمن في المجتمع . ولم تخرج نظرية روس عن هذا المعنى ، ولو أنها لم تنس صراحة إلى حالة التعاقد ، وإنما أشارت إلى تطور الضوابط من حالتها الطبيعية إلى حالة أخرى مصطنعة ، أي تطورهما من الفرائز الطبيعية إلى وسائل الضبط الإجتماعي أو العـوالم الاجتماعية .

ب - ترك روس أثراً كبيراً في بعض الباحثين الذين أتوا بعده ، ولذا ذكر على سبيل المثال ، برنارد ، ولوملي ، وغيرهما ، عن أكدوا أهمية الدور الذي تقوم به العوامل السيكلولوجية ( كالإيماء ، والمحاكاة ، والتماطف ) في الضبط الاجتماعي وكذلك في دراسة مسألة الضبط برمتها من خلال دراسة وسائله .

ج - أثّر روس كذلك في بعض العلماء الذين أتوا بعده ، وقاموا بدراسة الضبط الاجتماعي ، وخصوصاً عندما أكد أهمية وسائل الضبط الاجتماعي غير القانونية .



د - يمكن القول بأن نظرية روس في الضبط الاجتماعي ، تندرج بوجه خاص تحت النموذج الأول من نماذج النظريات التي ذكرت في بداية هذا الفصل ، وهو النموذج التصنيفي . حيث أنها تشمل على تفسير لمجموعة من التصورات ، ووضع بعض الأساق التصنيفية ، بالإضافة إلى أنها تمكس وجهة نظر روس في الموضوعات الأساسية التي يجب أن تدرس تحت موع الضبط الاجتماعي .

### نظرية الضوابط الثلاثية

إهم « سمر Summer » في كتابه من « الطرائق الشعبية Folkways » بدراسة مسائل الضبط الاجتماعي ، وخصوصاً ما تعلق منها ببلورة وتكوين الأنماط التقليدية ، وهو يقول بهذا الصدد « إن الطرائق الشعبية عبارة عن عادات habits المجتمع ، وأعرافه customs ، وطالما أنها محفوظة بفاعليتها ، فهي تحكم - بالضرورة - السلوك الاجتماعي ، وبالتالي ، تصبح ضرورية لنجاح الأجيال المقبلة » . أما عن السنن الاجتماعية mores ، فيرى أنها تتضمن الحكم الذي يوصل إلى الخلق الاجتماعي ، ويمارس عملية القهر على الفرد لكي يلزمه بإتباعها ، وهو لا يرتبط بأية سلطة . ومن ثم فإن الفكرة الأساسية عند « سمر » تنصب على أن الصفة الرئيسية للواقع الاجتماعي - كما نتبين من علاقات الأفراد المتبادلة - تعرض نفسها بطريقة واضحة في تنظيم السلوك عن طريق « العادات الشعبية » ، إذ أنها تمسك على ضبط التفاعل الاجتماعي ، وهي ليست من خلق الإرادة الإنسانية . وللاعراف أهمية بالغة عند سمر ، لأنها هي التي تخلق النظم والقوانين ، والنظام عبارة عن فكرة idea ، وبناء Structure . ويفرق سمر بين النظم الاجتماعية المادية ، التي أطلق عليها اسم Creative institutions

والنظم المقننة *enacted institutions* أى القوانين . وهو يرى أنه من المستحيل أن نضع حداً فاصلاً بين الأعراف والقوانين ، وأن الفرق بينهما يمكن في صورة الجزاءات ذاتها ، حيث أن الجزاءات القانونية تعتبر أكثر عقلانية وتنظيماً من الجزاءات العرفية (١) . وهناك بعض التعليقات على نظريته سموه ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - يرى « جيرفيتش » أن رد كل أنواع الضبط الإجتماعى إلى الممارسات العرفية والأنماط التقليدية ، يعتبر إنحرافاً خطيراً عن الإدراك السليم لمسألة الضبط . ويضيف إلى ذلك أن التأكيد على الوسائل الثقافية والرمزية ، والقيمية الروحية ، فى الأنماط المنظمة لعملية الضبط ، يبين لنا مدى خطورة تحول نظرية الضبط القائمة على العادات الشعبية إلى علم لإجتماع نظامى (٢) .

٢ - يذهب جيرفيتش أيضاً إلى أن قضايا سنن ، وطرق البحث التى استخدمها لم تمنح له فرصة التوصل إلى أى تمييز دقيق بين التنظيم عن طريق القانون ، وعن طريق الدين ، والأخلاق ، والجمال . هذا بالإضافة إلى أنه انتهى إلى عدة دعاوى تعتبر نفعية تطورية .

٣ - رد - من الحياة الأخلاقية والقانونية برمتها إلى التقاليد والعادات ، ويعتبر ذلك تمويهاً عاملاً للتجديد التلقائى ، والخلق الذاتى ، بالإضافة إلى تجاهله لوجود أية حركات ثورية أو تدل على الفرد .

٤ - عندما ذهب « سنن » إلى القول بأن الأعراف - بما لديها من سلطة

1 - William G. Sumner, *Folkways*. London, 1906, pp. 20-25, 79, 104, 124, - 126.

2 - Georges Gurvitch. «Social Control» , p. 274.

هو المعيار الوحيد للصواب والخطأ ، استبعد كل ما هو متعلق بالقسم الروحية والمثل الإجتماعية .

٥ - إستخلص جيرفيتش من مجموعة الملاحظات السابقة أن كل الجهود التي بذلها سمر ومدرسته من أجل تمكين علم الاجتماع من دراسة القانون والأخلاق ، قد فشلت (١) .

٦ - أما هولنج شيد ، فقد كانت له وجهة نظر أخرى في نظرية سمر ، حيث أنه يقول ، إن موقف سمر - الذي يتلخص في أن فهم السلوك الإجتماعي يجب أن ينصب على الممارسات والأعراف ونظم المجتمع - جذب انتباه الذين اهتموا بمسألة الضبط الإجتماعي بطريقة تدعو إلى الدهشة . ويضيف إلى ذلك أن المكافأة الرائنة لوجهة نظر سمر ، تظهر في أننا لدينا الآن "لفظاً أو مصطلحاً" يستخدم إستخداماً واسعاً ، ويستبعد كل مضمون نظري واضح ، وهو تصور "العادات الشعبية" (٢) .

٧ - وأخيراً ، وبناء على تلك الملاحظات السابقة ، يمكن القول بأن سمر قد خطئ بنظريته في الضبط خطوة إلى الوراء ، حيث أنه أنكر أهمية مجموعة العوامل التي إهتم بها روس ، ووجد أنها تقوم بدور هام وخصوصاً في المجتمع الحديث .

### نظرية الضبط الذاتي

لقد تضمن الفصل لثاني إشارة إلى أن مصطلح "الضبط الإجتماعي" عند

1 - Georges Gutvitch, Sociology of Law, pp. 22 - 23.

2 - Hollin Hood, op. Cit. P. 219.

كولى لم يظهر إلا فى وقت متأخر ، أى فى كتاباته التى نشرت عام ١٩١٨ ، إلا أن فكرة الضبط ذاتها ، كانت موجودة فى جميع مؤلفاته ، وإن لم يطلق عليها اسماً محدداً . والواقع أن كولى لم يخصص مؤلفاً معيناً من مؤلفاته ليمرض فيه نظريته فى الضبط الإجتماعى ( وهو فى ذلك يختلف عن روس ) ، وإنما جاءت تلك النظرية متضمنة فى كل ما كتب ، كما أشار إلى ذلك الباحثون الذين تناولوها بالدراسة والتحليل والنقد .

وكان موقف « كولى » من المجتمع ووحده ، موقفاً واقعياً خالصاً ، حيث أنه أصر على تأكيد عدم إنقسام « الكل الاجتماعى Social Whole » إلى أجزاءه ، وذهب إلى أن الحياة الروحية التى تعتبر عنصراً دائماً فى الواقع الاجتماعى ، تكشف عن ذاتها فى كلمات مثل « نحن » ، و « الذات » (١) . وفى هذا الصدد أكد كولى أهمية الرموز والأنماط والمستويات الجمعية ، والقيم ، والمثل التى تعتبر موجهات للعملية الاجتماعية ، ولعملية التنظيم الاجتماعى ، وطالما أن تلك العملية الأخيرة تعتبر موجهة عن طريق القيم والمثل الاجتماعية ، فإن الضبط الاجتماعى إذن ، هو تلك العملية المستمرة التى تكمن فى « الخلق الذاتى للمجتمع the Self Creation of Society » ، أى أنه ضبط ذاتى يقوم به المجتمع ، فالمجتمع هو الذى يضبط ، وهو الذى ينضبط فى نفس الوقت . وبناء على ذلك فالأفراد ليسوا منعزلين عن « العقل الاجتماعى » ، بل هم جزء منه ، والضبط الاجتماعى يفرض على الكل الاجتماعى وبواسطته وهو يظهر فى المجتمعات الشاملة وفى الجماعات الخاصة أيضاً (٢) .

1 — Gurvitch, Twentieth Century Sociology, p. 275.

2 — Gurvitch, Sociology of Law, pp. 28 - 29.

وقد رفض «كولى» تلك الفكرة التى مؤداها أن أوجه النشاط الاجتماعى ، تتحرك أو تندفع عن طريق الضرائر ، وكانت الوقائع الغريبة فى نظره تتمثل فى «الأشخاص» الذين يعيشون فى مجتمع لديه معان مشتركة تعدد أنشطة هؤلاء الأشخاص . واستخلص من ذلك أن سلوك الفرد ينضبط - إلى حد كبير - من خلال نمو الضمير ، الذى يتم عن طريق المشاركة ، ولو أن هذه العملية تتم بطريقة لا شعورية وغير مقصودة . ولذلك فإن الضبط عند كولى متضمن فى المجتمع ذاته ، وهو ينتقل إلى الفرد عن طريق المشاركة (١) . ومن بين الأفكار الشائعة التى يمكن إسنادها إلى كولى ، فكرة الجماعة الأولية حيث أكد فى كتابه عن «الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعى» دور التنظيمات القائمة على المودة والعلاقات المباشرة فى تطوير ونمو الذات الاجتماعية ، وبالتالي أثرها الهام فى عملية الضبط الاجتماعى للسلوك .

والواقع أن نظرية كولى فى الضبط الاجتماعى قوبلت بكثير من الانتقادات والتعليقات ، نوجزها فيما يلى :

#### تقد جيرفيتش

١ - ذهب جيرفيتش ، إلى أن كولى تمكن من التفرقة بين الضبط الاجتماعى غير المنفرد ( أو الكامن implicit ) والضبط العقلانى (أو الواضح explicit) وقد أصبح هذا التمييز موضع موافقة من جانب معظم علماء الاجتماع ، وفتح الطريق أمام بعضهم لوضع تمييزات أخرى بين الضبط النظامى وغير النظامى ، والضبط الرسمى وغير الرسمى . ويرى «جيرفيتش» أن هذه المقارنات أسهمت

فى إيضاح مسألة الضبط الاجتماعى ، بل وأثرت الدراسات المتصلة به ، وأعطت فرصة أكثر لاكتشاف أبعاد جديدة ومستويات أخرى فى كل نوع من أنواع الضبط الاجتماعى ، بل وفى كل نمط من أنماط المجتمعات أو الجماعات المذكورة لها (١) .

- أفت كولى نظر الباحثين إلى أهمية التعارض الذى يوجد بين الجماعات الأولية ، و الجماعات الثانوية ، ، واعترف بأن الضبط الاجتماعى يطرأ على السواء فى الجماعات الخاصة كما ظهر فى المجتمعات الشاملة ، وكذلك بتعدد هيئات الضبط الاجتماعى ، وأكد أهمية التمييز بين الأنواع *Kinds* ، والهيئات *agencies* فأوضح أن الأسرة ، والكنيسة ، ونقابة العمل ، والدولة ، تعتبر هيئات الضبط ، أما الأخلاق ، والقانون ، والفن ، والتعليم ، والمعرفة ، فهى أنواع له (٢) .

٣ - هناك غموض يحيط بالعلاقة بين القيم المثالية : « الواقع الاجتماعى ، وكذلك فيما يتعلق بمصطلح « الخلق *Creativeness* » الذى نسم به الحياة الاجتماعية ، وقد أدى هذا الغموض إلى تمريق الطريق أمام الاتجاه الواقعى فى علم الاجتماع الأمريكى .

٤ - كانت التصورات العامة لـ كولى ، تردد تصورات دور كيم ، إلا أن الأول استخدم مصطلحات مختلفة تماماً . ومثال ذلك أن كولى كانت له نفس

---

1 — Georges Garvitch; Social Control, From Twentieth Century Sociology, pp 275 - 276.

2 — George Garvitch Social, Control op. p. 277.

أفكار دور كيم عن المجتمع وخصوصاً عندما أشار إلى : أن المجتمع لا يستطيع أن يبني نفسه ، ولا أن يعيد هذا البناء دون أن يخلق - في نفس الوقت - مثلاً اجتماعية . وهذا الخلق ليس لاحقاً لتكوين المجتمع ، بل إنه العمل الذي عن طريقه يستطيع المجتمع أن يبني ذاته ، وأن يعيد بناءها مرحلياً . ويقول دور كيم أيضاً : « بمعنى ما ، يعتبر المجتمع ذاته ، مجموعة من القيم والمثل ، . فالحقيقة أن كولى لم يختلف عن دور كيم في أفكاره عن المجتمع والمثل ، والقيم الاجتماعية .

#### لقد لا بير

كان « لا بير La Pierre » من أكثر المتحمسين لكولى ، وخصوصاً عندما أكد الأخير أهمية الجماعة الأولية في توجيه وضبط سلوك الفرد منذ مراحل طفولته المبكرة . ويقول « لا بير » ، هذا الصدد ، إن كولى عمل على إعادة إكتشاف طبيعة الجماعة الأولية ودورها في المجتمع الحديث ، وأن ذلك يعتبر تقدماً واسعاً في علم الاجتماع ، بل إنه يشكل شيئاً أشبه بالثورة في مجال دراسة الضبط الاجتماعي . يضاف إلى ذلك أن تركيز كولى على الأشكال الأولية للتنظيم بذلنا على أنه وضوح عدد من التفسيرات التي تعتبر مرتبطة إلى حد كبير بنظريات الضبط الاجتماعي الحديثة ، برغم أن الملاحظ على إنتباه العلماء . وكذلك قام كولى بدراسة المنافسة ، ودورها في دفع الفرد على مسابقة مستويات السلوك السائدة في جماعته ، ويعتبر ذلك شيئاً له علاقة وثيقة بالتفكير المتقدم في هذا الموضوع . كما أن تحليله للقيادة بإعتبارها نفوذاً شخصياً : له أهميته الكبرى في دراسة الضبط الاجتماعي (١) .

والواقع أن تلك التعقيدات التي وضعا كل من جيرفيدش ، ولايبر ، تعتبر صحيحة إلى حد كبير . ويمكن القول بأن نظرة « كول » ، لمسألة الضبط كانت شاملة حيث تضمن الضبط أنواعا عديدة غير تلك العوامل التلقائية التي تكلم عنها سمنر ، وبذلك ، فقد أسهم كولي في تطوير نظرية الضبط الإجتماعي إسهاماً غير ضئيل .

### النظرية البنائية الوظيفية

من أهم رواد تلك النظرية « بول لانديز P. Landie » ، الذي إهتم بدراسة مكونات البناء الإجتماعي ودورها في الضبط الاجتماعي ، كما إهتم بالعلاقات الوظيفية بين النظم الاجتماعية ، ثم بينها وبين عملية الضبط الاجتماعي . وقد ذهب إلى أنه يمكن تصور النظم الاجتماعية ، منتظمة على هيئة متصل نظري ، يوجد في أحد أطرافه التفكك الاجتماعي ، وفي الطرف الآخر توجد أكثر نماذج التنظيم الاجتماعي شدة وصرامة ، وبين هذين الطرفين توجد منطقة تواسم واسمة . أما الطرف الذي يوجد فيه التفكك الاجتماعي ، فهو الذي يتميز بالإتجاهات الفوضوية وبالنزعات الفردية الواضحة ، بينما يتميز التنظيم الصارم باعتداده على السلطة المطلقة ، بل إنه قد يصل في قوته إلى حد أن يصبح ديكتاتوريا ، وتتميز مكاناته بأصولها الوراثية . وإذا نظرنا إلى التاريخ نظرة شاملة ، فإننا نجد أن نفس المجتمع يمكن أن يتحرك من نقطة إلى أخرى على هذا المتصل ، وقد تتميز بعض الأوضاع الاجتماعية في مجتمع معين بالثبات لفترة طويلة من الزمن . والحقيقة التي تسترعى النظر ، أن المرونة ، أو التساهل الشديد ، يمكن أن يعقبها نوع من التنظيم الصارم الموحد ، والعكس صحيح ، أي أن مرحلة التنظيم الصارم يمكن أن تعقبها مرحلة تتميز بالتساهل الشديد في المسائل



المتعلقة بالضبط الإجتماعى سواء فى مجال الأسرة ، أو الدين ، أو التعليم ، أو النسق القانونى ذاته (١) .

وقد كانت المسألة الأساسية فى نظري « لاندز » ، لا تنصب فقط على كيفية تدعيم النظام الإجتماعى ، بل وعلى كيفية تدعيم المجتمع ذاته ، ومماوته على الإستمرار فى وجوده . ولذلك فقد إهتم بالطريقة التى تحصل الفرد يتلام مع كل ما هو إجتماعى ، أكثر من إهتمامه بالطريقة التى تتبناها الجماعة لكى تقيم نسقا لضبط . ومن ثم ، فقد كانت الفكرة التى تدور حولها دراسة « لاندز » ، مشثلة فى التساؤل الآتى : كيف تمارس المؤثرات الإجتماعية نوعا من الضبط على الفرد ؟ وفى هذا الصدد ، يعترض « لاندز » على هؤلاء الباحثين الذين أشاروا فى تعريفهم لضبط إلى أنه يضم فقط تلك المؤثرات التى يتمكن المجتمع من طريقها من تنظيم أوجه نشاط الأعضاء ، أى العوامل المقصودة التى تحصل على تنظيم السلوك . ويرى أن هناك كثيراً من نماذج الضبط التى توجد فى الجماعة ، وتؤدي وظيفتها دون أن يشعر بها الفرد . وكذلك يعترض لاندز على الثقافة الحضرية الصناعية التى تعتمد - إلى حد كبير - على وسائل الضبط العقلانية والرمزية ، وخصوصاً تلك التى تتمثل فى القانون؛ ويرى أنه قد ثبت عدم فاعلية هذه الصورة من صور الضبط . بالنسبة للمؤثرات الأخرى التى تمارسها الجماعات الأولية التى وجدت على مر العصور بالرغم من أن الضبط العقلانى يقوم بدوره فى مواقف معينة (٢) .

---

1 — Paul Landis, Social Control, Social Organization and disorganization in process, 1939, pp. 5 - 6.

2 — ibid p. 7.

هذا ، ويمكن تلخيص الأفكار الأساسية التي أوردها لانديز في نظريته عن الضبط الإجتماعي ، فيما يلي :

### أولاً : ماهية الضبط الاجتماعي

ينظر « لانديز » إلى الضبط الاجتماعي بوصفه عملية تنظيم عن طريق عوامل غير شخصية ، ويرى أنه من الخطأ أن نسأل عن يمارس الضبط ، لأن هذا التساؤل يدل على سوء فهم العمليات الاجتماعية . فالأفراد ، والجماعات ، والسلطات الخاصة والقادة ، يمارسون وظيفة معينة في الضبط . ويؤيد لانديز العلماء الذين ذهبوا إلى أنه توجد دواخيل هؤلاء الملوك ، والحكام القائمين بالحكم ، وأصحاب السلطة في المجتمع ، أقوى أو عوامل غير شخصية ، تمنح الحاكم سلطته ، وهم تتمثل في التقاليد والعادات ، والأعراف التي تقوم بضبط سلوك القائمين بالضبط أنفسهم (١) .

### ثانياً : دور الثقافة في الضبط

تعتبر تجربة الإنسان في الجماعة ، متداخلة ، ومتفاعلة مع ثقافة تلك الجماعة إلى درجة أنه غالباً ما يكون من الصعب أن نميز بين ما هو اجتماعي وما هو ثقافي ، فالثقافة بمعنى ما ، هي نتاج تجربة الجماعة . وتعتبر الثقافة ذات أهمية بالغة بالنسبة للضبط الاجتماعي لأنها تمنح التجربة الإنسانية خاصية الدوام والاستمرار ، ومن أهم العناصر التي تشمل عليها الثقافة ، والتي تمارس فاعليتها في ضبط سلوك الأفراد : العادات الشعبية ، والدين الاجتماعية ، والأعراف ، ويرى « لانديز » أن قليلاً منا من يعترف بأهمية الممارسات التقليدية في ضبط

سلوك الناس ، وأدرك حجب عدم الإحساس بأهميتها إلى أنها عامة في التجربة الاجتماعية برمتها. ووجد أننا نفعل أشياء كثيرة جداً مجرد أننا قد تعودنا على ذلك؛ أو لأن أجدادنا كانوا يمارسونها ، ولكننا بدلاً من أن نتعرف بتلك الحقيقة، نلجأ إلى تفسير أفعالنا بالبواحد الخلقية ، أو العلمية أو الدينية . وإستنتج من هذا كله أن الماضي يحكم الحاضر ، والحاضر يحكم المستقبل وأن الإنسان مخلوق من صنع الزمان ، ماضيه يساعده على حل مشاكل الحاضر ويمده بالوسائل والأساليب اللازمة لذلك (١) .

### ثالثاً : تصنيف وسائل الضبط الاجتماعي

صنف «لاندير» وسائل الضبط الاجتماعي إلى قسمين : - الأول ، يشمل على تلك الوسائل الضرورية لإيجاد النظام الاجتماعي ، وهي عبارة عن جميع العمليات الاجتماعية التي تستخدم في بناء الشخصية ، والقيم ، والمبادئ الاجتماعية ، بينما يحتوي القسم الثاني على وسائل تدعيم النظام ، التي تنقسم بدورها إلى مجموعتين : - الأولى ، هي الأبنية الاجتماعية المختلفة : كالجنس ، والطبقة ، والجماعة الأرثوذكسية والثانوية ، والجماعة الثانية ، هي النظم الاجتماعية ، كالأسرة ، والدين ، والمدرسة ، والاقتصاد ، والقانون والقيم ، وتشكك لاجباً . وهو يعلم تماماً ، أن هناك عدة وسائل تعتبر مشتركة بين هذين القسمين . أي أن وسائل وسائل تؤيد إيجاد النظام ، وتدعيه في نفس الوقت . ولكنه وجد ضرورة التمييز بينها بفرص الفهم والتحليل (٢) .

1 - ibid pp. 68, 71, 74.

2 - ibid pp. 302 - 303.

وقد إهتم لاندنر إهتماماً بالغاً بالوسائل التي تدعم النظام الإجتماعى ، ولذلك ، فإنه يمكن الحديث عنها بنىء من التفصيل كما يلى :

### أ - البناءات الاجتماعية ودورها فى دعم النظام

#### ١ - مكانة الجنس (النوع)

هناك فروق أساسية بين الجنسين ، تقوم على إختلاف الخصائص الجسمية لكل منها كالفو العقلى ، ونسب الشعر الخ ... وهى تعتبر الأساس العضوى لإختلاف المكانات بين الذكر والانثى . ويضاف إلى عوامل الإختلاف البيولوجية أمور ثقافية هرفية تظهر فى الجنس ~~بعض~~ <sup>بعض</sup> ~~بعض~~ <sup>بعض</sup> ، والأختلافات . فمن المعروف أن النساء فى معظم الثقافات ، لهن موهبة فى الموسيقى ، وفى الأساس بالالوان ، وبعض صور الفن الأخرى أكثر من الرجال ، كما أنه توجد لدى الذكور بعض الإستعدادات الأخرى فى المسائل الميكانيكية والرياضية . وفى هذا الصدد ، يعتقد بعض الكتاب أن الإختلافات التي تبدو بين سات الشخصية لدى الرجال والنساء ، لا تقوم عن فروق فى الجنس بقدر ما ترتبط بأمر ثقافية . ولكن معظم الثقافات ، وضمت الرجل فى مركز القيادة ، وربما يكنى ذلك على حد تمير لاندنر ، كدليل على تلك الحقيقة التي تؤكد أن الرجل بطبيعته هو الأقوى . أما وجود إستثناءات فى ثقافه معينة ، فهو لا يؤكد الفكرة المضادة وبقدر ما تنسب صفة أو خاصية معينة إلى جنس معين ، بقدر ما توجد الصفة المضادة فى الجنس الآخر ، ومثال ذلك أنه بقدر ما يكون الرجل مخلوقاً قوياً ، ومسيطرأ ، ومتسلطاً يجب أن تكون شخصية الانثى تابعة ، ورفيقة ، وسلبية ، وخاصة . وبقدر ما تقيم المرأة بجمالها ، يجب أن يقدر الرجل بقوته ، وقدرته على التحمل ، وفروذه . وبناء على ذلك ، فهناك رموز تميز بين الجنسين ،

كالاسماء ، والملابس ، والشكل العام الخارجي ، ومهما وجدنا من ثقافات تتحدى بالمساواة بين الجنسين ، فإنه من الصعب بالنسبة لاية ثقافة منها أن تتجاهل كلية مسألة التمييز بينها . والحقيقة أن هناك محرمات متعلقة بالملبس ، والسلوك ، توضع لكل جنس على حدة ، وهي تؤكد ذاتية الجنس ، وإخلافه عن الجنس الآخر . ويؤكد لاندير في هذا الصدد أن كل محاولة شديدة من جانب المرأة للمثل بالرجل في خصائصه ، متقدمة حتى في الثقافات التي تتميز بالتححرر . وحتى حينما يسمع للمرأة بأن تقلد طريقة الرجال في الملبس ، أو في السلوك ، فإنها تلجأ على الفور إلى إبراز بعض الرموز أو الخصائص الأخرى التي تفسير إلى جنسها . ولذلك فإن الحدود أو الحواجز التي تميز الذكر عن الأنثى لا يمكن لأحد أن يخالفها ، ويمثل التعدي عليها ، تعديا على إحدى الأسس الهامة في البناء الإجتماعي (١) .

أما عن أهمية مكانة الجنس في الضبط الإجتماعي ، أو في تدعيم النظام الإجتماعي ، فإنها تكمن في أن معظم الثقافات تنسب للذكور والاثات ، أدوارا متميزة ولا يقتصر الاختلاف بين الجنسين على الاعمال والأدوار التي تنسب إلى كل منهما ، بل ويمتد إلى أنساق الملكية أيضا . وفي هذا الصدد ، يرى لاندير أن هناك تفيرا كبيرا طرأ على أدوار الجنس في العالم الحديث ، حيث أصبحت المرأة صديقة الرجل ، وزميلة له ، تتكلم بلغته ، وتفكر بمقله ، وتشغل بكثير . من أوجه النشاط التي كانت مقصورة عليه في الماضي . أما عن الرجل ، فقد أصبح ، من الناحية الأخرى يشارك في مجموعة من الأدوار التي كانت المرأة تقوم بها في الماضي ، كترعاية الاطفال ، وبعض الاعمال المنزلية . ولكن المشكلة الرئيسية في العلاقات الحديثة بين الجنسين ،

وفي الزواج ، هي أن الرجال والنساء لا يجدون أدواراً ، ومكانات محددة ، وواضحة ، ومتميزة ، فقد أصبحت وظائف الذكر والانثى ، أكثر تشابها واختلاطاً في الثقافات الحديثة . ويبدو أن ما يجب على كل من الرجل والمرأة أن يفعلاه ، لم يعد يرجع إلى مكانتها الجنسية ، بقدر ما يتعلق بنوع التعليم والتدريب والخبرة السابقة لكل منها . ولذلك ، فقد أصبحت أهمية المكانات المكتسبة ، تزداد باستمرار بما أدى إلى أن المرأة في عالمنا هذا تمر بتجربة قاسية ، وتشعر بصراع دائم بين ما يجب عليها أن تقوم به كأمراة عصرية ، وما قد تلتفت من تدريب أسرى أثناء طفولتها . ويؤيد لاندريز ما ذكرته مارجريت ميد ، في هذا الصدد ، من أن الدور الرئيسي للمرأة هو ذلك الذي تقوم به في نظام الزواج ، ولكن المجتمع الحديث يهدد هذا الدور وبالتالي ، يؤدي إلى إيجاد مشاكل عديدة في الضبط الاجتماعي (٩) .

## ٢ - مكانة الطبقة

يتمرض لاندريز ، بعد ذلك لمكانة الطبقة ، ولدورها ، في الضبط الاجتماعي ، وهو يفرق في هذا الصدد بين نسق الطبقة المطلق ، ونسق الطبقة المقنوح . ويرى أن الأول يعوق حرية الحركة والتنقل ، ويضع أهمية كبرى للمولد ، والامتيازات الأخرى كالثروة والقوة . أما للنسق المقنوح ، فهو أقل صرامة كأداة للضبط الاجتماعي ، لأنه يسمح بالتنقل الاجتماعي الرأسي في كل نظام اجتماعي ، ويعلم أهمية كبرى على قدرات الشخص ومواجهه . وينظر لاندريز إلى المكانات المكتسبة باعتبار أنها تدل على مدى إحترام المجتمع للفردية ، وللتجديد . وأن وجودها يعتبر قوة دافعة وقوية نحو تحقيق مزيد من الفردية ، أما المكانات التقليدية

الموروثة ، فلديها فاعليتها في الضبط الاجتماعي<sup>(١)</sup> . وهو في ذلك يختلف عن  
« لايبير » ، الذي ينظر إلى المكانة المكتسبة على أنها تمنح الفرد دائماً تحت ضغط  
الإمتثال خوفاً من فقدان هذه المكانة .

## ب - دور النظم :

### ١ - الأسرة

أشار لاندبير إلى دور النظم الاجتماعية في الضبط ، وهنا يظهر أنماجه الوطني  
بوضوح ، فقد ذهب إلى أن الأسرة وحدها لا تستطيع أن تقوم بدور الضبط ،  
ولأنها هناك نظم اجتماعية متعددة تماثلها في تلك الوظيفة ، وأن هناك اعتماداً  
متبادلاً بين النظم ، فكل منها يكمل الآخر . وتكلم عن الأهمية النسبية لكل نظام  
فأكد أن درجة النجاح الذي يمكن أن تحرزها الأسرة باعتبارها هيئة للضبط الاجتماعي  
تختلف باختلاف المجتمع ذاته ، فإذا كانت الأسرة تعيش في مجتمع محلي تنفق  
تقاليده مع تزايد الأسرة ، فإن وظائفها تكون حينئذ فعالة ، نظراً لأنها  
تستطيع أن تحقق معايير المجتمع . ومن الناحية الأخرى ، إذا كانت نماذج المجتمع  
تختلف فيما بينها ، فإن مشكلة الأسرة تكون واضحة ، نظراً لأن الطفل يكون  
عرضة للصراع بين النماذج التي تفرضها الأسرة ، ونماذج السلوك التي يفرضها  
المجتمع الذي يعيش فيه . ومسألة الضبط تختلف أيضاً من أسرة إلى أخرى  
في نفس المجتمع ، فبعض الأسر تتميز بالتكامل ، وبهذه الأسر ليس كذلك .  
وافتهتار الأسرة إلى التكامل يؤدي إلى خلق طفل مذهب كما أشارت إلى ذلك كثير  
من الدراسات . وإذا فشلت الأسرة في وظيفتها في الضبط ، وإذا لم يستطع أي  
أي نظام آخر أن يأخذ على عاتقه القيام بهذه المسؤولية فإن الطفل سوف ينحرف

ويختلف عن كل معيار . وفي المجتمعات التي تتغير تغيراً سريعاً ( كما هو الحال بالنسبة للمجتمعات القروية ) نجد مشاكل عديدة تواجه الأسرة أكثر من تلك التي تواجهها في المجتمعات المستقرة نسبياً . ومثال ذلك أن معدلات الطلاق تزايدت في المجتمعات القروية ، نظراً لاختلاف أهداف الحياة لدى الزوجين ، ومن ثم ، فإن قدرة الأسرة كهيئة للضبط الاجتماعي تنقص إلى حد كبير . ولهذا السبب فقد لجأت الأسرة في حل مشاكلها المتصلة بالضبط الاجتماعي إلى هيئات أخرى خارج المنزل : كالمدارس ، والأكاديمية ، ودور الحضانة . خلاصة القول أن ثقافة المجتمع الذي نعيش فيه الأسرة ، والظروف التي يمر بها هذا المجتمع هي التي تحدد الدور الخاص الذي تقوم به الأسرة في ضبط سلوك الأعضاء ، والدور الذي تقوم به بقية النظم الأخرى في المجتمع (١) .

#### ٣ - القوم

والواقع - كما يرى لاندز - أن الهيئات الدينية في المجتمع الغربي ، بالرغم من إهتمامها بالمشاكل المصرية ، فإنها تهمل أحياناً بعض الصعوبات في أن تفرض نفوذها على الفرد ، وذلك نظراً لأن هناك متطلبات أخرى متعددة في المجتمعات القروية تقوم بنفس المهمة ولا تستخدم الباعث الديني المباشر . فالعمل الاجتماعي مثلاً تطور إلى درجة كبيرة في تلك المجتمعات ، وأصبح يقوم بمهام عديدة ، ومن أجل هذا ، فإننا لانهج إهتماماً شديداً من جانب الناس للإشتراك في منظمات أو هيئات دينية ، لكي يصبحون أعضاء صالحين في المجتمع وأشخاصاً على خلق . ويرى لاندز هذا الصدد أن الضبط عن طريق العمل الاجتماعي ، أصبح يمارس فاعلية شديدة في الأعمال المصرية ، وأن الكنيسة لا تستطيع أن تلغي هذه



الحركة ، وصحيح أننا لانتطيع أن نقول إن جميع هؤلاء الذين لا يترددون على الكنيسة متحررون من السلطة الدينية ولكننا لانتطيع أن نقول أيضاً إن كل هؤلاء الذين يذهبون إليها ، محكومون بضوابطها وتقاليدها . وليس معنى ذلك أن الدين لم يعد قوة فعالة في ضبط المجتمعات الغربية في يومنا هذا ، وإنما المقصود أن الهيئات الدينية لم تعد تسيطر على فكر وحياة الأمم كما كانت تفعل من قبل ، أى أنها لم تدمد النظام الأساسى في حياة الإنسان ، وإنما هناك نظم أخرى علمانية ، تمثل مركز الأولوية ، كالنظم التربوية ، والتعليمية ، والاقتصادية ، وحتى الترفيه ذاته ، أصبح يحتل وقتاً كبيراً من حياة الإنسان (١) .

## ٢ - المدرسة

أصبحت المدرسة في العصر الحديث الأداة الرئيسية التي أسندت إليها مهمة التنشئة الإجتماعية . وأخذت على عاتقها القيام بتلك الوظائف التي فُصل المنزل وكذلك الكنيسة ، في القيام بها ، وهى تعليم الأخلاق . ومن ثم زاد الإهتمام بها كهيئة للضبط الإجتماعى ، وأصبح نسق المدرسة في أية أمة ، محاولة كبرى لضبط السلوك وضبط مستقبل الأمة عن طريق تربية العقول ، وتنمية الشخصيات ، إنها بذلك تعتبر جزءاً من نسق أكبر هو المجتمع والضبط الإجتماعى (٢) .

## ٤ - النظم الاقتصادية

تقوم النظم الاقتصادية بدور هام في ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، فمنهية الأفراد تحتل وقتاً أطول مما يستغرق أى نشاط آخر في حياته ، والعمل يدهم

1 — Ibid, pp. 210, 220, 221.

2 Ibid, pp 230—231.

النظام الإجتماعى أكثر ما يتصور الإنسان ، لأن مجرد وجود الإنسان فى عمله ، يعنى أن وقته مشغول ، وأنه يتصرف بطريقة معينة فى معاملة زملائه وزملائه ، ويقوم بهمام محددة . وكثير من الأعمال يتحكم فى سلوك الإنسان ، ليس فى أوقات العمل ومكانه فقط بل وفى أوقات الفراغ أيضا ، وفى أماكن بعيدة عن مكان العمل . وبالإضافة إلى العمل أو المهنة كجانب من جوانب النظام الاقتصادية ، تعتبر القيم النقدية أيضا وسيلة محرك وضابطة للسلوك الإنسانى ، وخصوصا فى هذا العصر الذى نميش فيه ، والذى تزداد فيه أهمية النقد أو العملة (١) .

#### ٥ - القانون والحكومة

يعترف د لاندز ، بأهمية القانون والحكومة فى ضبط الاجتماعى ، فبرى أنه حتى فى تلك المجتمعات التى تتميز بالديموقراطية ، تعتبر الدولة الهيئة الرئيسية التى تحتل السلطة المطلقة فى كثير من الأنشطة ، فهى تمارس سيادتها فى كثير من مجالات السلوك . وفى مجال تطوير القوانين ، نجد أن الدولة هى التى تحدد التشريعات ، والمقررات لكل غشافة . وهى تنظم السلوك ، وتضع حدود للمسموحات والمحرمات<sup>الممنوعات</sup> . ولذلك فليس لها مثيل فى النظم الاجتماعية الأخرى ، باعتبارها هيئة للضبط الاجتماعى الرسمى المقصود . وفى الدولة الحديثة ، بما لديها من نسق تنظيمى معقد ، تعتبر القوانين بمثابة الوسيلة الرئيسية فى ضبط الأشخاص . كما تعتبر القوانين المتجددة ضرورية فى الثقافة المادية المتغيرة ، وكلما سادت العلاقات الاجتماعية ذات النمط الثانوى ، زادت الحاجة إلى تنظيمات ذات طابع قانونى وذلك لضمان وجود حد أدنى من العدالة الاجتماعية . فالقوانين

والمقويات ، مى التى تدعم البناء الاجتماعى للدولة الحديثة ، وقد أصبح القانون الوسيلة الوحيدة التى تستطيع الحكومة عن طريقها أن تحكم وتضبط السلوك . ومن أجل هذا ، تنهج الحكومات الحديثة إلى تأكيد أهمية التشريع الاجتماعى فى مجال ضبط الاجتماعى (١) .

## ٦ - العلم والتكنولوجيا

الواقع أنه قد صاحب التقدم العلمى ، تسعيراً هائلاً فى مجال التكنولوجيا أثر بدوره على النظم الاجتماعية ، وعلى طريقة توافق الإنسان مع العالم الخارجى . ومن أهم مظاهر هذا التأثير ، التغير الذى طرأ على بناء الأسرة ، ووظائفها وما صاحب ذلك من إقتال بعض وظائف الأسرة إلى المدرسة . وهناك تغيرات أخرى طرأت على التنظيمات الاقتصادية ، يمثل أهمها فى ظهور قوانين جديدة تحكم العلاقة بين العامل وصاحب العمل ، ولوائح تنظم العمل والعلاقات بين أقسامه . ويمكن القول بأن التقدم العلمى والتكنولوجيا ، قد أدى إلى تحطيم كثير من الضوابط الاجتماعية التقليدية التى انبثقت من الجماعة الأولية ، وإحلال ضوابط أخرى أكثر رشداً واتساعاً بالرسوخة . ويرى لاندبيرج هذا العدد أن العلوم الاجتماعية تستطيع عن طريق إجراء دراسات متعمقة فى ميادين العمل ، والصناعة والأسرة ، والمدرسة والقانون - أن تعمل على تحسين الضوابط الاجتماعية القائمة لى تلاءم مع الوضع الراهن (٢) .

هذه هى أم الأفكار التى تضمنتها نظرية لاندبيرج ، فى الضبط الاجتماعى وهناك بعض الملاحظات على هذه النظرية يمكن إيجازها فيما يلى :

1 — Ibid, pp. 258 — 259.

2 — Ibid, pp. 276 — 280.

١ - تأثر لاندیز بمسئره ، في رأيه عن العوامل غير المقصودة في الضبط الإجتماعى ، وخصوصا ما تعلق منها بالتقاليد ، والعادات ، والأعراف .

٢ - تأثر كذلك بكولى في إهتمامه بالدور الذى تقوم به الجماعة الاولى في الضبط الإجتماعى .

٣ - أدرك لاندیز العلاقة الوظيفية بين النظم الإجتماعية ، حيث أكد أن أى تغير في أحد تلك النظم ، يعقبه تغيرات أخرى مصاحبة في النظم المختلفة .

٤ - لا يمكن إنكار تأثر لاندیز بالنظريات السابقة عليه ، ولكن لا يمكن أيضا تأييد مذهب إليه كل من هولنج شيد ، وجيرفيتش من أنه لم يفعل أكثر من تردده لما قاله روس وكولى ، وأنه لم يضيف جديدا . فقد كانت نظرية لاندیز - كما رأينا - تتميز بالأصالة ، والعمق وخصوصا عندما تعرض لتحليل النظم الإجتماعية ، والمكانات ودورها في الضبط الإجتماعى ، وهذا ما لم يفعله روس ولا كولى .

وأخيرا فإنه يمكننا أن نورد ملاحظة ختامية على هذا الفصل نقول فيها إن النظريات السابقة تعتبر مقدمة ضرورية لا بد من التمرس لها لفهم النظريات الحديثة والمعاصرة ، التى تمثل تطورا لها ، حيث عملت هذه النظريات على بلورة مفهوم الضبط الاجتماعى ، وأكدت أهميته كموضوع أساسى من موضوعات علم الاجتماع بل ومدخل أساسى من مداخل الدراسة فيه ، وبذلك أفسحت الطريق أمام دراسات نظرية أكثر تطورا فيما بعد .

## الفصل الرابع

### نظريات ومداخل الضبط الإجتماعى

#### ( الحديثة والمعاصرة )

- مدخل .
- أولا : نظريات تنتمى إلى الإطار العام لنظرية الفعل الإجتماعى .
  - ا - نظرية بارسونز
  - ب - نظرية لايبر
- ثانيا : نظريات فى علاقة الضبط بالنسق الإجتماعى .
- ثالثا : نظريات فى التخطيط وال ضبط الديموقراطى .
- رابعا : نظريات ثقافية تكاملية .
- خامسا : نظريات فى علاقة الضبط بالتنظيم المجتمعى .
- سادسا : المدخل الأنثروبولوجى إلى دراسة الضبط . . .
- لقد وتعتيق .



## الفصل الرابع

# نظريات ومداخل الضبط الإجتماعي ، الحديثة والمعاصرة ،

### ملخص

يشتمل هذا الفصل على عرض للنظريات والمداخل التي ظهرت حديثاً في ميدان دراسة الضبط الاجتماعي ، واعتبرت جزءاً من النظرية السوسيولوجية العامة ، وأدت إلى بلورة فكرة الضبط الاجتماعي ، وساعدت على تطوير نظرة الباحثين إلى هذا الموضوع . وسوف أحاول أن أوضح إلى أي حد تأثرت النظريات الحديثة والمعاصرة ، بالنظريات التقليدية ، ومبلغ الاختلاف والتشابه بين النظريات الحديثة ، وأهم القضايا العامة التي توصلت إليها كل نظرية ، ومدى إسهام هذه القضايا في نمو النظرية العامة ، وتقديم البحث الواقعي في هذا الميدان . وبناء على ذلك ، يتضمن هذا الفصل ست نظريات ومداخل أساسية ، وهي : أولاً ، النظريات التي تنتمي إلى الإطار العام لنظرية الفعل الاجتماعي ، وتضم نظرية كل من بارسونز ولايبر ؛ وثانياً ، نظريات في علاقة الضبط بالنسق الاجتماعي ، وتضم نظرية جورج هومنز ؛ وثالثاً ، نظريات في التخطيط والضبط الديمقراطي ، وتعتبر نظرية «مانهايم» نموذجاً لها ؛ ورابعاً ، نظريات ثقافية تكاملية ، وتمثلها نظرية «بيرفيتش» ؛ وخامساً ، نظريات في علاقة الضبط بالتنظيم المجتمعي ، وتمثلها نظرية «هولنج شيد» . وسادساً ، المداخل الأنثروبولوجية إلى دراسة الضبط الاجتماعي . وسوف يرد تحليل كل نظرية من تلك النظريات على حدة ، ثم إلى التحليل ، نقد لكل نظرية ثم تعقيب على النظريات كلها .

أولاً : نظريات تنتمي إلى الاطار العام لنظرية الفعل الاجتماعى

نظرية « تولكوت بارسوف »

إنطلقت نظرية « بارسونز T. Parsons » ، في الضبط الاجتماعى ، من نقطة مرجعية محددة ، وهي إطار الفعل الاجتماعى . ولذلك ؛ فإنه لا يمكن فهم نظريته هذه إلا بالرجوع إلى نظرية الفعل الاجتماعى ، وقد وجدت من أنه من المناسب تحديد المعالم أو الدعاوى الجوهرية في نظرية الفعل الاجتماعى على النحو التالى :

١ - أن الأفعال التى يقوم بها الفاعل actor لا تتحدد إلا عن طريق أهدافه ( أو أغراضه أو غاياته ) .

٢ - أن الفعل غالباً ما يتضمن إتقاء الوسائل التى تحقق تلك الأهداف . وبناء على ذلك ، فإنه يمكن التمييز بين الوسائل والأهداف .

٣ - غالباً ما تتمدد الأهداف لدى الفاعل الواحد ، ولذلك ، فإن الأفعال التى تتم طبقاً لأحد الأهداف ، لابد أن تؤثر في الأفعال التى تتم طبقاً للأهداف الأخرى ، وأن تتأثر بها .

٤ - أن تحقيق الأهداف ، وإتقاء الوسائل ، كثيراً ما يتم من خلال مواقف تؤثر في مجال الفعل بمرته .

٥ - كثيراً ما يكون في ذهن الفاعل بعض الأفكار التى تتعلق بطبيعة أهدافه وبإمكانية تحقيقها .

٦ - أن الفعل لا يتأثر بالموقف فقط ، بل وبمعرفة الفاعل ، وكيفية إدراكه لهذا الموقف أيضاً .



٧ - تكون عند التفاعل بعض الأفكار أو النماذج المعرفية التي تؤثر في إدراكه الإيجابي للمواقف .

٨ - توجد عند التفاعل بعض المشاعر أو الانطباعات الإيجابية التي تؤثر في إدراكه للمواقف ، وفي اختياره للأهداف .

٩ - تكون لدى التفاعل بعض المعايير والقيم التي تحكم اختياره للأهداف وتنظيمه لها في مخطط عدد الأولويات (١) .

وبناء على ذلك فإن الفعل الذي يقوم به التفاعل يكون محكوماً بعدة عوامل منها أفكاره ومشاعره وإنطباعاته ومعاييره وقيمه ، مثل هذه المعايير وتلك القيم لا تحكم أفعاله فقط، ولكنها تحكم أفعال هؤلاء الأشخاص الذين يتدركون معه في الفعل. ولذلك فإن الفعل يبنى على توقع الشخص لما يجب أن يفعله ، وما يفعله الأشخاص الآخرون . وتعتبر العلاقة المزدوجة بين الأنا - والآخر ، والتي تعتمد على الحاجة والإشباع ، أساساً لتكامل التوقعات . ومعنى ذلك أن إشباع حاجات الأنا أو تحقيق أهدافه ، يتوقف على إرادة الآخر ، في أن يفعل ما هو متوقع منه ، والعكس صحيح، أي أن مساهمة أو امتثال الأنا ، لتوقعات الآخر ، يعتبر شرطاً لتحقيق هدف الأنا . ومن ثم فإن مساهمة توقعات الآخر ، تعتبر وسيلة الأنا لتحقيق إمتثال أو مساهمة الآخر مع توقعات الأنا . وقد أطلق بارسونز على تلك العلاقة التي تتميز بالثبات النسبي بين الأنا والآخر لفظ «لسق التفاعل الثابت» . ويحتاج لسق التفاعل الثابت إلى تكوين مستمر وتدهيم

---

1 - Percy. Cohen, Modern Social Theory, London, 1960, p. 60,

دائم ، ذلك لأنه بدون هذا التدهيم يمكن أن يظهر الميل نحو الإنحراف عن هذا النسق . ولذلك فهناك ضرورة لإيجاد ميكانيزمات معينة تكون جديرة بأن تحقق استمرار نسق التفاعل ، وبالتالي تدعم الدافعية نحو هذا الإستمرار . ويميز « بارسونز » بين نوعين من هذه الميكانيزمات ، النمط الاول هو التنشئة الإجتماعية Socialization ، التي تعتبر ميكانيزم لتكوين الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور ، أما النمط الثاني فهو الضبط الإجتماعي Social Control وهو الميكانيزم الذى يعمل على تدعيم الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور . ويمتد « بارسونز » أن تلك الدافعية نحو تحقيق التوقعات ، لا يمكن أن تكون فطرية ، بل إنها مكتسبة عن طريق التعلم . وهنا يلفت « بارسونز » نظرنا إلى شيء هام ، وهو أنه إذا كان لا بد من أن يوجد التفاعل بين فردين ، وأن يتدهم هذا التفاعل ، أى لكي يتمكن كل فاعل من أن يقوم بأداء لوقعات دوره ، فإنه لا يمكن أن يفعل ما يريد و إنما يجب عليه أن يتعلم ما يريده أولاً . وهذا هو دور عملية التنشئة الإجتماعية فهي تعلم الفرد ما يريده من الآخرين ، ولكن عملية التنشئة الإجتماعية لا تكفى وحدها لتكوين تلك الدافعية وتدعيمها ، وهنا يأتي دور ميكانيزم الضبط الاجتماعى ، طالما أن التنشئة الاجتماعية غير قادرة على مواجهة جميع الاتجاهات الإنحرافية . والإجهادات الإنحرافية في نظر بارسونز هي دوافع motivations تدفع الفاعل إلى الخروج عن مسطرة المستويات المعيارية التي يشترك فيها المتفاعلون . ومن ثم فإن تلك الإجهادات أو الميول الإنحرافية تمثل فشلا في تدعيم الدافع لتحقيق توقعات الدور ، ومن هنا تأتي الحاجة إلى ميكانيزمات تحول دون « عدم المسيرة » وتشجع على المسيرة أو الإمتثال من أجل تدعيم التفاعل القائم . ولذلك فإن ميكانيزم الضبط الاجتماعى في نظر « بارسونز » هو عملية دافعية a motivational process تواجه الدوافع

التي تنحرف عن تحقيق توقعات الدور . وبما لذلك فهو يمثل عملية لاعادة التوازن *a reequilibrating process* (١) ، ويشتمل ميكاليزم الضغط الاجتماعي في حد ذاته على عدة ميكانيزمات . وفي هذا الصدد نجد أن بارسونز لا يهتم بمجواب الضغط المظاهرة أو الواضحة ، وإنما يركز على الجواب الكامنة للضغط والتي أطلق عليها هذا الاسم - *The Subtler underlying motivational aspects of control* ويميز بارسونز بين ثلاثة ميكانيزمات أساسية وهي :

١ - *The support* - الصمود ، وهو رد الفعل من جانب ، الأنا ، تجاه الضغط الذي ينجم عن علاقته بالآخر . والصمود أنواع مختلفة ، إلا أن العنصر المشترك بينها جميعا هو أنها لديها قدرة على حفظ ، الأنا ، في علاقة تضامية توفر له الأمن . ويترشد ، بارسونز ، على ذلك بنال يقول فيه إن ثبات اتجاهات الحب لدى الأم في مجال التنشئة الاجتماعية ، بالرغم مما تواجهه من صعوبات ومشاكل يعتبر نموذجاً أساسياً للصمود . فالصمود هنا يعتبر ميكانيزم يضبط العلاقة بين الأم والإبن ويعمل على تدهيما . وهناك مثال آخر ، فالاستعداد الدائم لدى المعالج لمساعدة المريض ، ولتفهم حاله ، يعتبر نموذجاً آخر للصمود .

٢ - *Permissiveness* - التسامح ، فلا يمكن للصمود أن يكون فعالاً كميكانيزم للضغط إلا إذا توفر التسامح ، وهنا يمكن أن يؤدي هذان العاملان إلى إعادة توازن نسق التفاعل ، وتمكن أهمية التسامح في أننا نتوقع من الناس

الذين يقومون تحت ضغط معين ، أن ينحرفوا بطرق محددة وفي مدى معين ، وأن يفعلوا أشياء ويقولوا اقوالا قد لا يسمح لهم بها إذا كانت الظروف عادية .

٣ - تطبيق restriction حدود الملافة إذا احتاج الأمر إلى ذلك (١) .

ويضيف « بارسونز » إلى ذلك ما أسماه « بضوابط العلاقات » وهو يميز بين نوعين من تلك الضوابط : النوع الأول هو عملية العلاج النفسى ، فعندما تفشل عملية التفتت الإجتماعية في القيام بوظيفتها أو عندما يثبت قصور هذه العملية ، فإنه يمكن للمعالج النفسى أن يقوم بدفع الفرد مرة أخرى على مسايرة معايير مجتمعه والتكيف معها . ويمكن أن يكون هذا العلاج بمثابة « نموذج أصلي prototype » ، لميكانيزمات الضبط الإجتماعى ، ولكن في حالات بعضها . أما النوع الثانى من الضوابط التى تحكم فى العلاقات فيتمثل فى عملية التكوين النظامى institutionalization ، وهى تقوم بوظائف تكاملية فى مستويات متعددة ، سواء بالنسبة للأدوار المختلفة التى يقوم بها الفاعل ، أو بالنسبة لتنظيم سلوك مختلف الأفراد . ويتناول بارسونز هذه النقطة الأخيرة بالشرح والتوضيح ، فيقول إنه غالبا ما يرتبط الفرد بالأنشطة متعددة ، وبناء على ذلك تكون له مجموعة علاقات إجتماعية بعدد كبير من الناس الذين تتغير علاقاتهم به بسرعة كبيرة . ولذلك فإن أحد الوظائف الأساسية التى تقوم بها النظم الإجتماعية ، تتمثل فى مساعدتها على تنظيم الأنشطة المختلفة والعلاقات المتشعبة أى أنها تعمل على تشكيل « نسق مرتب إلى درجة كافية sufficiently coordinated system » يتميز بقابليته للإدارة manageable من جانب الفاعل ، وبالتالي يقلل من حدة

---

1 — parsons T, The Social System, The Free Press, Glencoe, 1951, pp. 299 - 300.

الصراعات التي توجد في المستوى الإجتماعي الذي هو بصدده . وهناك صورتان أساسيتان لتلك العملية النظامية ، الأولى : هي إعداد جدول أعمال زمني يختلف المهام ؛ فإذا عرف الفاعل أن لكل نشاط من الأنشطة التي يقوم بها وقتاً معيناً ومكاناً محدداً ساعده ذلك على الإنجاز السليم ، وكذلك استطاع الفاعل أن يقوم بأفعاله دون أن تتداخل مع واجبات الآخرين . ويرى بارسونز بهذا الصدد أن القيم الثقافية والبناء السيكولوجي لمثل تلك العملية النظامية - يعتبر مسألة على درجة كبيرة من الأهمية . أما الصورة الثانية للعملية النظامية ، فهي تتمثل في تحديد الأولويات *priorities* . ذلك لأنه في المجتمع الذي يتم بالتنقل الإجتماعي ، يحتل الناس مكانات ومراكز متعددة ، مما يؤدي إلى وجود مطالب متصارعة تنتج عن تلك المكانات . ومن الواضح أن مثل هذه المكانات المتعددة تعتبر مصادر لصراعات كامنة وعديدة ، ولكن يمكن التخفيف من حدة تلك الصراعات إذا كان هناك إعتبار للأولويات ، التي ترتب حسب أهميتها ، وهذا يساعد الفاعل على أن ينتقى منها ذلك الفعل الذي يفضل عن الأفعال الأخرى ، ويتم تحديد الأولويات طبقاً للنسق القيمي أيضاً (١) .

وبالإضافة إلى هذه الضوابط ، أو الميكانيزمات الضابطة يرى « بارسونز » ،

---

1 - *ibid*, pp. 301 - 303.

وينوه « بارسونز » بهذا الصدد إلى أن « روبرت ميرتون » أدرك أهمية الأولويات في التخفيف من حدة الصراعات التي قد تنشأ بين المكانات المختلفة التي يحتلها الفرد الواحد ، وذلك عندما ذهب إلى أن التعرض للأوضاع التي تتميز بالصراعات دون وجود أية أولويات للالتزام *Priorities of obligations* . يعتبر صورة عامة من صور « اللامعيارية أو فقدان المعايير » *anomie* .

أن النسق الاجتماعى يشتمل على مكونات معينة يمثل لها الناس وتعتبر بمثابة ضغوط إجتماعية خاصة . وميز بين نمطين منها :

الأول : هو « نمط الموقف *The type of situation* » ، حيث أن التمرض للضغط غير العادى يدفع الفرد إلى مسايرة معايير ومستويات معينة فى النسق الاجتماعى . ومثال ذلك أن عدم إحساس الفرد بالطمأنينة والأمن سواء بالنسبة لصحته أو مستقبله ، أو خوفه من الحرمان ، يمكن أن يدفعه إلى إتباع طقوس دينية أو سحرية معينة قد لا يلجأ إليها فى الحالات العادية ، ومن ثم فإن ردود الفعل التى تثيرها مثل هذه الضغوط غير العادية تتميز بخاصية الضغط . أما النمط الثانى الذى يعتبر كذلك بمثابة ميكانيزم للضغط الاجتماعى ، فهو ما أوجاهه بارسونز « بالنظام الثانوى *Secondary institution* » . وتعتبر ثقافة الشباب الأمريكية مثالا لذلك ، فهى فى صورتها المتساعثة تمثل صمام أمن للنسق الاجتماعى . ولكنها لديها صورها الإيجابية المضابطة ، التى تظهر فى تكامل تلك الثقافة مع الأبنية النظامية الكبرى وخصوصا التعليمية منها والتربوية .

ويرى بارسونز أن هناك نمطا ثانوية كثيرة تتحول إلى إنحراف واقعى . ويستعين فى ذلك بمثال « الربا » ، فيقول إنه يؤدى وظائف هامة بالنسبة للطبقات العليا من الشعب الأمريكى ، وهو فى ذلك يشبه السحر فى المجتمعات البدائية ، إذ أنها يمثلان نوعا من التنفيس عن التوترات والإحباط الذى يستشعره الإنسان ، ولكن قد يتحول الربا إلى إنحراف فى ظروف معينة .

هذا ويضيف « بارسونز » إلى تلك الميكانيزمات السابقة ميكانيزما آخر ، له أهميته الكبرى فى ضبط العلاقة بين الأناس الفرعية للمجتمع الكبير ، وفى

ضبط العلاقات الشخصية ، وهو ميكانيزم العزل *insulating mechanism* ، إذا أنه لابد من وجود عزل نفسي بين كثير من الأنساق الفرعية للمجتمع ، وبدون هذا العزل ، يصبح من المستحيل منع العناصر المتصارعة من أن تواجه كل منها الأخرى مواجهة مباشرة مما ينتج عنه تحول الصراع الكامن الخفى إلى صراع ظاهر ومكشوف . ففي مجال العلاقات الشخصية تعتبر الباقية ، ميكانيزما عازلا . فهي تتمثل في التجنب المتعمد والمقصود للتمييز عن بعض المشاعر التي قد تؤذى الغير أو تدفعه إلى الإتيان برد فعل معين ، مما يؤدي إلى تصدع علاقة التفاعل بين الطرفين ، وتتمثل الباقية أيضا في عدم إظهار بعض المسائل أو ذكر بعض الوقائع التي إذا وجهت بطريقة مباشرة قد تدمر نسق العلاقات . وباختصار فإن ميكانيزم العزل الذي تتكلم عنه ، يمكن تصوره باعتباره أنه يمنع عناصر الصراع الكامنة في الثقافة وفي البناء الإجتماعي من أن تحتك ببعضها البعض الآخر مما يؤدي إلى صراع واضح (١) .

هذه هي أهم ميكانيزمات الضبط الإجتماعي كما أشار إليها بارسونز ، ومن ثم نستطيع أن نقول ، إن نظرية الضبط الإجتماعي عنده هي تحليل للعمليات التي توجد في النسق الإجتماعي والتي تميل إلى مواجهة الاتجاهات الانحرافية ، أو تميل إلى تدعيم الإمتثال لتوقعات الدور .

#### نظرية «ريتشارد لايبير»

كان هدف «لايبير» *La pierre* ، من وضعه لنظرية في الضبط الإجتماعي ، التوصل إلى نسق نظري *a conceptual system* يفسر جانبا من جوانب

الفعل الإجتماعى . وقد ذكر في بداية كتابه « نظرية في الضبط الإجتماعى » ، أن نظريته تمثل - من الناحية المنطقية - تحليلاً لمكونات مجموعة خاصة من التصورات النظرية ( وهذا ما أطلق عليه ميرتون اسم النظريات المتوسطة *theories of middle range* ) . وعرض في الأجزاء الأخيرة من كتابه المشار إليه تطبيقاً لنظريته . ويقول لاپير في هذا الصدد إن نظريته في الضبط الاجتماعى لا تؤلف نظرية شاملة في الفعل الإجتماعى ، بل إنها تعالج فقط ما أسماه « بالقوة الثالثة *the third force* » ، التى تسهم في تكوين هذا الفعل أو السلوك الإنسانى (١) .

على أساس أن القوة الأولى هى التنشئة الإجتماعية للفرد والقوة الثانية هى التفاعل الموقفى *Situational interaction* . ويعترض لاپير على ذلك الأسلوب الذى تناول به علماء الأنثروبولوجيا ، وعلماء السياسة ، موضوع الضبط الإجتماعى ، وينصب جوهر هذا الاعتراض على أن هؤلاء لم تكن لديهم فكرة محددة واضحة عن ماهية الضبط الإجتماعى ووظائفه . أما الهيئة التى تمارس الضبط فى المجتمع فى ، على حد قوله ، تلك الجماعات الصغيرة نسبياً ، والتى أسماها « بجماعات المكانة *Status groups* » وهى تتميز بالعلاقات المباشرة والمودة بين أعضائها .

وسوف أتمرض فيما يلى للأفكار الأساسية لنظرية « لاپير » ، كما عرضها فى كتابه المذكور ثم اختتمها بتعقيب أورد فيه مدى إنفعاله وإختلافه مع غيره من الباحثين .



## ١ - الوضع التاريخي للمشكلة

حرص « لايبير » على معالجة أهم الدراسات والمذاهب التي يمكن أن تعتبر منطلقاً لدراسة الضبط الاجتماعي ، ومن بينها نظرية المقعد الاجتماعي التي مؤداها أن المجتمع أو الدولة بالذات هي التي تخلق الفعل العقلي لحولاء الدين عسكهم ، وأنها تعتبر في نفس الوقت ناتجا لهذا الفعل . وتحدث أيضاً عن مذهب الاوتوقراطية أو الحكم المطلق الذي كان يتزعمه « هيجل » ، وقد كانت الدولة عنده ( أي الحكومة ) هي فوق كل نوع آخر من أنواع التنظيم الإنساني ، ومن ثم يجب أن يكون كل شيء خاضعاً لها ، حيث أن عقيدة الشعب متوقفة على سلطات القهر والإلزام سواء كانت تلك السلطات بوليسية أو عسكرية . ثم تكلم لايبير بعد ذلك عن النظرية الثانية التي نظرت إلى المجتمعات بإضبارها تنقسم إلى قسمين : فهي إما مجتمعات محلية صغيرة متجانسة ذات علاقات مباشرة أو أنها مجتمعات جوهية أو جماهيرية كبرى *mass societies* ، ومن أمثلة العلماء الذين بنوا هذه النظرية « تونيز » ، و « دوركايم » ، و « وما كيفر » ، واعتماداً على تفرقتهم بين نوعين من المجتمعات ، ميزوا أيضاً بين نوعين من الضوابط التي تسود في تلك المجتمعات . وقد أعتقد لايبير تلك النظرية الثانية ، وذهب إلى أن المجتمع الجوهي الحديث ليس ناتجا للضوابط البدائية أو القانونية ، ولا هو نتاج للإنثنين معاً ، وأن فكرة المجتمع التماقدي *Gesellschaft* - قد ظهرت لا كنتيجة لشيء حقيقي في الواقع ، وإنما نشأت من أسطورة وهمية تمثلها النظرية لا الواقع وهو يرى أنه مامن شك في أن المجتمع الحديث يختلف عن المجتمعات البدائية القديمة ، وأن تلك النجوع الريفية المنفصلة والوحدات الصغيرة قد تحولت في العصر الحديث إلى تنظيمات كبرى ، ولا شك أيضاً أن معظم الأشخاص في العالم الحديث يتصرفون تجاه زملائهم بطريقة أكثر تبرراً مما كان عليه الفرد في الصور الماضية . ولكن

كل هذه التغيرات وغيرها - مع أنها تمثل تحولا في الحياة الإجتماعية - إلا أنها تغيرات كمية - فكلما نمت القرية من حيث الحجم ، أصبحت يمرور الزمن مدينة حديثة يزداد عدد أفرادها وينمو حجم منظماتها وتنظيماتها ولكن مثل هذا النمو لا تصحبه أية مظاهر جديدة في الحياة السياسية لم تكن موجودة من قبل. ولذلك فإن كل فنون الفعل السياسى ونتائجه ، تعتبر قديمة وهى واحدة في كل مكان . ويؤكد « لا بير » في هذا الصدد ، أن الإخفاق في التمييز بين ما هو كمى وما هو كينى أدى إلى مجموعة أخطاء أخرى تتعلق بمألة الضبط الإجتماعى منها على سبيل المثال الحصر الإعتقاد بأنه بينما تعتبر الثقافة هى القوة الضابطة في المجتمعات البسيطة والبدائية ، فليس هناك ضبط ثقافى ذو فاعلية يقوم في المجتمع الحديث المعقد . وهو يعتقد أنه بالرغم من أن الاختلاف بين ضوابط المجتمع البسيط وضوابط المجتمع الحديث هو اختلاف في الدرجة ، إلا أنه ليس اختلافا كبيرا ، وهو يبرر رأيه هذا بأن الجماعة الأولية تقوم بوظيفتها الضابطة في كلا المجتمعين . كأن التصنيع والتحضّر - في رأيه - لم يؤديا إلى وجود نوع من التنظيم الإجتماعى الجديد الذى أصبح كل فرد فيه متحررا من كل تبعية مباشرة ومن كل إعتداد على زملائه ، ولو صح هذا القول فكان يجب على الفرد إذن أن يشارك فقط في آلات إجتماعية غير شخصية ( كالشركات ، والمكاتب ، والطبقات ، والأمم ) وفي تلك الحالة تكون له معارف كثيرة ولكن أصدقاء قليلون ، وعلاقاته بهذه الأقلية تكون مؤقتة . إنه بما لا شك فيه أن معظم أعضاء المجتمع الحديث يعيشون في مدن ضخمة ويمملون في متطلبات كبرى ، ولكن ليس معنى ذلك أنهم يؤلفون فئات روحية إجتماعية منفصلة Social monads أو أن كلامهم يحتل مركز الغريب بالنسبة للآخرين . فالعضو في المجتمع الحديث ، كأي عضو في مجتمع آخر من المجتمعات التاريخية ، ينتمى إلى عدة جماعات في المجتمع ويشارك فيها جميعا ويضبط عن طريقها (١) .

## ٢ - الأساس الثقافي للضبط

يتأثر سلوك المعنو في المجتمع بعدة عوامل ، وليس هناك فصل ، مما كان بسيطاً ، يمكن أن ينتج عن هذا العامل أو ذاك ، بل إنه يعتبر تاجاً للتفاعل بين مجموعة عوامل ، ومن أهم العوامل المؤثرة في سلوك الفرد هي الثقافة . ويعرف « لايبير » الثقافة بأنها : مجموعة الإخراعات والاكتشافات التي يضيفها كل جيل لاحق إلى الجيل السابق . وهناك ثقافة أصلية *basic culture* ، وهي تلك التي تشكلت على مر الأجيال بطريقة مشتركة ، وثقافات فرعية *Subcultures* ، تتعلق بالأقاليم ، والطبقة ، والجنس ، والمهنة ، والأسرة . وتعتبر الثقافة الأصلية لدى شعب من الشعوب دعاماً هامة للضبط الاجتماعي ، ذلك لأنها تضع الحدود التي يسلك الأعضاء طبقاً لها وهي تضم مختلف المهارات ، ونماذج السلوك والقيم والمظاهر للمعتقدات . أما عن الثقافات الفرعية فهي تلك الثقافات المختلفة التي توجد داخل المجتمع الواحد ، فالثقافة الفرعية الإقليمية تميز أعضاء منطقة معينة في المجتمع عن أعضاء المناطق الأخرى من حيث اللهجة مثلاً . وينطبق ذلك أيضاً على الثقافات الفرعية الأخرى المتعلقة بالطبقة والجنس والمهنة والأسرة (١) .

## ٣ - مكونات الفعل الاجتماعي

يستقد لايبير أنه بالرغم من أن الضبط الاجتماعي يمكن أن يكون المعامل الهام في تحديد السلوك ، إلا أنه ليس سبباً وحيداً . وبناء على ذلك فقد صنف العوامل المختلفة التي يمكن أن تسهم في تكوين الفعل في ثلاث فئات :

الفئة الأولى : تشمل على تلك العوامل التي تتضمنها شخصية المرء الذي يقوم بالفعل ، وهي عبارة عن نتائج التنشئة الإجتماعية .

١ ( ) وتتضمن الفئة الثانية العوامل الخارجية عن نطاق الشخص ذاته ، وهي تشكل الفرصة المباشرة للفعل ، وعادة ما تسمى « بالموقف Situation » .

ثم الفئة الثالثة ، وهي مجموعة العوامل الخارجية التي تفوق الموقف المباشر وتؤدى وظيفتها ، وهي الضبط الإجتماعى (٢) .

أما عن الشخصية ، فهي تتألف من كل ما تلقاه الفرد خلال خبرته المبكرة وهي تشكل إستعداده للاستجابة للظروف الخارجية . وعناصرها الأساسية هي الذكاء، والمهارات اليدوية واللفظية والحركية ، والدوافع ، والإنفعالات (٣) .

ويتكون الموقف من مجموعة الظروف الخارجية التي يجد الفرد نفسه معرضا لها فى أية لحظة والتي يتصرف ازانها بطريقة معينة . ويتوقف تحديد الموقف على طبيعة هذا الموقف ذاته، وعلى شخصية الفاعل أيضا . والواقع أن أداء الفرد لدوره طبقا لما يتطلبه الموقف أمر يتوقف على واحد أو أكثر من العوامل الآتية : —

أ ( ) نظرة الفرد إلى معنى المسؤولية ومسئدى تدعيمه لما هو صائب من الناحية الإجتماعية .

ب ( ) تقديره لمشاعر الآخرين الذين يتضمنهم الموقف .

1 — ibid pp. 47.

2 — Ibid, pp. 43 — 50.

ج) توقع النتائج التي يمكن أن تترتب على هذا الأداء (١).

ثم يأتي بعد ذلك البعد الثالث للسلوك وهو الضبط الاجتماعي ؛ والضبط الاجتماعي يسهم في تحديد بعض نماذج السلوك ، وليس فيها كلها . وتشبه عوامل الضبط عوامل الموقف في أنها تعمل من خلال شخصية الفرد . وقد حدد لايبير عوامل الضبط الاجتماعي باعتبارها : ذلك الدور الذي تفرضه جماعة المكانة تجاه الفرد . وهو يرى أن العمل الذي تقوم به عوامل الضبط الاجتماعي يمكن أن يكون أكثر وضوحا حينما لا يتشابه ، الدور الذي يفرضه الموقف *Situationally imposed role* ، مع ، الدور الذي تفرضه جماعة المكانة *The status group role* . وحينما يكون الدور الأساسي للفرد أكثر ارتباطا بالموقف . وتحت هذه الظروف يجب على الفرد أن يختار بين ما يمكن أن نصفه « بتلبية مطالب اللحظة الحالية » وتلبية مطالب الدور الذي تفرضه عليه عضويته في الجماعة .

إن عوامل الضبط الاجتماعي في نظر لايبير ، هي متغيرات ذات اعتماد متبادل *interdependent variables* أكثر منها مستقلة *independent V.* وهو يرى أن محاولة عزلها هي محاولة مصطنعة ، ولكنها تعتبر ضرورية لإجراء على يستهدف التحليل (١) .

#### ٤ - أبعاد المكانة الاجتماعية

ينظر لايبير ، إلى المكانة الاجتماعية باعتبارها إحدى العوامل التي نحدد طريقة إمتثال الفرد ، وبمع ، المكانة *Status* ، بأنها الوضع الذي يحتله الفرد

1 - *ibid*, pp 57-58.

2 - *ibid* p. 65 .

في مجتمعه، ولا يحتل الفرد مكاناً واحداً فقط بل عدة أوضاع في جماعات مختلفة فهو موظف، وزوج، وأب، وعضو في ناد. وبمجموعة الأوضاع التي يحتلها الفرد هي التي تحدد فكرته عن ذاته، والواقع أن ميل الفرد إلى أن يرى نفسه دائماً كما يحب أن يراه الآخرون هو الذي يجعله أكثر إحساساً بالضبط الاجتماعي هذا العدد يفرق لا يبيّر بين المكانة الموروثة، والمكانة المكتسبة، ومدى فاعلية كل منهما في الضبط الاجتماعي. فهناك عدة عوامل تحدد المكانة الموروثة للفرد وهي: جنسه، وقرابته، ووضعه بين إخوته، ومظهره الخارجي. ويعتبر المركز الموروث أكثر أهمية في التنشئة الاجتماعية منه بالنسبة لكونه أساساً للضبط الاجتماعي للفرد. أما المكانة المكتسبة فهي التي يبرزها الفرد ككفاة اجتماعية مقابل مجهود قام به؛ والمكانة المكتسبة أهميتها الكبرى كأساس للضبط الاجتماعي، ذلك لأن الفرد يحرص دائماً على تدعيم تلك المكانة عن طريق أمثاله لمعايير دوره (١).

#### ٥ - جماعات المكانة ومعاييرها

أوضح لا يبر أهمية جماعة المكانة في الضبط الاجتماعي عن طريق إجابته على السؤال الآتي:

إلى أي حد تمارس العوامل التي تدخل في تكوين تلك الجماعة، وظيفة الضبط تجاه سلوك الأعضاء؟

الواقع أن هناك عدة عوامل تسهم في تكوين هذه الجماعة، وتؤثر في نفس الوقت في فاعلية الضبط بها، وأهم هذه العوامل هو عامل «الكم»، فالضبط الذي

تمارسه الجماعة بتناسب متناسب عكسيامع حجمها.، ذلك لأن الجماعة التي لها أهمية محورية بالنسبة للفرد تتألف من عدد صغير نسبيا من الأعضاء . حيث أن الفرد - سواء كان يعيش في العصر الحديث أو في العصور الماضية - يعتبر أن هؤلاء الناس الذين يعرفهم معرفة شخصية ومباشرة هم الذين يضع لهم أهمية خاصة في سلوكه ومن ثم فهم يتدخلون بشكل مباشر في تشكيل هذا السلوك . ثم يأتي بعد ذلك عامل الاستمرار، فالضبط الذي تمارسه الجماعة تجاه أعضائها يرتبط - بطريقة مباشرة - بفكرة الأعضاء عن مدى قدرة جماعتهم على الاستمرار أو الفترة التي سوف يقضونها في تلك الجماعة . أما عامل الوضوح، فله أهمية الكبرى أيضا ، حيث أن قدرة الجماعة على ضبط سلوك الفرد تتوقف على وضوح العضوية بها وكلما كان الهدف من اللقاءات التي تحدث بين أعضاء الجماعة واضحا ، كانت العلاقات الاجتماعية أكثر ميلا إلى المودة ، ومن ثم تزداد قدرة الجماعة على ضبط سلوك الأعضاء . وأخيرا يأتي عامل التنظيم البنائي، ويقصد به لا يبر وضوح العضوية أيضا ، وسهولة التمييز بين الأعضاء وغير الأعضاء ، ووجود إجراءات واضحة ومطبقة ومعترف بها من جانب جميع الأعضاء . ولذلك فجماعة المكافئة، التالية في نظر لا يبر، هي تلك المنظمة الصغيرة نسبيا ، والمستمرة لفترة معينة والقائمة على تنظيم محدد (١) . وصنف لا يبر جماعات المسكانة طبقا لوظائفها كما يلي : جماعات عامة ، وجماعات عملية ، وجماعات ترفيفية (٢) . وهو يركز اهتمامه على جماعة العمل ودورها في الضبط الاجتماعي ، فيرى أن مكانة الفرد في جماعة العمل، تتضح بالذات في جماعات العاملين المهرة ومتوسطى

---

1 — Ibid, pp. 101, 103 - 106.

2 — ibid. p. 111.

المهارة في مجالات : العمل ، والصناعة ، والسياسة ، والحكومة . وهو يرى أن هذه المكانة لها أهميتها أيضا بالنسبة لأصحاب المهن الفنية والإدارية العليا : كالمحامين والأطباء ، والأكاديميين ، ورجال الإدارة ، ورجال السياسة وهم الذين قد لا يعملون جنبا إلى جنب مع المشتركين معهم في نفس المهنة ، ولكنهم بالرغم من ذلك يعتمدون على رأى زملائهم فيهم . ومن ثم فإن الضبط الذى تمارسه جماعة العمل إذا الفرد يزداد باستمرار لأن حياته برمتها مرتبطة بمكانته في جماعة العمل ، بل إنها تدور حول هذه المكانة . أما عن الجماعات المحلية فهى تلك الجماعات التى تتكون من أشخاص يعرف كل منهم الآخر معرفة مباشرة ، ولدى كل منهم مصلحة عند الآخر ، وذلك بسبب قرب مكان الإقامة . ويرى لاير أن هناك علاقة بين حجم المدينة وبين أهمية مجتمع الجوار في ضبط العلاقات بين الجيران ، فية قول إنه كلما تزايد حجم المدينة أكثر اتساعها ، فلت أهمية مجتمع الجوار بالنسبة للفرد ، بينما نجد أن الجيران في المدينة الصغيرة أو في القرية يقومون بدور هام في ضبط كل منهم الآخر ، ويرجع الفرق بين المدينة الصغيرة والكبيرة في هذا المجال ، إلى أن مجتمع الجوار في المدينة الصغيرة يتداخل مع جماعات العمل والترفيه ، بينما نجد أن جماعات العمل والجوار والترفيه في المدينة الكبرى ، تميل إلى أن تكون منفصلة وبالتالي يمكن أن تفرض معايير سلوكية مختلفة وأحيانا متعارفة . ولذلك فإن ميسل مجتمع الجوار الحضرى إلى أن يكون متيزا عن جماعات العمل ، لا يقل فقط من درجة تضبط التى يمكن أن تمارسها جماعة الجوار تجاه الرجل الحضرى ، بل إنه يتبع أيضا درجة الإفلات من الضوابط التى يمكن أن يفرضها مجتمع محلى معين . فالتخصص في المجتمع الحضرى يمكن من أن ينتقل إلى أى مكان دون أن يفقد مكانته . في جماعة العمل ، والعكس صحيح ، فإنه يمكن من أن يترك عملا معيناً ويتنقل إلى عمل آخر



دون أن يفقد وضعه في مجتمعه المحلي . ويختص لايبير من ذلك إلى نتيجة هامة يقول فيها ، إن قابلية جماعات المكانة لأن ينتقل الشخص فيها بين جماعات وأخرى ( من نفس النوع ) دون أن يفقد مكانته في جماعة من مستوى آخر ، هو الطابع الذي يميز المجتمع الحضري والعامل الذي يحمل الرجل الحضري أكثر حرية من ذلك الذي يقطن في بلدة صغيرة أو قرية (١) .

وتشكل معايير جماعة المكانة ، القانون الذي يحكم سلوك الأعضاء سواء فرادى أو مجتمعين . وهذا القانون يشبه صور القانون الأخرى السياسية والدينية في أنه يمكن أن يكون قديماً في الجماعة ويمكن أن يكون قائماً على قرار أحد أعضائها وموافقة بقية الأعضاء عليه . ولكنه يختلف عن قانون التنظيمات الأخرى السياسية والدينية ويختلف أنواع التنظيمات الأخرى في أنه ضمنى *implicit* أكثر منه صريحاً أو معلناً *explicit* ، وعامس أكثر من كونه عاماً . فأى تنظيم من التنظيمات يعمل من خلال القواعد الخارجية المقتنة ، أما قانون جماعة المكانة ، فهو مسألة شمسور وفيه ، أكثر منه قواعد ولوائح مفروضة على الجماعة من الخارج . ويستعين ، لايبير ، في ذلك بمثال يوضح فيه مدى صعوبة الإمثال لقواعد ومعايير جماعة المكانة بالنسبة للمعضو الحديث

---

1 — Ibid, pp, 112 — 115.

يتناقض لايبير مع نفسه في هذه الفكرة ، فقد أشار من قبل إلى أنه ليس هناك فرق جوهري بين جماعات المجتمع الأولى وجماعات المجتمع الثانوى ، وليس هناك فرق بين المجتمعات من حيث النوع ، وإنما الفرق في الكم فقط أى في حجم السكان ، ولكنه عاد مرة أخرى واعترف بأن الفرق في الحجم يؤدي إلى فروق في العلاقات وفي الضوابط وهي تعتبر مروفاً في التكيف .

فيها ، فالآداب الذى إلتحق بالجامعة حديثا يستطيع بسهولة أن يمثل لقواعد النظم التى تحكم سلوك الطلاب فى المحاضرات ، وتحدد عدد المحاضرات التى سوف يثقلها ، ونظام الإمتحانات وإستعمارة الكتب ، ولكنه سوف يجد صعوبة فى الإمتثال لمعايير أية جامعة صغيرة من الجامعات المتعددة التى توجد داخل نطاق الجامعة . وغالبا ما تتعلق معايير جامعة المكانة بأمر صغير ودقيقة مثل نماذج الملابس ، والوصول فى الموعد الملائم ، وبعض قواعد الآداب ، والسلوك . أما عن علاقة تلك المعايير بقم الجامعة ، فىرى لا يبر أن المعايير نتمت وسائل لتحقيق غايات الجماعة وأهدافها ، أى أنها وسائل تضمن تحقيق القيم (١) .

#### ٦ - الروح المعنوية والضبط الاجتماعى

يقصد بالروح المعنوية درجة الإلتحام الموجودة فى جماعة معينة ، والروح المعنوية العالية تتمثل فى حالة ذهنية سائدة عند معظم أعضاء الجماعة ، وفى هذه الحالة يكون مستقبل الجماعة مأمونا مهابكا كانت الحالة الراغبة لأعمال الجماعة . أما الروح المعنوية المنخفضة فهى تتمثل فى حالة ذهنية أو موقف عقلى لدى الأعضاء يكون مستقبل الجماعة فيه أقل أمنا مما هو عليه فى الحاضر . والروح المعنوية للجماعة لا تتحدد عن طريق التجارب الشخصية للأعضاء أو الظروف المؤقتة التى تمر بهم ، وإنما هى «سلة نشاط تلك الجماعة فى الماضى ، وهى فى نفس الوقت عامل من أهم العوامل التى تؤثر فى هذا النشاط وتعمل على ضبطه (٢) .

#### ٧ - الأيديولوجية

يعترف لا يبر بأهمية الأيديولوجية ودورها فى ضبط السلوك ،

1 — Ibid, pp. 118—120, 131.

2 — Ibid, pp. 125 — 126, 129.

ويعرفها بأنها إعادة تفسير السياق الرمزي في الجماعة، ويقصد بالسياق الرمزي  
من اللغة، والأساطير، والإشاعات والمعتقدات. وقد أثبتت الأحداث التاريخية  
كيف أن الأدلة الثابتة التي وردت في الوثائق والسجلات، يمكن أن تتغير في ضوء  
الحاجات الخاصة للجماعة أو المجتمع، فالجماعة تستطيع بناء على ذلك أن تضع  
تفسيرات مختلفة لقيم والمعايير والنظم. والواقع كما يرى لا يبرر أن إعادة تفسير  
المحتوى الرمزي لكي يتفق مع أهداف الجماعة وقيمها ليست مسألة سهلة. ذلك  
لأن الأيديولوجيات تنسب بأنها مائة، أي أن كل أيديولوجية تعبر عن نسق محدد  
من العناصر المتداخلة ومعظم الأيديولوجيات تكون مقتصرة على طبقات بالذات،  
وقد تتناقض مصالح هذه الطبقات مع مصالح الجماعة أو المجتمع الذي يريد أن  
يحدد لنفسه أيديولوجية معينة. إن المعتقدات التي تتضمنها أية أيديولوجية،  
وبالتالي الأساطير التي ترتبط بها هي الأساس الذي يعتمد عليه البناء للفرق  
للشعائر والقيم، وطبقاً لهذا يتحدد نسق الفهم للاجتماعي. ولا نستطيع أية  
أيديولوجية أن تمارس تأثيراً فعالاً تجاه جماعة معينة إلا إذا كانت ممددة بطريقة  
منظمة ومتفقة مع الأهداف الرئيسية للجماعة. وبمعالاشك فيه أن أي أيديولوجية  
تستطيع أن تكون معايير محلية قابلة للتطبيق، فهناك تضرعات محلية وغير رسمية  
للأيديولوجية الواحدة، ومن المعروف أن الديمقراطية مبدأ سياسي واجتماعي  
يوجد في كثير من بلاد العالم، ولكن كل مجتمع يفسر الديمقراطية بالطريقة التي  
تجملها تتفق مع قيمه هو وأبنائه وعماراته الخاصة. ففي مكان معين قد تنادي  
الديمقراطية بالمساواة بين الاطفال السود والبيض في حجرة الدراسة، وفي مكان  
آخر قد تطالب الديمقراطية باستبعاد السود ووضهم في مدارس خاصة بهم.  
ويرى لا يبرر أن الأيديولوجية من أهم الضوابط غير المباشرة التي تمارس تجاه أعضاء

الجماعة (١).

## ٨ - الضبط والبروقراطية

عرف « لايبير » البروقراطية بأنها الاتجاه نحو التوازن التنظيمي ، حيث أنها تعتبر وسيلة لتحقيق الفاعلية التنظيمية ، فمن طريقها تتمكن الخبرة العملية السابقة من أن تضع أساس العمل الراهن . والبناء التنظيمي يتضمن تقسيما محددا او «فصلا للعمل» بين الأقسام الرئيسية والأقسام الفرعية للتنظيم ، وهو يعمل كل وحدة فرعية «- شولة مسئولية كاملة عن نشاط محدد ، وبالتالي فإنه يعطيها مجموعة من الحقوق التي تمنحها السلطة الضرورية لإنجاز هذا العمل . والنتيجة أن تكون لكل وحدة رسمية من وحدات التنظيم دائرة اختصاص معينة داخل إطار النشاط التنظيمي كله . أما عن أنواع التنظيم البروقراطي ، والمدى الذي تطبق فيه هذه الأنواع ، فهي مسألة تتوقف على ثقافة المجتمع . والنتيجة هي أن البروقراطية ظاهرة عامة في كل المجتمعات ، ولكن هناك بروقراطيات تختلف باختلاف الشعوب والثقافات . والتنظيم البروقراطي هيئة من هيئات الضبط الاجتماعي ، حيث أن بناء هذا التنظيم يد الجماعات المختلفة - الرسمي منها وغير الرسمي - بقيم ومعايير وقواعد محددة . والواقع أن الصور الرسمية للضبط الداخلي ، تكون ذات أهمية بالغة الذي توضع فيه القرارات الإدارية في حين التنفيذ (١).

## ٩ - الأزمة الاجتماعية والانهيار الأخلاقي والضبط

أراد « لايبير » أن يكمل نظريته في الضبط الاجتماعي عن طريق التعرض

لبعض الظروف الاجتماعية التي يمكن أن تؤدي إلى توقف مؤقت لنسق الضغط الاجتماعي في المجتمع . ومن أمثلتها ، التغير المفاجيء الذي يطرأ على البيئة الفيزيائية للفرد أو الجماعة أو المجتمع ، إلا ان بعضها : مثل الحريق ، والفيضانات ، والزلازل ، والسيول لا تعتبر كوارث بالنسبة لشعوب معينة نظراً لأنها قد تعودتها فتعريف الحادثة إذن بأنها كارثة يرجع إما إلى ان الشعب لم يتعود على مواجهتها من قبل ، او إلى ان الحادثة تعتبر من الصعوبة ادرجة انها تتحلم البناء كله عن طريق تأثيرها في سيكولوجية الشعب ، وفي هذه الحالة يكون من الصعب ان تفرض الجماعة نموذجاً من المثلث إزاء أعضائها ، ويوصف سلوكهم حينئذ بأنه panic والسلوك الخارج يمثل إنحرافاً كلياً عن الضغط الاجتماعي ، لأنه يحدد طبقاً للموقف المؤقت الذي تعرض له الأشخاص ، لا طبقاً لمكانه الشخص في الجماعة أو المجتمع . ويقصد لايير بذلك أن أعضاء المجتمع في مثل تلك الحالة ان يقوموا بتأديج السلوك المتوقعة منهم لأنهم يصبحون في حالة لا تسمح لهم بأن يقوموا بتوقعات أدوارهم في الجماعة أو المجتمع ، نظراً لصعوبة الموقف الذي يتعرضون له

وفي هذا الصدد نجد أن لايير يعترض بشدة على وجهة النظر الماركسية التي لحصها كما يلي . ان الانهيار والتدهور المستمرين في الإمكانيات والموارد المادية لشعب من الشعوب هو الذي يدفع إلى تمرد الجماهير ضد الوضع الراهن . فطبقاً لذلك تكون النكسة دائماً مسألة إخفاق وظيفي في النظام الإقتصادي للمجتمع ، وطبقاً لذلك أيضاً يعتبر المصدر الهام والجوهري للموارد البشرية هو الطعام والشراب ومختلف السلع المادية الأخرى التي تشبع حاجات ورغبات الجسم الانساني . ويقول لايير أنه لايشك في أن أي تدهور ملحوظ في الموارد المادية سوف يسهم في النكسة الاجتماعية ، ولكن اعتبار هذا التدهور في مصدر الموارد هو العامل

الوحيد الذي يدمع عالم النكسة هو اعتبار لا معنى له من الناحية الأيديولوجية. فأي تغير في النواحي المادية للمجتمع لا يمكن النظر إليه حتماً على أنه تغير بتمرد أو بثورة، حيث أنه لا بد أن نضع في اعتبارنا أيديولوجية هذا المجتمع ونظرته إلى هذا التغير باعتباره يمثل كارثة أو لا. إن التفسير الذي يطرحه شعب من الشعوب لتغير معين يتوقف على مستويات القيمة في هذا الشعب وعلى خصائص أفراده<sup>(١)</sup>.

ويحتّم لا يبرير فكرته هذه عن النكسة الاجتماعية ودورها في الضبط الاجتماعي بقوله: «إن هناك نوعاً واحداً من النكسة لا يؤدي إلى نكسة اجتماعية ولا إلى إخلال خلقي، وهي نكسة الحرب، فكثرة من الشعوب قد تمرّت على الحرب وأصبحت الحروب منتشرة ومألوفة، ولذلك فإن حدوثها لا يدمر نسق الضوابط الاجتماعية الموجودة، بل إنه يقوّي تلك الضوابط»<sup>(٢)</sup>. هذا، ويمكن التعقيب على موقف لا يبرير على النحو التالي:

١ - كشف هذا الموقف عن تناقض واضح، عندما أشار لا يبرير إلى أنه ليس هناك فرق جوهري بين جماعات المجتمع الأولى، وجماعات المجتمع الثانوي، وأنه إذا كان يوجد فرق، فإنه لا يرقى إلى اختلاف في النوع، بل يتمثل في الكم فقط أي في حجم السكان، وأن هذا الفرق لا يصاحبه اختلاف في الضوابط. ولكنه عاد واعترف بأن الفرق في الحجم يؤدي إلى فروق في العلاقات، والضوابط.

٢ - كان تعريف لا يبرير للإيديولوجية ضامناً إلى حد كبير، حيث أشار إليها باعتبارها إعادة تفسير للسياق الرمزي في الجماعة،

٣ - حمل على تشويه نظرية ماركس، أو بتعبير آخر، حاول شرح هذه

---

1 - Ibid pp. 523-524, 527-528.

2 - Ibid pp 550-551.

النظرية وتفسيرها بطريقة تتيح له فرصة تقديمها بالأسلوب الذي يرغب فيه ، مما أضعاف معالم النظرية الأساسية ، وقضى على فكرتها المحورية ، ولذلك جاء النقد ضارطاً ، ومتعمداً ، والواقع أن الفكرة الأساسية لدى ماركس لم تتمثل في القول بأن الانهيار والتدهور المستمرين في الامكانيات ، والموارد المادية ، لشعب من الشعوب ، هو الأمر الذي يدفع إلى تمرد الجماهير ضد الحالة الراهنة ، وإنما تمثلت في أن « الوعي العائلي البروليتاريا ، هو الذي يدفعها إلى التمرد والثورة » ، والمقصود بذلك أن شعور الطبقة العاملة بأنها مستغلة من جانب الطبقة البرجوازية ، وأن هذه الطبقة الأخيرة تعيش على حساب الطبقة الأولى ، هو العامل الأساسي الذي أدى إلى بؤس الطبقة العاملة وإلى تمردها .

٤ - كيف أنه لا يمكن اعتبار الحرب نوعاً من التكتة الإجتماعية التي يتبعها تدهور في نسق الضوابط الإجتماعية الموجودة ، وكيف تعمل الحرب على تدعيم تلك الضوابط ؟ أنه من الملاحظ دائماً أن حالة الحرب في أي مجتمع يعقبها حالة انهيار في الضوابط ، والمعايير الإجتماعية ، سواء كانت نتيجتها انتصار أو هزيمة . وهناك عدة ملاحظات على نظريتي كل من « بارسونز » و « لايبير » في الضبط الإجتماعي نوجزها فيما يلي :-

١ - أهمل بارسونز معالجة ميكانيزمات الضبط النظامية ، كالقوانين ، والجراءات وغيرها مما ركز عليه رواد النظريات التقليدية ، ويركز على دراسة الميكانيزمات الخفية التي تكمن وراء الضبط : كالصمود ، والتسامح وتقييد العلاقة . وربما يعتبر بارسونز هو أول من لفت الانتظار إلى أهمية تلك الميكانيزمات ودورها في ضبط العلاقة بين الأشخاص .

٢ - كانت نظرية بارسونز في الضبط هي في نفس الوقت نظرية في الإنحراف

ولكنها عرضت بطريقة حكيمه .

٣ - عبر بارسونز عن الأفكار السهلة البسيطة بطريقة صعبة ومعقدة ، فلم يكن أسلوبه في التعبير عن نظريته في الضبط هو فقط الذى يتميز بالصعوبة ، وإنما الالفاظ والمصطلحات التى استخدمها كانت كذلك معقدة بالرغم من ذلك كان لنظريته أثر بالغ في عدة نظريات أخرى ، وغصوصاً تلك التى حاولت دراسة الضبط من خلال تحليل عمليات الانحراف والإمتثال .

٤ - تأثر لايبير في فكرته عن مكونات السلوك الاجتماعى ( الشخصية والموقف والضوابط ) تأثراً كبيراً بنظرية بارسونز في الفعل الاجتماعى .

٥ - اختلف لايبير عن بارسونز في أنه لاهم بذلك الدور الذى تقوم به معايير وقيم الجماعة في ضبط سلوك العضو ، بينما ركز بارسونز اهتمامه على الميكانيزمات السكائنة التى تضبط علاقة الانا بالآخر .

٦ - كانت وحدة التحليل عند بارسونز هى التفاعل بين الانا والآخر ، بينما كانت جماعة المكانة هى وحدة التحليل لدى لايبير .

٧ - اهتم لايبير اهتماماً كبيراً بدور الجماعة الأولية في ضبط سلوك الاعضاء لدرجة انه ادعى أن سلوك الاعضاء في أى تنظيم كبير لا ينضبط في العادة إلا عن طريق جماعة العمل الصغيرة التى ينتمى إليها ويكون له معها علاقات مباشرة . ولكن لا يستطيع أحد أن ينكر في الحقيقة أهمية التنظيم الكبير - بما لديه من قوانين ولوائح وقرارات في ضبط سلوك الاعضاء .

ثانياً : نظريات في علاقة الضبط بالنسق الاجتماعى

هناك نظريات في الضبط الاجتماعى لا تهتم بتحليل النظم الاجتماعية وبدور



كل منها في الضبط ، يقدر إهتمامها بالنسق الاجتماعي ككل ، ويمدى توازنه ، والعوامل التي تسهم في هذا التوازن وتؤدي في نفس الوقت إلى انضباط السلوك . ومن أمثلة تلك النظريات نظرية « هومانز » ، و « وولتر باكلي » ، وسوف نتكلم فيما يلي - وباختصار - عن نظرية هومانز .

كان المدخل الذي إتخذه « جورج هومانز G. Homans » مدخلا كليا - كما يقول - يساعد على النظر إلى النسق الاجتماعي على أنه هيكل ، يتألف من القوى أو العوامل الديناميكية . وفي بعض الأحيان يكون هذا النسق في حالة توازن وتسوده حالة من الإستقرار النسبي ، وفي أحيان أخرى يكون في حالة من إنعدام التوازن ، وذلك عند ما يحدث التغير بصورة مستمرة وسريعة . ويرى هومانز أن الذي يجهده وهو بصدد نظرية في الضبط الاجتماعي ليس هو البناء الاجتماعي ذاته ، وإنما هو مجموعة القوى التي تنتج هذا البناء وتساعد على توازنه . وهو يحدد قضية الضبط بطريقتين : أولا ، باعتبارها نوع من الخضوع أو الإمثال للمعايير ، ثم ثانيا باعتبارها أحد القضايا المتملة بتنظيم السلوك . ويؤكد باستمرار على أنه نادرا ما ينطبق السلوك الواقعي على للمعايير ، وأنه ربما يكون من الممكن أن يتفق الإثنان في مجتمع بدائي أو حينما يكون المعيار موضع أهمية بالنسبة لأعضاء المجتمع برمتهم . ولكن ما لبثتفسكى أوضح أنه حتى لدى سكان جزر التروبرياند - يوجد الاعتناء على المعايير ، ومثال ذلك أنه أحيانا ما تنتهك قاعدة تحريم الزنا ، وهي إحدى القواعد الإنسانية العامة (١) . وكل ما يريد أن يؤكد « هومانز » في هذا الصدد هو أنه لا بد

---

1 - George Homans, The Human group, England, 1951, pp. 282-283.

أن يوجد حد أدنى من الإمتثال للمعايير حتى يتضمن النسق إستمراره في حالة من التوازن .

وهنا يتساءل « هومانز » : ما الذى أوجد الضبط في المجتمع ؟ وما الذى يجعل العرف عرفيا ؟ وكيف ينضبط السلوك الاجتماعي ؟ وفي الإجابة على هذا التساؤل يقول هومانز أنه لم يكتشف شيئا جديدا في السلوك الاجتماعي ، لكن أن يشير إليه بوجه خاص على أنه ضابط . وإنما توصل إلى أن علاقات « الإعتد المتبادل *mutual dependence* » هي التي توجد الضبط في المجتمع . فمن طريق الإعتد المتبادل بين أعضاء المجتمع ، نجد أنهم يضطرون إلى الإمتثال لمعايير معينة تسهل عمليات التبادل أو مختلف مظاهر العلاقات الاجتماعية ، وبالإضافة إلى ذلك فإن الإعتد المتبادل بين العلاقات الاجتماعية للأعضاء يجعل أى تغير في علاقة معينة ، أو - بتعبير آخر - أى تغير في درجة الإمتثال لمعيار معين ، يؤدي إلى تغيرات أخرى مصاحبة (١) .

وفي هذا الصدد يتعرض « هومانز » للطريقة التي بمقتضاها تندعم معايير الجماعة وتؤدي إلى توازن النسق الاجتماعي ، فيقول إن خروج أى شخص عن معايير جماعته يؤدي إلى وجود مشاعر معينة ضده تتحول تلك المشاعر إلى نشاط معين يمثل في عقاب المجرم . وحينما يكون هذا العقاب من نوع خاص يتميز بالقسوة والعنف ، فإنه لا بد أن يعيد إلى عقول بقية أعضاء الجماعة أهمية ذلك المعيار الذي اعتدى عليه . ومن أجل هذا ، فإن الخروج عن معيار معين يعمل على تحريك الضوابط الاجتماعية التي لا تقتصر وظيفتها حينئذ على ردع الجاني

وأجباره على العودة إلى الإلتزام مرة أخرى ، لهذا المعيار ، وإنما تمتد وظيفتها إلى تدعيم وتميز هذا المعيار ثانية لدى أعضاء الجماعة ككل ، ويقول آخر ، فإن العقاب في تلك الحالة يؤدي إلى تثبيت المعيار في عقول أعضاء الجماعة كلها ، ويحدث ذلك عند ما تكون الجماعة في حالة توازن . والواقع أن معظم أوجه السلوك القانوني تعتبر شعائرية *ritual* ، أي أنها تثبت القانون باستمرار وتعيد تأكيده ، فالعقاب ردع للهجوم ، وتخويف لبقية أعضاء الجماعة . إن عملية القانون هي ليست أكثر من مجرد مظنة دينية ، والمحاكم هي نرائس وبذلك يرى هومانز أن فكرة الضبط كما يتصورها غناني إحدى نظريات العلقوس أو الشماثر ، حيث أن الشميرة الرئيسية لمجتمع ما ترمز إلى هيكل المعتقدات الرئيسية في هذا المجتمع والمعتقد يضم معايير السلوك ، ويقدر ما تكون هذه المعايير مؤدية إلى توازن الجماعة بقدر ما تساعد « الشميرة » على تدعيم هذا التوازن . ففي المجتمعات البدائية - وإلى حد كبير في المجتمعات المتحضرة - تنجز الشماثر المهمة عند ما يواجه شخص (أو جماعة) بأزمة أو كارثة أو تغير معين ، بطراً على مسكاته أو نشاطه أو حياته (١) .

وأما عن التوازن *Equilibrium* ذاته فيقول هومانز ، إنه لا يمكن أن يحدث إلا إذا كانت حالة العوامل التي دخلت النسق الاجتماعي ، وحالة العلاقات بين هذه العوامل - من نوعية خاصه . وأتينا حينها نقوم بدراسة جماعة معينة ونلاحظ أن الضبط فيها يقوم بوظيفته بطريقة فعالة ، فلأننا نستطيع أن نحكم عليها بأنها متوازنة ، ولكن إذا كان من السهل تحديد « شروط التوازن » في الملوك الفيزيائية ، وليس الأمر كذلك بالنسبة لعلم الاجتماع ، ذلك لأن الإعتدال المتبادل ،

والشعور، والتفاعل، عوامل (أو شروط) تعمل على التوازن، ولكن هناك عوامل أخرى فرعية، فالتفاعل مثلا لا يؤدي دائما إلى توازن، هناك تفاعل يؤدي إلى علاقة صداقة وذلك عندما تكون الجماعة مترابطة، وهناك تفاعل آخر يؤدي إلى نتيجة مختلفة لتلك، وهو الذي يوجد في جماعة مفككة وبناء على ذلك فإنه ليست كل حالات النسق الإجتماعي تعتبر حالات توازن، ولا كل نسق إجتماعي يعتبر نسقا متوازنا (١).

ومن ثم فقد توصل، هوماز، من نظريته هذه إلى عدة نتائج نوجزها فيما يلي :-

١ - تمكس العلاقة بين الانحراف عن معيار معين، وبين النتائج المختلفة التي تترتب على هذا الانحراف، ذلك الاعتماد المتبادل بين طرفي تلك العلاقة.

٢ - يعتبر الضبط فعالا، بالقدر الذي يواجسه به الانحراف عن قاعدة معينة بمدة ضوابط منفصلة (أي صور مختلفة من الضبط الرسمي وغير الرسمي) لا بضابط إجتماعي واحد.

٣ - أي انحراف يحدد نسق العلاقات، يمكن أن ينتج عدة انحرافات مستقبلية.

٤ - الضبط هو الحماية التي عن طريقها يمنع الشخص من ارتكاب السلوك الانحرافي.

٥ - ليس من الضروري أن يفتح المقاب ضبطا، وإنما يؤدي المقاب إلى الضبط في حالة توازن النسق.

٦ - يتدعم توازن الجماعة بواسطة بضعة انحرافات بسيطة عن معايير الجماعة فالجريمة - وليس المبالغة فيها - تعتبر ضرورية، إذ أنها تحفظ الضوابط في حالة من الفاعلية ، ومن المعروف أنه لا يمكن أن تكون للضبط فاعلية ما لم يمارس أو يطبق ، ولا يمكن أن يطبق إلا في حالة حدوث اعتداء على القاعدة أو انحراف عن المعيار . وبالإضافة إلى ذلك فإن الجريمة تؤدي إلى العقاب ، وعقاب المجرم - كما سبقت الإشارة إلى ذلك - ينبه مشاعر بقية أعضاء الجماعة إلى قيمة الإمتثال وضرر الإنحراف .

٧ - يصبح سلوك الإنسان منضبطا ، لأن نتائج انحرافه عن المعيار سوف تكون - في حالة توازن الجماعة - غير مرضية بالنسبة له وللآخرين ، وكذلك لأن حالة الإعتماد المتبادل بين عناصر السلوك تؤدي إلى أن الإنحراف البسيط نسبيا ، يؤدي إلى نتائج خطيرة نسبيا .

٨ - أن الضبط الاجتماعي لا يتم بجزءاً منفصلاً عن النسق ، بل إنه إما أن يكون منبثقا عن النسق أو يكون مفروضاً عليه ، وهو متضمن في تلك العلاقات المتداخلة والتفاعلات التي توجد بين مكونات النسق (١) . وفي هذا الصدد نجد أن « أولتر باكلي walter Buckley » يؤكد وجهة نظر هومانز ، وينهض إلى أن المعايير والقيم وحدها لا تفسر الفعل ، بل يضاف إليها التفاعلات التي تؤدي إلى السلوك الاجتماعي (١) .

1 — Ibid pp. 295, 301, 310, 311.

2 — W. Buckley, sociology and Modern systems Theory, new york, 1967, p. 164 . 165.

هناك ملاحظتان على نظرية هومانز في الضبط الإجتماعى ، أولها تتمثل فى أنه قد تأثر تأثراً كبيراً بفكرة مالفينوفسكى عن «التبادل» reciprocity ، ودوره فى وضع مجموعة من المبادئ والأعراف التى يلتزم بها طرفا العلاقة . أما الملاحظة الأخرى فإنه بالرغم من أن اهتمام هومانز بالعلاقة بين الضبط والنسق قد وجد موافقة وتأييداً من جانب كبير من علماء الاجتماع ومن أهمهم فى هذا الصدد « وولتر باكلر » ، إلا أن فكرته عن علاقة الضبط بالتوازن كان يسودها اللبس والغموض ، فقد وجدنا أننا نستطيع أن نحكم على المجتمع بأنه فى حالة توازن ، عندما نجد أن ضوابطه تمارس بفاعلية . وأن هذه الضوابط تكون فعالة حينما يكون المجتمع فى حالة من التوازن ، وحينما تكلم هومانز عن شروط التوازن ، قال إنها توجد فى التفاعل ، والشمور ، والإعتدال المتبادل ، ولكنه يقول إن التفاعل لا يؤدي دائماً إلى المداقة والتضامن ، ولكنه يؤدي إليهما فى حالة توازن الجماعة فقط . وهنا نجد أنه يفسر التوازن بالضبط ، ويمود مرة أخرى فيفسر الضبط بالتوازن .

### ثالثاً : نظريات فى التخطيط والضبط القديمو قراطى

لقد أدرك «كارل مانهايم» Karl manheim ، الضبط باعتباره نوعاً من التخطيط الرشيد ، فذهب إلى أن الحرية المخططة لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق تداول وسائل الضبط بطريقة حاسمة ومامرة ، وبناء على ذلك فإنه يجب فهم كل نوع من تلك الأنواع التى تؤثر على الكائنات الإنسانية من الناحية النظرية . ولا يمكن نسلطة التخطيط أن تكون قادرة على إصدار قراراتها إلا إذا اعتمدت على الأسس الإيمانية التى تحدد نوع التأثير الذى يمكن أن يمارس فى وضع معين ، أى يجب أن نقيم أحكامها على الدراسة العلمية للمجتمع وأن تدعمه بالتجارب

### السيولوجية<sup>(١)</sup>

وهناك سؤال حيوى يتعرض له ، ماهايم ، ويتعلق بصورة الضبط في المجتمع فهل يمارس الضبط الاجتماعى من خلال جماعة مركزية تتألف من مجموعة الرؤساء والقادة أم أنه ينتشر بشكل ديمقراطى في المجتمع ؟ يرى ماهايم أن الإجابة على هذا السؤال تتوقف على طبيعة النظام الاجتماعى في المجتمع ذاته ، وعلى الأساليب الفنية الاجتماعية *Social techniques* التى يستخدمها هذا المجتمع من ناحية أخرى ؛ وإذن فإنه لا يمكن دراسة قضية الضبط الاجتماعى الا بالنظرة المتكاملة للمجتمع .

واعتادا على هذا التصور ، ذهب ماهايم إلى أن التنظيم الإجتماعية ليست كما تبدو لأول وهلة تستهدف تحقيق هدف محدد لها وجدت من أجله فقط ، ولكنها تعتبر بالأحرى عناصر دائمة في التنظيم السياسى للمجتمع ، وهى جميعا تنمو جنبا إلى جنب . فالاقتصاد مثلا ليس فقط حيلة لتنظيم الإنتاج والإستهلاك ، ولكنه يعتبر أيضا وسيلة فعالة لتنظيم السلوك الإنسانى ، وكذلك الحال بالنسبة للإدارة فهى ليست مجرد صورة للتنظيم الاجتماعى وجدت بهدف إصدار مجموعة من القرارات ، وإنما أصبحت الإدارة أيضا وسيلة للتدخل السياسى وأداة غسيرة مباشرة لإعادة توازن القوى في المجتمع . أما بالنسبة للقرية فهى بالإضافة إلى أنها وسيلة لتحقيق مجموعة من المثل المجردة في الثقافة كالإنسانية ، والاخلاص والشجاعة . تعتبر جزءاً من العملية الكبرى التى تؤثر في رجال ونساء

---

1 — K. Mannheim, [ *Man and Society in An Age Of reconstruction*, studies in modern social structure, London, 1940, pp. 205—206.

### المجتمع (١) .

ويعتقد « مانهايم » أن المشكلة الرئيسية التي يواجهها علم الاجتماع في ميدان الضبط الاجتماعي ، هي أنه توجد في البلدان المختلفة ، ضوابط اجتماعية مختلفة عليه أن يفهم طبيعتها ووظيفتها ، وأنه لا يمكن القيام بهذه المهمة إلا بعد وضع مخطط أولى للتصنيف (١) . ومن أجل هذا فقد وضع « مانهايم » تصنيفاً للضوابط الاجتماعية أولئك الأساليب التي تمارس تأثيرها في السلوك الانساني كما يلي :

١ - أساليب مباشرة للتأثير في السلوك الانساني .

٢ - أساليب غير مباشرة للتأثير في السلوك الانساني .

أما عن الأساليب المباشرة ، فهي التي تعتمد على التأثير الشخصي ، حيث أن فاعلية الأثر هنا مرتبطة بالشخص الذي يمارسه . فالوالدان ، والمعلم ، ورجل الدين والقائد أو الرئيس ، يستخدمون وسائل مميّنة للتأثير في السلوك وهو ذلك النوع من التأثير المباشر . والواقع أن نماذج التأثير الشخصي تظهر وتنمو في تلك الوحدات الاجتماعية التي أسماها « كويل » بالجماعات الأولية : كالوحدات المكانية لأى مجتمع ، والأسرة ، والجيران ، ومجتمع القرية . وهذا التأثير الشخصي يوجد أيضاً في المجتمع الكبير ، ولكنه يميل إلى أن يقتصر على بعض صور الحياة فيه . إن عمله الحقيقي يمكن أن يبرى بوضوح في مجتمعاتنا ، حينما تظهر جماعات صغيرة جديدة في الوجود ، كالأحزاب ، والإخوة ، والجماعات السياسية . وهذه الهياكل الصغيرة الإيجابية هي التي تبتزع عادات جديدة ، وفيها يتأصل كل شعور عميق ، ومن الواضح أن عادات تلك الجماعات ومشاعرها ، وتأاطفها

---

1 — Ibid pp. 270—271.

2 — Ibid p. 274 .



الوجداني ، وقيمها - تتعدد إلى حد كبير عن طريق الخصائص الشخصية للزعماء والقادة والأعضاء المسيطرين فيها . ويعتبر أسلوب المكافأة من أهم صور التأثير المباشر ، ثم يليها المحاكاة ، ثم الإقناع . وهي أساليب تعتمد على الاتصال المباشر بين الذي يمارس التأثير ، وذلك الذي يتأثر (١) .

وفي مقابل ذلك توجد أساليب التأثير غير المباشر التي تنقسم إلى .

أ - التأثير في سلوك الجموع غير المنظمة : يعتبر السلوك الإنساني الذي يمارس في الحشد Crowd حالة متطرفة من السلوك . ففي أوقات الثورات وحينها تحطم النماذج القديمة من الجماعات ، غالباً ما يحمّد الفرد أن سلوكه لا يتجه عن طريق التنظيم الداخلي للجماعة ، وإنما عن طريق الكائنات الإنسانية الجماعية . فليس للحشد هدف إجتماعي أو وظيفة محددة ، ولذلك فإن سلوك الفرد لا يمكن أن يتحدد عن طريق الحشد ولا يمكن أن ينظم عن طريق الضغط المتبادل بين أعضاء الحشد ، ذلك لأن هؤلاء الأشخاص لا يدخلون مما في علاقات شخصية . ومن أجل هذا فعلى إذا مارس الحشد نوعاً معيناً من التأثير تجاه سلوك الفرد فإنه يكون مؤقتاً وسطحياً وغير مباشر (٢) .

ب - التأثير في سلوك الجماعات المحسوسة : ويقصد « مانهايم » بالجماعات المحسوسة ، تلك الوحدات الاجتماعية التي تتحدد حدودها بطريقة واضحة في المكان والزمان ، فأسماؤها ، ووظائفها ، وأعضاؤها معروفين ؛ ومثال ذلك الأسرة ، والمعتبة ، والنادي . وتنقسم الجماعات المحسوسة إلى فئتين : - مجتمعات

---

1 - Ibid pp. 275, 277, 284-285.

2 - Ibid pp. 288 - 289.

محلية ، وروابط . أما الفئة الأولى وهي التي تشمل على الأسرة ، والقبيلة ، والمجتمع القروى ، فهي أمر متعلق بالميلاد وليس بالإختيار . أما الروابط فهي قائمة على هدف محدد ورشيد ، ويمكن للمضمر أن يعيش فيها أو ينفصل عنها حسب رغبته . ويمكن للتأثير فى المجتمعات المحلية عن طريق النظم التقليدية ، كالفوانين غير المكتوبة والامادات والتقاليد . ويشير مانهايم فى هذا الصدد إلى أن المخطط لا يمكنه أن يدرس نسق الاعراف فى المجتمع ، ولكن طبيعة المجتمع الصناعى المتضرر هى التى تتمكن من إزاحة الاعراف ، حيث تقوم الدعاية فيه أيضا بنشر للقيم الجديدة عن طريق وسائل الإنصال . ويمكن التأثير فى سلوك الروابط المنظمة عن طريق الإدارة ، حيث أنها تعتبر أفضل مثال لظاهرة التنظيم الحديثة . ولا يمكن أن تمارس الإدارة بلا هدف ، بل إنها تعتبر نشاطا جماعيا يناضل من أجل تدعيم قيم معينة . وفى المجتمع الحديث ، تتطور الأساليب الفنية الإجتماعية ، ومن ثم تتحول الوحدات الصغيرة إلى جماعات كبرى لها أقسامها الإدارية وأقسامها السياسية . ولذلك فإن الأنشطة التى توجد فى هذه الجماعات الكبرى ، تقوم بوظيفتين : إحداها إدارية ، والاخرى سياسية . ولكل نشاط منها أشخاص متخصصين : النوع الاول منهم يجب أن يكون جديراً بتوجيه النظام وتكون لديه القدرة السياسية بالمانى الواسع ، أما النوع الآخر ، فيجب أن يكون قادراً على أن يقوم بتنفيذ هذا النظام بدقة وفاعلية شديدة . خلاصة القول أن التنظيم organization والإدارة administration هما صورتان نموذجيتان حديتتان للضبط الإجتماعى (١) .

ج - التأثير فى السلوك عن طريق ضوابط المجال البنى . يرى مانهايم ،

أنا لا نرجع سلوك الشخص إلى المجال البنائي *field structure* إلا إذا عجزنا عن تفسير هذا السلوك عن طريق نظم الجماعة أو الحاجات الآلية للتنظيم، وعادة ما نجد ضوابط إجتماعية قائمة على الإعتدال للتبادل بين السلوك الإنساني دون أن تتركز في جماعات محسوسة أو مجتمعات محلية أو روابط . وهذا يعني أن أفعالنا يمكن أن تحكم عن طريق أفعال الآخرين ، حتى ولو لم يكونوا أعضاء في جماعة معينة (١) .

د - التأثير في السلوك عن طريق ضوابط الموقف . يعتبر الموقف نموذجاً إجتماعياً له تأثير قوى على حياة الناس وسلوكهم . ويقصد بالموقف هنا ذلك الشكل المتكامل الذى نتج عن عملية التفاعل بين بعض الأشخاص . وقد يمكن أن توجه إلى عمل شيء معين بطريقة معينة تحت ضغط المحرمات والأوامر ، ولكننا يمكن أيضاً أن تصرف طبقاً لضبط الموقف . ومن أم المواقف التى تؤثر في سلوك الناس وتدفعهم إلى التصرف بطريقة معينة وترك طرق أخرى مرافق الأزمات (٢) .

هـ - التأثير في السلوك عن طريق الميكانيزمات الإجتماعية . من أوضح الأمثلة على هذا النموذج من الضبط تمتع المنافسة ، وتقسيم العمل ، وتوزيع القوة ، وأساليب خلق التدرج الإجتماعى والبعد الإجتماعى ، والميكانيزمات التى تحدد إمكانية الصعود أو الهبوط فى السلم الاجتماعى . وهنا يؤيد ، مناهيهم ، تلك النظريات التحررية والماركسية التى ذهبت إلى تأكيد تفوق تقسيم العمل ،

١ - Ibid pp. 296-297.

٢ - Ibid pp. 299-300.

ودوره في تنظيم نظم الملكية وتحديد النسخ القانوني والتدرج الطبقي (١).

وهنا يشير «مانهايم» إلى بعض الحقائق بالنسبة لضوابط الاجتماعية ، أما الحقيقة الأولى ، فهي أنه لا يمكننا أن ننظر إلى الضوابط الرأسة في أي مجتمع على أنها نهائية وثابتة ، والحقيقة الثانية تتمثل في أن هناك ضوابط صارمة لا بد أن توجد في المجتمع وهو يستعين في ذلك بمثاليين أولهما هو التجديد والثاني هو التنظيم . أما الحقيقة الثالثة فهي تتمثل في أن تقدم وسائل الطبقة يتم عن طريق تحويل الضوابط الآلية إلى ضوابط أخرى أقل آلية وأكثر إنسانية ، وتحويلها من الضوابط ذات التأثير المباشر إلى ضوابط لها أثرها غير المباشر (٢) .

هنا ويتصور مانهايم تاريخ الحكومة البرلمانية ( النيابية ) باعتباره يمس لنا تاريخ ضبط الضوابط الاجتماعية . فقد مر هذا التاريخ بثلاث مراحل ، الأولى هي مرحلة الإكتشاف عن طريق الصدفة ؛ وفي تلك المرحلة لم تكن هناك وظائف متخصصة لها سلطات محددة وكانت الأعراف التي تعبر عن المعنى الأخلاقي والتفاني وغير الرشيد للمجتمع ، هي التي تحدد الصواب والخطأ والمعايير تفرض عن طريق الضغط المباشر الذي يمارسه المجتمع المحلي ، والأعراف واحدة تحكم ما ننميه بالعلاقات الشخصية والأعمال العامة ، وكان القانون العرفي *customary law* ، قانوناً ديموقراطياً ، بمعنى أن كل فرد كان يخضع له ، وكل فرد يساعد على تدعيمه . ثم تلي هذه المرحلة مرحلة أخرى وهي مرحلة الإختراع ؛ التي أتت إلى الوجود حينما ظهر التنظيم القائم على النظم الخاصة

1 - Ibid pp. 306, 308.

2 - Ibid p. 311.

وسلطة الحكم التي تفرضها مجموعة من الجزاءات . وهنا وجد تقسيم الوظائف الاجتماعية ، وهذا لا يعنى إندثار الأعراف ، والعادات ، بل أنها كانت تقوم بوظيفتها أيضا في هذه المرحلة . وبلى ذلك مرحلة ثالثة وهى مرحلة الضغط المركزى . ويقول مانهايم أن أعظم شئ في عصر الحرية هو نظام الضغط البرلماني للأطوار القانوني في المجتمع . ولكن هذا النوع من الضغط لا يمكن أن يطبق في جميع الحالات ، وإنما يطبق في كثير منها - حيث ثبت أن الضغط المركزى الذى يدرس تجاه الأعراف قد فشل ، وهذا يعنى أنه ليس كل ضغط يجب أن ينبع من المركز ، وإنما الضغط المركزى يستطيع أن يتدخل في بعض المجالات بشكل واضح جدا ، وأن يستخدم فيها سلطته (١) .

هذا ، ويمكن تلخيص أهم الملاحظات على « مانهايم » فيما يلى :

١ - أول من أشار صراحة إلى الضغط بوصفه نوعا من التخطيط العقلاني الرشيد وهو بذلك يختلف أشد الاختلاف عن الباحثين الذين ينتمون إلى النظريات التقليدية والذين أكدوا عنصر التفاتية والغاية في الضوابط الاجتماعية إلا أنه يتشابه إلى حد ما مع « كولى » الذى أدرك وجود عنصر العقلانية والرشد في الضغط الاجتماعى .

٢ - أكد أهمية الدراسة العلمية المدعمة بالتجارب الموسيولوجية ، وقدرتها على التوصل إلى أكثر الوسائل ملاءمة للضغط الاجتماعى في مجتمع معين .

٣ - ناقش موضوع « مركزية ، الضغط الاجتماعى » ، واثواره ، في المجتمع الحديث ، على اعتبار أن تركيز الضغط في القادة والرؤساء فقط ، يمسك نظاما ديكتاتوريا أما انتشار الضغط فهو سمة للنظام الديموقراطى .

- ٤ - نظر إلى النظم الاجتماعية برمتها على أنها تقوم بوظيفة معينة في عمليات التنظيم ، والضبط الاجتماعى ، وأن هذه الوظيفة تختلف من مجتمع لآخر .
- ٥ - يتميز تصنيفه لأساليب التأشير في السلوك الاجتماعى بالوضوح والشمول وهو أول تصنيف من نوعه .

٦ - وضع بعض القوانين العامة التى تلخص فى أن تطور النظم النيابية يعكس تطور تاريخ ضبط الضوابط الاجتماعية ، وهى أيضا أول محاولة من نوعها وتعتبر نقطة التقاء بين علم السياسة وعلم الاجتماع .

#### رابعاً : نظريات ثقافية تكاملية

تمررت فى بداية هذا الفصل إلى أن جورج جيرفيتش، وجه عدة انتقادات لتلك النظريات التى تركز على دراسة وسائل الضبط الاجتماعى، ونهزم هنا بالحدوث عن نظريته ككل ، فقد ذهب جيرفيتش إلى أنه يجب أن تقوم بدراسة الضبط الاجتماعى بالنسبة لأشكال الواقع الاجتماعى المختلفة وكذلك أبعاده المختلفة . وهو يرى أن دارس الضبط الاجتماعى يجب عليه - قبل أن يحاول التوصل إلى نظرية معينة فى هذا الميدان - أن يتبع مجموعة شروط ، نوجزها فيما يلى :

**الشروط الأولى ،** هو استبعاد ذلك الزعم الذى يرى أن الضبط الاجتماعى هو نتيجة « لتقدم » أو « لتطور » المجتمع ، وأنه لم يكن موجوداً فى المراحل المبكرة من تاريخ المجتمع الإنسانى . فالواقع أنه من المستحيل أن نجد ، أو حتى أن نتخيل مجتمعاً إنسانياً بدون وجود ضبط اجتماعى فيه ، فالأخلاق الدينية والسحرية التى كانت تسود المجتمعات البدائية ، ليست أقل أهمية من الأخلاق الرشيدة فى يومنا هذا . أن الأخلاق الدينية . السحرية كانت تمثل عناصر هامة فى الأنماط المبكرة لضبط الاجتماعى وكل ما فى الأمر أن تدرج هذه الأنماط بتغير

يتغير أنماط الجماعات. أما الشرط الثاني فهو يتمثل في تخلص مشكلة الضبط الاجتماعي من كل ما يربطها بفكرة النظام order والتقدم progress - وأيضا من التصورات التي تتعلق بالاحكام القيمية. فالضبط الاجتماعي ليس سندا للنظام support of order ، ولا هو أداة للتقدم an engine of progress ، وكل مصطلح من تلك المصطلحات ليس إلا نتاجا للخيال غير العلمي ، والضبط الاجتماعي جزء من الواقع الاجتماعي . وهناك شرط ثالث يتمثل في التأكيد على أنه ليس هناك وجود حقيقى للصراعات المزعومة بين « المجتمع ، و الأفراد » . وأنه يجب على المجتمع والأفراد أن يلتقوا على نفس المستوى من العمق ، لأن كليهما يتسم بسبب الآخر ، وعلى ذلك فإذا كانت هناك مظاهر فردية في العالم الخارجى ، يجب عليها أن تلتقى مع المظاهر الجمعية ، وتلتقى العادات الفردية مع العادات الجمعية . أما الشرط الرابع لتحليل العلمى الموضوعى فهو أن ندرك أن كل نمط من أنماط المجتمعات الشاملة هو عبارة عن عالم صغير microcosm يتألف من الجماعات ، وأن كل جماعة خاصة هى أيضا عالم صغير يشمل على الزمر الاجتماعية . وهذه العوامل الاجتماعية الصغيرة تتدرج بطرق عديدة ، حسب روابطها التاريخية والاجتماعية وبناء على هذا التصور ، فإن الضبط الاجتماعى يربط كل الأنماط الاجتماعيه بما تشتمل عليه من مجتمعات شاملة وجماعات صغيرة، ولذلك فإن هيئات الضبط الاجتماعى تختلف باختلاف الجماعات والمجتمعات ، والحاجة إلى الضبط ليست مقصورة على المجتمعات الشاملة، بل إنها تمتد إلى جماعات أخرى : كالأسرة والهيئة الدينية والدولة ورقابة العمل والمدرسة والنادى . وكل هيئة من تلك الهيئات - بما لديها من أنماط الضبط - ترتبط بالمجتمع الشامل بدرجات متفاوتة . وهناك شرط أخير التحليل المسيلوجى للضبط الاجتماعى ، وهو إلقاء الضوء على موقف ، ودور كل من القيم ، والأفكار

والمثل. وتعبيراتها الرمزية في الواقع الإجتماعي ، والحقيقة أن هذه القيم والمثل والأفكار ترتبط ارتباطاً وظيفياً بالحياة الإجتماعية ، ولا يمكن النظر إليها إلا في الأنماط الإجتماعية التي تعمل فيها (١) .

ويذهب « جيرفيتش » في خاتمة هذا التحليل النقدي إلى أنه لا بد من التمييز بين صور الضبط ، وأنواعه ، وهيئاته . أما عن الهيئات فهي تتمثل في المجتمع وفي كل جماعة خاصة فيه ، بينما يعتبر القانون ، وكذلك الدين ، والمعرفة ، والتربية ، والفن والأخلاق أنواعاً لضبط الإجتماعي . وهناك أربع صور أساسية يمكن أن يتخذها كل نوع من أنواع الضبط وهي :

١ - الضبط الإجتماعي المنظم **organized** ، الذي يمكن أن يكون أوتوقراطيًا أو ديمقراطيًا .

٢ - الضبط الإجتماعي عن طريق الممارسات الثقافية ، والرموز (كالطقوس والتقاليد ، والمعادن المستحدثة ، والرموز المتجددة ) .

٣ - الضبط الإجتماعي التلقائي ، وهو يتم من خلال القيم والأفكار والمثل .

٤ - الضبط الإجتماعي الأكثر تلقائية ، من خلال الخبرة الجمعية المباشرة والخلق ، والتجديد .

ويرى « جيرفيتش » أن أحد هذه الصور الأربعة يجب أن يقوم بدور هام ومسيطر في مختلف أنماط المجتمعات والجماعات ، كل حسب أنماط العلاقات الإجتماعية السائدة فيها .

وطبقاً لذلك يؤكد جيرفيتش أن التعبير لا يطرأ فقط على تدرج أنواع



ما ينصب على السلوك كسلوك (١).

إن هذا الموقف دفع «مولنج شيد» إلى أن يجعل من دراسة التنظيم الاجتماعي، نقطة إنطلاق لدراسة الضبط الاجتماعي، فطالما أن السلوك يضبط عن طريق القواعد أو التعليمات التنظيمية *organizational precepts* التي تعمل على دفع وتوجيه السلوك، فإنه لا بد من دراسة التنظيم ككل. والتنظيم في نظر «مولنج شيد» هو النسق الذي يتكون من القيم والممارسات المتبادلة، والتي توجد في ثقافة معينة وتزود أعضاء المجتمع بالإجماعات المشتركة وأسايب السلوك المشابهة. وباختصار فهو يعتقد أن التنظيم والضبط صورتان غير منفصلتين من تلك العملية التي توجسه السلوك نحو الاستجابة التفاعلية الجماعية المشابهة في طبيعتها، لدرجة أنها تجعل كل أعضاء المجتمع يمثلون نفس استجابات زملائهم في موقف معين. وتكون النتيجة وجود النظام الذي يلاحظ في كل جماعة منظمة. ولذلك فإن الشيء الذي يبرز وجود التنظيم هو أنه بطور استجابات السلوك لمواقف عديدة، ويضبط تلك الاستجابات. وطالما أن هذه الضوابط التنظيمية والاستجابات السلوكية، أصبحت واضحة فإن دارس الضبط الاجتماعي يستطيع أن يركز انتباهه على هذه الصور الثقافية والاجتماعية التي تؤدي وظيفتها باعتبارها منظمة السلوك *behavior organizer*.

ويرى «مولنج شيد» أن موقفه هذا يحول انتباهنا عن الوسائل *means* باعتبارها موضوعا لدراسة الضبط، إلى التنظيم *organization* الذي يضم الشخص ويجعله على ما هو عليه. وطبقا لهذه النظرة، فإن الوسائل تصبح عاملا واحدا فقط

ضمن عمالية كبرى (١) . وجدير بالذكر أن هذا الإطار المرجعي يوجه البحث في مسألة الضبط الاجتماعي إلى مسألتين ، وهما أولا ، دراسة الممارسات الاجتماعية الثقافية ، من الناحيتين الرسمية وغير الرسمية على اعتبار أن تلك الممارسات هي التي تحدد السلوك وتوجهه وثانيا ، دراسة سلوك الشخص الذي يستجيب لهذه الممارسات .

ولذلك فإن دراسة الضبط الاجتماعي تتم على مستويين : الأول ، يتمثل في تحليل بناء ووظيفة الصور الاجتماعية الثقافية التي تنظم السلوك وتضبطه . أما الثاني فهو تحديد العلاقات بين تلك الصور ، وإستجابات الأشخاص لها . ويمكن للباحث في هذا الموضوع أن يركز على تحليل الثقافة الضابطة ، أو تحليل إستجابة الأشخاص لتلك الضوابط . والواقع أنه لا يمكن القيام بالتحليل على المستوى الثاني ، ما لم يسبق تحليل على المستوى الأول ، ذلك لأنه لا يمكننا أن نحدد مدى إمتثال الأشخاص لممارسات وقيم معينة ، إلا إذا كان لدينا فهم معين لما يجري في المجتمع من ممارسات ، ولما لديه من أيديولوجيات ، وفهم لكيفية أداء هذه القيم والممارسات لوظائفها . خلاصة القول أن إهتمام الباحث يجب أن ينصب على بحث ، وتحديد ، وتحليل الأنساق التنظيمية التي تؤدي لوظيفتها في ثقافة معينة ، وأن يبين كيف تقوم هذه الأنساق بتنظيم سلوك الشخص . ومن أجل أن يتمكن أى باحث من القيام بتلك المهمة ، يجب أن تكون هناك عدة دراسات وبحوث متكاملة ومستمرة ومتصقة يقوم بها الدارسون على المستويين السابقين . ويختتم « هولنج شيد » نظريته هذه بالقول بأن النظرة العامة لهذا الموضوع ، سوف تمهدنا بمعارف مفيدة ، ولكن الإسهام الأكثر إفادة الذي

ما ينضب على السلوك كسلوك (أ).

إن هذا الموقف دفع « هولنج شيد » إلى أن يجعل من دراسة التنظيم الاجتماعي ، نقطة إنطلاق لدراسة الضبط الاجتماعي ، فطالما أن السلوك ينضبط عن طريق القواعد والتعليمات التنظيمية *organizational precepts* التي تعمل على دفع وتوجيه السلوك ، فإنه لا بد من دراسة التنظيم ككل . والتنظيم في نظر « هولنج شيد » هو النسق الذي يتكون من القيم والممارسات المتبادلة ، والتي توجد في ثقافة معينة وتزود أعضاء المجتمع بالإتجاهات المشتركة والأياب السلوك المشابهة . وباختصار فهو يعتقد أن التنظيم والضبط صورتان غير منفصلتين من تلك العملية التي توجسه السلوك وهو الاستجابة التفاعلية الجماعية المشابهة في طبيعتها ، لدرجة أنها تجعل كل أعضاء المجتمع يمثلون نفس إستجابات زملائهم في موقف معين ، وتكون النتيجة وجود النظام الذي يلاحظ في كل جماعة منظمة . ولذلك فإن الشيء الذي يبرز وجود التنظيم هو أنه يطور إستجابات السلوك لمواقف محددة ، وينضبط تلك الإستجابات . وطالما أن هذه المضوابط التنظيمية والإستجابات السلوكية ، أصبحت واضحة فإن دارس الضبط الاجتماعي يستطيع أن يركز إنتباهه على هذه الصور الثقافية والاجتماعية التي تؤدي وظيفتها باعتبارها منظمة للسلوك *behavior organizer* .

ويرى « هولنج شيد » ، أن موقفه هذا يحول إنتباهنا عن الوسائل *means* باعتبارها موضوعا لدراسة الضبط ، إلى التنظيم *organization* الذي يضم الشخص ويجعله على ما هو عليه . وطبقا لهذه النظرة ، فإن الوسائل تصبح عاملا واحدا فقط

ضمن عملية كبرى (١) . وجدير بالذكر أن هذا الإطار المرجعي يوجه البحث في مسألة الضبط الاجتماعي إل مسألتين ، وهما أولا ، دراسة الممارسات الاجتماعية الثقافية ، من الناحيتين الرسمية وغير الرسمية على اعتبار أن تلك الممارسات هي التي تحدد السلوك وتوجهه وثانيا ، دراسة سلوك الشخص الذي يستجيب لهذه الممارسات .

ولذلك فإن دراسة الضبط الاجتماعي تتم على مستويين : الأولي ، يمثل في تحليل بناء ووظيفة الصور الاجتماعية الثقافية التي تنظم السلوك وتضبطه . أما الثاني فهو تحديد العلاقات بين تلك الصور ، وإستجابات الأشخاص لها . ويمكن للباحث في هذا الموضوع أن يركز على تحليل الثقافة الضابطة ، أو تحليل إستجابة الأشخاص لتلك الضوابط . والواقع أنه لا يمكن القيام بالتحليل على المستوى الثاني ، ما لم يسبق تحليل على المستوى الأول ، ذلك لأنه لا يمكننا أن نحدد مدى إمتثال الأشخاص لممارسات وقيم معينة ، إلا إذا كان لدينا فهم معين لما يجري في المجتمع من ممارسات ، ولما لديه من أيدولوجيات ، وفهم لكيفية أداء هذه القيم والممارسات لوظائفها . خلاصة القول أن إهتمام الباحث يجب أن ينصب على بحث ، وتحديد ، وتحليل الأنساق التنظيمية التي تؤدي لوظيفتها في ثقافة معينة ، وأن يبين كيف تقوم هذه الأنساق بتنظيم سلوك الشخص . ومن أجل أن يتمكن أى باحث من القيام بتلك المهمة ، يجب أن تكون هناك عدة دراسات وبحوث متكاملة ومستمرة ومتعصقة يقوم بها الدارسون على المستويين السابقين . ويختتم هولنج شيد ، نظريته هذه بالقول بأن النظرة العامة لهذا الموضوع ، سوف تمدنا بمعارف مفيدة ، ولكن الإسهام الأكثر إفادة الذي

يمكننا من أن نتوصل إلى تعميمات نظرية عامة ، يأتي من الدراسات المتعمقة لنظم معينة ومارسات معينة وأيديولوجيات معينة وأنماط سلوكية بالذات في مجتمعات محددة . ذلك لأنه بعد تحقيق هذه المهمة ، سيكون من اليسير أن نتوصل إلى وضع إطار تصوري يحلل ويفسر الضغط الاجتماعي (١) . ويمكن إيجاز أهم الملاحظات المتعلقة بنظرية « هولنج شيد » ، على النحو التالي :

١ - « عتبرت أن دراسة التنظيم المجتمعي ، هي نقطة الإنطلاق نحو دراسة الضغط الاجتماعي ، وعرف التنظيم بأنه نسق يشتمل على مجموعة القيم ، والممارسات التي توجد في ثقافته معينة ، وتزود أعضاء المجتمع بالإجابات المشتركة وأساليب السلوك المتشابهة .

٢ - أدرك مؤسسها أهمية دراسة الأساليب الرسمية وغير الرسمية للضغط الاجتماعي .

٣ - ذهب إلى أن دارس الضغط الاجتماعي لابد أن يركز على موضوعين أساسيين الأول : تحليل ثقافته الضابطة ، والثاني ، تحليل إستجابات الأشخاص لتلك الثقافة .

٤ - ذهب إلى أن النظرة الشاملة لهذا الموضوع تفيد صاحبها إلى حد ما ، إلا أن الباحث إذا أراد أن يتوصل إلى نظريته محددة ، لابد أن يجرى دراسات متعمقة لنظم ، ومارسات ، وأيديولوجيات معينة في مجتمعات بالذات .

٥ - « اقتربت وجهة نظره ، من وجهة نظر « جيرفيتش » ، إلى حد كبير ،

وخصوصاً في تركيزه على أهميه دراسة الممارسات الثقافية والقيم الرمزيه، والتعرف على دورها في الضبط .

### سادساً : المدخل الأنثروبولوجي إلى دراسة الضبط الاجتماعي

نظر الباحثون الأنثروبولوجيون إلى كل الأنساق الاجتماعيه الفرعيه ، بوصفها أنساقاً ضابطه ، فبالإضافه إلى الوظائف الخاصه بكل نسق ، أضافوا وظيفه الضبط وتدعيم النظام الاجتماعي . وبذلك أصبح كل من النسق الاقتصادي ، والديني ، والقرايبي - في نظرم - يقوم بدور هام في ضبط سلوك الاشخاص . إلا أن هناك نسقين أساسيين كانا يمثلان مركز الصدارة في دراسات الضبط الاجتماعي عند الأنثروبولوجيين ، وهما النسق السياسي ، والنسق الثقافي . ولذلك كان الباحث الذي يهتم بدراسه الضبط الاجتماعي ، يجرى دراسات متعمقه على هذين النسقين في المجتمعات البدائيه بالذات وهي التي كانت ومازالت حتى الآن - تحتل جزءاً كبيراً من اهتمام الأنثروبولوجيين . وقد رأيت من المناسب - قبل أن أتمعرض لنسقى الضبط الاساسيين - أن أشير إلى بعض أمثله للدراسات التي حاولت أن تكشف عـن الوظيفة الضابطه للنسق الإقتصادي والديني ، والقرايبي - مع العلم بأن هذه الدراسات تعتبر في حد ذاتها أمثله وليست حصراً لما تم دراسته بهذا كل نسق .

### النسق الاقتصادي

لعل من أشهر الدراسات الأنثروبولوجية التي حاولت الكشف عن الأثر الذي تحدثه العلاقات الإقتصادية في ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، تلك التي أجراها « مالمينوفسكي malinowski » ، على شحوب جزر « التروبريانده » ، والتي تلخص نتائجها فيما يلي :

١ - أن هناك نوعاً من الخدمات المتبادلة ، والإلتزامات القائمة أساساً على نظام ثابت يبين مجتمعين قرويين ، فالقرية الداخلية تحدد القرية الساحلية الخضروات والمجتمع الساحلي يمد القرية بالأسماك .

٢ - توجد مجموعة ممارسات وطقوس يقوم بها الأهالي أثناء عملية التبادل ، تتميز بأنها ملزمة ، ولها جزاءاتها المتعددة .

٣ - أن القوة المحركة لهذه الإلتزامات المتبادلة ، هي رغبة الأهالي في الحصول على الطعام .

٤ - أن الطريقة الاجتماعية التي تنظم ، تقتضها عملية التبادل ، تجعل هذه العملية أكثر إلزاماً وجبرية ، حيث أنها لا تفسر بأسلوب عشوائي بين أي اثنين في المجتمع بل إن لكل رجل شريكه الدائم في عملية التبادل ، وكل منهما عليه أن يؤدي الإلتزاماته وفروضه نحو الآخر .

٥ - يشتمل قانون تبادل السلع والخدمات على مجموعة من الشروط الإقتصادية لدى التروبريانديين ، ولذلك فإن الهدايا المتبادلة ملزمة وليست اختيارية .

٦ - يمثل جزاء الشخص الذي ينحرف عن أية قاعدة من قواعد هذا النظام الإقتصادي ، في استبعاده نهائياً من نطاق تلك العلاقة ، وحرمانه من عملية التبادل (١) .

نستطيع أن نستنتج من ذلك أن العلاقات والأنشطة الاقتصادية عند تلك الشعوب البدائية ، لها أبعادها البالغ في ضبط سلوك أعضاء المجتمع ، وأن هذا

---

1 - Bronislaw Malinowski, *Crime and Custome in Savage Society*, New York, 1926, pp. 22—23, 25, 40—41.

الضبط. لا يقتصِرُ فحسب على النشاط الاقتصادي ، بل إنه يمتد إلى الحياة الأسرية والدينية والعلاقات الشخصية .

### النسق الديني

من أهم الدراسات التي حاولت أن تكشف عن أثر الدين في ضبط سلوك المجتمع البدائي بالذات ، تلك التي قام بها « راد كليف براون » Radcliffe Brown حيث حاول من خلال دراسته للوظائف الاجتماعية للاديان ، أن يتعرف على مدى إسهامها في تكوين النظام الاجتماعي وتدهيمه . واستخلص من دراساته عن الدين قضية عامة ، يمكن تلخيصها فيما يلي : « أن الدين في كل مكان وخصوصا عند الشعوب البدائية هو تعبير عن معنى الإرباط بسلطة خارجة عن أنفسنا ، يمكن اعتبارها روحية ، أو أخلاقية ؛ تمارس أئمرها في ضبط سلوك الفرد في علاقته بالآخرين<sup>(١)</sup> . والواقع أن « راد كليف براون » لم يكن الباحث الوحيد الذي اهتم بدراسة الدين ووظائفه الاجتماعية ، وأهميته كنسق من أنساق الضبط الاجتماعي ، وإنما هناك عدد كبير من الباحثين الأنثروبولوجيين الذين خاضوا هذا المجال ، ولكنني اكتفيت بذكر مثال واحد .

### النسق القرابي

تمتبر دراسة « جاليفر Galliver » ، التي أجراها على مجتمع « الأروشا » في شمال تنجانيقا ، والتي استهدف منها التعرف على مكونات البناء الاجتماعي لمجتمع الدراسة ، وأئمرها في ضبط سلوك الأعضاء . من بين دراسات عديدة حاولت ( في جزء منها ) الكشف عن الدور الذي يقوم به كل من : نسق

---

1 — A. R. Radcliffe Brown, structure and function in primitive society, 1968, pp. 164, 157.



الإنحدار الأبوي patrilineal descent system والتنظيم العمري age Organization في الضبط الاجتماعي، ويمكن الإشارة إلى كل نسق من هذين النسقين على حدة .

### أ - التنظيم العمري

ميز و جاليفر ، بين فئتين محددين في التنظيم العمري وهما: جماعة العمر وطبقة العمر . وتضم جماعة العمر هؤلاء الرجال من نفس العمر الذين ينتمون إلى بيت واحد ، وكرسوا في مرحلة واحدة منذ أربع أو ست سنوات . وهذه الجماعة تعمل كوحدة ، وتعترف بالحقوق المشتركة ، والالتزامات المتبادلة ، ولها قاذبها المعترف بهم . أما طبقة العمر فهي التي تضم كل جماعات العمر الواحدة ، وهي تحمل اسما معيناً . ولذلك فإن العضو في مجتمع الأروشا ، ينتمى إلى كل من جماعة العمر ، وطبقة العمر . إلا أن جماعة العمر هي التي تحتل مركز الصدارة في الحياة الاجتماعية ، وهي تتميز بالعلاقات المباشرة ، والحكم الذاتي ، ويمارس قاذبها أثرهم في يتيهم فقط (١) .

خلاصة القول أن التنظيم العمري في مجتمع الدراسة ، يعتبر أحد الأنساق الفرعية الذي يضم عمليات فرض النزاع ، والضبط الاجتماعي .

### ب - نسق الانحدار الأبوي

كما أن للتنظيم العمري دوره في ضبط سلوك أعضاء مجتمع الأروشا ، فإن الانحدار الأبوي دوره أيضا ، والمقصود بالانحدار الأبوي ، نسق البدنة lineage

1 — P. H. Gulliver, Social Control In An African society :  
A study of the Arusha, 1963, PP.3, 25—26

system ، وتتكون أعتق بدنة في المجتمع الابوى من الرجل وأولاده . أما أكبر بدنة في هذا المجتمع ، فهي التي تكونت منذ أقدم سلف أو جد معروف . والواقع أن لكل بدنة من البدنات الكبرى ، والفرعية ، علاقاتها ، ونظمها النسبية ، وقواعدها التي تحدد نوع الصلة بين أعضائها ، ثم بينهم وبين أعضاء البدنات الأخرى (!) .

وهناك مجموعة دراسات ، حاولت أن توضح أثر مكونات البناء الاجتماعي في ضبط سلوك الأعضاء ، من بينها نذكر دراسة مالتروفسكي ، ودراسة إيفاز بريشارد ، ومجموعة الدراسات الأخرى المتضمنة في كتابه الأناس السياسية في أفريقيا . .

### أناس الضبط الأساسية

يرى بعض الباحثين في مجال الأنثروبولوجيا الاجتماعية ، أنه ليست هناك فروق عامة وجوهرية بين نسق : السياسة ، والقانون . وأن الفرق الوحيد يمكن في أننا إذا تكلمنا عن التنظيم السياسي ، فإننا نفكر في نوع خاص من تدعيم العلاقات المنظمة بين الجماعات المختلفة في المجتمع الواحد ، أو بين مجتمعات مختلفة ، أو أم ودول متعددة . ولذلك فإن العلاقات الاجتماعية الخارجية لأي جماعة من الجماعات تقع في النطاق « السياسي » . وغالباً ما يشار إلى عامل « الإقليم » في تعريف الوحدة السياسية ، ومن أجل هذا فمتى ما نتحدث عن نسق سياسي أو تنظيم سياسي ، جادة ما نرجع إلى أنواع معينة من العلاقات الاجتماعية في منطقة بالذات ، وقد اعتبرت هذه الإشارة إلى « الإقليم » بمثابة جزء هام من تعريف

الوحدة السياسية . أما اذا تحدثنا عن القانون والجرائم الإجتماعية ، فاننا نفكر أساسا في سلوك الاعضاء الفرديين والعلاقات بينهم ، والعوامل الإجتماعية التي تقوى إمتثالهم للقواعد الإجتماعية . وقد استنتج معظم الباحثين في الأنثروبولوجيا الإجتماعية أن هذا الفرق بين ما هو « سياسى » وما هو « قانونى » ، يؤدي الى وجود مدخلين مختلفين لدراسة الضبط الإجتماعى ، وبالتالي إلى اهتمامات مختلفة تساعد على الكشف عن مشاكل منفصلة . ويمكن أن يتضح ذلك من خلال عرض النسقين : السياسى والقانونى .

### النسق السياسى

يتميز تعريف « رادكليف براون » ، للنسق ، والذي عرض في مقدمة كتاب « الانساق السياسية فى أفريقيا » ، من أوضح التعريفات التي وضعت له ، وأكثرها شمولاً ، وذلك على الرغم من الانتقادات التي وجهت إليه . وهو يقول في هذا الصدد « إن التنظيم السياسى يرتبط بشدهم النظام الإجتماعى فى حدود إقليمية معينة عن طريق الممارسة المنظمة لسلطة القهر ، ومن خلال استخدام ، أو إمكان استخدام القوة الفيزيكية » . ويشتمل هذا التعريف على عنصرين أساسيين : الأول هو الإشارة الى هدف النشاط السياسى ، وهو تنظيم المجتمع ، وضبط النظام الاجتماعى فى إقليم محدد . والثانى ، هو الوسائل التي تحقق هذا الهدف ، وهى الممارسة المنظمة للسلطة ، والتي تتم عن طريق استخدام القوة . وقد كان من السهل على الأنثروبولوجيين الذين يقومون بدراسة النسق السياسى فى المجتمعات البدائية ، أن يجدوا العنصر الأول فى كل مجتمع ، ولذلك بدأوا يجهلون دراساتهم على النظام الإجتماعية التي تدعم النظام الاجتماعى فى حدود إقليمية أو قبلية معينة على اعتبار أن النظام فى حد ذاته قد لا يكون سياسيا ، ولكن قد تكون وظائفه

سياسية : أما بالنسبة للنصر الثاني ، فقد أدى الى صعوبات بالغة حينما طبق على بعض المجتمعات التي قام الأنثروبولوجيون بدراستها . وفي هذا الصدد يقول « جون بيتي John Beattie » : « إننا نستطيع أن نتكلم بثقة عن السلطة ، والقوة ، عندما نتحدث عن مجتمعات كتلك التي نعيش فيها بما لديها من ، ملوك ورؤساء ، وأجهزة برلمانية ، وعحاكم ، وقضاة ، وقوة للشرطة . وكثير من المجتمعات الصغيرة التي قام الأنثروبولوجيون بدراستها ، تعتبر من هذا النموذج ولو أن تنظيمها السياسي عادة ما يكون أقل إحكاما ، غير أن بعضها الآخر ليس كذلك . وفي بعض القبائل ، كالنوير مثلا أو « التالسر » ، لم يكن يوجد لديها وظائف سياسية متخصصة ، ولا بناء تنظيمي للسلطة التي تمارس عن طريق القوة التمييزية المنظمة . بل إن الوظائف السياسية كانت موجودة بالفعل ، ولكنها منتشرة في المجتمع بأسره أي تقوم بها النظم الاجتماعية المختلفة . ومن أجل هذا فقد أطلق « بيتي » ، على تلك النظم الاجتماعية صفة « السياسية » ، نظرا للوظائف التي تقوم بها في تدعيم النظام الاجتماعي ، واستخلص من ذلك أن عنصر السلطة المنظمة والمتخصصة يوجد في بعض المجتمعات البدائية ، ولا يوجد في بعضها الآخر ، الذي يتمتع أيضا بوجود الوظائف السياسية ، ولكن هذه الوظائف ليست متمركزة ، بل منتشرة في المجتمع كله (١) .

وأما عن تصنيف الأنساق السياسية ، فإن هناك ثلاثة معايير أساسية اعتمدت عليها التصنيفات الحديثة التي وضعت للأنساق السياسية في المجتمعات البدائية يمكن الاشارة اليها فيما يلي :

1—John Beattie, *Other Cultures; Aims Methods and Achievements* in *social Anthropology*, 1966, pp. 142—143.

**المعيار الأول** ، درجة تركز السلطة . فالأى حد توجد سلطة مركزية  
تتميز بها كل الجماعات التي تكون المجتمع ؟

**أما المعيار الثاني** ، فهو درجة تخصص الوظيفة السياسية . فهل هناك شخص  
أو أكثر يحتل سلطة سياسية متخصصة ؟ أم أنه ليست هناك مثل هذه الأدوار في  
المجتمع ؟

ويرتبط **المعيار الثالث** بالأساس الذي تعتمد عليه السلطة السياسية . فهل  
هو وراثي ، أم انتخابي ، أم مزيج بين الإثنين ؟

وقد هلق د جون ييتي ، على المعيارين الأخيرين ، بقوله إنها لا يسمحان  
بعمل أى تصنيف واضح للانساب السياسية ، والواقع أن تخصص الوظيفة  
السياسية ، هو مسألة درجة في مجتمع معين يمكن أن تتركز السلطة في مجالات عديدة  
بدلاً من مجال واحد ، وفي فئات مختلفة من الأشخاص بدلاً من فئة واحدة  
وهو يتساءل في هذا الصدد : هل يعتبر المجتمع المكون من عدد من الممالك  
المنفصلة ، والتي يكون لكل منها بتازة الداخلي المركزي ، وليست لها رئيسها المشترك  
مجتمعا مركزيا ، أم إنقساميا . وقد توصل د ييتي ، من هذا كله إلى تصنيف  
ثنائي للانساب السياسية ، وضعه كما يلي :

١ - **الانساب السياسية المركزية** ، وهي التي تتركز السلطة فيها ، في يد  
رئيس أو ملك ، قادر على فرض إرادته فيما يتعلق بالأمور التي من شأنها تدعيم  
النظام الإقليمي أو العشاري . وبمجال السلطة السياسية هنا هو مجموع الكائنات  
الاجتماعية التي تتمتع بحق الشخص ( أو الأشخاص ) في عارسة السلطة .

٢ - **الانساب السياسية غير المركزية** ، وميز بين أربعة نماذج منها :  
النموذج الأول ، هو المجتمعات المحلية المنظمة تنظيما بسيطا جدا ، والتي يعيش

أعضاؤها عادة على الصعيد أو الجم ، ولأن تكون أكبر الوحدات الإجتماعية فيها عبارة عن جماعات عائلية متمازجة ، أو جماعات قرابية مرتبطة ، وليست لديها أية جماعات رسمية . ومن الأمثلة على تلك المجتمعات : مجتمع « البوشمان » في جنوب أفريقيا ، والسكان الأصليون في أستراليا .

والنموذج الثاني ، هو المجتمعات المكونة من جماعات عليمة ريفية منفصلة يرتبط كل منها بالآخر بروابط قرابية واقتصادية ، ولكنها تحكم عن طريق مجالس قد تكون رسمية أو غير رسمية . ومن الأمثلة على ذلك : تلك الشعوب التي تعيش في غرب أفريقيا مثل « الايبو » ، و « الباكو » . وهي مجتمعات وصلت إلى درجة كبيرة من التقيد وتمكس درجة متقدمة من التخصص الاقتصادي .

ويشتمل النموذج الثالث على الفئات الكبرى التي تضم المجتمعات التي يفرض فيها الضغط من خلال نسق طبقة العمر . وهذا النموذج من التنظيم ، يميز بعض شعوب شرق أفريقيا ، مثل « الماساي » ، و « الناندي » .

أما النموذج الرابع والآخر فهو يمثل في المجتمعات التي تكون لوظائفها السياسية فاعليتها عن طريق جماعات منظمة في ضوء عوامل تتعلق بالامتداد ، سواء من جهة الأب ، أو الأم . وليست هناك مناصب سياسية في مثل هذه المجتمعات ، ولا رؤساء ، على الرغم من أن كبار السن يمكنهم أن يمارسوا قدرا محدودا من السلطة . وفي مثل هذه المجتمعات تقوم عدواة الدم بدور هام في الضغط الاجتماعي ، ولا تقتصر فاعليتها على كونها جزءا إجتماعيا ، بل إن لها أهمية سياسية بوصفها الوسيلة التي من خلالها يتعرف أعضاء الجماعة على القيم

المعيار الأول ، درجة تركز السلطة . قال أى حد توجد سلطة مركزية تعترف بها كل الجماعات التى تكون المجتمع ؟

أما المعيار الثانى ، فهو درجة تخصص الوظيفة السياسية . فهل هناك شخص أو أكثر يحتل سلطة سياسية متخصصة ؟ أم أنه ليست هناك مثل هذه الأدوار فى المجتمع ؟

ويرتبط المعيار الثالث بالأساس الذى تعتمد عليه السلطة السياسية . فهل هو وراثى ، أم انتخابى ، أم مزيج بين الإثنين ؟

وقد خلق « جون بتي » على للميادين الأخيرين ، بقوله إنها لا يسمحان بعمل أى تصنيف واضح للأنماط السياسية ، والواقع أن تخصص الوظيفة السياسية ، هو مسألة درجة فى مجتمع معين يمكن أن تتركز السلطة فى مجالات عديدة بدلا من مجال واحد ، وفى فئات مختلفة من الأشخاص بدلا من فئة واحدة وهو يتساءل فى هذا الصدد : هل يعتبر المجتمع المكون من عدد من الممالك المنفصلة ، والتى يكون لكل منها بتأوه الداخلى المركزى ، وليست لها رئيسها المشترك مجتمعا مركزيا ، أم إنقساميا . وقد توصل « بتي » من هذا كله إلى تصنيف ثنائى للأنماط السياسية ، وضحه كما يلى :

١ - الأنماط السياسية المركزية ، وهى التى تتركز السلطة فيها ، فى يد رئيس أو ملك ، قادر على فرض إرادته فيما يتعلق بالأمور التى من شأنها تدعيم النظام الإقليمى أو العشارى . ومجال السلطة السياسية هنا هو مجموع الكائنات الاجتماعية التى تعترف بحق الشخص ( أو الأشخاص ) فى ممارسة السلطة .

٢ - الأنماط السياسية غير المركزية ، ويميز بين أربعة نماذج منها :  
الفرد الأول ، هو المجتمعات المحلية المنظمة تنظيما بسيطا جدا ، ولدى يعيش

أعضاؤها عادة على القيد أو الجمع ، والتي تكون أكبر الوحدات الاجتماعية فيها عبارة عن جماعات عائلية متعاونة ، أو جماعات قرابية مربطة ، وليست لديها أية جماعات رسمية . ومن الأمثلة على تلك المجتمعات : مجتمع « البوشمان » في جنوب أفريقيا ، والسكان الأصليون في أستراليا .

والنموذج الثاني ، هو المجتمعات المكونة من جماعات محلية ريفية منفصلة يرتبط كل منها بالآخر بروابط قرابية واقتصادية ، ولكنها تحكم عن طريق مجالس قد تكون رسمية أو غير رسمية . ومن الأمثلة على ذلك : تلك الشعوب التي تقيم في غرب أفريقيا مثل « الايبو » ، و « الباكو » . وهي مجتمعات وصلت إلى درجة كبيرة من التقييد وتمكس درجة متقدمة من التخصص الإقتصادي .

ويشتمل النموذج الثالث على الفئات الكبرى التي تضم المجتمعات التي يفرض فيها الضغط من خلال نسق طبقة العمر . وهذا النموذج من التنظيم ، يميز بعض شعوب شرق أفريقيا ، مثل « الماساي » ، و « الناندي » .

أما النموذج الرابع والآخر فهو يمثل في المجتمعات التي تكون لوطاتها السياسية فاعليتها عن طريق جماعات منظمة في ضوء عوامل تتعلق بالاعتماد ، سواء من جهة الأب ، أو الأم . وليست هناك مناصب سياسية في مثل هذه المجتمعات ، ولا رؤساء ، على الرغم من أن كبار السن يمكنهم أن يمارسوا قدرا محدودا من السلطة . وفي مثل هذه المجتمعات تقوم عداوة الدم بدور هام في الضغط الاجتماعي ، ولا تقتصر فاعليتها على كونها جزاء اجتماعيا ، بل إن لها أهمية سياسية بوصفها الوسيلة التي من خلالها يتعرف أعضاء الجماعة على القيم



منطوقه ، وإنما هو كأي إنسان آخر ، يعتبر من وجهة نظر القانونيين ، واستنتج من ذلك ، أن القانون البدائي لا يمثل في مجموعة من القواعد السليبة فقط ولا يعتبر برته قانوناً جنائياً .

ولقد اخذ من د. براون ، على الجملة كثيراً من فقهاء القانون التاريخيين الذين استخدموا مصطلح « قانون » لكن يثير إلى معظم عمليات الضبط الاجتماعي ، وعرف القانون بأنه :

« عبارة عن عملية التطبيق المنتظم لقوة المجتمع السياسي المنظم ، وهو نفس تعريف « بارند » الذي وضعه في كتابه عن « الضبط الاجتماعي من خلال القانون » . ومعنى ذلك إذن أن « براون » استخدم كلمة قانون لكي تشير إلى الجزاءات القانونية المنتظمة . أما الإلزامات التي تفرض على الأفراد في المجتمعات التي لا توجد فيها جزاءات قانونية ، فقد نظر إليها بوصفها مسائل مرتبطة ، بالعرف ، لا « بالقانون » . وطبقاً لذلك ، تكون هناك مجتمعات بدائية كثيرة ليس لديها قانون ، بل لديها أهداف وجزاءات عرفية (١) .

نستخلص من ذلك أن « مالفينسكي » وضع تعريفاً شاملاً للقانون البدائي فجعله مجموعة من الحقوق والإلزامات التي توجد في أي مجتمع ، سواء توفرت فيه السلطة السياسية المنتظمة أم لم تتوفر . على عكس الحال بالنسبة لـ « براون » الذي استخدم مصطلح « قانون » لكي يشير إلى معنى أكثر تحديداً ، ولذلك فإن وجود القانون في نظره يقتصر على المجتمع السياسي المنظم فقط ، أي المجتمع

الذى يتميز بالسلطة السياسية المركزية.

كما كان لما لينوفسكى موقف معارض للباحثين الذين أكدوا وجود القانون الجنائى فى المجتمعات البدائية ، وأنكروا وجود القانون المدنى . وذهب إلى أن وجه النظر هذه قد سيطرت على الدراسات الانثروبولوجية للقانون منذ « سيرمى مين » إلى الباحثين المحدثين من أمثال : هوبهاوس ، ولوى ، وسيدنى هارتلاند ، وهم الذين أكدوا أن أب التشريع فى المجتمعات البدائية يكمن فى « مجموعة من المحرمات » ، وأن كل التشريعات المبكرة تقريبا ، تكون من المنوعات . وهو يعتقد أن هذه الآراء متأثرة إلى درجة كبيرة بإتجاه عالم الاجتماع الفرنسى « دوركايم » ، وكذلك « مارسيل موس » .

وكانت نتيجة ذلك أن أضاف « مالىنوفسكى » إلى القانون الجنائى نوعا آخر من القانون ، وهو القانون المدنى *Civil law* ، أو القانون الوضعى الذى يحكم فى رأيه - كل دوائر الحياة القبلية ، ويتكون من مجموعة الالتزامات المقررة على الأهل ، التى ينظر إليها باعتبارها « حقا » بالنسبة لأحد الأطراف ، و « واجبا » بالنسبة للطرف الآخر وتفرض عن طريق ميكانيزم خاص قائم على التبادل فى المجتمع الذى قام بدراسته (١) .

وهناك ملاحظتان على موقف « مالىنوفسكى » يمكن ذكرهما فيما يلى :

الأولى ، أنه قد توصل من دراسته لشعوب جزر التروبرياندا إلى أن هناك نوعين من القانون : جنائى ، ومدنى ، ولكنه أخذ يطلق هذه النتيجة العامة على كل المجتمعات البدائية مع العلم بأن هناك مجتمعات بدائية كثيرة لا تعرف القانون

على الإطلاق ، .وهي التي لا تملك سلطة سيادية مركزية . وتمثل الملاحظة الثانية في أنه نظراً للقانون بمعنى عام جداً ، إستحالته معه للفرقة بين ما هو قانوني وما هو عرفي .

هذا ، وقد حاول « براون » ، تجنب الخلط الذي تترتب على محاولة تطبيق التمييز الحديث بين القانون الجنائي ، والقانون المدني ، على المجتمعات غير المتحضرة ، وذلك عن طريق الفرقة بين :

١ - قانون الذنوب العامة the law of public delicts

٢ - وقانون الذنوب الخاصة the law of private delicts

ويطبق قانون الذنوب العامة على الأفعال التي تؤدي بصاحبها إلى التعرض لإجراء منظم من جانب المجتمع كله ، أو على السلطة الاجتماعية فيه . ويمكن أن يطلق على هذا الإجراء « الجزاء العقابي » ، وهو عبارة عن رد فعل من جانب المجتمع تجاه أي فعل يهدد الشؤون الأخلاقية . ومن الأمثلة على الأفعال التي تهدد المجتمع كله وتعتبر ذنوباً عامة في المجتمعات البدائية ، إلنا بالمحارم : كالزواج أو الاتصال الجنسي بين أشخاص تعتبر هذه العلاقة محرمة بينهم ، وكذلك السحر الضار ، أو السحر الأسود ، الذي يمارس تجاه شخص من نفس المجتمع وعائلة القانون القبلي ، ويختلف صور إنتهاك المقدمات . أما في حالة قانون الجزاءات أو الذنوب الخاصة ، يمكن أن يوقف النزاع بين الأشخاص أو الجماعات عن طريق محكمة قضائية ، بينما تتخذ السلطة المركزية ذاتها قرارات الجزاء في حالة الذنوب العامة (١) .

ويرى « براون » أن كلا من القانونين : الجنائي ، والمدني الحديثين ، مشتقان بطريقة مباشرة من قانون الذنوب العامة ، وقانون الذنوب الخاصة . غير أن الأعمال التي ينظر إليها الآن بوصفها ذنوبا عامة : كالقتل ، والسرقة ، كانت تعامل في كثير من المجتمعات البدائية على أنها ذنوب خاصة . بينما أن الأعمال التي كانت في تلك المجتمعات تمثل ذنوبا عامة هي السحر الأسود ، والبرقا ، وإنتهاك المقدسات . والواقع أن تصنيف « براون » لنماذج القانون البدائي ، كان أثر واقعية ووضوحا وانطباقا على المجتمعات البدائية ، من التصنيف الذي وضعه مابنوفسكي وغيره .

وأخيرا ، يمكن التعميق على المدخل الأنثروبولوجي لدراسة الضبط الاجتماعي عن طريق الإشارة إلى الملاحظات والنتائج التالية :

- ١ - إهتم الباحثون الأنثروبولوجيون بالأناسق الاجتماعية كلها بوصفها تسهم في الضبط الاجتماعي .
- ٢ - ركز معظمهم على دراية النسقين : السياسي ، والقانوني ، بوصفها أناسق الضبط الأساسية .

٣ - اختلفت دراسة النسق السياسي باختلاف نموذج المجتمع محل الدراسة ، فإذا كان المجتمع يكون دولة ، أو بتعبير آخر ، إذا كانت لديه سلطة مركزية ، تمثلت موضوعات الدراسة في : دور الرئيس أو الملك ، والنظام الضريبية ، والقضائية ، والسلطات المشتركة مع الحاكم في التنفيذ . أما إذا كان المجتمع لا يملك سلطة مركزية فإن دراسة الضبط تتركز على الاهتمام بمكونات البناء الاجتماعي ، والنظام الإقتصادي ، والديني ونسق طبقات العمر ، ونسق الإنحدار

الأبوي ، والنسق القرابي بوجه عام .

٤ - فيما يتعلق بالنسق القانوني ، حاول مالمينوفسكى ، أن يقضى على الفكرة التي كانت شائعة قبله ، والتي مؤداهما أن سلوك الأعضاء في المجتمع البدائي يعتبر تلقائيا وذاتيا ، وأنه لا ينحرف عن القواعد السائدة ، وبالتالي فليست لدى هذا المجتمع حاجة إلى قانون بالمعنى الحديث للكلمة . وذهب مالمينوفسكى إلى أن الإنسان البدائي مثل الإنسان الحديث ، يخضع لقواعد محددة ، وقد ينحرف عن تلك القواعد ، وأن هذا الانحراف يمكن أن يمرضه للجهاز ، المدنى أو الجنائى . ولذلك صنف القانون البدائي إلى قسمين : مدنى ، وجنائى بالمعنى الحديث للكلمة . أما براون ، فقد اتتد هذا الموقف ، وحل المشكلة عن طريق الاستغناء بمصطلحين آخرين هما : قانون الذنوب العامة ، وقانون الذنوب الخاصة . ولواقع أنه كان لكل من مالمينوفسكى وراود كليف براون إنجازان متعارضان في تعريف النسق القانوني ، وتصنيف القوانين وربما يمكن إدراج كل المحاولات الأخرى في هذين الميدان إما إلى الأول أو إلى الأخير .

٥ - كان معظم الباحثين الأنثروبولوجيين يحسرون دراسات ميدانية ، ولم يكتفوا بتدبير آراء الباحثين السابقين عليهم .

٦ - تركزت كل الدراسات الأنثروبولوجية الضبط ، في المجتمعات البدائية وخصوصا في أفريقيا ، وأستراليا .

### استخلاصات عامة

بالإضافة إلى التعليقات التي وضحت في نهاية كل نظرية ، يمكن الإشارة إلى مجموعة استخلاصات أساسية ، وهي :

أولاً : هناك نظريتان في الضغط الاجتماعي تندرجان تحت الإطار العام لنظرية الفعل الاجتماعي ، وهما : نظرية بارسوز ، ونظرية لايبير . وقد اهتمت الأولى بدراسة مكانزمات الضغط الاجتماعي على اعتبار أن ميكانيزم الضغط هو الذي يعمل على تدعيم الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور . وينظر بارسوز إلى هذه الميكانيزمات بوصفها جوانب كاملة للضغط ، وهي تشمل في : الصمود ، والتسامح وتضييق حدود العلاقات . ولذلك ، يمكن القول بأن نظرية الضغط الاجتماعي عند بارسوز تمثل تحليلاً للمعاملات التي توجد في النسق الاجتماعي ، وتيسل إلى مواجهة الاتجاهات الانحرافية ، أو إلى تدعيم الإمتثال لتوقعات الدور . أما بالنسبة لنظرية لايبير ، ففسد أشارت إلى الضغط بوصفه عاملاً ضمن مجموعة عوامل تؤثر في السلوك ، وأن جماعة المكانة هي التي تمارس الضغط تجاه سلوك الشخص ولذلك تعتبر نظرية لايبير تحليلاً لعوامل الضغط الاجتماعي التي تتعلق بالجماعات الصغيرة ، مثل حجم تلك الجماعات ، ومدى إستمرارها في الزمن ، وقيمها ، ومعاييرها ، وأثر ذلك كله في ضبط سلوك أعضائها . والواقع أن لايبير قد تأثر إلى حد كبير بنظرية كولي ، وخصوصاً فيما يتعلق بأثر الجماعة الأولى في سلوك أعضائها .

ثانياً : هناك نموذج آخر من النظريات التي تربط بين الضغط والنسق الاجتماعي الشامل ، وتعتبر نظريته كل من هومانز ، وباكلي أمثلة على ذلك . فالضغط الاجتماعي ليس منفصلاً عن النسق الاجتماعي : بل إنه إما أن يكون منبثقاً عنه ، أو مفروضاً عليه . وهناك علاقة وثيقة بين الضغط والتوازن ، ومعنى ذلك أنه حينما نجد أن الضغط يمارس بطريقة فعالة في مجتمع معين ، نحكم عليه بأنه في حالة توازن ، كذلك تؤدي حالة توازن النسق إلى مزيد من فاعلية الضغط .

ثالثاً : أما النموذج الثالث للنظريات فهو تلك النظريات التي تهتم بالتخطيط والضبط الديمقراطي ، وتمثلها نظرية مانتهايم ، التي تشمل في :

١ - أن الضبط نوع من التخطيط العقلاني الذي تمارسه الدولة أو بعض أفرادها .

٢ - أن هناك أسلوبين للتأثير في السلوك ، الأول ، مباشر والثاني غير مباشر ، وتختلف المجتمعات من حيث إستخدامها للأسلوب الأول أو الثاني ، طبقاً لثقافتها ، ودرجة تقدمها ، ونوع النظام السائد فيها .

رابعاً : تمثل للنظريات الثقافية التكاملية ، النموذج الرابع - وهي التي تهتم بدراسة النماذج الثقافية ، والممارسات ، والقيم ، دراسة متكاملة لمعرفة الأمر الذي تحدده في ضبط سلوك الأعضاء .

خامساً : هناك نموذج أخير للنظريات الأنثروبولوجية في الضبط الاجتماعي وهو يمثل النظريات التي تربط الضبط بالتنظيم الاجتماعي ، وقد اكتسبت في هذا الصدد بمرور الزمن نظرية هولنج شيد ، التي تمثل الفكرة الأساسية فيها ، في أن التنظيم والضبط صورتان غير منفصلتين من تلك العملية التي توجه السلوك نحو الإستجابات الجماعية المتشابهة في طبيعتها ، والتي تجعل كل أعضاء المجتمع ، يثلون تقريباً نفس إستجابات زملائهم في موقف معين . وهناك مستويان لدراسة الضبط في نظر هولنج شيد :

الأول ، يتمثل في تحليل بناء ووظيفة الممارسات الاجتماعية الثقافية التي تنظم سلوك الأشخاص وتضبطه ( وهو تحليل على مستوى النسق والتنظيم ) . أما المستوى الثاني ، فيتمثل في دراسة سلوك الشخص الذي يستجيب لهذه الممارسات ( وهو تحليل على مستوى دور الفرد ) .

ببساطة : أنه قبل إختتام هذا الفصل الخامس بنظريات الضبط الإجتماعى الحديثة والمعاصرة ، كان لابد من التمرض لوجهة نظر أخرى ، إجتبت بدراسة الضبط ، وهى التى تتمثل فى المدخل الأنثروبولوجى . وقد انصب هذا المدخل أساساً على الإهتمام بنسقين أساسيين للضبط ، وهما النسق السياسى ، والنسق القانونى . وهناك بعض الباحثين الذين ركزوا إهتمامهم على دراسة النسق الأول ( وقد أشرت إلى بعض دراساتهم فى موضع خاص بذلك ) ، بينما إهتم الآخرون بالنسق القانونى ، والواقع أن هناك إختلافاً بين الموضوعات التى تندرج تحت كلا النسقين ، وقد تركزت دراسات الأنثروبولوجيين على المجتمعات البدائية فى قارتى أفريقيا ، وإستراليا .

سابعاً : أشار عدد كبير من الباحثين السوسيولوجيين فى ميدان الضبط الإجتماعى إلى ضرورة إجراء دراسات متعمقة على مجتمعات عديدة ، بهدف إختيار مجموعة القضايا التى اشتملت عليها النظريات السابقة . وهذا الإجراء من شأنه أن يؤدى إلى نمو النظرية ، وتقدم البحث العلمى الواقعى .

ثامناً : إذا أردنا أن نحدد النموذج العام الذى يمكن أن تندرج تحته نظريات الضبط الإجتماعى ، فهو النموذج الأول من النظريات التى ذكرت فى بداية الفصل الثالث ، أى النظريات المتوسطة التى تشمل على قواعد إجرائية ، ومخططات تصنيفية ، وأساقى تصويرية .

ثامناً : اشتملت معظم نظريات الضبط على مجموعة من القضايا والتعقيدات التى تفيد فى تقدم البحث العلمى ، ومثال ذلك القضايا التى تضمنتها نظرية لاييه والتى تصور الأمر النسبى لسلك جماعة من الجماعات فى الضبط الإجتماعى فى مجتمعات مختلفة ، وكذلك فاعلية السور والمكانة فى ضبط سلوك الإهضاء فى



بجتمعات مختلفة .

ومكنا ، فقد ألقى الضوء - من خلال الباب الأول من هذا الكتاب - على أهم ملامح نظرية الضبط الاجتماعي في تراث علم الاجتماع ، وذلك بواسطة طرق الأفكار العامة والقضايا التي طرحت فيها ، وبمجموعة التساؤلات التي وردت على أذهان المفكرين الاجتماعيين في بدايات الفكر الاجتماعي الأول ، وتلك التي طرحها علماء الاجتماع عند ظهور هذا العلم وفي كل مراحل نموه المختلفة . وفي الواقع أن المتأمل لهذه النماذج أو المصنفات التصورية ، يجد أنها تمثل في حقيقة أمرها ، إنمكاساً لأهم ملامح النظرية السوسيولوجية العامة إلى درجة نقول معها إن دراسة الضبط الاجتماعي تمكن الدارس من - بر أغوار الحقيقة الاجتماعية كاملة .



## الباب الثاني

### التحليل السوسيولوجي للضوابط الاجتماعية

الفصل الخامس : النظم والجماعات ضوابط اجتماعية

الفصل السادس : الضوابط والمتغيرات الاجتماعية الأخرى



## الفصل الخامس

### النظم والجماعات ضوابط إجتماعية

. في النظم بوجه عام :

. تعريف النظام وطبيعته

. خصائص النظم

. بناء النظام

. وظائف النظام

- دور النظم في الضبط الإجتماعى :

١ - النظام الدينى

٢ - النظام الإقتصادى

٣ - النظام التليمى

- دور الجماعة الأولية

- الجماعة الثانوية والضبط الإجتماعى

- الثنائية والمتصل نظريتين فى المجتمع والضبط .



## المبحث الخامس

### النظم والجماعات ضوابط إجتماعية

من الضروري أن نعرض لبعض النظم التي تقوم بدور معين في عملية الضبط الإجتماعي ، ونعرف على ذلك الدور الذي كانت تقوم به من قبل ودورها الآن ، ثم اختلاف دورها باختلاف المجتمعات التي توجد بها ، وذلك من خلال استعراض آراء بعض علماء الاجتماع بهذا الصدد ، وسوف أبدأ بالنظام الديني ، ثم النظام الإقتصادي ، وأخيراً النظام التعليمي . وقبل الحديث عن كل نظام على حدة ، سوف أعالج بطريقة عامة مفهوم النظام وطبيعته ، وخصائصه ، وبنائه ، ووظائفه ، وسيم ذلك أيضاً من خلال التنويه إلى بعض آراء العلماء والباحثين في هذا المجال . وبعد الإتياء من دراسة النظم ، نتجه إلى دراسة الأبنية الإجتماعية التي تمارس النظم ووظائفها من خلالها ، أي الجماعات الأولية والثانوية ، والتعرف على دور كل منها في الضبط ، في المجتمع الشعبي الصغير ، والمجتمع الكبير . وبعد ذلك كله ، نقوم بتمييز على نظريتين كبيرتين في المجتمع والضبط ، وهما : النظرية الثنائية ، ونظرية المتصل ، وذلك لمعرفة أـهـلـوب كل منها في النظر إلى أدوات الضبط في المجتمعين : الشعبي ، والجماعي أو الجماهيري .

#### في النظم بوجه عام

#### تعريف النظام وطبيعته

تمددت تعريفات علماء الاجتماع للنظم ، نظراً لتمدد منظوراتهم إليها . ولن أعرض في هذا الصدد لكل تعريف على حدة ، وإنما سوف أقصر على الإشارة إلى نموذج واحد لكل تعريف ، بهدف التعرف على مدى التشابه بين تلك التعريفات . وقد عرف « كولي COOLEY » ، النظام بأنه دائرة محدودة وقائمة للعقل العام ، وهو لا يختلف من حيث طبيعته المطلقة عن الرأي العام ، ويقول أيضاً « إن

النظم ليست عبارة عن وحدات منفصلة ، ولكنها بالأحرى عبارة عن مجالات أو دوائر الفكر المشترك والمتجانس نسبياً . وأن النظام يوجد لدى الفرد كمادة عقلية وسلوكية ، تتميز بأنها لا شعورية إلى حد كبير لأنها عامة في الجماعة كلها . وأنه غالباً ما يكون الفرد حلة ومعمولا للنظام : فهو يستقبل تأثير الدولة التي تطوره بتقاليدها منذ طفولته ، ولكنه في نفس الوقت ، يؤثر في الدولة بشخصيته . وفي موضع آخر يقول « كولي » : إن النظام جزء ناضج ومتخصص وصارم نسبياً من البناء الاجتماعي . وأنه بالرغم من أن النظم عادة ماتمميز بالآلية ، إلا أنها تتطلب كذلك قدراً من الحرية الشخصية ، فالجيش هو نموذج النظام الآلي ، ومع ذلك فإن الاختيار الفردي يلعب دوره في هذا النظام ، وهو أمر حيوي بالنسبة له ، (١) .

والواقع أننا إذا ألقينا نظرة عامة على متضمنات هذا التعريف ، لوجدنا أنه يشمل على خمس نقاط أساسية : فالنظام دائرة للمقل العام ، ومعنى ذلك أنه يعبر عن الفكر المشترك بين الناس ، أي أن أعضاء النظام الواحد غالباً ما يفكرون بطريقة متشابهة نظراً لتشابه النظام الذي ينتمون إليه . والنظام لا يختلف في ذلك عن الرأي العام ، وهو ليس محصلة للإختراع الإنساني ، وإنما نتيجة للتطور ، ولتمو تجربة الجماعة . وهو أيضاً عادة عقلية يفكر الناس عن طريقها ويرتبطون من خلالها ، وعادة سلوكية أيضاً ، يارس الناس أفعالهم من خلالها وهو لا شعوري لأنه عام . وليس التأثير النظامي من جانب واحد فقط ، وإنما هو تأثير متبادل بين النظم والأفراد ، وهناك بالإضافة إلى ذلك قدر من الحرية

---

1 - Charles H. Cooley, Social Organization; Human Nature and the Social Order, The Free Press, Glencol, Illinois, 1956, pp. 312, 314, 319, 324.



الشخصية في علاقة الأفراد بالنظم . معنى ذلك أن أهم ما يميز النظام في رأى كولى ، هو : التلقائية ، والاجبار ، والعمومية ، ثم كونه يتطلب عنصراً من الحرية الشخصية .

ويسمى أندرسون Anderson النظام بأنه عبارة عن نسق من الأفكار ، أساليب سلوكية ، وقيم ورموز اجتماعية ، ترتبط معاً في بناء متكامل (١) . فالنظام عند أندرسون ، إذن هو بناء متكامل يشتمل على قيم وأفكار ونماذج سلوكية ، ومعنى ذلك أنه يعرف النظام من خلال تحديد مكوناته الأساسية ، هي القيم ، والأفكار ، والسلوك ، ويشير إلى خاصية هامة للنظام وهي تكامل عناصره .

ومناك تعريف ثالث قدمه لنا « إيفرت ويلسون Everett Wilson » ، يقول فيه « إن النظم هي ضوابط المجتمع ، ومن خلالها تتشكل المكافآت - المقربات ، وتوضع حدود التسامح لبعض نماذج السلوك الانحرافى ، وكل نظام يحدد وسائل تحقيق بعض القيم المحددة ثقافياً ، (٢) . ينظر ويلسون ، إلى النظام - في هذا التعريف - باعتبارها ضوابط للمجتمع ، تحدد مقاييس السلوك - وتضع جزاءات للسلوك المتعارف ، وتضع حدوداً للتسامح . وبالإضافة إلى هذا توضح النظم الوسائل التي تتمكن من تحقيق بعض القيم التي حددتها الثقافة ، فالأسرة مثلاً وجدت لكي تحقق مسئولياتها لدى أعضائها ، على اعتبار

---

1 — Nels Anderson, and K. Ishwaran, 'Urban Sociology, Asia Publication House, 1964, p. 157.

2 — Everett Wilson, 'Sociology: Rules, Roles, and Relationships, U.S.A, 1966, p. 504.

أن المسئولية هنا عديدة تحديداً ثقافياً . وكذلك الحال بالنسبة للنظام التعليمي ،  
والديني ، كل منها وجد لكي يحقق بعض القيم الثقافية .

أما التمرير الذي وضعه « جوزيف جوزفيلد Joseph R. Gusfield » فهو يعتبر النظام « الحق يفرضه المجتمع ويتكون من السلوك المتميز إن قليلا أو كثيراً والذي . عن طريقه تحل المشاكل الشائعة والمتكررة » (١) ويستطرد « جوزفيلد » في شرح هذا التمرير فيقول إن المقصود بأن النظم مجتمعية ، التأكيد على خاصية استمرار النظم ، والتأكيد أيضا على أن النظم تعتبر طرقا للسلوك يشترك فيها كل أعضاء المجتمع . يضاف إلى ذلك أن النظم تعتبر طرقا مفروضة للسلوك . فليست الطرق المحددة نظاميا ، طرقا متبعة في التصرف إزاء حادثة معينة فقط ، وإنما هي طرق ملزمة من الناحية الاجتماعية أيضا . ولذلك ، فإن النظم ، نماذج للسلوك حددها المجتمع بوصفها : ملائمة ، وصائبة في أوضاع معينة ، وأى خروج عنها يمرض المنحرف لأنواع من الجزاءات . أما القول بأن النظم تعتبر متأيزة ، فهو يعني أنها تتضمن سلوكا معيناً يقوم به الناس في مجال محدد من مجالات حياتهم ، وهذا السلوك يتميز عن أى سلوك آخر يجرى في مجالات أخرى من الحياة ، ونماذج السلوك لا تختلف فقط من نظام لآخر ، ولكنها تختلف أيضا من مجتمع إلى مجتمع مع تشابه النظام . ومعنى ذلك أننا لا يمكن أن نجد سلوكا أسريا موحداً في كل المجتمعات ، يضاف إلى ذلك أن التكوين النظامي يعتبر مسألة درجة ، أى أن ما يعتبر نظاما في مجتمع معين قد لا يعتبر نظاما في مجتمع آخر . ومثال ذلك أن التعليم في كثير من المجتمعات البدائية - كما يقول

---

١ — Joseph R. Gusfield et al. *Man's Institutions, Modern Sociology*, Alvin Gouldner 1962. p. 484.

جوزفيلد - ليس عملية منظمة ومتخصصة إلى الدرجة التي يكون عليها في المجتمع الغربي. والتعليم في أمريكا يعتبر نظاميا إلى حد كبير بينما لا يعتبر كذلك في المجتمعات البدائية ، ولذلك فإن تصور النظام يتضمن الدرجة . أما العنصر الأخير في تعريف « جوزفيلد » فهو يتضمن أن النظم تساعد على حل المشاكل الشائعة والمتكررة . فمماكل معينة : كالإنتاج ، وتوزيع السلع ، والتنشئة الاجتماعية للأطفال ، والعناية بالمرضى لا تصير في المجتمع بطريقة تلقائية ، وإنما تتطلب نظاما معينة لحلها . ولذلك ، فإن النظم تعتبر حلولاً للمشكلات التي يواجهها كل من الفرد والمجموعة في نفس الوقت .

هذا ، وبالرغم من الاختلافات التي قد تبدو لأول وهلة بين هذه التعريفات ، إلا أنها تشترك في عدة خصائص نوجزها فيما يلي : -

- ١ - أن النظام يعتبر عاماً في المجتمع بأسره .
- ٢ - أنه مفروض ، ويعمل على تحديد نماذج سلوكية معينة .
- ٣ - أنه يقوم بضبط السلوك ، ويوضع الجزاءات ، وحدود التسامح .
- ٤ - أنه يشمل على بعض القيم ، أو يستهدف تحقيق قيم معينة تحددها الثقافة .

### خصائص النظم

توجد بالمجتمع الواحد ، نظم عديدة ، كل نظام منها يؤثر في النظام الأخرى ويتأثر بها ، ومعنى ذلك أن هناك علاقات متبادلة بين النظم المختلفة ، وسوف نتم في هذا الصدد بالإشارة إلى خصائص النظم في علاقاتها المتبادلة . وقد قام « جوزفيلد » ، وزملاؤه ، بتحديد أربع خصائص لتلك العلاقات المتبادلة ، وهي : الإحتداد المتبادل ، والهيمنة النظامية ، والتنافس النظامي ، والإستقلال

### النظامى - (١)

أما عن الإعتاد المتبادل بين النظم ، فهو يظهر فى العلاقة بين النظام الأخرى ، والتعليمى ، والدينى . وكل نظام من تلك الأنظمة يأخذ على عاتقه تعليم الصغار بعض القيم ونماذج السلوك والمهارات ، ولكنه فى نفس الوقت يعتمد على النظام الآخر فى وظائف تعليمية معينة . وهناك خاصية أخرى للعلاقات بين النظم ، وهى السيطرة النظامية ، حيث أن هناك نظام واحد بالذات يسيطر على النسق الإجتماعى الشامل فى كثير من المجتمعات . ومعنى ذلك أن قيم هذا النظام ومعايره ، تتدخل فى كثير من مجالات الحياة ، وفى عمل النظام الأخرى . يضاف إلى ذلك أن للقائمى بوظائف النظام المسيطر ، يحتلون المواقف ذات الهيبة والسيطرة فى المجتمع . فإذا كان النظام المسكرى هو السائد فى مجتمع معين - نظراً للظروف التى يمر بها - يحتل الجيش الوضع الرئيسى فى المجتمع ، وتصبح القيم الحاكمة قىماً عسكرية ، والجماعة الحاكمة مكونة من القادة المسكرين ، ويصبح الإقتصاد موجهاً نحوها وتوجيهها عسكرياً . وتكون الأوضاع الدنيا فى المجتمع - سواء من ناحية القيمة الأدبية أو المادية للمكانة - للفنانين ، والشمراء ، ورجال الأعمال ، وغيرهم ممن يعملون فى مجالات غير عسكرية . وإذا كان النظام الدينى هو المسيطر فى المجتمع ، أصبحت الهيئات الدينية هى التى توجه أنشطة الدولة ، وتعمل على تطوير الأنشطة التعليمية والتربية بها . وإذا كانت الصناعة هى المسيطرة ، أصبح قادة التنظيمات الصناعية ، ورجال الأعمال لهم الكلمة العليا فى المجتمع ، بل وأصبحت أيديولوجية المجتمع بأسره متأثرة بأيديولوجية النظام السائد .

وقد لا تتفق إهتمامات نظام معين مع إهتمامات النظام الآخر وأهدافه ، ومن

هنا تأتي الحاصيتان الأخيرتان للنظم وهما : تنافس النظم ، ثم إتحاها إلى الاشتغال .  
ومن الأمثلة على تنافس النظم ، ما هو قائم بين الهيئات الدينية والمنظمات الأخرى  
كالمعلم ، والمدرسة ، والحكومة ، من تنافس حول قيام كل منها بالترسية ،  
والتعليم . وقد ينقلب التنافس إلى صراع بين القائمين بوظائف تلك النظم ،  
والواقع أن كل نظام من الأنظمة ، يميل إلى مقاومة تدخل النظم الأخرى وزحفها .  
ويعمل القائمون بوظائف النظم على تأكيد حقهم في تحديد المسائل التي تمثل  
مواضع إهتمامهم ، ومواقع ضبطهم . وهنا بالذات ، يكون الإعتماد المتبادل  
محدوداً ، حيث توضع الحدود التي تفصل نظاماً عن نظام آخر . وفي هذا الصدد  
تضع معتقدات المجتمع وقيمه تلك الحدود التي تحدد مجالات السلطة النظامية .  
فهو التي تقول : إن هذه القضية سياسية ، أو أنها اقتصادية ، أو تعليمية ، أو دينية  
وهي بذلك تحدد مجالات إختصاص معينة لكل نظام .

### بناء النظم

اتفق معظم علماء الاجتماع والباحثون فيه على أن هناك عنصرين أساسيين في  
كل نظام وهما : القيم ، والأدوار . فالقيم جزء هام من بناء أى نظام ، والقيم  
النظامية تختلف من أيديولوجية لأخرى . وما يؤكد ذلك ، التماثل الذي  
يوجد بين الإدارة الصناعية في بلدين صناعيين هما : الولايات المتحدة الأمريكية  
والاتحاد السوفيتي . إن قيم النظام عادة ما تنبع من صناعات القرارات في هذا  
النظام . ولذلك فإن إختلاف الطبقة التي ينتمى إليها صناع القرارات في كل بلد  
من البلدين السابقين ، أدى إلى إختلاف بين قيم النظامين . والواقع أن كل  
مجتمع من المجتمعات ينظر إلى قيمه النظامية بوصفها الأساس الوحيد والفعال  
لتحقيق أهداف النظم ، ويعتبر قيم ومعتقدات المجتمع الآخر خاطئة ، وحقاء ،

ولا أخلاقية ، ولا تمشي مع تقاليد العصر .

وتمثل قيم النظام مجموعة القواعد التي تمنح السلطة في إصدار القرارات المختلفة وفي تنفيذها ، فالنظام الرأسمالي مثلاً يعتمد على قيمة أساسية ، وهي أن الأشخاص الذين يملكون رأس المال لهم سلطة تحديد السياسة المتعلقة بنوع وكمية وبيع السلع التي يمكن إنتاجها . وكذلك الحسب بالنسبة للنظام الاسرى في المجتمعات الحديثة ، فهو يعتمد على قيمة مؤداها أن الوالدين مسئولان مسئولية تامة عن أبنائهم ، وأنه ليس لأحد الأقارب حق التدخل في تربية هؤلاء الأبناء ، ومعنى ذلك أن قيمة هذا النظام حددت المسئولية وبالتالي أعطت السلطة في إصدار القرارات وفي تنفيذها .

أما عن الأدوار النظامية ، فهي التي تقوم بها بطريقة هرفية ، وهي متضمنة في النظام ، ففلا أسرة أدوار معينة ، وللدين أدواره ، وللسياسة أدوارها ، وكذلك الحال بالنسبة للإقتصاد ، والعلم ، والقانون . وهناك فئتان من الأدوار النظامية ، الأولى : هي التي تمثل أدوار القائمين بوظائف النظم ، والأخيرة : تمثل أدوار الذين ينتفعون بها . أما القائمون بالوظائف ، فهم بمجموعة الأشخاص الذين ينجزون أوجه النشاط التي يعتبرها المجتمع من مسئولية هذا النظام أو ذاك ، والمتنفعون بالوظائف هم الذين تنجز الوظائف من أجلهم . ويعتقد كثير من الباحثين ، ومنهم « جوزيفيلد » أن دور القائم بوظيفة النظام يعتبر أكثر أهمية من دور المنتفع بها . لأن تلك الوظيفة تتميز أساسية بالنسبة للقائم بها ، فهو يحدد حياته المهنية في النظام ، ويعتبر النظام مصدراً لهيئته ودخله ، والنظام يحتل الجزء الأكبر من وقته . ودور القائم بالوظيفة يحتاج إلى تدريب وتعليم أكثر من دور المنتفع بها . وهذا ولا يستطيع أحد أن ينكر أهمية النظام بالنسبة

للمتفعين به ، فهو يشبع حاجاتهم ، ويحقق أهدافهم الاجتماعية .

### وظائف النظم

حاول بعض علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة النظم الاجتماعية ، أن يحددوا وظائف النظم بطريقة عامة ، فذهبوا إلى أن الوظيفة الأساسية للنظم هي إشباع حاجات اجتماعية معينة . ومن بين هؤلاء نذكر « كولي » الذي يرى أن نظاما معيناً ، كالحكومة ، والكنيسة ، والقوانين ، والأعراف ، والمناخ ، والتعليم اعتبرت كذلك لأنها تعبّر عن الحاجات الدائمة للطبيعة الإنسانية . وذهب « ليفرت ويلسون » أيضاً إلى أن النظم توجد لكي تلبّي حاجات اجتماعية معينة ، فالحاجة الاجتماعية التي تطالب بإدماج الطفل في جماعة اجتماعية ، أصبحت من طريق تكوين نسق من العلاقات ، أطلق عليه الأسرة . وكذلك وجد النظام التعليمي لكي ينقل القسّم والإتجاهات والمهارات المتضمنة في الثقافة إلى أصحابها .

وهناك فريق آخر من الباحثين ، وجد أنه من الصعب أن ننسب وظائف عديدة إلى نظم معينة في كل المجتمعات ، لأن وظائف النظام قد تختلف من مجتمع لآخر ، بل وقد تختلف من فترة إلى أخرى في نفس المجتمع . وقد حاول « جوزيفيلد » أن يضع حلاً لتلك المشكلة ، فذهب إلى أنه لا بد من تحديد مجموعة النظم العامة التي توجد في معظم المجتمعات الإنسانية ، ونعني الإسهامات التي تقدمها هذه النظم أو الوظائف التي تقوم بها . وقد أدرك « جوزيفيلد » أن هذه مهمة صعبة ، لأنه ليست هناك علاقة واحدة وواضحة بين الوظيفة الاجتماعية والنظام ، يضاف إلى ذلك أنها تتطلب أيضاً تحديد النظم العامة والوظائف العامة في نفس الوقت . وقد حدد « جوزيفيلد » العناصر العامة المشتركة بين المجتمعات

في مسألتين أساسيتين وهما : المواقف الإنسانية المشتركة ، وإحتياجات النسق الاجتماعي ، أو الإحتياجات العامة للمجتمعات . وهو يتفقد بالمواقف الإنسانية المشتركة ، تلك الأزمات العامة التي تنمرض لها الكائنات الإنسانية الفردية ، مثل حادثة الموت ، والولادة ، والمرض ، والجوع وما إلى ذلك . والواقع أن المشكلة الإنسانية العامة تتطلب حلاً إنسانياً عاماً ، يتبلور هذا الحل في صورة نظام . وقد تنشأ للنظم لائمية حاجات عامة للإنسان الاجتماعية لا للأفراد ، ويطلق « بارسونز » على هذه الحاجات « المتطلبات الوظيفية » للمجتمع ، فمن أجل أن يوجد أي مجتمع ، وأن يستمر لا بد أن تنجز بعض الوظائف ، ويذكر هوزفيلد بهذا العدد أنه لا توجد في علم الاجتماع حتى الآن ، قائمة تضم الإحتياجات العامة لكل المجتمعات . وأشار إلى ضرورة الاهتمام بالنظم التي تقوم بالوظائف الآتية في كل مجتمع : وظيفة الضغط ، ويقوم بها ذلك النسق الذي يعمل على تنظيم السلوك ، وتحديد المسؤوليات والملكية ، التي تعدد حقوق إمتلاك السلع والخدمات والتبادل ، أي النسق الذي يعمل على نقل السلع والخدمات . ثم النسق الذي يحدد العمل في المجتمع ، ويضع الأفراد في أوضاع معينة من خلال تقسيم العمل ؛ والنسق الذي يعمل على العناية بالصحة ومقاومة المرض والوقاية منه ؛ والنسق الذي يعمل على ضبط آفات قوى الطبيعة ؛ والنسق الذي ينقل المعتقدات والقيم والمهارات إلى أجيال الصغار . وأخيراً النسق الذي يوفر العلم وجميع المتطلبات الأخرى اللازمة لتدهيم الحالة الفسيولوجية .

ويذكر « هوزفيلد » من الاعتقاد بأن نظام معينة تقوم بوظائف معينة ، أو أن النظام الواحد لا يقوم إلا بوظيفة واحدة أي لا يواجه إلا حاجة واحدة فقط . فالنظام نسق للسلوك يمكن أن يقوم بوظائف عديدة ، وقد تنجز وظائف



النظام ، وقد تتداخل مع وظائف النظم الأخرى . ومن الأمثلة على تعدد وظائف النظام الواحد أن الأسرة في المجتمعات التاريخية (وفي المجتمعات البدائية أيضاً) كانت تقوم بالوظيفة التربوية ، والتعليمية والصحية ، والسياسية ، والقانونية ، والدينية ، ولكن تلك الوظائف التي كانت الأسرة تقوم بها ، أصبحت الآن تسند إلى نظم أخرى . يضاف إلى ذلك أن الوظيفة الاجتماعية الواحدة يمكن أن تنجز بواسطة أكثر من نظام واحد . تربية الطفل في المجتمع الحديث ، وظيفة تقوم بها الأسرة والنظم التربوية الأخرى . ومسئولية صحة الطفل ، تشترك فيها الأسرة والنظام الطبي . وقد يؤدي مثل هذا التداخل إلى صراع ، وقد لا يؤدي . وتكون فرصة الصراع ضئيلة عندما تتحدد مسؤولية كل نظام تحديداً دقيقاً ويمكن لوظائف النظام أن تتغير فيضاف إليها وظائف أخرى ، أو تحذف منها وظائف قديمة .

وبالرغم مما ذكر من أنه لا يمكن إسناد وظيفة معينة إلى نظام معين ، وأن وظائف النظام تتعدد ، إلا أن هناك بعض الوظائف التي تعتبر مميزة لنظم معينة . فلكل نظام وظيفة أساسية ، بجانب قيامه ببعض الوظائف الأخرى الثانوية ومثال ذلك أن وظيفة معينة مثل الرعاية الصحية ، تقوم بها نظم متعددة ، كالمدسة ، والأسرة ، والطب . ولكنها لا تمثل الاهتمام الرئيسي إلا بالنسبة للطب فقط . ولذلك فغالما أن النظم تركز على وظائف معينة ، فانه يمكننا أن نتحدث عن أنظمة معينة بوصفها تقوم ببعض الوظائف الاجتماعية المتميزة أو بإحداها طريقة لتحقيق تلك الوظائف .

هذا عرض مختصر وسريع لبعض تعريفات علماء الاجتماع للنظم ، ولخصائصها ، وبنائها ، ووظائفها . وهو يعتبر مقدمة ضرورية لفصل مثل هذا ، يتعرض

لدراسة دور النظم في عملية الضبط الإجتماعى . وبهذا الآن أن نتعرض بالتفصيل لثلاثة نظم إجتماعية ، وهى : النظام الدينى ، والنظام الإقتصادى ، والنظام التعليمى .

### دور النظام فى عملية الضبط الاجتماعى

#### ١ - النظام الدينى

بما ونحن بصدد الحديث عن دور النظام الدينى فى عملية الضبط الإجتماعى ، أن نتعرض - باختصار - لبعض المحاولات التى بذلت لتعريف الدين كظاهرة ، وكنظام . ثم لوجئنا النظر الأساسيتين فى فهم الأثر المتبادل بين النظم الاجتماعية . وأن نذكر بعض المحاولات التى قامت بدراسة الوظائف الاجتماعية للدين ، ثم نتعرف بعد ذلك على أساليب الضبط الدينى ، ونوعية السلوك المنضبط عن طريق الدين . وأخيراً نعرض لبعض النتائج العامة التى توصل إليها بعض الباحثين فيما يتعلق بدور الدين فى عملية الضبط الاجتماعى .

قبل أن نحاول دور كايم أن يعرف الدين ، فم يفحص معظم التعريفات التى وضعها المفكرون والفلاسفة وعلماء الاجتماع الذين سبقوه وأول ما فعله دور كايم فى هذا الصدد هو تنفيذ تلك التعريفات ، وتوضيح أخطائها . (١) وكان هناك شبه اتفاق بين العلماء الذين سبقوه ، على أن الخاصية المميزة لكل مذهب دينى ، هى أنه « خارق للطبيعة » ، أى أنه يتخطى حدود معرفتنا ، ويصعب فهمه وإدراكه ،

---

1 — Emile Durkheim, The Elementary forms of the Religious Life, Trans by Joseph Ward Swain, 1915, pp, 24, 92, 41 — 24, 47 .

وبالتالى فهو «غامض» . ومن أمثلة تلك التعريفات ، قول هررت سبنسر :  
« تعبر الأديان عن إقتناع ضمنى بأن وجود العالم بما فيه وبما يحيط به ، يعتبر  
شيئاً غامضاً يتمذر تفسيره » . وكذلك نظر « ماكس مولر » إلى الدين بوصفه  
« صراعا من أجل فهم وإدراك ما يصعب على العقل إدراكه ، وهو أيضاً صراع  
بهدف الوصول إلى المطلق اللامتناهى » . وقد انتقد دوركايم هذه التعريفات  
قائلاً بأن الغموض قد لا يوجد فى كل الأديان . وهناك فكرة أخرى إستخدمت  
فى تعريف الدين ، وهى « الألوهية » حيث يقول « ديفى » Deville ، فى تعريف  
الدين : « إنه توجيه للحياة الإنسانية عن طريق ذلك الشعور بأن هناك عقلا  
خارقا يسيطر على العالم الخارجى ، وعن طريقه يتحقق الشعور الذاتى بالوحدة » .  
ويعترض دوركايم أيضاً على هذا التعريف ، ويرى أن هناك ديانات كبرى تخلو  
من فكرة الآلهة والأرواح ، أو أن تلك الفكرة تلعب فى بعض الأديان دوراً  
ثانوياً فقط ، والدين شيء أكثر من الآلهة والأرواح ولذلك فلا يمكن تعريفه عن  
طريقها . وقد وضع دوركايم تعريفاً للدين عن طريق تحديد الأجزاء التى يشتمل  
عليها ، فذهب إلى أن الدين « نسق مركب من الأساطير ، والمقائد أو المذاهب ،  
والطقوس والشعائر » . ويرى أن المقائد هى تلك التمثلات التى تعبر عن طبيعة  
الاشياء المقدسة ، أما الطقوس فهى قواعد السلوك التى تحدّد ما يجب أن يكون  
عليه تصرف الإنسان تجاه الموضوعات المقدسة . إلا أن دوركايم أدرك أن هذا  
التعريف ليس مكتملاً أيضاً ، لأنه يمكن أن ينطبق على صورتين من الظواهر ،  
وهما : الدين ، والسحر . فالسحر أيضاً يتكون من مجموعة من المقائد والطقوس  
وانتهى دوركايم من ذلك إلى وضع تعريف جامع مانع للدين ، يقول فيه « إن  
الدين هو نسق موحد ومتكامل يشتمل على المقائد ، والممارسات المتصلة بالاشياء  
المقدسة ، تلك المقائد والممارسات تمارس فى مجتمع صغير أخلاقى يسمى الكنيسة » .

ويعلق على هذا التعريف بقوله إن الدين لا يمكن أن يتفصل عن هيئة العبادة أو عن الكنيسة ، أى أنه يجب أن يكون شيئاً جمعياً . وبالرغم من أن دوركايم لم يضع تعريفه هذا إلا بعد جهد كبير بذله في نقد التعريفات السابقة عليه ، إلا أنه وضع تعريفاً لا يخلو من أوجه النقص ، فعندما حاول أن يفرق بين الدين والسحر ، ذهب إلى أن الممارسات الدينية لا تتم إلا داخل الهيئة الدينية ، واعتبر دار العبادة شرطاً أساسياً لممارسة الدين ، ولكن هذا الرأي يلتزم إلى حد كبير عن الواقع ، لأن كثيراً من الممارسات الدينية يمكن أن تتم خارج الهيئات الدينية .

وهناك تعريف آخر للدين ، وضعه « جورج لندبرج » ، يقول فيه : « إن الدين هو الميدان الذى يشتمل على أنساق الإيمانات ، والمعتقدات ، والقرارات القائمة على الإدهاء بأن بعض أنواع العلاقات الاجتماعية مقدسة أو ملومة ، ويشتمل أيضاً على بناء الأنشطة الذى يتأثر بتلك الأنساق » . وهناك تشابه واضح بين تعريف لندبرج وتعريف دوركايم ، إذ أن كلا منهما يعتبر للمعتقدات ، والعقوس بمثابة عناصر أساسية للدين . ولكن هناك اختلافاً بين وجهة نظر كل منهما للدين ، فدوركايم يرى أن العقائد والممارسات متعلقة بالأشياء المقدسة ، أما لندبرج فينظر إلى المعتقدات والممارسات بوصفها تدعم علاقات اجتماعية معينة .

ويعرف « لورى نيلسون Lowry Nelson » وزملاؤه ، النظام الدينى من خلال عناصره الأساسية ، فهو يرى أن هناك أربعة أجزاء أساسية يتكون منها النظام الدينى ، وهى : البناء التنظيمى الشامل ، الذى يتوحد فيه الأعضاء الإيمانيون ويتميزون عن غير الأعضاء ، والامترشاد بتأديج معينة من الرموز ،

كالدساتير والقوانين التي تمثل معتقدات النظام وأولئك منه. العبادة فيه ، ونسق التشريعات التي توضع للسلوك ، وجزاءاتها الإيجابية التي تدعم الإمتثال لها . ثم أخيرا النظريات التي تضع تصورات لأصل الحياة وهدفها ، والإستمرار الوجود بعد الموت (١) . والواقع بأنه يمكننا أن نلاحظ شيئا جديدا في التعريف الأخير ، فبينما ركزت التعريفات السابقة اهتمامها على أهمية الدين في الربط بين الإنسان وبعض الكائنات المقدسة ، أشار هذا التعريف إلى ما يشتمل عليه الدين من جزاءات إيجابية وسلبية ، لا تحكم العلاقة بين الإنسان وبعض الكائنات الدنيا فقط ، وإنما تحكم التفاعلات بين الناس أيضا . وبالرغم من أن تعريفات معظم العلماء للدين ، لم تتضمن إشارة واضحة إلى عنصر الضبط الإجتماعي ، إلا أن تلك الإشارة وودت بوضوح أثناء دراستهم للوظائف الإجتماعية للدين ، وهذا ما سوف نتكلم عنه بشيء من التفاصيل فيما بعد .

### أثر الدين على النظام الأخرى

هناك نظريات سوسيولوجية عديدة ، اهتمت بالآثار المتبادلة بين النظام الدين ومختلف النظم الأخرى التي توجد بالمجتمع . ومن أشهرها ونظريه كارل ماركس ، التي تلخص في أن البناء الإجتماعي برسته بما يشتمل عليه من نظم إجتماعية ، وثقافة ، يعتبر وظيفة للنظام الاقتصادي . أما النظرية المعارضة لماركس ، فقد دعمها ، ماكس فيبر ، الذي أوضح لنا أنه طالما أن السبب يجب أن يسبق النتيجة ، فإن موقف ماركس لا يمكن أن يكون صحيحا ، لأننا في أمثلة كثيرة نجد أن

---

1 — Lowry Nelson and others, Community, Structure and Change, The Macmillan Company, New York, 1964, pp. 282-283.

قاعدة السلوك في دين معين تتغير قبل التمسق الاقتصادي نفسه . فالأخلاق البروتستانتية سبقت ظهور الرأسمالية . ومعنى ذلك أنه كان من الضروري أن تتغير بعض قواعد السلوك في الدين البروتستانتى قبل أن يتغير النظام الرأسمالى ذاته . وقد حاول كثير من علماء الغرب أن يثبتوا عن طريق بعض الدراسات الميدانية التى أجروها ، كيف أن تأثير الدين لا يقتصر فقط على مجال النظام الاقتصادى ، وإنما يمتد إلى مجال الأسرة وإلى كثير من عاداتها . وتوصلوا من بعض الدراسات التى أجروها ، إلى نتيجة تتفق مع وجهة نظرهم المسبقة، وتتلخص هذه النتيجة فى : أن الدين كنظام اجتماعى لا يشتمل فقط على قواعد السلوك التى تحدد علاقة الإنسان بمعبوده ، بل وتحدد أيضا علاقة الإنسان بالإنسان، وعلاقته بالعوامل الأخرى التى توجد بالمجتمع . ومن ثم فالقواعد الدينية للسلوك تحدد بعض نماذج النشاط فى البناء الاقتصادى والأسرى ، وبهذا المعنى يحدد النسق نماذج التغير فى تلك العوامل الأخرى فى المجتمع .

### الوظائف الاجتماعية للدين

لأن كل علماء الاجتماع والباحثين الذين اهتموا بدراسة الدين كظاهرة اجتماعية أو نظام اجتماعى ، واجهوا مسألة هامة وحاولوا جميعا أن يجيبوا عليها ، وهى : لماذا يوجد السلوك الدينى فى كل المجتمعات ؟ وهل هناك وظيفة مشتركة يمكن أن يؤديها ؟

وقد حاول بعض هؤلاء الباحثين ، ومنهم إدوارد سابير Edward Sapier أن يوضحوا أهمية الدين أو وظيفته بالنسبة للفرد . فذهبوا إلى أن الوظيفة العامة للدين هى أنه يزود الإنسان بشيء من هدوء النفس وسلامة العقل . فنعالم اليوم مليء بالمخاطر الجسيمة والشكوك والاضطرابات ، وهناك حاجة ماسة إلى الاحساس

بالأمن والطمأنينة. ولذلك فإن مختلف الناس في مختلف مراحل التطور، ومختلف الثقافات يحققون هذه الرغبات ويشبعون حاجاتهم إلى الأمن بطرق عديدة منها الاتجاه إلى الدين وعماراته العديدة .

غير أن معظم الباحثين في علم الاجتماع ، اهتموا بدراسة الوظيفة الاجتماعية للدين ، وسوف نذكر منهم على سبيل المثال لا الحصر : دوركايم ، وراذكليف براون ، وجورج لندبرج . أما عن دوركايم ، فهو يرى أن السمات الدينية هي تعبير عن وحدة المجتمع أو النظام الاجتماعي ، عن طريق تدعيمها وتقويتها للشاعر والإحساسات التي يتوقف عليها تضامن المجتمع والنظام الاجتماعي .

وقد اهتم وراذكليف براون ، أيضا بدراسة الوظيفة الاجتماعية للاديان ، ومحاولة التعرف على مدى إسهامها في تكوين النظام الاجتماعي وتدعيمه . وهو يرى أن الوظيفة الاجتماعية لدين من الأديان ليست لها صلة بأن هذا الدين حقيقي أو وهمي ، لأن تلك الأديان التي قد نعتقد نحن بأنها وهمية ومزيفة ، وخصوصا تلك التي ظهرت في كثير من المجتمعات القديمة وما زالت موجودة حتى الآن في المجتمعات البدائية ، يمكن أن تكون ذات أهمية كبرى في المجتمع الذي ظهرت به وتتلخص وجهة نظر براون في هذا الصدد ، في قوله بأن الحياة الاجتماعية المنظمة لدى الكائنات الإنسانية ، تعتمد على وجود بعض المشاعر أو الإحساسات الدينية ، ذلك لأن هذه المشاعر تقوم بضبط سلوك الفرد في علاقته بالآخرين . (١)

---

1 — A.R.Radcliffe Brown, *Structure and Function in Primitive Society*, Sixth Edition 1965, pp. 154, 157.

ويذهب « لندبرج » إلى أن الضبط الاجتماعي يعتبر أحد الوظائف الهامة للنظم الدينية وأن هذه الوظيفة تختلف إلى حد كبير باختلاف الأديان، والمصور، والمجتمعات . وهو يعتقد أن رجال الدين يعتبرون طبقة اجتماعية كاملة ، أم وظائفها هي تربية الشباب وتعليمهم والمحافظة على تقاليد المجتمع والإشراف على ممارستها ، وتدعيم القيم والأعراف . ولرجال الدين في كل وقت ومجتمع ، مكانتهم كعلماء ، وموجهين ، وفي بعض الثقافات يمارس رجال الدين المهام السياسية والقضائية والتنفيذية . وأنهم من ذلك إلى القول بأن الضبط الاجتماعي الرسمي ، ينظر إليه دائماً بوصفه وظيفة كبرى للدين . (١)

#### تعدد أساليب الضبط الديني

حاولت بعض الدراسات السوسيولوجية للدين أن تجيب على الأسئلة الآتية: ما مدى فاعلية الضبط الذي يمكن أن تمارسه الهيئة الدينية ؟ وما هي أساليب هذا الضبط ؟ وما هو نموذج السلوك الذي ينضبط عن طريق الهيئة الدينية ؟ وتكاد معظم تلك الدراسات أن تتفق على أن فاعلية الضبط الذي تمارسه الهيئة الدينية ، تتوقف على مدى التميزات التي تقدمها لها هيئات أخرى كالأسرة ، والحكومة ، والمدرسة ، والقانون . أما عن أساليب الضبط الديني فهي متعددة ومختلفة ، ذلك لأنه بقدر ما تقوم الهيئة الدينية بضبط أنواع مختلفة من السلوك ، بقدر ما تتمكن من استخدام أنواع عديدة من أساليب الجزاءات . فيمكنها أن تستخدم مثلاً الضبط الإقتصادي ، فتفرض الجزاءات الإقتصادية ، ويمكنها الإستماعة بالمدرسين لتحقيق الضبط التعليمي ، ويمكنها الإستفادة بالأساليب الأخلاقية والحكومية داخل نطاقها الخاص . ويمكن أن يحدث ذلك كله عندما تتفق ممارسات تلك



المهتة مع ممارسات الجماعة . بهذا وبثوقيت نوع السلوك الذى يخضع لضبط الدين على نماذج المهتة الدينية ذاتها ؛ فالمهتة الدينية المتطورة التى تستمد قوتها من الجماعة ، يمكنها أن تضبط السلوك وفقاً لممارسات تلك الجماعة التى تضبط بها .

### بعض النتائج العامة المتعلقة بدور الدين فى الضبط الاجتماعى

يمكننا أن نوجز فيما على بعض النتائج التى توصل إليها بعض العلماء والباحثين من الدراسات المختلفة التى قاموا بها ، والتى تتعلق بالدين سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة :

١ - ذهب أندرسون إلى أن هناك حقيقة لا يمكن التغلبل من أهميتها ، وهى أن الدين مازال يحتل وضعا أساسياً فى التنظيم الاجتماعى لبعض الدول للصناعة فى أوروبا الغربية ، وخصوصاً لدى سكان الأراضى المنخفضة بوجه عام ، فهم يعتبرون الدين شيئاً ذا أهمية كبرى فى حياتهم . ولكنه يضيف إلى ذلك أن الضبط الاجتماعى تحت اسم الدين ، قد يكون فعالاً فى المجتمعات المتجانسة ، ولكن مثل هذه الوسيلة فى الضبط لا يمكن أن تفرض على مدبنة كبرى تتميز باللاتجانس مثل لندن . ولكن تحول الحياة الحضرية الحديثة ، لا يعنى أنها استبعدت الدين بصورة نهائية ، وإنما يبدو أن دور الكنيسة قد تضائل إلى حد كبير لوجود هيئات أخرى تقوم بدور الضبط . (١)

٢ - قد يترتب على الضبط الدينى ، وجود نوع آخر من الضبط المضاد ؛ ولذلك يرى سكينر Skinner ، أن المهتة الدينية قد تدخل فى صراع مع هيئات دينية أخرى تحاول أن تقوم بضبط نفس الأعضاء ، أو تدخل فى صراع مع هيئات

1 - Nels Anderson, Urban Sociology, op. cit., pp. 158-159.

حكومية لها مخططاتها المختلفة فيما يتعلق بالضبط . وغالبا ما توجد بالمجتمع هيئات عديدة تتعارض مع الضبط الديني كالهيات الاقتصادية ، والتعليمية ، وحتى العلاج النفسى كوسيلة للضبط . ولا حاجة للتنشئة الاجتماعية للفرد ، يعتبر مختلفاً عن الدين . والهيات الدينية ، مثل هيئات الضبط الأخرى ، تستخدم قوتها فى بعض الاحيان ، للحصول على امتيازات شخصية او نظامية ، مثل المطالبة ببناء التنظيمات ، أو محاولة بذل جهود مختلفة للحصول على الاموال ، أو معاقبة من لم ينضبطون لاساليبها . ومثل هذا السلوك يمكن أن يعرض الهيئة الدينية لفضائح عديدة من الضبط المضاد الذى يعمل على تقييد نشاطها . (١)

٣ - يعتقد لورى نيلسون ، أن أثر النظام الدينى على بناء المجتمع وتغيره ، يقل بانحسار . وأن ذلك مرجعه إلى فئة عدد الأشخاص الذين يشتركون فى الهيات الدينية ، وفئة الاقتناع المذهبي بالمسائل الدينية ، وانخفاض نسبة المنافسة حول الهيات الدينية . (٢)

٤ - توصل لاندبرج ، من دراساته التى عقدها عن النظم الاجتماعية ومدى أثرها فى الضبط الاجتماعى ، إلى نتيجة عامة تتعلق بالنظام الدينى يقول فيها : « يضمف أمر الدين كلما أخذ العقل الحديث يدرك الحقيقة النسبية ، أكثر من اهتمامه بالحقيقة المطلقة فى تجربة الانسان » . وحاول أن يثبت صحة رأيه هذا عن طريق قوله إن الدراسات التاريخية ، والأنثروبولوجيا المعاصرة ، والأديان المقارنة ، قد أثبتت أن التشريعات الأخلاقية ، ومفاهيم الصواب والخطأ لدى الشعب

1 — B.F. Skinner, Science and Human Behavior, The Free Press, New York, 1958, p. 358.

2 — Lawry Nelson, op. cit., P. 289.

تتعدد وتتوسع. وتختلف باختلاف المجتمعات . (١)

٥ - ضمن « لارى شينر Larry Shiner » مقالته التى كتبها عن « مفهوم العلمانية فى البحث الإمبريقي » ، والتى نشرت فى كتاب « منظورات سوسيولوجية ، فكرة مؤداها أن سيطرة النظم العلمانية على النظم المقدسة ، قللت من الأثر الذى يمكن أن يمارسه الدين فى ضبط سلوك الإنسان والمجتمع . وهو يقول تحت عنوان « مسيرة هذا العالم والإمتثال له » ، « لقد حولت الجماعة الدينية ، أو المجتمع الذى تكون بطريقة دينية ، إنقيابها من النظر إلى الموجودات الحارقة ، وأصبحت تهتم شيئا فشيئا « بهلأ العالم » . وفى الأخلاق ، نجد إنقيابا مطابقا ، يعتمد عن الأخلاق التى تدفعها الرغبة فى إعداد الذات للعالم الآخر ، ويهتم بالمجتمع المحيط بالإنسان » . وفى موضع آخر من نفس المقالة ، يقول : « لقد انفصل المجتمع عن الفهم الدينى ، وحاول أن يحوصر الدين فى نطاق الحياة الخاصة ، وهو يوافق على تلك التعريفات التى وضعت للعلمانية ووصفتها بأنها « العملية التاريخية التى تميل إلى مناضله الدور العام للدين ، وإحلال صور أخرى من السلطة محل السلطة الدينية ، وأخيرا إلى حصر الدين فى النطاق الخاص للوجود الإنسانى ، ويكتب فى موضوع ثالث من نفس المقالة ، فيقول « يفقد العالم تدريجيا طابعه المقدس ، كلما أصبح الإنسان والطبيعة موضوعا للتفسير العقلانى العلمى . ووصول العلمانية إلى ذروتها ، يجب أن يمتثل فى وجود مجتمع « عقلانى ، تماما ، لا تلعب فيه المعتقدات الحارقة أى دور » . وهو يؤكد قبول المؤرخ « كاهلر Kahler » فى « أن العلمانية تعنى أن الإنسان يصبح مستقلا تماما عن

الدين ويمش بالمقل ، ويواجه الطبيعة الموضوعية القيدية وجها لوجه ، (٥)  
خلاصة القول أن النتائج السابقة تتضمن أن السيطرة المستمرة لتنظيم  
العلمانية ، تعنى إنكاش سلطة التنظيم الدينية ، وقدرتها على ضبط السلوك الانساني.

## ٢ - النظام الاقتصادي

ترتبط القوة التي تمارس الضبط بأولئك الذين يمتلكون الثروة والسلع  
الضرورية . وقد تتكون الهيئة الاقتصادية من فرد واحد ، أو تكون منظمة  
إلى درجة كبيرة فتتمثل في صناعة كبرى ، أو مؤسسة ، أو حكومة . والواقع أن  
أولئك الذين يمتلكون الثروة ، قد يعملون معاً لحمايه تلك الثروة وضبط سلوك  
أولئك الذين يهددونهم .

وتتعدد أساليب الضبط الاقتصادي ، فقد يدفع الفرد إلى أداء عمل معين عن  
طريق النفود أو السلع . وفي تلك الحالة نجد أن الشخص القائم بالضبط يحمل  
من دفع الأجر مسألة متوقعة على أداء العمل . وهنا يتوقف أداء السلوك على  
نتائجه ويعتبر الأجر على القطعة ، أو منح مثال التحكم في سلوك الآخرين  
وضبطه ، وينطبق نفس الشيء على الحرفي الذي يصنع نوعاً معيناً من السلع  
ويبيعه ، والكتاب الذي يأخذ أجراً في مقابل قصة يكتبها أو كتاب يؤلفه ، وما  
إلى ذلك . ومن ثم فإن النسبة المحددة للأجر ، تعتبر عاملاً فاعلية كبرى في  
تدعيم السلوك والتحكم فيه .

وهناك أسلوب آخر من أساليب الضبط الاقتصادي ، وهو الضبط عن طريق  
الإعلان . فالإعلان — كما يرى لاندير — يخلق الرغبة ويعمل بانتشارها ،

---

1 — Kenneth Thompson, and Jeremy Tunstall, (eds.);  
Sociological Perspectives, Penguin, 1971, pp. 462, 464, 468.

ويمثل على سبيلها . وتغطي الرغبات الجديدة على العادات القديمة ، وتأتي العادات القمريّة الجديدة بمادات جديدة ، والقضاء على العادات القديمة يدفع إلى التغير والتقدم . ولذلك فإن الإعلان يعتبر عاملاً هاماً في تحديد السلوك والتحكم فيه ؛ ومن ثم فهو يقوم بدور أهم من دور الدين (١) .

وقد وضع كل من « قبلن » ، و « كولى » ، و « روى » نظريات عن القيمة النقدية بوصفها عاملاً عاماً للضبط الاجتماعي . حيث أوضح « قبلن » ، في نظريته عن « طبقة الأحياء » ، كيف تضمن الثروة من أن تستخدم وقت الفراغ بطريقة تحقق المكانة أو الهيئة الاجتماعية لصاحبها . أما « روى » فقد ذهب إلى أن الثروة في حد ذاتها تعتبر قوة اجتماعية كاملة وليست فقط قوة اقتصادية ، ويرجع ذلك إلى أن من يمتلك الثروة تكون لديه سلطة سياسية ، وإمتهياز قانوني ومكانة اجتماعية عالية ، وميل لتعطيل التقاليد الاجتماعية . وقد قام « شارلس كولى » ، بتحليل عميق للثروة الاقتصادية بوصفها هيئة للضبط واعتبر قيمة النقد كعملية اجتماعية عامة ، أي بوصفها قيمة السلع من حيث ارتباطها بالآراء والمبادئ الجمعية التي توجد في الجماعة . وينظر كولى إلى العملة كنظام ، مثلها مثل الدولة ، والدين ، والتعليم ، بل إن أهميتها في الضبط تفوق أهمية هذه النظم الأخرى . وقد قام « كولى » ، بدراسة الأهمية الاجتماعية للنقود في المجالات غير النقدية ، فذهب إلى أن هدف القيمة النقدية هو تحقيق قيم أخرى في الحياة ، ولذلك فإن من يمتلك مبالغاً ضخماً من الأموال ، يستطيع أن يحقق عدداً كبيراً من القيم الاجتماعية ، وأن يطالب بخدمات عديدة ، وينظم بعض الأعمال في المنح الاجتماعي ، لكي تتلاءم مع أغراضه . وينتهي كولى من دراسته هذه إلى أنه بينما لا تضمن القيمة النقدية كل سلوكنا ، فهي بالتأكيد تعتبر عاملاً هاماً يؤثر

في ضبط كثير من المجالات التي قد نعتبرها متحررة من كل اعتبارات اقتصادية. ومن الجدير بالذكر أن العمل في حد ذاته يعتبر وسيلة هامة لضبط التلوث وتعتبر دراسة « أندرسون » بهذا الصدد وكذلك دراسة « إيفرت ويلسون » من بين الدراسات التي أجريت في هذا الميدان . حيث ذهب الأول إلى أنه بالإضافة إلى أن العمل يمنح مكانة إجتماعية للإنسان ، فإن له دوراً هاماً في حياته فهو يضع الإنسان في نظام روتيني معين يحدد طريقة استخدامه للوقت أثناء معظم ساعات استيقاظه وهو يحدد للإنسان مكان وجوده أثناء هذه الساعات ، ونوعية الأشخاص الذين سوف يكون معهم ، ويتصل بهم .

والواقع أن نظام العمل بالنسبة لمعظم الذين يعملون ، يؤثر على الوقت الذي لا يقضى مباشرة في العمل ، ومعنى ذلك أن نوع العمل يحدد طريقة قضاء وقت الفراغ إلى حد كبير . إن العمل يحرم الإنسان من ذاته وتضعف قيمه العمل في الضبط الإجتماعي ، سواء بالنسبة للفرد أو للمجتمع كله ، في أوقات البطالة الشاملة ففي تلك الأوقات يتحرك الأشخاص بلا هدف أو نظام ، ولا تبدو عليهم ملامح الترفيه ولا ملامح الاندماج في العمل ، أي أنهم يبدون في حالة من اللامبالاة ، ويمشون في جور من التكاسل ، مما يدفعهم إلى الانحراف وارتكاب الجرائم (١) ويفتقروا إيفرت ويلسون ، مع « أندرسون » في نفس الفكره ، فهو ينظر إلى العمل بوصفه ترتيباً اجتماعياً مقبداً ، يتضمن علاقات الانتاج ، والتوزيع والاستهلاك ، ويشتمل على مجموعه من القواعد الخارجية والداخلية القانونية والعرفية ، التي تطبق في أماكن محددة؛ ويتضمن أيضاً مجموعه من الادوار ، والعلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين . ويرى « ويلسن » أن الإنسان أثناء عمله ،

لايتحكم فقط في الآلة ، أو الأرض ، أو المنساج ، وإنما يتحكم في ذاته  
أيضا ويتبطل (١)

### بعض النتائج المتعلقة بالضبط الاقتصادي

١ - يستخدم الضبط الاقتصادي في كل المجتمعات ، حتى ( البدائية منها )  
وهو وسيلة فعالة من وسائل الضبط الاجتماعي ، وتعتمد أساليب الضبط الاقتصادي  
ومن أمثلة تلك الأساليب ، استخدام الأجر ، والجزاءات الاقتصادية كأداة  
لضبط السلوك . وكذلك استخدام الاعلان كوسيلة لتوجيه سلوك وعادات  
أعضاء المجتمع .

٢ - بالرغم من أهمية الضبط الاقتصادي ، إلا أنه لا يكفي بذاته كأسلوب  
لضبط السلوك الاجتماعي . فمن المعروف ، بوجه عام ، أن العامل نادرا ما  
يعمل من أجل النقود فقط . ومن أجل ذلك فإن صاحب العمل الذي يستخدم  
الضبط الاقتصادي وحده في علاقته بالمعال ، يتقاضى أو يتجاهل حقيقة هامة  
وهي أن هناك عوامل أخرى غير الاقتصاد تحرك سلوك العامل . فالخوف لا يقوم  
بعمله فقط من أجل بيع الانتاج بالنقود ، بل إنه يتحرك من طريق أهداف  
أخرى ، منها الرغبة في النجاح ، والظهور في الوسط الذي يعمل به ، وإنتاج سلع  
تستحوذ على إعجاب الناس وتقديرهم له . ويمكن ان يكون لهذه العوامل أثر  
جوهرى في تدعيم مستوى العمل . غير أنها غالبا ما تفتقد في أساليب الانتاج  
الصنم الذي لا يحصل العامل فيه إلا على التمييز الاقتصادي في مقابل انجازته  
لعمله (٢)

1 — Everett Wilson, op. cit. pp. 509 511.

2 — Skinner, op. cit., P. 390.

٣ - يكون هناك نوع من الضغط المضاد لضبط الاقتصادى ، مما يعرضه مخاطر دينية أو تعليمية ، أو حكومية . ففى ظل النظام الحكومية الحديث ، مثلا لا يستطيع الفرد ان يقوم بضبط أنواع متعددة من السلوك عن طريق قوته الاقتصادية ، لأنه يجد أمامه قواعد قانونية تقيد سلوكه . وفى هذا الصدد يرى « سكينر » أن القوانين التى تتعلق بالحدادة ، وعمل الأطفال ، وأساليب القس ، والقتل ، تفرض حدودا على استخدام الأفراد لقوة الاقتصادية .

يضاف الى ذلك أن هناك إجراءات اقتصادية عديدة ، تضيق من نطاق القوة الاقتصادية للأفراد ، مثل الضرائب الجركية ، وضوابط الثمن ، إلى جعل على تغيير القوة الاقتصادية للأفراد ، وتعدل من التوازن بين هؤلاء الذين يملكون العمل أو السلع ، والذين يملكون الثروة . ونتيجة ذلك من التقليل من الدرجة التى يتمكن عندها أصحاب الثروة من استخدام ثروتهم فى ضبط سلوك الآخرين والتحكم فيه (١) .

### ٣ - النظام التعليمى

يعتبر النظام التعليمى مهنة فنية طيا ، وينشغل المعنى فى تلك المهنة بالتعليم بهدف الحصول على التدعيم الاقتصادى أولا . والواقع أن التمزيزات التى تقوم بها الجماعة تجاه النظام التعليمى تعتبر مسألة ذات أهمية كبرى ؛ والتعليم فى الحقيقة ليس طريقة لكسب العيش فقط ، وإنما يعتبر وسيلة لضبط السلوك ، وهذا فى حد ذاته . وإذا نظرنا إلى التعليم العام ، نجد أن له مزايا بالنسبة للجماعة ككل . فالمدراس الأولية تأخذ على عاتقها المهمة التعليمية التى كانت تقوم بها الأسرة من



قبل وقد تقوم بالإشراف على الأطفال في معظم اليوم ، وتدعم السلوك الذي ينفذ الأسرة والمجتمع ، والذي يتيح للأسرة أن تمارس وظائفها . ومن المدير بالذكر أنه لا يجب أن ننظر فقط إلى العائد المباشر من التعليم بل ننظر إلى آثاره على الجماعه والمجتمع . وتستخدم النظم التعليمية تميزات مختلفة ، مثل منح الدرجات المستأده والقرقيات ، والجوائز والمكافآت ، والميداليات ، ومثل هذه التميزيات تعتبر وسائل لضبط سلوك التلاميذ والطلبة داخل المدرسة وخارجها وعادة ما لا تبحث الهيئ التعليمية عن القوة الاقتصادية في ذاتها ، وإنما قد تحاول الحصول عليها لإعطاء المنح الدراسية ، ومنح الجوائز . وتتمثل أسمى أنواع المقوية التي يمكن أن تمارس في المدرسة في السخريه ، أو العقاب القوي أحياناً . ولكن النظم التعليمية الحديثة تعمل باستمرار على استبعاد المقوية القويقية ، واستخدام التميزيات الإيجابية بقدر الامكان ، والاتجاه في حالات الضرورة القوي إلى التهديد بالحرم أو بالفضل واستخدام هذا التهديد كنوع من الدافعي إلى التعلم وأسلوب من أساليب ضبط التعليمي .

### بـ اختلاف وجهات النظر حول السيلة التعليمية

هناك اتجاهان فكريان متعارضان فيما يتعلق بالسيلة التعليمية : أما أصحاب الاتجاه الأول ، فهم الليبراليون أو أصحاب مذهب حرية العمل ، وهم يرون أن أفضل سيلة يمكن أن تنجح في التعليم أو في أى مجال من مجالات الحياة الاجتماعية ، هي أن يترك الفرد حراً يتوافق بطريقته الخاصة ، وبلا أى تدخل خارجي . وقد اعترض دكارل مانتايم على هذا الاتجاه بقوله أنه يتغافل حقيقة عامة مؤداها أنه ليس هناك فرد يستطيع أن يصنع توافقه بنفسه . فالإنسان ذو العقل المستقل ، ماهو إلا نتاج ميثاق قديمة قامت بتشكيل سلوكه : كالأسرة

والمجتمع المحلى، والمدرسية، والهيئة الدينية (١). ويعتقد أنظار الانتهازة للأحرار،  
وهم أصحاب النظم والمذاهب التسليط، والديكتاتوريه، إنه لا بد من التدخل فى  
مختلف دوائر حياة الفرد مهما كانت بسيطة، وأن السلوك لا بد من تشريظه فى كل  
تفاصيله لكي يستطيع الفرد أن يتوافق مع المجتمع.

وهنا يتساءل ما ناهام : ما الذى يجعل الليبرالى يعتقد أن مجتمعه يقوم  
بوظائفه دون أى جهد مقصود لتشريط السلوك وتنظيمه؟ وما الذى جعل  
الديكتاتورى يتدخل فى كل شئ، بل ويفرض التنسيق التام بين مختلف النظم؟  
وهو يجب على هذين التساولين بقوله، إن تلك الإنتهاجات المختلفة والمقليات  
المتباينة تنكس فترات تاريخية مختلفة للتطور الاجتماعى.

ففى عصر الليبرالية، لم تكن الدولة تنظم السلوك الانسانى وتعمل على  
تخطيطه أو تشريطه، ويرجع ذلك الى ان الاسره، وجماعة الجيران، والهيئة الدينية  
والنظم الاولى الاخرى، كانت تخلق نماذج السلوك الضرورية واللازمة. وكان  
التنسيق بين تلك النظم، أمرا يعتمد على التقاليد والمعادن التى كانت تعاضد على  
وحدة المجتمع أما فى العصر الحديث، فقد أصبحت النظم الاولى الآن كانت  
تشكل الاجتماعات عاجزة عن القيام بوظائفها، ومن هنا جاءت الحاجة الى التخطيط  
والاعتماد على النظم الثانويه الرسميه، والالتجاء الى العلوم الاجتماعيه لاحادة فهم  
المجتمع وتفسيره.

ومن هنا جاءت أهمية الإتجاه الثالث فى السياسه التليميه، وهو إتجاه يرى

1- Karl Mannheim: Freedom, Power, and Democratic  
Planning; London, routledge and Kegan Paul, 1985,  
P. 174.

ضرورة استخدام العلوم الاجتماعية لتعاون في التخطيط الديمقراطي ، ومن ثم تمثل مهمة تلك العلوم فيما يلي :

- إيضاح الفكره الديمقراطية للتنسيق في مقابل الترتيبات البيكتائوريه .
- صناعة السلوك الانساني وملاحظته ، واعداد الوسائل الاجتماعيه والميكولوجيه لتكييف الانسان .
- تقديم نموذج السلوك ، والوعى ، والشخصيه الديمقراطيه بوصفها اهدافا للتخطيط الديمقراطي . (١)

#### تعريف الهيئات التعليميه

هناك أكثر من هيئة تعليميه في المجتمع ، فالاسره ، تقوم بوظيفتها كهيئة تعليميه ، وهى تعلم الطفل كيف يعيش ، ويتكلم ، ويلعب ، وبأكل بطريقه معينه ويرتدى ملابسه بنفسه وهى تستخدم في ذلك أساليب مختلفه كالثواب والعقاب . وكذلك يقوم المصنع بتعليم العمال مهارات وممارسات معينه ، وتهتم الحكومه بالتدريب المبكرى ، وتعمل الهيئه الدينيه على تعليم روادها وتلقينهم بعض المعارف والمعلومات .

ومنا يأتى السؤال الهام ، وهو : ما الفرق بين تلك الهيئات التعليميه المختلفه وبين المدرسه كهيئة تعليميه رسميه ؟ حاول د سكينز ، الاجابه على هذا السؤال ، فذهب الى ان الحرفى الذى يعلم تعليمه مهارات معينه ، انما يستهدف من ذلك كسب مساعد مفيد له ، وكذلك المصنع الذى يقوم بعمليات التعريب والتعليم الصناعى فهو يرمى الى نفس الهدف والمواضع فى هاتين الحالتين تعتبر إقتصاديه

يجتهد وعندما يتم الحكومة بالتدريب العسكري الجنود ، فهي تهدف إلى رفيع مستوى الجيش لمواجهة العدو . أما المدرسة فهي - وإن كانت تستخدم متغيرات وأساليب مختلفة لتعزيز النظام التعليمي - إلا أنها تستهدف التعليم في - ذاتها . ولذلك فالهيئة التعليمية الرسمية ، لا تتميز بطبيعتها متغيراتها ، بل باستخدام هذه المتغيرات لهدف معين . فإذا كانت الهيئات الأخرى تستخدم المكافآت الاقتصادية مثلا من أجل رفع مستوى الإنتاج ، فإن الهيئة التعليمية المتخصصة تفعل ذلك لرفع المستوى التعليمي لطلابها . خلاصة القول أن « سكينز » يرى أن الفرق بين الهيئة التعليمية ومختلف الهيئات الأخرى ، التي قد تشاركها في مهمة التعليم لا يمكن في أساليب ضبط التي تستخدمها ، بل في الهدف من الضبط (١) .

فالمصنع ، والهيئة الدينية ، والحكومة قد تقوم بدور معين في التعليم ولكن هدفها الأساس ليس تعليميا ، وإنما قد يكون اقتصاديا ، أو دينيا ، أو سياسيا أو غير ذلك ، ومن أجل هذا فإن الهيئة التعليمية الحقيقية هي المدرسة ، والأسرة إلى حد كبير .

وقد واجه « كارل مانهايم » نفس المشكلة ، فساءل : إذا كان كل شيء في المجتمع ، يعتبر عاملا تعليميا ، فما هي إذن الوظيفة الجديدة للتنظيم الرسمي ؟ وجاءت إجابته على هذا السؤال مختلفة - إلى حد ما - عن إجابة « سكينز » ، وفي هذا الصدد يستعرض « مانهايم » بعض التعريفات الحديثة التي وضعت للتعليم ليلقي الضوء على الوظائف الجديدة للتعليم الرسمي . فقد عرف « لويد وورنر » ، وزملائه ، المدرسة بأنها « مجتمع متوسط بين الأسرة والدولة ، يساند على تدريب الأطفال لتأهيلهم للحياة الاجتماعية عندما يصبحون راشدين » ، ويعمل

مأنهم على هذا التعريف بقوة ، إنه ينظر الى المدرسة من وجهة النظر التعليمية بوصفها أمرا حيويا أكثر منه مسألة رسمية ، ذلك لأنها تعد الأبناء للبيئة الاجتماعية الراشدة . ولكن طبيعة المجتمع الراشد في العصر الحديث ، تحتاج الى مزيد من التوضيح ، وهنا لجأ مأنهم الى تعريف هيلر ، الذى مؤداه أن وظيفة المدرسة ، تمثل في إعداد الفرد للمشاركة في الجماعات الثانوية ، وبندلا من الاشارة الدامضة الى الحياة الاجتماعية الراشدة ، ، يشير هذا التعريف الى أن الفرد يواجه مواقف أكثر تعقيدا في العلاقات الثانوية ، وهى علاقات غير شخصية وليكنها نظامية . ولذلك فالمشاركة في العلاقات الثانوية تحتاج الى تدريب وتعلم و ضبط . ويضيف مأنهم الى ذلك أن التعليم الرسمي يمكن أن يقيم فائدة للحيات الاجتماعية عن طريق الأنشطة التعليمية ذاتها . ولذلك يمكن للمدرسة أن تدعم التجربة الاجتماعية وتنظمها وتقوم بضبطها ، ويستطيع المجتمع أن يساعد المدرسة في أداء تلك المهمة الصعبة ، اذا نظر اليها باعتبارها تقوم بخدمة النشء الاجتماعى الشامل ، لا بوصفها نظاما يقضى فيه الفرد سنوات حياته الأولى . وأخيرا ، يشير مأنهم الى وظيفة عامة للتعليم ، وهى أنه يتيح الفرصة لتعرف الجماهير على تلك المعلومات العلمية المتعلقة بالاكتشافات الجديدة في كل مجالات الحياة ، ويتيح الفرصة أيضا لإعادة توجيه السلوك العام في المجتمع .

#### دور النظام التعليمى الحديث فى الضبط

أجريت مجموعة دراسات حول وظائف النظام التعليمى ، ودوره فى عملية الضبط الاجتماعى ، يمكننا نوجز أهم نتائجها فيما يلى :

١- تتمثل الوظيفة الأساسية للتعليم فى توصيل المعارف والمهارات الى الأشخاص ، وفى تدعيم الانجازات والقيم المرغوبة ، وتطوير عادات التعليم .

وأن المدرسة الحديثة تعد الطفل الدخول في عالم يتغير بسرعة ، والتفاعل مع هذا العالم ومواجهة مشاكله الجديدة ، والنظام التعليمي يواجه الماضي عندما يتقبل التراث النشأ إلى الطلاب ، ويواجه المستقبل بطريقة عقلانية هادئة ، عندما يتم تطوير خبرات الطلاب ومهاراتهم وسلوكهم الاجتماعي . إن أهم دور للتعليم الحديث يتمثل في إعطاء الفرد أدوات لكي يعمل بها ، أى طرق يفكر بواسطتها وأهم هدف له هو أن يضع الفرد في وضع يسمح يتسم بالثقة وبالضبط العقلاني الذاتي (١).

٢٠ - لا يحاول النظام التعليمي الحديث أن يجعل من الإنسان حيوانا اجتماعيا وإنما يهدف إلى خلق شخصية مترفة في ضوء الديمقراطية الحقيقية ، مستخدما في ذلك نوعا من الضبط للقصد القوي الاجتماعية الموجودة ، لخلق نموذج الشخصية الديمقراطية (٢) .

- تشارك المدارس الحديثة في إعداد نموذج جديد للإنسان ، قادر على تحمل المسؤوليات التي فرضتها عليه أساليب التنظيم الاجتماعي الجديدة ، والتكنولوجيا المتغيرة ، والمهارات المتجددة .

٤ - أصبح الأكاديمي المتخصص ، غير موجه الحكومة ، والاقتصاد ، والسياسة القومية والدولية . والحقيقة أن علماء الاجتماع ، والنفس ، والأنثروبولوجيين ، والمؤرخين وعلماء السياسة ، ورجال الاقتصاد ، يقدمون في قاعات الدراسة في الجامعة تلك الآراء والأفكار والنظريات التي يمكن أن

1 - Nels Anderson, op. cit. P. 159-161.

2 - Karl Mannheim, op. cit P. 175.

تعد السلام العالمي بمرور أكثر دعامته أشد بما يمكن أن يتقيه أي نظام آخر  
وفي بعض البلاد التي يحكمها ديكتاتوريون، يعتبر أساتذة وطلاب الجامعة أول  
عناصر لإثارة التمرد، وتعرض الجامعات، وأول من يعمل شرارة الثورة . . .  
ذلك هو بعض ما يمكن أن يقال عن أهمية النظم في عملية الضبط الاجتماعي،  
وسوف نتولى في الصفحات القليلة القادمة دراسة الأبنية الاجتماعية التي تمارس  
النظم وظائفها من خلالها، فتعرض لمعالجة موضوع الجماعة الأولية ودورها في  
الضبط، والجماعة الثانوية ووظيفتها الضابطة .

### الجماعة الأولية ودورها في الضبط الاجتماعي .

تتميز الجماعة الأولية — كما هو معروف — بالعلاقات المباشرة، وتستند  
سميت أولية لأنها تتميز أساسية في تكوين الطبيعة الاجتماعية ومثل الفرد .  
وتعتبر الأسرة، وجماعة اللعب، وجماعة الجيران، وجماعة كبار السن، من أهم  
الجماعات الأولية . وهي تتميز أساساً لكل ما هو عام في الطبيعة الإنسانية .  
والواقع أن الحياة في الجماعات الأولية تعمل على ظهور النظم الاجتماعية التي تسم  
بأمومية في الجنس البشري . فتحن نأخذ أفكارنا عن الحب، والحرية، والعفة،  
وغيرها، من الحياة الواقعية داخل الجماعة الأولية، ولأننا أخذنا من الفلذة المجردة  
وفي الجماعات الأولية يحقق الجنس البشري ذاته — على حد قول كولي — ويشع  
حاجاته الأولية . وتعتبر الجماعات الأولية عرضة للإصلاح والهدم، وهي تحتاج  
إلى أن تخاطب بقناعة خاصة، وتمثل تلك الجماعة رابطة أساسية بين الفرد وجماعته،  
فضلاً عن أنها تحمي الفرد عن طريق شرح وتفسير وتعديل الأهداف  
والتقواعد العامة، ولتجها طرق ووسائل للضبط الاجتماعي .

إن الجماعة الأولية بما لديها من قدرة على السيطرة والاضطراب المباشر والدقيق

على الافزادته من الجماعة للسيطرة في المجتمعات القائمة للشفرة . انما في المجتمعات  
المفيرة فهناك جماعات اخرى تنافس الجماعة الاولى في وظائفها ، وهناك مؤثرات  
جانبية متعددة واتصالات كثيرة تشكل الاسرة ذاتها ، وبالرغم من ذلك لا يستطيع  
أحد أن يخرج الاسرة من كونها جماعة اولية تمارس تأثيرها في الضغط الاجتماعي  
للمجتمع الحديث . ولذلك بقيت الاسرة كسائل حيوي في تشكيل الفرد وتجهته  
للامتثال ، وفي ممارستها للضغط الاجتماعي .

إن مسألة الدور الذي تقوم الجماعة الاولى في ضبط السلوك في المدينة أو في  
المجتمع الحضري بوجه عام ، قد شغلت أذهان كثير من الباحثين في علم الاجتماع  
وتعدنا تلك الدراسة التي قام بها « أكلرود Axerod » ، للنظريات هذه الرسمية  
في « ديترويت » ، بشواهد على وجود جماعات ذات روابط حميقة وصلات أسرية  
وعائلية في المناطق الحضرية من أمريكا . وهناك دراسة أخرى قام بها « ويليام  
لهايت » في إحدى المناطق المختلفة بمدينة « بوسطن » ، وتوصل منها إلى أن هناك  
جماعات أولية في تلك المدينة ، تمثل في جماعات التواصي التي يتكون من الفتيان  
والرجال ، الذين يعملون على تطوير قواعد السلوك ، محددة بدقة ، وهم يشكلون  
بناءً يتكون من القادة والتابعين ، ونسقاً من الجزاءات التي توقع على المذنبين .  
وكان هناك نموذجان من الجماعات : فتيان التواصي ، وفتيان المدرسة . أما فتيان  
المدرسة ، فقد كانوا يشجعون السلوك الذي يدعم التنقل الاجتماعي ، والإفصال  
عن قبة الطبقة الاجتماعية ، وقيم الجماعة السلافية بينما كان فتيان التواصي يشجعون  
على الإستمرار في الامتثال لمعايير كبار السن . ولذلك كانوا يرفضون آمال  
فتيان المدرسة ، وقد إستنتج كثير من الدارسين والباحثين أن تلك الدراسة تكشف  
بوضوح عن الوظيفة التي تقوم بها الضوابط الاولى في البيئة الحضرية .



وقد أجريت دراسات أخرى على أهمية الدور الذي يمكن أن يقبوم به الجماعات المتجاورة في ضبط سلوك بعضها البعض ، وكان السؤال الأساسي الذي حاولت الإجابة عليه هو : هل التجاور المكاني يخلق في المجتمع الحضري إحساسا بالجمرة ؟ وكشفت معظم نتائج تلك الدراسات عن أن : الجوار يعتبر مصدرا للعلاقات الاجتماعية في المناطق الحضرية ، ولكن دوره محدود . وفي الفقرات المختصرة التي كتبها أندرسون ، عن الجماعات الأولية وجودها في المجتمع الحضري ، يذهب إلى أن تلك الجماعات - وخصوصا الأسرة - تقوم بدور معين في ضبط السلوك في المجتمع الحضري .

ويمكننا أن نلخص مجموعة النتائج التي تتماق بدور الجماعة الأولية في الضبط على النحو التالي :

١ - تقوم الجماعة الأولية - والأسرة على وجه الخصوص - بدور هام في الضبط الاجتماعي في المجتمعات التي تتميز بالثبات النسبي ، وإنخفاض نسبة التنقل الاجتماعي .

٢ - على الرغم من المؤثرات الجديدة التي تمارسها الجماعات الثانوية المختلفة في ضبط سلوك أعضاء المجتمع الحضري ، إلا أن الأسرة مازالت الجماعة الأولية التي تمارس تأثيرها وفعاليتها في الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري الحديث .

٣ - بالرغم من أن الجماعات الأولية في المجتمع الحضري غالبا ما تكون نحص تأثير التغيير الاجتماعي ، فإنها لا تختفي من الوجود ، وتمارس وظيفتها في الضبط إلى حد ما .

٤ - تقوم الجماعات المتجاورة بوظائف معينة ، وخصوصا بالنسبة للنساء ، وتمثل هذه الوظائف في تبادل الخدمات . أما دورها في الضبط فهو محدود إلى

درجة كبيرة ، ويختلف هذا الدور من الريف إلى الحضر ، ومن منطقة إلى أخرى في نفس المجتمع .

هـ - تزداد أهمية الجماعة الأولية بالنسبة لجماعات صغار السن وكبار السن ، أما الجماعات الأخرى فهي أكثر اهتماما بالمنظمات والروابط الثانوية .

### الجماعة الثانوية والضبط الاجتماعي

ظهر مصطلح ، الجماعة الثانوية ، نتيجة لتفسير لوبل لمفهوم الجماعة الأولية ولطبيعتها . ويقصد بالجماعات الثانوية تلك الجماعات التي ظهرت في العالم الصناعي الحديث ، والتي تتميز بكون حجمها وباتساع نطاق العلاقات فيها ، وبسيطرة النظام الألمانية ، والاتصالات الرسمية غير المباشرة . وبتعمد المجتمع الحديث ، أصبحت أنماط السلوك القديمة ، مرفوضة وعدية الجدوى إلى حد بعيد ، وأصبح من الضروري الانجاء إلى صور جديدة للتكيف مع البيئة . لقد تعددت إتصالات الفرد في المجتمع الحديث ، وبالرغم من أنها تبدو سطحية ومؤقتة ، إلا أنها تتطلب تنظيمًا معينًا ، وطريقة خاصة في الامتثال ، ومن أجل هذا فقد تطورت أنماط الضبط الاجتماعي القديمة ، لكي تعمل على تدعيم نظام اجتماعي جديد يلائم الأوضاع الجديدة .

وعادة ما تعتبر التنظيمات الثانوية بمثابة جماعات ضابطة ، وهناك ميل إلى توقع أن هذه الجماعات الرسمية تمارس الضبط تجاه أعضائها ، فإذا ارتبط الانتماء بتنظيم ثانوي - فإنه يمثل لأهدافه ، وقد يحاول أيضا أن يؤثر في تفكير وسلوك الأشخاص الآخرين . ويرى أندرسون ، أن التنظيم الثانوي يمارس الضبط في اجتماعين : فهو يمارس ضبطًا داخليًا تجاه أعضائه ، ويمارس ضوابط خارجية

## : الفصل السادس

### الضوابط والمتغيرات الاجتماعية الأخرى

أولا : الإشتال ، والإنحراف ، وفقدان المعايير .

ثانيا : الدور والمكانة .

ثالثا : القوة والسلطة .

رابعا : التشكوين النظامي .

خامسا : استغراق الضبط الاجتماعي .

سادسا : النظام الاجتماعي .

سابعا : الإجراءات الاجتماعية .

تتميب .



ويعتبر «ماكيفر Maciver» أول عالم اجتماع أمريكي يهتم بهذا الموضوع ، حيث كانت مقارنته بين المجتمع المحلي ، والمنظمة ، محوراً أساسياً ليدأسيته ، فمبادئ المجتمع المحلي تتميز بصغر حجمها ، وبأنها تقليدية ، والمعروف هو الوسيلة الكبرى للضبط الاجتماعي لذلك المجتمع ، أما المنظمات الكبرى ، وهي التي تعيش فيها الشعوب الحديثة ، فهي تتميز بأنها طوعية ، والمضوية فيها مفسودة ، وتمارس نشاطها لتحقيق المصلحة الشخصية للأعضاء ، وتمارس في ذلك أنواعاً عديدة من القهر ، أما إجراءاتها ولوائحها فهي عقلانية بالضرورة .

وهناك عدد كبير من علماء الاجتماع المحدثين والمعاصرين إهتموا بذات الموضوع نذكر منهم على سبيل المثال «جورج لندبرج» ، الذي يرى أن المجتمع المحلي هو نهاية المجتمع الإنساني ، وهو مجموعة الأشخاص الذين يرتبطون بروابط مباشرة ، وهو الجماعة التي تقوم ميكانيزمات الضبط غير الرسمية فيها ، بدور هام (١) . ويفسر «لندبرج» ظهور الضوابط الرسمية في الجماعات الإنسانية ، بالرجوع إلى حالة التقدم التكنولوجي والاقتصادي ؛ حيث اكتشف الناس أن ميكانيزمات الضبط الاجتماعي غير الرسمية لا تكفي لتدعيم النظام ، وأن العلاقات المباشرة لا تتمكن من تنظيم الجماعة . ومن هنا ظهرت محاولات لتعديل الضوابط الاجتماعية الموجودة . ويتبنى «لندبرج» ، من هنا إلى القول بأن الانتقال من حالة المجتمع الشعبي الصغير ، إلى حالة المجتمع الكبير ، تتضمن أكثر من مجرد زيادة في عدد الأشخاص . والواقع أنه تغير جذري في بناء النظام ووظيفتها ؛ إذ إن المجتمع الشعبي الصغير لا يحتاج إلى وسائل تنظيمية رسمية متكاملة ، والمجايير غير الرسمية التي توجد به تكفي لتدعيم

النظام الاجتماعى فيه ، أما التحول إلى المجتمع الحديث ، فهو يعنى اختلاف فى الوظائف .

وهناك باحث آخر قام بوضع قائمة بالملامح الأساسية المرتبطة بالحياة الحضرية الحديثة ، وهو « فريدمان Freedman » ، وقد ضمن القائمة ما يلى :

١ - أن هناك جموعاً ضخمة من الناس الذين يرتبطون ارتباطاً وظيفياً فيما بينهم .

٢ - أنهم يميلون أن يعيشوا داخل مجتمعات مزدحمة بالسكان .

٣ - أن السكان ليسوا متجانسين .

٤ - وأن عدداً كبيراً من وظائف الأسرة فى المجتمعات الصغيرة المنزلة ، يوزع على المنظمات المتخصصة ، ويميل مكان العمل إلى أن يكون منفصلاً عن المنزل .

٥ - أن التفاللية العظمى من الناس الذين يعتمدون على بعضهم البعض لا يعرف أحدهم الآخر .

٦ - أن معظم المعلومات العامة المتداولة بين أعضاء المجتمع ، ليست مستمدة من الاتصال المباشر بينهم وإنما عن طريق وسائل الاتصال الجموعى غير الشخصية أو الجماهيرية .

٧ - أن ثقافة المجتمعات الحضرية تعتبر عرضة للتغير السريع (١) .

وقد علق « أندرسون » على هذه القائمة بقوله ، إنه يتأهل على ذلك يجب علينا أن نتوقع أنه يوجد فى المجتمع الحضرى، نمط حضرى من النظام الاجتماعى

والضبط يختلف من التخلل الاجتماعي الرفي . ويجب أن ننظر إلى الضبط الاجتماعي في حدود الواقع الحضري التي ذكرت ، أي ننظر إليه بوصفه ضبطاً يتميز بالطابع غير الشخصي وغير المباشر ، ويسمى بالعقلانية .

ويقوم « اندرسون » بتحليل مقارن للضبط في المجتمعين الحضري والريفي ، فيخرج بالتالي الآتية :

١ - يختلف الضبط الاجتماعي في المجتمع الحضري الحديث ، ليس فقط عنه في المجتمعات الريفية ، بل إنه يختلف عنه أيضاً في المجتمعات الحضرية في مرحلة ما قبل الصناعة .

٢ - وهناك خاصية فريدة يتميز بها المجتمع الحضري العنصري وهي أنه يميل إلى إنجاز أنشطته من خلال التنظيمات الثانوية ، أكثر مما تفعل المجتمعات الريفية .

٣ - يرتبط أعضاء المجتمع الحضري بأسرة ذات وضع أقل سطوة من ذي قبل . بينما أصبح دور الفرد أكثر وضوحاً وأهمية .

٤ - توجد في المجتمع الحضري مجالات مختلفة للضبط أكثر منها في المجتمع الريفي ، فالعلاقات الأسرية ، وأنشطة وقت الفراغ ، وعلاقات العمل ، والملاهي الاقتصادية ، والتعليم ، والدين ، تعتبر مجالات لضبط السلوك .

٥ - إن فرض قواعد السلوك في إحدى مجالات الحياة قد يكون منفصلاً جداً عن المجال الآخر ، وحتى توقعات الامتثال ، تختلف أيضاً من مجال لآخر في المجتمع الحضري .

٦ - الحضري إذن هي طريقة الحياة التعاقدية ، وتعتبر التعاقدية نتيجة

طبيعية للطام الثانوى لتلك الحياة . لأنها طريقة الحياة التى تقوم بوظائفها من خلال إعدادها للسجلات والوثائق والاحتفاظ بها ؛ وهذه السجلات أهمية كبرى فى الضبط الثانوى ، وهى تشمل : سجلات العمل ، وسجلات الروابط الخاصة ، وسجلات البنوك ، وتقارير الصحف ، والسجلات العامة المتعلقة بالمواليد والوفيات وحالات المرض والصحة العامة (١) .

وفى إحدى المقالات التى نشرت فى كتاب « علم الاجتماع الحديث » ، الذى أشرف على تحريره كل من « ألفين جولدنر » و « هيلين جولدنر » ، حددت المعالم الأساسية للانتقال من نموذج المجتمع الرفي إلى النموذج الحضري على النحو التالى :

١ - التحول من الأساس التقليدى للسلطة إلى الأساس العلماني لها ، فالمجتمعات الصغيرة المنزلة ، تعتمد على كثير من المعتقدات والقيم التى تفقد سلطة كبار السن ، وكلما أصبحت المجتمعات المنزلة ، والصغيرة ، والمتجانسة ، أكثر نمعزراً ، فإنها تستبدل السلطات التقليدية بمعايير أخرى علمانية توجه الفعل . فى المجتمعات الصغيرة المنزلة ، يقوم الطب الشعبي مثلاً بدور هام ، وهو يمتد على الممارسات السحرية فى أغلب الأحيان ، أما سلطة الطب فى المجتمع المتحضر ، فهى تعتمد على البحث العلمى والتدريب المهنى للطبيب . ولذلك فإن العلاقة بين الناس فى المجتمع الحضري هى أكثر اعتماداً على الاختيار الشخصى البديائل ، وعلى الموافقة المتبادلة بين أطراف التفاعل ، ويتميز المجتمع الحضري بأنه أقل مقاومة للتجديد ، وأكثر تقبلاً لنماذج الفعل البديلة ، وغالباً ما يطلق على هذه النزعة لاسم « عالمية المدينة » فى مقابل « إقليمية القرية » . أو « طابعها المحلى » .



٢ - التحول من العلاقات الأولى إلى العلاقات الثانوية..

٣ - التحول من الضوابط الاجتماعية الأولى إلى الضوابط الاجتماعية الثانوية.

### ثقت النظرية الثانية

إعترض «لايبر» اعتراضاً شديداً على النظرية الثانية من حيث أصولها وأسسها، وفلسفتها، وتائجها، ويمكن تلخيص هذه الاعتراضات فيما يلي :

١ - تركت الهيكلية، بما لديها من تأكيد على القوة القسرية بوصفها أساساً للقوة الاجتماعية، وعبادتها للرجل القوي باعتباره حاكماً أو توتوقراطياً للدولة - تركت آثارها في مفاهيم وأفكار الفلاسفة الاجتماعيين الأمريكيين والانجليز، ومن ثم ظهرت في وقت مبكر من هذا القرن نظرية هيكلية مخددة عن تطور المجتمع الحديث حازت على اهتمام علماء الاجتماع في أمريكا، وأمدتهم بتبرير للفكرة التي مؤداها أن المجتمع الحديث يختلف في نوعه عن سائر أشكال المجتمعات الأخرى (١).

٢ - مهما كان ذلك الهدف الذي سعى إليه كل من تونيز وزيمل من نظريتهما فإن النقص التصوري الذي وضحاه عن المجتمع المحلي والمنظمة، قد استخدم لا بوصفه أداة تساعد في دراسة للمجتمع، بل باعتباره وصفاً لواقع المجتمع (٢).

٣ - يتركز أساس مذهب المجتمع المحلي والمنظمة على ذلك الادعاء الذي مؤداه أن التصنيع (والتحضر) أدى إلى وجود نوع من التنظيم الاجتماعي الذي أصبح كل فرد فيه متحرراً من كل تبعية مباشرة، وقادراً على أن يتصرف

---

1 — Richard La pier, A Theory of Social control, Mac Graw-Hill Book-company, 1964, P. 12.

2 — Ibid n. 13 .

بنفسه كوحدة تحرك ذاتها، ولا يمكن لأحد أن ينكر أن معظم أعضاء المجتمعات القروية الحديثة يعيشون في مدن ضخمة، ويعملون في تنظيمات كبرى ولكن ليس معنى ذلك أن كلا منهم يحتل مركز الغريب بالنسبة للآخرين، إن البعض في المجتمع الحديث، كالمضو في أى مجتمع آخر يعيش حياته ككائن إنسانى، وينتمى إلى عدة جماعات إجتماعية ويشارك فيها جميعاً<sup>(١)</sup>.

١ - أن جميع التغيرات التى طرأت على المجتمع الحديث، ليست تغيرات فى وظائف النظم، وليست تغيرات كمية، وإنما هى فى أساسها تغيرات كمية. فكما تمت القربة من حيث الحجم، أصبحت بمرور الوقت مدينة كبرى، يزداد عدد سكانها، وتنبو منظماتها، أو تنظيماتها. ولكن هذا النمو يشبه النمو فى عدد السكان، ولا يصبح أى نوع جديد من النظم لم يكن موجوداً من قبل. ومثال ذلك أنه بالرغم من أن حجم التنظيمات السياسية قد تغير، إلا أن فنون الفعل السياسية ونتائجها واحدة فى كل زمان ومكان، ولذلك فإن الوهم الموروث من مذهب المجتمع المحلى والمنظمة، وكل ماثر تب عليه من نتائج، جاء نتيجة للفشل فى التمييز بين التغيرات التى تعتبر كمية وتلك التى تعتبر كمية<sup>(٢)</sup>.

٢ - لمعتقد البعض فكرة نموذج المجتمع المحلى، فى وقت كانت مما يرافقه الداء عن الشعوب البدائية محدودة جداً وضئيلة. ولذلك فقد أدى بهم الجهل إلى التبسيط الشديد لصورة التنظيم فى المجتمعات البدائية والريفية. والواقع أن أعضاء هذه المجتمعات ليسوا متجانسين، بل إنهم مختلفون فى طرق متعددة، تماماً كما يختلف أعضاء المجتمع الحديث. إذ أن سلوكهم يختلف طبقاً للعوامل

1 - Ibid pp. 97-98.

2 - Ibid pp. 20.

معينة: كالجنس، والسن، والملهية، والمكانة الاجتماعية. وهم ليسوا عبيدا للثقافة، وإنما نجد صورا من الانحراف لهم. وتعتبر فكرة التضامن الذي تصف به مثل هذه الشعوب وهم ناتج عن الجهل. ولذلك فإن الفكرة التي مؤداهما أن أعضاء تلك الشعوب تمشي في إنحطام مطلق تدعو إلى السخرية.

٦- انتهى لا يبر من هذه الانتقادات كلها إلى مبدأ عام يقول فيه إن جميع الأشخاص هم دائما وفي أي مكان عرضة للضبط الاجتماعي، وأن هذا الضبط واحد من الناحية الكيفية مهما كان حجم المجتمع أو صورته.

وبالرغم من مبالغة لا يبر في تصوير حالة التشابه بين المجتمعات في كل زمان ومكان، إلا أنه يمكن أن يعتبر ذلك بمثابة رد فعل لمبالغة أصحاب النظرية الثنائية في الفصل بين نوعين من المجتمعات: الشعبية الصغيرة، والجموعية الكبيرة، وفي هذا الصدد يقول «لانديز» إن العقل النقدي يمرض على مثل هذا التناقض المطلق ويشك في فائدته، مهما كانت أهدافه، وبالرغم من ذلك فإن الفهم الإنساني قائم على مثل هذا الإدراك العناصر والمختزل لوقائع. وهنا يضع «لانديز» أساسا لفكرة «التصل» ولو أنه لم يشرحها بالتفصيل، بل تعرض لها بإيجاز شديد، فهو يرى أنه يوجد في تلك المنطقة التي تتوسط الجماعة الأولية، والجماعة الثانوية، جماعات متعددة، تجمع بين بعض خصائص الجماعة الأولى وبعض خصائص الجماعة الأخيرة.



أيضا (١) . أما عن الضبط الداخلي فهو يعتبر وظيفة أساسية لقائد التنظيم أو رئيسه ، حيث أنه لا يشعر بالأمن في وعده التنظيمي ، إلا إذا جعل أعضائه تحت الهيكل ، وإلا حل محل شخص آخر في التنظيم ، ولذلك يعتبر التنظيم الثانوي وسيلة لتنظيم فكر الأعضاء وسلوكهم والعمل على ضبط اتجاهاتهم . أما بالنسبة لدور الجماعة الثانوية في الضبط الخارجي ، فهو يظهر في إصرار التنظيمات الثانوية على أن تكون مثلة في جميع لجان المجتمع المحلي ، وبخصوص تلك اللجان أو المجالس التي تقوم بتشكيلها سلطة عامة . خلاصة القول أن للجماعات الثانوية الرسمية وسائلها الخاصة في فرض القواعد ، وصورها الخاصة التي تستخدمها في الضبط ، ومطالبها في المشاركة في وضع السياسات ، أو محاولة التأثير في الوظائف العامة ؛ ومن أجل هذا فإن التنظيمات الثانوية لها طابع الحكومة ، فهي تشبه الهيئة الحاكمة في أنها تضع القواعد وتفرضها على الجماعات . ويمكن تلخيص النتائج العامة التي تتعلق بدور الجماعات الثانوية في الضبط كما يلي :-

١ - عادة ما تضع الجماعات الثانوية بعض مستويات للامتثال ، يتبعها أعضاؤها فقط ، وفي حالة التمدد على مثل هذه المستويات ، يتمرض العضو المعقوبة التي قد تصل إلى حد الفصل .

٢ - تحاول الجماعات الثانوية أن تؤثر بشئ الطرق في حياة المجتمع المحلي ، وهي تستخدم في ذلك أشخاصا متخصصين للتأثير في الفكر والسلوك العام .

٣ - أن الجماعات الثانوية الرسمية تقوم بنفس وظائف الحكومة ، من حيث تشريع وتنفيذ القواعد واللوائح ، ووضع الجزاءات والمعقوبات .

### الثنائية والتصل نظريتين في المجتمع والضبط

حاول بعض علماء الاجتماع وضع أساق المفاهيم المجردة أو أطر مرجعية لدراسة المجتمع الإنساني ، وممظم هؤلاء العلماء ، لم يعتبروا أن أساق المفاهيم التي وضعوها تمثل ظواهر اجتماعية واقعية ، وإنما نظروا إليها بوصفها نماذج ، كما لسيها في الوقت الحاضر ، يستطيع الباحث من خلالها أن يقارن بين الوقائع الاجتماعية ، وتعتبر نظرية « تونبير Tonnies » من بين تلك النظريات التي حاولت وضع نماذج تصورية معينة . وهي تلخص في أن الإتحاء الترابي للمجتمع يسير من نموذج التنظيم الذي يمثل في المجتمع المحلي *Gemeinschaft* ، إلى صورة التنظيم القائمة على التعاقد أو المنظمة ، *Gesellschaft* ، أما خصائص نموذج المجتمع المحلي ، فهي التي تنسبها إلى الشعوب الريفية والبدائية . حيث يكون عدد الأعضاء في التنظيم بسيط والمضوية محددة تحديدا دقيقا ، وكل عضو معروف معرفة شخصية لدى بقية الأعضاء ، والمضوية دائمة ، ويتميز هذا التنظيم أيضا بالتجالس الواضح بين الأعضاء ، وبالتضامن الإجتماعي . أما نموذج المنظمة ، فهو يضم عددا كبيرا من الناس ، وعضويته إختيارية وعلاقاته سطحية وغير مباشرة ، والمضوية فيه غير متجانسة ، فهو يضم أعضاء ذوي مصالح وقيم ومشاعر مختلفة .

وهناك عالم آخر اهتم بتطوير تلك النظرية ، وهو « زيمل Simmel » الذي اهتم بالجانب المادي أو بالنزعة الحسية التي توجد أمتواء التحول إلى نموذج المنظمة ، ففي هذا النموذج ، يقيم الناس علاقاتهم مع الآخرين على أسس مادية ، ويستخدمون النقود كوسيلة التعامل ، وسيناديرون أن مصالحهم سوف تتحقق عن طريق إرتباطهم بمنظمة معينة ، فإنهم يتماقدون معها .

## الفصل السادس

### الضوابط والمتغيرات الاجتماعية الأخرى

اشتملت نظريات الضبط الاجتماعي التي عرضت في الفهدين الثالث والرابع على عدد من للمتغيرات الهامة ، حيث كان كل باحث من الباحثين الذين قاموا بدراسة هذا الموضوع ، يتعرض - بطريقة أو بأخرى - لمسائل معينة، مثل الإمتثال والانحراف وفقدان المعايير ، والدور والمكانة وعلاقتها بالضبط الاجتماعي ، ودور القوة والسطوة وعملية التكوين النظامي ، ومسألة إستمرارية الضبط ، والنظام الاجتماعي . وسوف تنصب مهمة هذا الفصل على فحص كل متغير من تلك المتغيرات ، مع التمرض لآراء التي أثبتت حصوله مصححاً بالإشارة إلى علاقه بضوابط المجتمع .

أولاً : الامتثال ، والانحراف ، وفقدان المعايير

#### الامتثال

احتلت مسألة الإمتثال مكانة هامة في نظرية الضبط الاجتماعي بوجه خاص ، وفي النظرية السوسيولوجية بوجه عام . إذ أن معظم الدارسين نظروا إلى الامتثال بوصفه سلوكاً متفقاً أو مطابقاً لتوقعات جماعة معينة ، وهو يعكس خضوع الأفراد للقواعد والمعايير الاجتماعية . وقد عرّفه دكولي ، في كتابه عن «الطبيعة الإنسانية والتنظيم الاجتماعي» بأنه محاولة تدعيم معيار معين تضمه الجماعة ، وهو يمثل محاكاة طوعية لنماذج الفعل السائدة . أما دوروبرت ميرتون ، فقد عرّفه في كتابه عن «النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي» ، بأنه : مسابقة للمعايير والتوقعات السائدة في الجماعة الخاضعة التي ينتمي اليها فرد معين ، وأن

الامتثال لمعايير جماعة خارجية، يعتبر مساوياً تماماً لما يطلق عليه «عدم الامتثال» أى أنه يمثل إنحرافاً عن معايير الجماعة التى ينتمى إليها العضو . ويستتقده لا يبره أنه يوجد لدى كل جماعة ، نموذج مركب يشكون من مجموعه القواعد التى تحدد للأعضاء كيفية أداء الدور الصحيح ، وإذا امتثل جميع الأعضاء لهذا النموذج ، نرتب على ذلك أن تكون علاقات الجماعة منسجمة تماماً واستطاع كل عضو أن يضمن أقصى إرضاء ممكن من مشاركته فى هذه الجماعة . ولكنه يرى أننا إذا نظرنا الى الحياة الواقعية للجماعات ، فلن نجد عضواً يمثل امتثالاً دقيقاً وكاملاً لكل المعايير ، إذ أن تعددها يقلل من الامتثال لبعضها . والواقع أنه ليست هناك جماعة تطالب أى عضو فيها بأن يمثل بجميع معاييرها فكل ما هو مطلوب منه أن يمثل الى درجة معينة - لمعظم المعايير (١) . وتعدد أسباب امتثال الفرد لمعايير الجماعة فيمكن أن يكون قد تمرد على أن يفعل ذلك ولا يحاول أن يفعل غيره ، أو قد يجد أن الامتثال مريح فى حد ذاته ، وقد يوجه الفرد نحو الامتثال من طريق الجزاءات التى تمارسها الجماعة ، أو قد يمثل لأنه يتوقع أن يكون عرضة لجزاءات الجماعة فى حالة عدم امتثاله . وقد علق « لا بير » أهمية كبرى على الجزاءات المترتبة *Antisocial sanctions* ودورها فى دفع الفرد الى الامتثال ، فعلى أساس تقييم الشخص لعضويته ، ويتصدر إحساسه بالعلاقات الاجتماعية يعمل كل جهده على أن لا يكون عرضة للعقاب السيكولوجى أو لآية صورة من صور العقاب . وبالتالي فإنه يحاول أن يبرز مكافآت مختلفة ، سواء كانت سيكولوجية أو غيرها . ويتعرف الشخص على الجزاءات التوقعية عن طريق خبرته فى الجماعة ، ورؤيته لأعضائها وهم يؤدون إشارات معينة تدل على



استجائهم (أو استحيائهم) لسلوك معين ؛ وتوقع الجزاء ، يدفعه الى الامتناع عن القيام بفعل يمكن أن يعرضه للعقاب، أو أن يقوم بأفعال تجلب له المكافأة (١) ويكاد « روبرت بيرستيد » Robert Bierstedt أن يكون متفقاً مع « لايبير » في تفسيره لعوامل الامتنال، وذلك عندما وجد أن إمتثال معظم أعضاء المجتمع للمعايير ، لا يرجع فقط الى الرغبة في الثواب والخوف من العقاب بل انه يرجع الى عدة عوامل أخرى من أهمها : عملية التنشئة الاجتماعية التي تعلمنا منذ طفولتنا المبكرة كيف تصرف بطرق معينة ، ونحافظ على المعايير ونحترمها ، كما أننا في حالات كثيرة نمتثل للمعايير مجتمعا لأنه ليست أمامنا بدائل لها ، وليس هناك مجال للاختيار . يضاف الى ذلك عامل آخر وهو المنفعة ، حيث أن أحد الأسباب التي تدفعنا الى الإمتثال لمعايير مجتمعا أنها تحظى بالتقدير ، أى أننا نقدر فائدتها بالنسبة لنا ، فنحن نمتثل في حياتنا اليومية بطرق منظمة لأننا نعلم أن هذا النوع من السلوك المنظم مفيد لكل شخص . وتعتبر الرغبة في التوحيد بالجماعة عاملاً من عوامل الامتنال، فنحن لانمتثل دائماً للعادات الاجتماعية لأنها معقولة، واسكننا تساهل هالاتهم ملك لنا وتخصنا دون غيرنا، ولأنها تحقق اهتمامنا وتوحدنا بالجماعة (٢).

هذا ، ويمتد كل من « أجبرن w Ogburn » و « نيمكوف M. Nimkoff » أن هناك عاملين لا بد من توافرها في الامتنال ، وهما : الخضوع والاعتقاد أو الإقتناع . وكثيراً ما يرتبط الخضوع بالاعتناع ، إلا أن هناك أنماط من الامتنال لا ترتبط بأى اقتناع ، وخصوصاً لدى هؤلاء الأعضاء الذين انضموا حديثاً الى

1 — Ibid P. 245.

2 — Robert Bierstedt, The social orper, Mc graw. Hill company, 1957, p. 194.

جماعة معينة . والامتثال الذى لايسبقه إقتناع ، يحدث عندما لا يستطيع الفرد أن ينفصل عن جماعته ولا يريد أن يتحمل نتائج عدم الامتثال . غير أن المسئولين عن عمل الجماعة ، عادة ما يفضلون أن يقتنع أعضاؤها بأن تلك المعايير التى يخضعون لها ، والى نمط تاجا لوجودهم الجماعى ، هى فى الواقع سليمة وصحيحة (١) . والامتثال مسألة نسبية ، تختلف ما بين الريف والحضر ، وفى هذا الصدد يشير د أندرسون Anderson ، إلى أن الشخص الذى وصل فى محضره الى أبعد الحدود ، هو ذلك الذى يصبح رقيقا على سلوكه ، على الرغم من أنه يتأثر الى حد كبير ، بل ويسترشد بتلك العلاقات التى توجد بينه وبين مختلف الجماعات الحضرية الأولية ، والثانوية ، التى تربطه بها روابط المصلحة . إذ أن امتثال هذا الشخص يتعدد الى درجة كبيرة عن طريق عوامل تتعلق بموقفه الراهن ، أكثر مما يتأثر بموامل تقليدية . والمكس صحيح بالنسبة للأشخاص غير الحضريين ، وخصوصا أولئك الذين انتقلوا من القرية الى الحياة الحضرية ولكن ظلوا تحت تأثير القواعد التقليدية القديمة . حيث أنه يمكن أن تمضى سنوات طويلة دون أن يتحرروا من الضوابط التى تبارسها نحوهم أمرهم أوقباتهم فى القرية . ويلاحظ د ويلسون ، فى هذا الصدد أن الشخص الذى هاجر من القرية الى المدينة يصبح بعد مرور فترة طويلة « متحررا من لإتزامات قبيلته detribalized ، ويظهر ذلك فى عدم انتظام زيارته للقرية ، وفى بحثه عن طرق أخرى مختلفة للهروب من القواعد التقليدية للقبيلة التى ليست لها أى وجود فى حياته الحضرية . أما أبناؤه فلا يكون لهم إلا اتصال ضئيل جدا بالثقافة القبلية وقد ينعدم هذا الاتصال كلية لأنهم يمثلون للثقافة الحضرية التى يعيشون فيها

امثالاً مطلقاً (١) .

### الانحراف

إذا كانت الامثال يشغل أذهان الدارسين والباحثين في موضوع الضبط الاجتماعي فقد احتلت الفكرة المقابلة أيضاً مكانتها في تفكيرهم ، حيث فضل هؤلاء الباحثين استخدام مصطلح « الانحراف » بدلا من كلمة « السلوك الشاذ » ، نظرا لارتباط الأخيرة بالمرض النفسى ، أكثر من ارتباطها بعدم التوافق أو بالصراع الاجتماعى . وفى المجتمع الحديث المعقد ، الذى يتميز بتعدد الجماعات ، والمستويات المعيارية المتصارعة ، يعتبر كل عضو منحرفا عن معيار أو آخر فى وقت معين . ويرى البعض أن الانحراف ، غالبا ما يتضمن امثالاً لمستويات جماعه فرعية أكثر من الامثال لمستويات الجماعة السائدة . والسلوك الانحرافى فى مجتمع معين أو نسق اجتماعى بالذات قد ينظر اليه بوصفه سلوكا سويا أو سليما من وجهة نظر فلسفة أخلاقية معينة ، أو حقبة زمنية محددة . ولذلك فإن علماء الاجتماع يتفقون على أن الانحراف ليس فطريا فى سلوك الناس ، أو فى اتجاهاتهم ، بل انه يعتبر ظاهرة للتفاعل الانسانى فى وضع معيارى معين . وارتكنا الى هذا المعنى يعرف « ألفين جولدنر Alvin W. Gouldner » المنحرفين بأنهم : « هؤلاء الذين يعتبر سلوكهم أو معتقداتهم إما خارجة عن المستويات الخلقية للجماعة ، أو مختلفة عن رغبات بقية الناس ، مما يجعلنا نطلق عليهم ألفاظا تعبر عن ازدرائنا واحتقارنا لهم (٢) . وبناء على ذلك ، فإنه لا يمكننا أن نطلق على نفس الأشخاص

1 — Nels Anderson, The urban community, Routledge and Kegan paul, London, 1960, pp. 436 — 437.

2 — Alvin Gouldner et al., Modern Sociology, An introduction to The Study of Human Interaction, 1963, P.569.

أنهم منحرفون دائماً وفي كل مكان، وإتمام منحرفون في ضوء تقييم معين قام به الأشخاص المحيطون بهم. ومع ذلك أن للمحرفين، ليسوا منحرفين انحرافاً مطلقاً بل أنهم عادة ما ينحرفون عن شيء معين، أي عن مستوى معياري بالذات. وقد استخدم «جولدنر» أكثر من محك لتقييم السلوك، فذهب إلى أنه يمكننا استخدام :  
١ - مدى قدرة السلوك على إرضائنا ، كمقياس نستطيع عن طريقه أن نقيم سلوك الناس .

٢ - مدى ملاءمة السلوك من الناحية الأخلاقية ، كمقياس نستطيع من خلاله أن نقيم الأشياء ، أو الناس أو الأفعال بالرجوع إلى درجة اتفاقها مع مفاهيمنا عن الطريقة التي ينبغي أن تسير طبقاً لها .

ويستنتج «جولدنر» من ذلك أن سلوك الناس يمكن أن يكون وانحرافياً بعدة معان نظراً لأنه يمكن أن ينحرف عن أكثر من مستوى من مستويات التقييم . وطبقاً لذلك فهو يصنف صور السلوك الانحرافي طبقاً لما يلي :

١ - أخلاق : منحرفة عن كلا مدين المستويين السابقين ، حيث أنها لا تحقق إرضاء لنا ، وليست ملائمة من الناحية الأخلاقية .

٢ - وأفعال ترضينا ولكننا نعرف بعدم ملاءمتها من الناحية الخلقية .

٣ - وأفعال انحرافية تعتبر ملائمة من الناحية الخلقية ، ولكنها غير مرضية لنا فنحن نشعر إزاء تلك الأفعال ، بأنه يجب علينا أن نؤذيها ، بالرغم من أنها لا ترضينا (١) . ومثال ذلك ، تلك الأفعال التي نقوم بها نتيجة لتساءد الواجب ، مثلاً يحدث عندما نشعر بأننا ملزمين بأن نرى بعض الناس الذين لا نحبهم ، أو

الذين نسلمهم ، ولكن نعتقد أنه يجب علينا زيارتهم . وفي اعتقاد جولدر ، أن مثل هذه الأفعال لا تنقل أهمية في كونها انحرافية عن الأفعال التي تخرج عن المستويات الأخلاقية ، فهي منحرفة عن مستوى آخر ، أو معيار آخر ، وهو « الارضاء » . ويرى جولدر ، أن هذه الفئات الثلاث ، ليست أنماط نهائية تصنف السلوك الانحرافي ، ولكنها بعض أنماط هذا السلوك .

هذا فيما يتعلق بتعريف الانحراف وصوره ، أما عن مصادر الانحراف فقد تعددت فيها النظريات واختلفت : ويمكن في هذا الصدد أن أعرض لأهم خلاصم نظور النظريات والاتجاهات النظرية في ميدان دراسة الانحراف ، من رةشدة في ذلك بما كتبه ، وولتر باكللي ، في هذا الموضوع :

أ - لقد أرجعت النظريات المبكرة أسباب الانحراف ومصادره ، الى الأصل السمي للشخص المنحرف ، ومن ثم نظرت إلى الفرد ذاته باعتباره منحرفا أساسا .

ب - وتطور النظرية إتسع نطاق العوامل الماية شيئا فشيئا (فأصبح يشتمل على البيئة ، أو يتضمن مجموعة عوامل سيكولوجية معقدة) .

ج - وتطورت النظرية أكثر من ذلك ، فأصبحت البيئة الاجتماعية المبكرة والعوامل السيكولوجية المكتسبة بمثابة العوامل الممهدة للانحراف ، ثم الأصل السمي (الوراثة) بمثابة العامل الذي يحدث أثره في وقت متأخر من حياة الفرد .

د - وبعد أن انضح مفهوم التفاعل للتبادل بين العوامل الاجتماعية والسيكولوجية ، بدأ علماء الاجتماع ينظرون إلى الأبنية الكبرى ، والعمليات الاجتماعية التي يمكن أن تدخل في الإعتبار ، وذلك كالأهداف ، والوساائل البنائية ، والتنافية ومن ثم ظهرت نظرية فقدان المعايير . فأصبح الانحراف

من وجهة النظر الحديثة ، نتاجا منظم ، ينبثق عن عدة أحداث ، وعمليات ، تتضمن ما يلي :

- ١ — البناء النظامي والثقافي الذي يعتبر من صنع التاريخ .
  - ٢ — التحولات الفردية داخل هذا البناء ،
  - ٣ — مجموعة المخطوط التي يمارسها دور الفرد .
  - ٤ — المواقف التي تقف في طريق الفرد .
  - ٥ — الانخراط في طريق المنحرفين ، والذي قد ينجم عن الشعور بالإغتراب .
- وأیضا مجموعة عوامل أخرى مرتبطة بالبناء الاجتماعي الثقافي ذاته ، وهذا هو التصور الحديث للانحراف كما تبرز عنه « وولتر باكلي » (١) .

#### فقدان المعايير ( اللامعيارية )

الواقع أن هناك عددا كبيرا من علماء الاجتماع ، الذين كانوا يدرسون الانحراف عن القيم السائدة ، في ضوء ما أسموه « بنظرية فقدان المعايير » ويذهب « دون مارتنديل » في هذا الصدد إلى أن فكرة فقدان المعايير ، هي الطرف المقابل لفكرة « التماسك الاجتماعي » ، فكما أن التماسك الاجتماعي يعتبر حالة من التكامل الأيديولوجي الجماعي ، فإن فقدان المعايير هو حالة من الخلط ، واللبس ، وإفحام الأمن ، وحيث تكون التصورات الجماعية في حالة انحلال وتدهور (٢) .

وقد إتفق العلماء الذين إهتموا بدراسة وتحليل هذا الموضوع ، على أن

1 — Walter Buckley, op. cit pp. 167—168.

2 — ' Don Martindale, The Nature and Types of Sociological Theory, London, Routledge and Kegan Paul, 1960, P. 88.

« فقدان المعايير » ، هو حالة إجتماعية تتميز بانحيار في القيم وشعور بالموهنة ، وأنه يعتبر نتيجة للتخصص الدقيق في المجتمع الجموعى أو الجماهيرى الذى يفتقد المودة التى تتميز بها الجماعات الأولية ذات الروابط الوثيقة.

ويعتبر «اميل دوركيم E. Durkheim» ، أول من استخدم هذا المصطلح ، لىكى يشير إلى أن البناء الاجتماعى أو الثقافى هو الذى يفقد المعايير لا الأفراد أنفسهم وحاول أن يوضح دور القيم فى تدعيم استقرار الجماعة ، فذهب إلى أنها هى التى تحدد رغبات الأشخاص ، وتتحكم فى أفعالهم . وقد عمل بعض العلماء بعد دوركيم على تطوير تلك النظريات ، ويرى «الفين جولدز» ، أن أهم حمل فى هذا الميدان ، هو الذى قام به «روبرت ميرتون» فى فصل خاص عن البناء الاجتماعى وفقدان المعايير ، ، فى كتابه عن النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعى ، (١) .

وبما هو جدير بالذكر أن «روبرت ميرتون» قد أحرز تفوقا ملحوظا على نظرية دوركيم ، فاذا كان الثانى قد اكتفى بإيضاح أهمية القيم المشتركة فى دفع الأشخاص إلى الامتثال ، ولم يضع تفرقه نظرية واضحة بين الأنواع المختلفة التى يمكن أن تصنف إليها القيم التى يمكن أن ينحرف عنها الناس . ومن ثم ، كانت الفكرة الأساسية التى اعتمد عليها فى نظريته هى : ما إذا كان الناس يمتثلون القيم أم لا . فقد أضاف «ميرتون» ، إلى ذلك بعض التفاصيل والإيضاحات الهامة ، عندما بدأ يفسر فى تصنيف القيم التى ينحرف عنها الناس ، ويرس إلى أن هناك نوعين من القيم :

الأول ، يشمل القيم التى تحكم أهداف الناس ، وتحدد الأغراض التى

يجب عليهم البحث عنها . ومن الأمثلة على هذه القيم في المجتمع الأمريكي ، السعي من أجل الحصول على مزيد من الثروة . أما النوع الثاني ، فهو القيم التي تحدد وتحكم الوسائل التي تتمكن من تحقيق الأهداف المرغوبة اجتماعيا ، ومن الأمثلة على الوسائل التي تحدد الوصول إلى القيم ، ذلك العمل المضني والجهد المنظم الذي يجب أن يبذله كل فرد يريد الكسب المادي ، أو مزيداً منه .

ويرى ميرتون ، أنه يمكن للاشخاص أن يرفضوا أحد هذين النوعين دون رفض النوع الآخر ، أو يمكن قبول الاثنين معاً . واعتباراً على هذا التصور ، فإنه لا يمكن النظر إلى الانحراف على أنه شيء يوجد أو ينعدم وجوده ببساطة ، وإنما هناك نماذج متعددة للسلوك الانحرافي ، وهي : التجديد ، والتعلق بالطقوس والامزال والفرد . والانحراف في هذه الحالات ، يرجع إما إلى رفض الوسائل المتفق عليها أو إلى رفض الأهداف ، أو رفض الاثنين معاً .

أما عن النموذج الأول من نماذج الانحراف ، وهو التجديد ، فيتضح في حالة الفرد الذي يتفق مع هؤلاء الذين يمثلون للأهداف التي حددها المجتمع ، ولكنه لا يتفق مع الوسائل التي حددت لبلوغ تلك الأهداف . ومثال ذلك : المجرم ، والطالب الذي يخالف نظام الامتحان ، فهما يتفقان مع الاشخاص الاسوياء في أنهم يريدان تحقيق أهداف اجتماعية ، ولكنها يختلفان عن بقية أعضاء المجتمع في أنهم يقبلان وسائل غير مشروعة للوصول إلى تلك الأهداف . ويمثل النموذج الثاني للانحراف في : التعلق بالطقوس ، وهو يختلف عن النموذج الأول في أنه يرفض الأهداف التي حددها المجتمع ، ولكنه يتفق مع الاساليب المسموحة لتحقيق تلك الأهداف . فالوظف البيروقراطي الذي يطبق القواعد بحذافيرها دون أن تكون لديه أية مرونة في التعامل مع الناس ، يطبق قواعد متطلبات



وظيفته ، ولكنه يدمر - في سبيل ذلك - هدف التنظيم الذي يعمل به. - وتعتبر الإنمائية ، نموذجاً ثالثاً من نماذج السلوك الانحرافى وهو يرفض الوسائل التى يحددها المجتمع ، والاهداف أيضا ، ومن الامثلة على المتحرفين من هذا النوع: مدمنو المخدرات ، والمشردون . فهم لا يتمون بالتطلع إلى أهداف المجتمع ، ومن ثم ، لا يتبعون الوسائل التى حددت لبلوغ تلك الاهداف . ويرى ميرتون ، أن هذه النماذج الثلاث نسبية وليست مطلقة ، أى أنها تتعلق بأدوار معينة فى حياة الشخص ، وليست متعلقة بحياته كلها .

أما النموذج الرابع ، فهو التمرد ، وهو يتطوى على رفض الوسائل والاهداف معا ، ولكنه يختلف عن النماذج السابقة فى أنه يعمل على تدعيم وسائل وأهداف أخرى ملائمة فى نظير المتحرفين . ولذلك ، فإن المتحرفين الذين يمكن إدراجهم تحت هذا النموذج ، ليسوا بلا قيم ، بل إن لديهم قيما ، ولحسبها تختلف عن قيم الجماعات المحيطة بهم والى انحرافوا عنها (١) . ومن أمثلة هذا السلوك الانحرافى ، تلك الحركات السياسية المتطرفة ، والاتجاهات البيوتوية ، وانحرافات الشباب فى العصر الحديث . هذا ، ويمكن التوصل إلى بعض النتائج المؤقتة على نظرية ميرتون على النحو التالى:

١ - أن الإستجابات الانحرافية لا يمكن أن تفهم فقط عن طريق النظر إلى الوسائل المتاحة أمام الأشخاص ، وإنما يجب أن تقيم فى ضوء علاقة الوسائل بالاهداف . فليس الانحراف أمرا سهلا ، لدرجة أنه يفسر عن طريق القول بأن سبب انحراف هؤلاء يرجع إلى أنهم فقراء ، أو أنهم وقعوا تحت وطأة أزمة

1 - Robert Merton, Social Theory And Social Structure, Glencoe, Free Press, 1937, P. 179 -180.

مالية طاحنة .

٢ - أن الوسائل والاهداف التي توجد في جماعة أو مجتمع معين ، يمكن ألا تتكامل مع بعضها البعض ، مما يؤدي إلى سلوك إنحرافى .

٣ - أن الإنحراف فى كثير من الاحيان ، يمكن ارجاعه ليس إلى الافتقار لقيم معينة بل إلى وجود بعض القيم ، وعدم القدرة على تحقيقها .

٤ - أن نظرية فقدان المعايير ، تعنى أن السلوك الانحرافى عبارة عن استجابته للفشل فى التكامل بين الوسائل والاهداف التى أقرها المجتمع .

وبناء على ذلك يمكن التوصل إلى الفضية الآتية : أن كلا من الإمثال والانحراف ، يرجع إلى عدة عوامل لا إلى عامل واحد . وأنه على الرغم من ما يبدو بينهما من تناقض واضح إلا أننا إذا نظرنا إليهما فى الواقع ، لوجدنا أن كلا منهما يمر عن الإرتباط بقيم معينة أو الإلتزام بها .

### ثانياً - الأدوار والمراكز

يعتبر « الدور » نموذجاً للسلوك ، يتكون من مجموعة حقوق وإلتزامات معينة ويرتبط بوضع محدد فى جماعة ما ، أو موقف إجتماعى بالذات ؛ ومعنى ذلك أن الدور يرتبط بمكانة معينة ، ويتحدد دور الشخص فى مكانة معينة ، عن طريق توقعات الآخرين التى تتحدد بالتساوى عن طريق المعايير والقيم الثقافية . وما لا شك فيه أن دور أى شخص فى الجماعة ، يميل إلى أن يتغير من آن لآخر ، ولكن إذا انحرف أداء الدور إنحرافاً شديداً عما هو متوقع ، فإن الفرد يواجه حينها جزاءاً سلبياً . والثقافة لا تحدد فقط توقعات كل دور يتلاقى بمكانة معينة ، وإنما تضع الأولويات أيضاً ، وهى بهذه الطريقة تساعد الفرد على أداء

أدواره المتعددة . وبناء على ذلك يمكن القول ، إن أدوار ومراكز الأشخاص تقوم بوظيفة هامة في ضبط سلوكهم ، ليس أثناء أدائهم لتلك الأدوار فحسب بل وأيضا خلال حياتهم بأسرها .

وقد استخدم « لا بير » ، مصطلح « المكانة Status » ، أو المركز ، لكي يشير إلى وضع الشخص من وجهة نظر العلاقة القانونية بينه وبين الدولة ، أو بينه وبين أى شخص أو عدة أشخاص آخرين (١) . فالمكانة القانونية لأى عضو في المجتمع الحديث ممتدة إلى حد كبير ، لدرجة أنه يجب على العضو أن يستشير خبيرا قانونيا لكي يوضح له حقوقه وواجباته القانونية في موقف معين . أما المكانة الاجتماعية ، في نظره ، فهي الوضع الذى يحتله الشخص في مجتمعه ، والمعروف أن الفرد لا يحتل مكانة واحدة فقط بل عدة مراكز ، أو أوضاع ، يضاف إلى ذلك أن المكانة ليست هائلة ثابتا ، بل عملية دينامية ترتبط بمركب كبير ، يتكون من نماذج السلوك التى تعدد وضع ناطم معين بالنسبة لبقية الأنماط . وعلى الرغم من أن كل شخص في المجتمع ، يمكن أن يمثل عدة مراكز ، فلهذه مركز عمرى ، ومركز يتعلق بمجتمعه ، ومركز في أسرته ، ومركز مهنى . فإن معظم الأشخاص لديهم مركز رئيسيا ، يعرفون به ، ويقيمون عن طريقه . ومثال ذلك ، أن الأمومة في معظم الثقافات هى للمركز الرئيسى للمرأة ؛ أما الرجل ، فإن مكانته المهنية هى المكانة الرئيسية ، بالنسبة له .

ويرى « لاندير Landin » ، أن المكانة الرئيسية للفرد ، تتوقف على القيم الثقافية لكل مكانة في مجتمعه (٢) . فكبر السن في ثقافة معينة يمثل المبدأ الذى

1 — La pierre, op. cit. P. 69.

2 — Landin, op. cit. P. 116.

يقال إن احترام الناس وتقديرهم، وتبعا لذلك، تعتبر المكانة المعزية، مكانة رئيسية بالنسبة للأشخاص؛ وفي ثقافة أخرى، تكون المهنة أساس المكانة بالنسبة لجميع الذكور وكذلك الإناث العاملات. وفي ثقافة ثالثة، تعتبر مكانة الفرد في النظام الديني، أساسية؛ والواقع أن تشمل المراكز يعبر مسألة ذات أهمية كبرى في الضبط الاجتماعي، ومن أمثلة التصنيفات التي وضعت للمراضة، تقسيما إلى فئتين - مؤرولة، ومكتسبة، ولكل مركز من هذه المراكز أهمية في الضبط الاجتماعي، ويرى لاندز أن النسق الطبقي المختوح يتيح الفرص للوجود كثير من المراكز المكتسبة، أما النسق الطبقي المغلق فهو لا يسمح إلا باقتيل منها. وكل نوع من هذين النوعين، يؤثر بدرجات متفاوتة في تدعيم النظام الاجتماعي؛ وفي تأثيره على الشخصية. وتعمل الأوضاع المكتسبة على تدعيم نسق الضبط الاجتماعي في كل المجتمعات، وتعتمد المجتمعات على هذه المراكز والأوضاع، فهما كما يعتمد الفرد على المادة في تنظيمه للجزء الأكبر من علاقاته بالآخرين.

وكانت مسألة الأهمية النسبية لكل من المراكز المؤرولة والمكتسبة موضع جدال ونقاش متفيضان، وخصوصاً بين لاندز ولاندز، فقد ذهب الأول إلى أن المركز المكتسب عبارة عن مكافأة للسلوك الذي قام به الشخص في الماضي وأن هذه المكافأة يمكن أن يحرم منها إذا أساء استخدامها، أو تقل في تعميق متطلباتها وإلزاماتها. والمركز المكتسب، طبقاً لذلك، يضع صاحبه دائماً تحت ضغط الإمثال، وهو أساس هام من أسس الضبط الاجتماعي، يفوق في أهميته المركز المؤروث. أما لاندز، فهو لم ينكر أهمية المكانة في ضبط سلوك صاحبها، ولم يتجاهل أن رغبة الشخص في تدعيم المكانة المكتسبة، تعتبر عاملاً هاماً في الضبط الاجتماعي، ولكنه يرى أن الوقائع التاريخية، تثبت

لنا بإستمرار أن معظم النظم الاجتماعية المضابطة ذات الفاعلية الشديدة هي التي تشمل على أقل قدر من المراكز المكتسبة ، وتكون معظم مراكزها وأوضاعها موروثية أو طبيعية . ودعم رأيه هذا ، بقوله إن تلك العقوبات التي تفرض على إنتهاك المراكز المورثة أكثر قسوة من العقوبات التي توقع على الانحراف عن معايير المراكز المكتسبة . فالجزء الذي يوقع على الشخص المنحرف عن قواعد الطبقة المخلفة ، يمثل في حرمانه من مكانته فيها، ولذلك فإن الامتثال في هذه الحالة ، يكون قاعدة من قواعد الحياة في هذه الطبقة . أما بالنسبة للنسق الطبقي المفتوح ، فتأكد أهمية التجديد والاختراع ، أكثر من التركيز على النزعات المحافظة والامتثال لها ، وبالتالي يعتبر الإمتثال ، في النسق المفتوح ، أقل بكثير منه في النسق المغلق . وهكذا ، أوضح « لانديز » أنه لا يمكن القول بأن المكانة المكتسبة تفوق أهمية المكانة المورثة ، أو أن المكانة المورثة هي التي تفوق أهمية المكانة المكتسبة كأساس للعبط الاجتماعي ، فالأهمية النسبية لكل مكانة ، أو مدى اعتبارها أساسا من أسس العبط الاجتماعي ، مسألة ترجع إلى طبيعة النسق الاجتماعي ذاته ، فالنسق المغلق يدعم المراكز المورثة ، بينما يدعم النسق المفتوح المراكز المكتسبة .

خلاصة القول ، أنه سواء كان المركز موروثا ، أو مكتسبا ، فإن الفرد الذي يحتل مركزا معينا ، يتوقع منه الناس القيام بسلوك معين يتم طبقا لقواعد محددة وكذلك يسلكون هم ساركا معينا نحوه . ومعنى ذلك أن لكل مركز حقوقه وواجباته ، فهناك مثلا : حقوق للجوار ، والزوجية ، والعنصرية في ناد أو منظمة أو هيئة . وتعتبر الرموز إحدى الحقوق التي يحصل عليها صاحب المركز ، فارتداء الزي العسكري مثلامر يشير إلى حق معين ومكانة محددة . وما هو جدير بالذكر أن

رموز المكانة تقوم بعدة وظائف في الجماعة ، فهي تستخدم في الجماعات الرسمية المنظمة كمكافأة على السلوك السوي ، أى كأداة من أدوات الضبط الاجتماعى .  
وهي تشير إلى رتبة الشخص ، ودرجته في وظيفته ، وهذه الحقوق تمنح للشخص في مقابل قيامه بواجبات معينة . ويمكن التوصل الى النتائج الآتية فيما يتعلق بعلاقة الدور والمركز بمسألة الضبط الاجتماعى :

- ١ - أن لكل عضو في أى مجتمع عدة أدوار ، وبالتالي فهو يحتل عدة مراكز .
- ٢ - أن دور الفرد ومركزه يرتبطان بالضبط الاجتماعى ، فالدور يفرض واجبات معينة ، ويمنح حقوقا محددة .
- ٣ - أن الانحراف عن توقعات الدور ، يمرض صاحبه لدرجات مختلفة من الجزل .
- ٤ - أن المركز المكتسب يقوم بدور هام في ضبط سلوك الشخص في المجتمعات الحديثة التى تتميز بالنسق الطبقي المفتوح . بينما يقوم المركز الموروث بدور هام في هذا المجال ، في المجتمع الذى يتميز بالنسق الطبقي المغلق .
- ٥ - أنه يمكن أن تزداد فاعلية الضبط الاجتماعى ، عن طريق التحكم في حقوق المكانة ، إما عن طريق الزيادة أو الإقلال منها .

### ثالثا- القوة والسلطة

اهتمت نظريات الضبط الاجتماعى بمسألتين لها علاقة وثيقة بهذا الموضوع وهما : القوة ، والسلطة . فقد تعرض لانديز على سبيل المثال لدراسة السلطة ، وتطور مفهومها على مر التاريخ ، أما د لا بير ، فقد اهتم بدور القوة ، ومراكز القوة في الجماعات الصغيرة . غير أن دراسات القوة والملاحظة التى قام بها الباحثون

في ميدان الضبط الاجتماعي ، لم تكن كافية لكي توفقنا على طبيعة كل ظاهرة من هاتين الظاهرتين ، وأهم الفروق بينها . وفي السنوات القليلة الماضية ، ظهر اتجاه حديث ، يرى أن أنسب دراسة للضبط الاجتماعي ، هي التي تركز على كل من القوة والسلطة ، والتي تتمثل في الاجابة على تساؤلات مثل : الضبط من أجل ماذا ؟ ولماذا ؟ وماهي أهدافه ؟

ويمكن في هذا الصدد ، أن نعرض لأهم الاتجاهات التي حاولت صياغة هذين التصورين ، وكان لها مرقف محدد من التمييز بين القوة والسلطة :

١ - هوف د ما كيفر ، القوة بأنها القدرة على ضبط سلوك الآخرين ، إما بطريقة مباشرة ، أي عن طريق الأمر ، أو بطريقة غير مباشرة ، ويكون ذلك بواسطة إستخدام مختلف الوسائل المتاحة . أما السلطة ، فهي - في رأيه - عبارة عن ذلك الحق القائم الذي يتدخل أي نظام اجتماعي ، ويمطى الفرصة لتحديد السياسات ، أو إعلان القرارات بشأن مشروعات معينة ، أو فرض منازعات قائمة (١) ويؤكد د ما كيفر ، أننا حيننا نتكلم عن إحدى السلطات ، فإننا نمتنى بذلك شخصاً أو مجموعة أشخاص يكون لديهم هذا الحق . ولذلك فإن الحق ، لا القوة ، يعتبر أحد الأسس الهامة التي تركز عليها السلطة فالسلطة إذن تتميز بالشرعية ، وبوجود مركز رسمي . والشرعية في حد ذاتها ، تتضمن موافقة كبرى من جانب أعضاء المجتمع على أحقية السلطة التي ترتبط بوضع معين . واعتقاداً على هذا التصور ذهب د ما كيفر ، إلى أن المجتمعات التي تعتمد على القوة فحسب ، لن تستمر في وجودها ، وإذا

---

أنظر في ذلك R. M Maciver, The web of Government, new York, 1947,

استمرت، وسوف يكون ضوابطها في المستوى الأدنى مسنن مستويات التفاعلية والكفاءة، مما يؤدي إلى التوتر والصراع المستمرين. أما المجتمعات القائمة على السلطة، فهي أكثر قدرة على الاستمرار، والعمل طبقاً لارتفاع مستوى من مستويات الكفاءة الشخصية، والتفاعلية الجماعية، والتعاون. ومن ثم فقد فرق ما كيفر، بين نوعين أساسيين من الضوابط الاجتماعية :

أ - تلك الضوابط التي تعتمد على القوة ؛ وهي ليست ذات فاعلية، ولا يمكن لها أن تستمر، أو أن تمثل أساساً لضبط أعضاء المجتمع، أو أي تنظيم فيه .

ب - والضوابط التي تعتمد على موافقة المنضبطين على حق القائمين بالضبط في ممارسة السلطة . هذا، ويرى ما كيفر، أن العنف force وحده، لا يمكن بأي حال أن يؤدي إلى تماسك الجماعة، بل إنه أحد الوسائل التي تتكون في يد السلطة وهناك مجموعة من الحيل التي وضعت لتبرير السلطة، وإضفاء طابع القدسية عليها وهي : معدات المكتب وأدواته، وعلامة السلطة، والشعار، والألقاب، والثروة، ووضع سلطة الشخص بالنسبة لزملائه في العمل، وبعض نماذج العملية النظامية .

نستخلص من هذا كله أن « ما كيفر » يميز بطريقة حاسمة بين القوة والسلطة عن طريق خاصيتين، وهما : العنف، والموافقة. فالقوة تتضمن استخدام العنف، أما السلطة فهي تتضمن موافقة الأشخاص المحكومين أو المرؤوسين، وإعترافهم بها .

٢ - وبعد « ما كيفر »، تعتبر أهم دراسة منظمة للسلطة والقوة، هي التي قام بها « دوبرت بيرستيد »؛ حيث عرف القوة بأنها « غف كامن، والعنف باعتباره



قوة ظاهرة والسلطة في رأيه ، ذ قوة نظامية ، (١) ، ومعنى ذلك أنه حاول أن يقرب بين تصورى للقوة والسلطة ، عن طريق القول بأن السلطة لا تختلف عن القوة إلا في أنها نظامية . ويرى أن القوة عامل ضرورى ، لا غنى عنه لوجود المنظمات والروابط في المحل الأول ، ولضمان استمرارها ، في المحل الثانى . والقوة هى التى تفرض النظام في المجتمع ، وبدونها لا يمكن أن يوجد الانتظام في العلاقات الاجتماعية . وهى تتحول الى سلطة في التنظيم الرسمى ، فحينما تمثل الأنمال الاجتماعية أمثالا كليا لمطير التنظيم الرسمى ، فإن القوة تذوب في السلطة ، ولا تترك أى رواسب . وقد تعرض بيرستيد ، الاجابة على تساؤل مؤداه : ما إذا كانت السلطة ظاهرة تمارس عن طريق القهر ، أم أنها تعتمد على الموافقة . وذهب إلى ضرورة التفرقة بين الرابطة الطوعية وغير الطوعية ، ففى الروابط الطوعية تكون السلطة عبارة عن قيادة نظامية ؛ أما فى المنظمات غير الطوعية ، فالسلطة تكون قوة نظامية . فى الأولى تعتمد السلطة على الموافقة ، بينما تعتمد فى الأخيرة على القهر . ولكنه نرى أن السلطة ذاتها مع أنها تعتمد على الموافقة ، إلا أنها يمكن أن تكون موافقة إجبارية . وهكذا ، نجد أن تصورى : القوة والسلطة ، قد اختلطا عند بيرستيد .

٣ - وقد عالج كل من د لاسويل Lasswell ، و د كابلان Kaplan ، هذا الموضوع ، وبالرغم من أنها يعرفان القوة بأنها ممارسة درجة عالية من القهر إلا أنها يعود ان مرة أخرى ، فيريان ان مفهوم القوة لا يستبعد عنصر الموافقة ولا يقلل منه . ومع أن عبارة د القهر عن طريق الموافقة ، تمثل تناقضا من الناحية اللغوية ، إلا أنها تمثل جانبا من عملية القوة ، وخصوصا من وجهة

نظر هؤلاء الذين تمارس نوعهم القوة . ومعنى ذلك أنها يريان أنه ليس هناك أى مانع من أن تجمع القوة في حد ذاتها بين القهر والموافقة أيضا . والواقع أنه بالرغم من أن « لاسويل » ، و« كابلان » ، قد اهتمتا بتوضيح أهمية ذلك للعنصر السيكولوجى الجديد ، وهو عنصر الموافقة الذى يوجد في القوة ، إلا أنها دجما بين تصورى القوة والسلطة ، بحيث ظهرا على أنها متساويان وأنه لا فرق بينهما . غير أن معظم علماء الاجتماع ، الذين تفرغوا لدراسة القوة والسلطة ، يتفقون على أنه لا بد من وضع تمييز حاسم بين هذين التصورين ، مع إعرافهم بالإرباط بينهما .

٤ - وهناك حل مقترح لتلك المشكلة ، وضعه وولتر باكلى *Buckley* الذى حاول أن يقوم بصياغة التصورين باعتبار أنها مظهران للضبط يقع أحدهما على أحد طرفي متصل نظرى ويقع الآخر على الطرف الثانى (١) . وهذه الطريقة ، نظر الى القوة بوصفها نوعا من الضبط الذى يمارس نحو أفعال الآخرين لتدعيم أهداف أحد الأشخاص ، دون موافقة هؤلاء ، أو ضد إرادتهم ، أو دون علمهم أو فهمهم . ومثال ذلك أن الضبط الذى تمارسه البيئة الفيزيائية ، أو السيكولوجية أو الاجتماعية التنافية التى يعمل الناس من خلالها ، يعتبر نوعا من القوة . إن تأكد « باكلى » ، ينصب اذن على عنصر « إفتقاد الموافقة » في القوة ، وكذلك على أهمية التوجيه الهدفى الخامس أكثر من التوجيه الهدفى العام . أما السلطة فهى في نظره ، تمثل توجيه أو ضبط سلوك الآخرين بهدف تدعيم الأهداف الجماعية فهذا الضبط يعتمد على الموافقة الصريحة لأعضاء الجماعة . والموافقة الطوعية ، حالة سيكولوجية محددة ، وهى تمكس من الناحية الأخرى ، ذلك التوحد بين

أهداف القائمين بالضبط ، وأهداف المنضبطين . وبذلك ، لا تعتبر السلطة في نظر « باكلي » صورة خاصة من صور القوة ، نأ أن القوة ليست «وذا فرعيا من نماذج السلطة ، بل إنها يمثلان قطبين على متصل واحد . وهو يرى أن المجتمعات التاريخية ، تقع «عظمها على قطب القوة ، وأن التاريخ الحديث يمثل صراعا من أجل الوصول الى قطب السلطة ، أى التوصل الى الطابع النظامى لعملية التوجيه التى يارسها الجميع من أجل الجميع . وطبقا لهذا التصور ، يتفق « باكلي » مع علماء الاجتماع المعاصرين الذين قاموا بدراسة السلطة والقوة في التنظيم ، وانفقوا على أن السلطة هى ممارسة الضبط الاجتماعى الذى يعتمد أساسا على الموافقة الطوعية من جانب المرؤوسين على توجيهات الرئيس ، وهى لا تحتاج الى قهر ، ولا الى إقناع لهم ، لأنهم يوافقون جميعا على مبدأ واحد مؤداه أن بعض أفعالهم يجب أن تحكم عن طريق القرارات التى يصدرها هذا الرئيس ، ومن أهم هؤلاء الذين اعتنقوا هذه الفكرة «بيتر بلاو » ، و « جولدنر » .

ويذهب « باكلي » الى القول بأنه بناء على فكرته هذه في التمييز بين السلطة والقوة - يمكن أن تكون هناك : قوة نظامية وسلطة نظامية ذلك لأن القوة لا يمكن أن تتحول الى سلطة ، وأن تحصل على التصديق القانونى ، وأن تصبح شرعية ، بمجرد أنها استغرقت في الصور النظامية ، وإنما قد تكون القوة النظامية جائزة من الناحية القانونية *legelized* ، أما السلطة النظامية ، فهى وحدها التى تكون « شرعية *legitimized* » . و فرق كبير بين ما هو جائز قانونا ، وما هو شرعى حيث يختلف هذان المصطلحان من الناحية الاجتماعية والنفسية . ومعنى ذلك أن « الجائز » من الناحية القانونية لا يحصل بالضرورة على موافقة وتأيد الناس ، أما الشرعى فهو قانونى وحائز على موافقة الناس وتأيدهم في نفس الوقت .

والواقع أن هذه الاختناقة الجديدة التي وضعها « باكلّي » السلطة ، والقوة تقضى على كل ربط بينهما ، يضاف الى ذلك أننا تلقى تلك التعريفات التي وضعها العلماء للقوة والسلطة ، والتي كانت تنظر الى السلطة باعتبارها قوة نظامية فالقوة في نظر باكلّي لا يمكن أن تتحول إلى سلطة مجرد أنها نظامية ، والعامل الهام الذي يميز السلطة ليس كونهما نظامية ، وإنما اعتباطها بالصيغة الشرعية ، أي قبول الناس لها واعتراف المجتمع بها ، وانحافها مع أهدافه .

يمكن أن نستخلص من ذلك كله ، أن هناك أربعة اتجاهات أساسية في النظر إلى العلاقة بين القوة والسلطة ، وهي : الأول ، ذلك الاتجاه الذي ينظر إلى السلطة باعتبارها تعتمد أساسا على « الحق » وتتميز بالشرعية ، وبوجود مركز رسمي . على عكس القوة التي تتضمن استخدام « العنف » . ومعنى ذلك أن هذا الاتجاه يميز تمييزا قاطعا بين القوة والسلطة . والثاني ، هو الاتجاه الذي يرى في السلطة « قوة نظامية » . وهي - بمقتضى ذلك - لا تختلف عن القوة إلا في أنها نظامية . ومن ثم فإن هذا الاتجاه يحاول التعريب بين مفهومى القوة والسلطة .

أما الاتجاه الثالث ، فهو الذي ينظر الى القوة باعتبار أنها عنف لا يستبعد الموافقة ، وأنه يمكن أن نجد في كثير من المجتمعات ، قهرا يمارس عن طريق الموافقة ومن الواضح ، أن هذا الاتجاه يدمج بين مفهومى القوة والسلطة .

وأخيرا نجد في الاتجاه الرابع ، تمييزا قاصلا بين القوة والسلطة . وبمقتضاه تصبح القوة مفتقدة لكل موافقة ، بل وتمارس ضد أهداف الجماعة . وتكون السلطة جائزة على كل الموافقة ، يضاف الى ذلك أنها تمثل توجيها أو ضبطا لسلوك الآخرين بما يتفق مع أهداف الجماعة ككل .

وللإخذ، أن هناك تشابها كبيرا بين الاتجاهين الأول والآخر، غير أن الأول يركز أكثر على عنصر «الحق»، في ممارسة السلطة، بينما يركز الأخير على عنصر «التوجيه المهدف للمام» في السلطة، أي أنها توجه نحو تحقيق الأهداف العامة للجماعة.

### رابعاً: عملية التكوين النظامي

إن الحديث عن القوة والسلطة، يؤدي بنا إلى حديث آخر عن عملية التكوين النظامي، وفي الحقيقة أن معظم نظريات العنيط الإجتماعي، قد اهتمت بتفسير هذه العملية، وبأهمية السلوك النظامي في تدعيم النظام الإجتماعي بالجموع، فيقدر ما تتكرر طرق السلوك في الجماعة أو المجتمع عند الأجيال المتعاقبة وتشكل على صورة شجائر أو تبلور في لغة وعادات اجتماعية - يمكن أن توصف بأنها «نظامية»، ومعنى ذلك أن التكرار يعتبر عاملاً أساسياً في العملية النظامية وسوف نعرض لوجهات نظر ثلاث في هذا الشأن، وهي:

١- من أكثر العلماء اهتماماً بالعملية النظامية «بارسونز» الذي ذهب إلى أن نموذج السلوك يعتبر نظامياً إلى المدى الذي يمكن أن يحقق عنده في النهاية الحد الأدنى من الإمثال المتوقع والشرعي، وبناء على ذلك، فإن عدم الإمثال يواجه بمجازات عقابية، ولذلك فإن النماذج النظامية - عند بارسونز - تمثل العمود الفقري للنسق الإجتماعي. ولكنها ليست وحدات صارمة ونهائية تماماً، وإنما تعتبر فحسب نماذج ثابتة نسبياً، تعكس عمليات السلوك التي يمارسها أعضاء المجتمع، والقوى التي تتحدد هذا السلوك. وتتكون النماذج النظامية من مجموعة قوى لها أهميتها في العمل على التوازن الشامل للنسق الإجتماعي، وتوجد هذه النماذج في

كل المجتمعات والانساق الاجتماعية فهي ظاهرة عامة ودائمة (١) . وقد أوضح ه. بارسونز ، وظائف العملية النظامية ويمكن في هذا الصدد أن يتعرض لاهم أفكاره عن طبيعة هذه العملية ووظائفها :

أ - تقوم عملية التكوين النظامي بوظائف تكاملية هامة في مستويات مختلفة، سواء بالنسبة للأدوار التي ينشغل بها الفاعل الواحد ، أو بالنسبة للتسيق بين سلوك مختلف الأفراد . فالفرد الواحد ينشغل بمسدة أنشطة ، ويصبح بذلك مستغرقا في علاقات إجتماعية مع عدد كبير من الناس الذين تتغير علاقاتهم معه إلى درجة كبيرة . وتكمن أحد الوظائف الأساسية للعملية النظامية في أنها تساعد على ترتيب هذه الأنشطة المختلفة والعلاقات المعقدة ، مما يجعلها تؤلف نسقا منتظما إلى درجة كافية؛ ويقال بدوره من الصراعات التي قد تقوم نتيجة لتناقض الأدوار . وبناء على ذلك ، هناك جانبان للعملية النظامية ، الأول: يتمثل في وضع جدول أعمال زمني يحدد الأوقات المختلفة التي تنجز فيها الأنشطة المتعددة من جانب إناس مختلفين. إذ أن وجود وقت، ومكان محدد لكل نشاط من الأنشطة، من شأنه أن يحافظ على مطالب كل فرد من أن تتداخل مع مطالب الآخرين. أما الجانب الآخر، فهو يظهر في تحديد الأولويات النظامية ؛ ففي المجتمعات الحديثة المعقدة ، وحيث يتعرض الفرد الواحد لمواقف متعددة ، يمكن أن يظهر الصراع بين مطالب كل موقف ولكن يمكن التخفيف من هذا الصراع إذا كان هناك مقياس شرعي للأولويات (٢).

---

1 — T. Parsons, *Essays in Sociological Theory, pure and Applied*, The Free Press, Glencoe, 1949, PP. 311—312.

2 — T. Parsons, *The Social System*, The free press, Glencoe, 1951. P. 302—303

( وقد سبق أن ذكرت أن «ميرتون» يؤكد أن التعرض لمواقف مختلفة في وقت واحد، دون وجود أولويات نظامية تعدد الالتزامات يعتبر مظهراً هاماً من مظاهر فقدان المايور ) .

ب - تعتبر عملية التكوين النظامي مسألة درجة ، لأنها محكومة بنوعين من المتغيرات ، الأولى ، هو المتغيرات التي تؤثر في تشكيل أنماط التوجيه القيمي ، والثاني عبارة عن المتغيرات التي تحدد التوجيه الدافعي أو الموافقة على أداء التوقعات الملائمة . ومعنى ذلك أن بارسوز يؤكد عنصرين هامين في عملية التكوين النظامي ، وهما : - التوجيه القيمي من ناحية ، ثم التوجيه الدافعي من ناحية أخرى . والتوجيه القيمي مسألة تتعلق بالمجتمع ، حيث تقوم القيم بدور هام في تحديد الأولويات النظامية ، أما التوجيه الدافعي ، فعلى الرغم من ارتباطه بالفاعل ذاته إلا أنه يعد مسألة اجتماعية أيضا ، تتعلق بأهداف المجتمع وقسمه .

ج - ليست النظامية الكاملة لعناصر الفصل الإحالة توجد على أحد طرف المتصل النظرى ، ويقع فقدان المعايير على الطرف الآخر . وطبقا لذلك تكون الفكرة المضادة النظامية التامة هي فقدان المعايير ، أى إنعدام التكامل البنائى فى عملية التفاعل الاجتماعى ، أو تصدع النظام المعيارى كلية (١) .

٢ - إعرض عدد من علماء الاجتماع على فكرة بارسونز بقولهم ، إن النظامية التامة ، وغقدان المعايير الكامل ، تصورات قاصرة لأنها لا تنطبق على شيء واقعي ولا تصف نفسا إجتماعيا ملوسا ، ولذلك فإنه يجب على عالم الاجتماع الاستدق أن يرفضها بالضرورة لعدم فائدتها (٢) .

1 - Ibid PP. 36-39 -

2 — John Rex, *Key Problems of sociological theory*, London, Routledge and Kegan Paul, 1969; p. 104.

٣ - من الملاحظ أن هذا الاعتراض الأخير ، الذي وجهه بعض علماء الاجتماع إلى بارسونز لأنه لم يستخدم تصورات منبثقة من الواقع مباشرة ، أو أنها لا تعبر عن الواقع بطريقة مباشرة - إنما هو اعتراض في غير موضعه لأن علم الاجتماع يشتمل على كثير من التصورات غير المنبثقة من الواقع بطريقة مباشرة ، وإنما تعبر عن نماذج مثالية تصورية ، تستخدم لتفسير الوقائع الملموسة ، أو لتصنيف بعض البيانات التي جمعت عن ظواهر اجتماعية ووقائع ملموسة . ومن ثم ، فإنه ليس ضرورياً أن يصف كل مفهوم واقعة معينة ، وإنما يمكن أن يشمل المفهوم على مجموعة خصائص منبثقة من الواقع ، وليس هذا شيئاً غريباً في علم الاجتماع ، فهناك مفاهيم عديدة من هذا النوع ومثال ذلك : المجتمع المجمع في مقابل المجتمع الشعبي ، والجماعة الأولية في مقابل الجماعة اللسانية ؛ بل أن التصورات المألوفة في علم الاجتماع : كالبناء ، والنسق ، والنظام ، ليست لها مقابل واقعي ملموس ، بل إنما تعبر عن علاقات ، وأدوار ، وأوضاع نسبية .

#### خامساً : استخدام الضبط الاجتماعي

إنه من بعض نظريات الضبط الاجتماعي بمسألة استخدام المعايير الاجتماعية وقواعد السلوك . وقد تعرض « تولاكوت بارسونز » لهذا الموضوع ، وطور تلك الفكرة التي قوامها أن المعايير الاجتماعية تعتبر مكونة للطبيعة الإنسانية أكثر منها منظمة لها . غير أن أقدم مناقشة لتلك الفكرة في ميدان علم الاجتماع ، يمكن ردها إلى « دوركيم » . ونحن نعلم أنه في مؤلفاته الأولى ، أدرك المجتمع باعتباره يقوم بضبط الأفراد من الخارج ، وذلك عن طريق فرض الضغوط المختلفة عليهم من خلال الجزاءات التي تظهر في أوضح صورها في المعايير والتمريعات القانونية . إلا أن دوركيم في أعماله الأخيرة بدأ ينظر إلى تلك القواعد



الاجتماعية باجتيازها لا تتنظم بحسب طريقة خارجيه ، وإنما تدخل بصورة مباشرة في تركيب غايات الفاعلين أنفسهم ، ولذلك فإن البعيط يعتبر داخلياً ذاتياً .

وقد لاحظ بارسونز ذلك التناقض الذي وجد بين كتابات دوركيم الأولى والآخرى (١) فذهب إلى أن دوركيم كثيراً ما كان يؤكد أن الدافع الوحيد الذي يدفع الفرد نحو طاعة القاعدة أو القانون ، هو محاولة تجنب الجزاءات ، وهنا صور دوركيم الفاعل في موقف أخلاقي محايد ، أو غير مبال . ولكنه في كتابه عن تقسيم العمل ، أوضح أن الفاعل يعتبر في موقف « الملتزم أخلاقياً » ، الأمر الذي يقوم بطاعة القاعدة لا بسبب تجنبه لما يمكن أن ينتج عن إنجافه عنها ، وإنما بسبب إلتزامه الخاص لما . وقد أوضح موقف دوركيم من هذه المسألة ، في كتابه عن « الفلسفة وعلم الاجتماع » ، حيث لفت بنا كيد الفكرة التي مؤداها أن القواعد الأخلاقية تتمتع بسلطة خاصة ، وأنه بفضل هذه السلطة يطيع الناس هذه القواعد . وأن « الإلزام » ، ليس إلا أحد الخصائص الأولية للقاعدة الأخلاقية ، ففكرة الواجب لا تنطلي تصور الأخلاق ، ومن المستحيل بالنسبة لأي إنسان أن يقوم بفعل معين لأنه فـهـمـه من قبل ، أو تمرد عليه ، دون أي اعتبار لمضمونه . ومن أجل أن نشارك في عمل معين ، يجب أن يستحوذ هذا العمل على إحساننا إلى حد معين ، وأن يبدو لنا على أنه مرغوب . فالواقعة الأخلاقية إذن ، تتميز بخاصيتين : إحداها موضوعية ، وهي الإلزام أو الواجب ، والآخرى ذاتية ، وهي الرغبة في الفعل . ولاعتقادنا على هذا التصور ،

1 — T. Parsons, The Structure of Social action, 1937, P. 380—381.

ذهب دوركيم إلى أن المرء لا يمكن أن ينجز عملاً معيناً ، لا يحمل أى أهمية أو مدلول بالنسبة له أو أن يقوم به مجرد أنه تلقى أمراً بذلك . فمن المستحيل ، من الناحية النفسية ، أن نحقق هدفاً أو غاية لانتهى بها ، أو لا يزال بها . ومن ثم ، فإن الأخلاق يجب ألا تكون ملزمة فحسب ، بل تكون مرغوبة في حد ذاتها . ولكن طبيعة الرغبة المرتبطة بالمصل الملزم ذات نوعية خاصة ، أو هي من طراز خاص فريد ، فنحن حينما نقوم بفعل أخلاقى ، ونكون متحمسين له ، نشعر بأننا نسيطر على أنفسنا ونسويها ، ولا بد أن يصاحب ذلك أيضاً إحساس بالتوتر وبضيق النفس .

خلاصة القول ، أن الواجب أو الإلزام لا يمثل إلا جانباً واحداً فقط من جوانب الواقع الأخلاقى ، وأن الجانب الآخر ، والذي يحتل أهمية كبرى ، ' يمثل فى « الرغبة فى الفعل » . هذا هو التصور النهائى الذى وضعه دوركيم لتفسير إمتثال الأشخاص للقواعد الأخلاقية ، وهو يمس لنا محاولته فى أن يوفق بين رأيه فى كتاباته الأولى ، والذي كان يؤكد فيه أهمية العوامل الخارجى فى ضبط السلوك ، وبين رأيه فى مؤلفاته الأخيرة التى كان يؤكد فيها دور العوامل الذاتية فى الضبط . وعلى أية حال ، فهناك إجماع واضح فى كتابه عن « الفلسفة وعلم الاجتماع » يدل على مبلغ إهتمامه بالعوامل الذاتية التى تتمثل فى الرغبة المرتبطة بالسلوك المتمثل .

وقد تغير معنى استغراق المعايير الضابطة ، أو إستدماجها - بالتدرج - واصطنع بالصيغة السيكولوجية الخالصة ، وأصبح مماثلاً للتعلم ، ولعملية تكوين العادة ، ولذلك فعندما يقال إن معياراً معيناً أصبح مستغرقاً أو مستندجاً ، فإن ذلك يعنى أن الأفراد يعملون على تثبيت هذا المعيار ، والامتثال له ، لدرجة أنه أصبح يمثل عادة سلوكية عندهم . وأخيراً يمكن التوصل إلى القضية التالية : إتخذ تصور

« استغراق الضوابط الاجتماعية » معنى أخلاقيا في البداية ، كما هو الحال عند دوركيم ، فكان يتضمن « رغبة الفاعل في الالتزام بالمعايير » ، ثم تطور معناه بعد ذلك ، فأصبح سيكولوجيا ، ومرادفا « للتسليم » .

### سادسا : النظام الاجتماعي

تعتبر فكرة « النظام الاجتماعي » ، محورا أساسيا في نظريات الضبط الاجتماعي ، حيث إهتم بعضها بتفسيره ، وبدراسة العوامل التي تقيمه ، وتدعمه ، بينما إهتم البعض الآخر منها بتحليل طبيعة هذا النظام ، وخصائصه في مجتمعات مختلفة . ويمكن في هذا الصدد أن أتعرض لأهم تلك النظريات التي حاولت تفسير مسألة النظام الاجتماعي ، وأهم الانتقادات التي وجهت إليها ، بإختصار شديد . والواقع أن تصور « النظام الاجتماعي Social Order » يمكن أن يشتمل على عدة ممان في آن واحد ، فهو يشير إلى ضبط للعنف في الحياة الاجتماعية ، وإلى وجود تبادلية في العلاقات الاجتماعية تجعلها مكاملة لبعضها البعض ، وهو يعنى أيضا قابلية الحياة الاجتماعية للتنبؤ ، واتساق العلاقات بين الناس واستمرارها . وهناك أربع نظريات أساسية في تفسير النظام الاجتماعي ، وهي :

#### ١ - نظرية القهر

وهي التي تؤكد استخدام القهر الفيزيقي ، أو التهديد باستخدامه أو استخدام القهر الرمزي أو الأخلاقي . وطبقا لتلك النظرية ، يوجد النظام في المجتمع كنتيجة للقوة التي يستخدمها بعض أعضائه في إجبار البعض الآخر على الإنسان بالسلوك بطريقة معينة . وكما استطاعت نظرية القهر أن تفسر النظام الاجتماعي ، فانها فسرت أيضا الانحلال الاجتماعي ، فذهبت إلى أنه يمكن أن ينشأ الصراع حول مراكز القوة إذا أظهر أصحاب تلك المراكز أى ضعف في قدرتهم

على قهر الآخرين .

## ٢ - نظرية المصلحة

ولهذه النظرية صورتان متعارضتان ، الأولى ، تفسر النظام باعتباره ينتج عن د المقدر ، أو د التصادف ، بين الناس الذين يهتمون فيه بمصالحهم . وتعتبر المصداقة الثانية أكثر تعقيداً من الأولى ، فذهب إلى أن النظام الاجتماعي نتيجة غير متعمدة أو غير مقصودة لأفعال عدد كبير من الناس الذين يتصرفون طبقاً لمصالحهم بطريقة مستقلة . فالحقيقة لا تتجلى في أنهم يكتشفون هذا النظام في مصالحهم ، ثم يدعمونه بل إنهم يدعمون النظام بطريقة غير مقصودة ، ثم يكتشفون بعد ذلك أنه يوجد في مصالحهم .

## ٣ - نظرية الاتفاق القيمي

وهي التي تقرر أن النظام قائم على وجود حد أدنى من الاتفاق حول بعض القيم التي قد تكون أخلاقية ، أو فنية ، أو جمالية . ويمثل جوهر هذه النظرية في أن الأشخاص الذين يوافقون على ذات القيم ، يشكلون فيما بينهم وحدة مشتركة في مقابل غيرهم . والاتفاق حول القيم لا يمكن وحده الأهداف فحسب ، وإنما يمكن الناس من تحديد الوسائل التي تعتمد على التوفيق بين مصالحهم .

## ٤ - نظرية التصور الذاتي

وهي النظرية الرابعة والأخيرة من النظريات التي فسرت النظام الاجتماعي وركزت اهتمامها على تفسير د عامل الإستمرار في الحياة الاجتماعية . فذهب إلى أنه إذا وجد النظام الاجتماعي ، فإنه يوجد معه شروط وهوامل إستمراره ،

فالمعاملات العلمية في الظواهر الاجتماعية ، غالبا ما تكون دائرية ، وحينما تقوم بعض المعاملات بتدعيم النظام الاجتماعي ، فإنها تميل في نفس الوقت إلى مقاومة التغير والتفكك .

وقد وجهت عدة انتقادات إلى كل نظرية من تلك النظريات أهمها ما ذكره « بيرسي كوهين » (١) ، وتتلخص أهم هذه الاعتراضات فيما يلي :

١ - إذا ادعينا أن القهر يعتبر شرطا ضروريا لقيام النظام في المجتمع الإنساني ، فإن هذا الادعاء يمكن أن يرفض بسهولة عن طريق فحص تلك المجتمعات التي يوجد فيها النظام دون وجود القهر الذي تمارسه سلطة مركزية معينة . وكل ما هو موجود لديها هو مراكز للسلطة داخل الجماعات الأسرية ، والمجتمع المحلي ، والوحدات القروية ويرفض « كوهين » حتى اعتبار القهر عاملا - له أهمية - من عوامل النظام فيقول ان ممارسة القهر قد تحقق درجة معينة من النظام في المدى القصير ، ولكنها تؤدي إلى إثارة التمارض ، وإلى ردود أفعال متعددة على المدى الطويل .

٢ - أما عن نظرية المصلحة ، فهي في صورتها الأولى ، تفسر النظام الاجتماعي في ضوء نوايا الأشخاص ؛ ومن الواضح أن هناك نظاما اجتماعيا متعددة ، توجد دون أن تكون نتيجة لنوايا الناس . وكذلك ، فشلت هذه النظرية في تفسير كيفية ظهور نوايا الناس دفعة واحدة ، وكيفية ظهور إستعدادهم للتعاون قبل أن يوجد أي نظام في المجتمع . وتعتبر الصورة الثانية من نظرية المصلحة من أهم الاسهامات التي عملت على تطوير النظرية السوسيولوجية ، عندما نظرت إلى الظواهر

الاجتماعية في ضوء عوامل مستقلة عن الارادة الإنسانية . ومن أهم الإعتراضات التي وجهت إلى هذه النظرية أنها لم تفسر لنا اشتقاق المصالح ، هل يقوم المجتمع بتحديد ما ؟ أم أن الفرد هو الذي يفعل ذلك . يضاف إلى ذلك أن وجود المصالح يفترض مسبقا وجود النظام الاجتماعي . ومن ثم ، فإن عملية توافق المصالح ليست كافية لإقامة النظام وتدهيمه ولكنها تعتبر ضرورية .

٣ - ويمكن توجيه نفس الانتقادات السابقة إلى أية نظرية من هذه النظريات فإذا كان البعض يفسر النظام عن طريق رده إلى الاتفاق القيمي ، يمكن الرد عليه بمساؤل مؤداة : وكيف يمكن التوصل إلى حالة الاتفاق ، دون أن يسبق ذلك وجود النظام الاجتماعي . يضاف إلى ذلك أنه قد يكون هناك اتفاق بين أعضاء المجتمع على قيم ، وأهداف معينة ، ولكن يؤدي هذا الاتفاق إلى الصراع لا النظام ، فالاتفاق لا يؤدي دائما إلى النظام : وفي حالات كثيرة يؤدي إلى المنافسة ، والصراع . إلا أن وجود درجة معينة من الاتفاق القيمي ، يعتبر شرطاً ضرورياً للنظام الاجتماعي .

وقد توصل د كوهين ، من كل هذه الانتقادات إلى نتيجتين : - إحداهما تتمثل في أن النظريات السابقة لم تستطع أن تفسر ، أصول النظام الاجتماعي ، وأن هذه المهمة قد تكون مستحيلة ، إذا أردنا إخراجها عن طريق مصطلحات سوسيولوجية خالصة . أما النتيجة الأخرى التي توصل إليها فهي أن هذه النظريات تسهم في تفسير كيفية استمرار النظام في الحياة الاجتماعية ، وكيفية تصدعه وتفريه ، أكثر مما تسهم في تفسير كيفية وجود النظام وأصله . وهو يستخلص من ذلك أن : كل نظرية من تلك النظريات تقرر شرطاً ضرورياً ، ولكنه غير كاف ، لاستمرار النظام الاجتماعي . ولذلك فإن كل النظم الاجتماعية تقوم على مزيج من القهر ، والمصلحة والاتفاق القيمي .

### صاحباً : الإجراءات الاجتماعية

اتفق بعض علماء الاجتماع على تعريف الإجراءات الاجتماعية بأنها نظام مدته  
ترغب الأشخاص الذين يحتلون بعض الأدوار في الامتثال لمعايير وتوقعات  
هذه الأدوار . وهنا تبدو أهمية العلاقة بين الجراء ، والدور ، حيث تختلف  
الإجراءات باختلاف الأدوار ، وكذلك فإنها تختلف من مجتمع لآخر طبقاً  
للفروق الثقافية .

وقد تعرض الباحثون في علم الاجتماع والأنثروبولوجيا لتحليل  
الإجراءات ، عن طريق تعريفها ، وتصنيف أنواعها أو صورها ، ولن أتعرض  
هنا إلى كل هذه المحاولات التي بذلت في هذا الصدد ، وإنما سوف أكتفي  
بمعرض وتحليل وجهة نظر كل من : لا بير ، ورا د كليف براون ، نظراً لعمق  
الدراسات التي قام بها كل منهما وتميزها بالعمومية والشمول ، مع ملاحظة أن  
آراء راد كليف براون تنطبق على المجتمعات البدائية بوجه خاص .

#### ١ - مواقف لا بير من تعريف الإجراءات وتصنيفها

عرف لا بير ، الإجراءات الاجتماعية بأنها : الطرق التي يتمكن أعضاء  
الجماعة بواسطتها أن يحملوا المنحرف يرتد عن انحرافه ويعود مرة ثانية إلى  
الامتثال لمعايير هذه الجماعة . وهو يفرق بين طريقة الضبط أو سبله الفنية ،  
وبين أسلوبه ، فطريقة الضبط تتمثل في الجراء ، أما أسلوبه فيتمثل في ممارسة  
أنواع معينة من التنظيم التي تؤدي في نهاية الأمر إلى الامتثال ، ومثال  
ذلك أن لقانون ، والبيروقراطية تعتبر أساليباً للضبط في رأيه ، أما العقاب  
( بصورة مختلفة ) وكذلك المكافأة ، فهما طريقة للضبط أو وسيلة فنية  
من وسائله (١) .

وينسأء على ذلك ، قام ، لايبير ، بتصنيف الجزأء الأجماعية على النحو التالي :

### أ - الجزأء الفيزيية

إن أهم تما يميز الجزأء الفيزيية فى رأى لايبير ، هو أنها يمكن أن تطبق للمعاقبة لا للمكافأة ، ولذلك فإنها تعتبر سلبية فى طبيعتها . أما بالنسبة لجميع الوسائل الأخرى ، فلديها إمكانيات للضغط الإيجابى والسلبى معا ومثال ذلك أن القوى أو العوامل الاقتصادية فى الجماعة ، يمكن أن تستندم ليس فى معاقبة الفرد فحسب ، ولكن لمكافأته أيضاً . وتمثل الأنواع المختلفة للجزأء الفيزيية فيما يلى :

١ - الطرد ؛ حيث أنه ليس لدى كل الجماعات قدرة على معاقبة العضو المتصرف فيها بالطريقة الفيزيية ، ولكن كل هذه الجماعات لديها سلطة الطرد الفيزيى للأعضاء غير المرغوب فيهم . ويعتبر الطرد من القبيلة أو العشيرة أحد الصور الكبرى للجزاء الفيزيى عند كثير من الشعوب البدائية ، أما فى المجتمع الحديث فإن معظم الجماعات المبنية - بما فى ذلك الأطباء ، وأطباء ، والأكاديميين - تستخدم صوراً من الخزيان الاقتصادى الذى تعتبر تمهيداً للطرد الفيزيى .

٢ - الاعدام ؛ ويعتبر التهديد به ، أو ممارسته هو ذاته ، من أقسى صور الجزاء الفيزيى . وهو يوجد فى كل المجتمعات ، غير أن التبرير العقلى أو الأيديولوجى للموت ، يختلف من ثقافة إلى أخرى .

٣ - العقوبة الفيزيية ؛ إن استعمال العقوبة الفيزيية كوسيلة للضغط الاجتماعى ، يجب أن يميز عن اللجوء الشخصى إلى القوة . والعقوبة الفيزيية



تشبه الطرد في أنها تعتبر حيلة كاملة لضبط الاجتماع . والواقع أن العقوبة الفيزيائية منتشرة بوضوح في الشعوب البدوية المتنقلة أكثر مما توجد لدى الشعوب الزراعية المستقرة ، وكقاعدة عامة فإن القرار الذي تتخذه الجماعة يوقف أو تنفذ العقوبة الفيزيائية ، يمكن التوصل إليه ، عن طريق مناقشات غير رسمية ، وغير مباشرة بين الأعضاء .

### ١ - الجزاءات الاقتصادية

تلجأ الجماعات في المجتمعات المختلفة إلى الجزاءات الاقتصادية لكي تدمر إشتال العضو لمعاييرها ، وتمثل الجزاءات الاقتصادية في :

١ - المقايمة الاقتصادية ، وليست لدى كل الجماعات سلطة حرمان الأعضاء من بعض السلع والخدمات ، فالجماعات الترفيفية مثلاً لا تمنح العضو فيها سلماً معينة ، وبالتالي لا تستطيع أن تمارس العقوبة الاقتصادية نحوه . ومن الناحية الأخرى ، فإن القدرة على تنفيذ الجزاءات الاقتصادية ، ليست مقصورة على جماعات العمل ، وفيها من الجماعات الأخرى الاقتصادية ، وإنما تتمكن جماعات معينة ، كالأسرة مثلاً من تطبيق العقوبة الاقتصادية على أحد أعضائها .

٢ - التخويف من العقاب الاقتصادي ، حيث أن استيعاب العامل مثلاً إلى تهديدات معينة بالحرمان الاقتصادي ، وإلى قصص يرددوا العمال القدامى ، داخل نطاق العمل عن أحداث ، عوقب فيها العمال عن سلوك انحرافي معين عن طريق تخفيض الخدمات التي تقدم لهم ، يجمعه باستمرار في حالة إشتال . ولذلك فإن قدرة جماعة العمل على معاقبة العامل المنحرف ، عقاباً اقتصادياً مسألة يضمها العامل في إعتباره أثناء أدائه لعمله .

٣ - المكافآت الاقتصادية ، تمثل أهم وسيلة يمكن لمعظم الجماعات استخدامها

لرفع مستوى الرتبة المهنية للعامل في المكافأة الاقتصادية . وبما هو جدير بالذكر أن - أساسية الفرد للجزاءات الاقتصادية ، تتوقف على مستوى طموحه الاقتصادي .

### ج - الجزاءات السيكلوجية

توقع الجزاءات السيكلوجية عن طريق وسائل رمزية وتتوقف فاعليتها على القيمة التي يملها الشخص على رموز مركزه في الجماعة . فلكل دور في أية جماعة ، مجموعة من الحقوق المحددة والعلاقات المميزة التي تدل على أعراف أعضاء الجماعة به وموافقتهم عليه . فمن حقه مثلا أن يستقبل بتحية حارة ، وأن يشمر بإهتمام زملائه به ، وأن يسمح له بمشاركته معهم في أوجه النشاط الجديدة . وهناك صورتان للجزاء السيكلوجي ، وهما :

١ - المقاب السيكلوجي ، حيث أنه يوجد لدى كل جماعة في الجماعات احتياطي من رموز الاستهجان ، يشتق من ثقافة أعضائها . وهي تستطيع عن طريق تلك الرموز أن تقاب الأعضء عقابا سيكلوجيا ، إذا أساءوا سلوكهم . والواقع أن طبيعة ودرجة هذه الرموز ، يمكن التعبير عنها بكلمات مثل : القوم والازدراء ، والسخرية والاستهانة ، والتفريع . وتتمثل أهم وظيفة للمقاب السيكلوجي ، في أنه جدير بأن يجعل الفرد يشمر بالانضام في جماعته ، ومن ثم ، بالانضام العام ، مما يجعله يعود إلى الامتثال مرة أخرى .

٢ - المكافآت السيكلوجية ، تظهر بوضوح عند ما يمنح الشخص حقوق رمزية أرقى من حقوق مركزه الفعلي . ومثال ذلك أن يدعى بذات الأسماء والألقاب التي يدعى بها من هم أعلى منه مركزا . وبوجه عام ، يمكن القول بأن المكافآت السيكلوجية تظهر في الإنجازات ، والحركات ، والإشارات ،

والثنية ، والشكر . ويعتبر وضع الشخص في الجماعات غير الرسمية ، أكثر عرضة لثل هذه المكافآت السيكولوجية . وعلى أية حال فإن علامات الإحترام والإعجاب ، تتميز بأنها غير واضحة إلى حد كبير، وشخصية أى يشعر بها طرفي العلاقة فقط .

#### د - الجزاءات التوقعية :

إن الفرد يتوقع دائما أن يكون عرضة لجزاءات الجماعة ، ويعتبر هذا التوقع أحد العوامل الهامة التي تؤدي به إلى الامتثال ، ولذلك فإن توقع الجزاء ذاته تعتبر جزءا . وعلى أساس تقييم الشخص لمصروفه في الجماعة ، وبقدر إحساسه بالعنوايط الاجتماعية ، يعمل كل جده على ألا يكون عرضة لأى نوع من الجزاء السلبى ، ويحاول بقدر الامكان أن يبرز مكافآت مختلفة . ولذلك يمكن القول بأن الشخص يحكم بجزاءات توقعية أو متوقفة ، يتصرف عليهم - عن طريق خبرته في الجماعة .

#### ٢ - وجهة نظر « رادكليف براون » :

عرف « الجزاء الاجتماعى » بأنه « رد فعل من جانب المجتمع أو من فئات قيمة من أعضائه ، تجاه أسلوب معين للوك ، قد يكون مستحسنا ، أو مستهجننا » (١) . ومعنى ذلك أن الجزاء يكون إيجابيا إذا كان السلوك موضع استحسان أعضاء المجتمع ، ويكون سلبيا عندما يكون السلوك موضع استهجان الأعضاء . ومن الأمثلة على الجزاءات الإيجابية : المكافآت والاعقاب ، والقبول ، والمدح . أما الجزاءات السلبية ، فهي تتضمن ما يجب ألا يفعله الفرد ، ويصنف « رادكليف براون » الجزاءات السلبية إلى نوعين :

١ - جزاءات منظمة Organized .

٢ - جزاءات منتشرة diffused أو مشاعة .

وعرف العلماء المنظمة ، بأنها إجراءات تنظيمية معترف بها ، توجه إلى الأشخاص الذين يعتبر سلوكهم مستهجنا أو غير مقبول من الناحية الإجتماعية . أما الجزاءات المنتشرة . فهي جزاءات تلقائية غير منظمة . تنبع عن الاستهجان العام من جانب المجتمع المحلي أو جزء منه . ومن أوضح الأمثلة على الجزاءات السلبية المنظمة : القانون ، وبمجموعة الجزاءات التي تمارسها الهيئات التي لا تمثل المجتمع المحلي بأسره ولكنها تمثل فقط منظمات خاصة فيه ، كالكنائس ، والنوادي ، والجماعات المهنية ، وغيرها من الجماعات التي يمكن أن تكون بمثابة وسائل منظمة تواجه -الات المتعدى على القواعد السائدة . والمجتمعات البدائية ، لديها أيضا محاكم ، تعبر عن الإرادة العامة للمجتمع بالرغم من أنها لا تطبق القوة الفيزيائية ، وأحيانا توجد هذه المحاكم بالاضافة إلى المحاكم القانونية . وهناك أيضا جزاءات سلبية ممتدة تعتبر غير منظمة ، أي مشاعة ، فعلى الرغم من أنها تتضمن نماذج نظامية للملوك ، فهي لا تنضم عملا من جانب هيئات أو سلطات رسمية ، وفي الغالب تمثل تمبيرات عن الرأي العام ، في للمجتمع المحلي من الأمثلة على ذلك : السخريه ، وحرق المنازل ، وسرقه الماشية ، والسر الاسود .

هذا ، وبقرح « رادكليف براون » تصنيف آخر للجزاءات الإجتماعية ، ينقطع مع تصنيفها الى منظمة ومنتشرة ، فالجزاءات إما أن تكون : اوليه أو ثانويه . والجزاءات الاولى ، هي التي تتضمن فعلا من جانب المجتمع المحلي برمت ( سواء كانت منظما أو غير منظم ) ، أو من جانب ممثلي السلطة فيه .

أما الجرائم الثانوية : فهي التي تتضمن فعلا يقوم به شخص معين أو جماعة من الأشخاص إزاء شخص أو جماعة أخرى . وبهذا المعنى يكون القانون المدلى في المجتمعات الغربية ، جرائم ثانوية ، ولذلك فإن الجرائم الثانوية مرتبطة بالذنوب الخاصة أكثر من ارتباطها بالذنوب العامة .

وعلى أية حال ، فإن أوضح تصنيف يمكن أن يوضع للجرائم هو الذي يتمثل في تقسيمها إلى : سلبية ، وإيجابية ، أي أنها إما أن تتعلق بالعقاب ، أو بالمكافأة . وبعد ذلك تنقسم الجرائم العقابية إلى سرور وأنواع مختلفة ، وكذلك الحال بالنسبة للجرائم المتعلقة بالمكافآت .

يمكن بعد ذلك كله أن أعرض للنتائج العامة لهذا الفصل على النحو التالي :  
أولا : احتل موضوع الإمتثال ، والانحراف ، وفقدان المعايير جزءا هاما في نظرية الضبط الاجتماعي ، وتوصل الباحثون المحدثون فيه إلى بعض المبادئ والأفكار ، التي يمكن صياغتها في القضية الآتية : أن هناك عوامل متعددة ، تسهم في كل من الإمتثال ، والانحراف ، وأنه بالرغم مما يبدو بينها من تناقض ظاهري إلا أن النظرة الواقعية ليهما تكشف عن أن كلا منها ، إنما يبرز عن الارتباط بقيم معينة والامتثال لها في أغلب الأحيان .

ثانيا : أهتم الباحثون في نظريات الضبط الاجتماعي أيضا بتصوري : الدور والمركز وأهميتهما في الضبط الاجتماعي ، وتوصلوا في هذا التمهيد إلى أهمية المركز المكتسب في ضبط سلوك الشخص في المجتمع الذي يتميز بالنسق الطبقي المفتوح ، أما للمركز الموروث ، فهو أكثر أهمية وفاعلية كما سئل للضبط في المجتمع الذي يتميز بالنسق الطبقي المغلق . وتظهر أهمية الدور والمركز بالنسبة للضبط الاجتماعي ، في قدرة كل منهما على التحكم في سلوك الفرد عن طريق

زيادة حقوق المركز أو الاقلال منها . أى أن المركز فى حد ذاته يمكن أن يارس أنواعا عديدة من الجزاءات : السلبية ، والايجابية نحو سلوك الفرد .

ثالثا : قام عدد من الباحثين المحدثين بدراسة الضبط الاجتماعى من خلال تحليل متعمق لسكل من القوة والسلطة . ولكنهم اختلفوا فى التمييز بين هذين التصورين ، وفى ادراك العلاقة بينهما . على أن الاتجاه السائد بالنسبة لهذا الموضوع هو الذى ينظر الى القوة بوصفها ممارسة الضبط عن طريق القهر ، دون الاهتمام بأهداف الجماعة أو موافقتها ، وبغير حق من جانب من يارس القوة . أما السلطة فهى تارس الضبط من أجل تحقيق أهداف الجماعة ، ويتم ذلك بطريقة قانونية رسمية .

رابعا : كانت مسألة عملية التكوين النظامى ، موضع اهتمام عدد من الباحثين فى الضبط الاجتماعى ، فخص منهم بالذكر د بارسونز ، الذى حاول أن يقوم بتحليل طبيعة هذه العملية ووظائفها . وتوصل الى مايلى :

١ - تعتبر عملية التكوين النظامى ، مسألة درجة ، وهناك نوعان من المتغيرات التى تؤثر فيها ، وهى : التوجيه القيمى ( الذى يحدد الأولويات النظامية ) والتوجيه الدافعى ( وهو مرتبط بالمجتمع ، ولكنه موجه نحو الفرد ) .

٢ - تقوم العملية النظامية بوظيفتين ، الأولى : تحديد أولويات الدور اثنان عدم وجود صراع دائم بين الادوار المختلفة . والأخيرة : وضع جدول زمنى ومكانى يحدد الأوقات والأماكن التى يارس فيها كل دور . وللملاحظ أن عملية التكوين النظامى تزيد من فاعلية الضبط الاجتماعى ، وتعمل على تدعيمه باستمرار .

خامسا : ويأتى الموضوع الخامس ، وهو استدماج المعايير . والواقع أن هذا المقدم بدأ أخلاقيا ( عند دور كايم ) ، فكان مرادفا للرغبة فى الامتثال للمعايير ، واعتبارها جزءا من حياة الانسان الأخلاقية ، ثم تطور بعد ذلك ،

واتخذ الطابع السيكلوجي عندما أصبح مرادفا للتعليم ، والاستدماج ، والتعود وأخيرا أصبح مفهوماً سوسبرولوجيا .

سادسا : حاول عدد كبير من الباحثين في علم الإجتماع تحليل طبيعة النظام الإجتماعي وأصوله ، وعوامل استمراره في المجتمع . وقد اختلفت اتجاهاتهم في التفسير ، على أن هناك رأيا يوفق بين هذه الاتجاهات كلها ، وهو الذي مؤداه أن القهر والانفصاق القيمي ، والمصلحة ، تعتبر عوامل ضرورية لاستمرار النظام الإجتماعي ، أما البحث عن أصول النظام فهو اقرب الى الدراسة الفلاسفية منها الى الدراسة العلمية السوسبرولوجية .





## الباب الثالث

### القانون والمجتمع

- الفصل السابع : الملامح الأساسية لتطور دراسة القانون في علم الاجتماع .
- الفصل الثامن : موقف علماء الاجتماع من أم مباحث القانون .
- الفصل التاسع : القانون والجريمة والسلوك الانحرافي .
- الفصل العاشر : العلاقة بين القانون والمجتمع .



## الفصل السابع

الملاح الأساسية لتطور دراسة القانون

في علم الاجتماع

أولاً : تطور الدراسة الموسيولوجية للقانون .

ثانياً : القانون من وجهة النظر الماركسية .

ثالثاً : علم الاجتماع القانوني وفقه القانون .



## الفصل السابع

### الملاح الأساسية لتطور دراسة القانون.

### في علم الاجتماع

كانت لقانون مكانة خاصة لدى علماء الاجتماع ، لدرجة أن بعضهم ركز اهتمامه الأساسي على دراسته ، فحاول أن يضع تعريفاً شاملاً ، وتصنيفاً لأقسامه ودراسة لأصوله ، ووظائفه الاجتماعية ، ولدى تأثيره في المجتمع وتأثر المجتمع به . وتنصب المهمة الجوهرية لهذا الفصل على بيان أهم ملامح تطور الدراسة السوسيولوجية للقانون ومدى اختلاف علماء الاجتماع أو اتفاقهم حول المسائل الأساسية التي ينبغي إدراجها تحت ما أسماه بعلم الاجتماع القانوني ، ثم توضيح وجهة النظر الماركسية في القانون وأهم الاعتراضات التي وجهت إليها ، والتعرف على المنظورات الأساسية للقانون عند فقهاءه ، والإختلافات الجوهرية بين علم الاجتماع القانوني ، وفقه القانون ، لتحديد مدى إمكانية وجود منطقة لتقاء بينهما .

#### أولاً : تطور الدراسة السوسيولوجية للقانون

ليس هدفنا الأساسي من هذه المحاولة التي تتعرض فيها للنظريات السوسيولوجية في القانون ، أن نضع تصنيفاً شاملاً لما يقوم بتقسيمها إلى عدة نماذج أساسية ، لكل نموذج منها طابع مميز ، وإنما نريد من هذا العرض وضع إطار عام نستطيع من خلاله أن نلقى الضوء على أهم تلك المحاولات التي بذلها علماء الاجتماع لدراسة الظاهرة القانونية ، وتصوير الملامح الأساسية لتطور تلك النظريات التي

ما زالت تحتاج حتى الآن إلى تطوير وتدعيم مستمرين ، والواقع أن هناك انشاقا يكاد أن يكون عاما بين معظم علماء الاجتماع على أن الدراسة التي قام بها «مونتسكيو Montesquieu» في كتابه عن «روح القوانين» تعتبر بمثابة أول محاولة في علم الاجتماع القانوني ، فهو لم يعتمد مبادئه من علم اللاهوت كما فعل فقهاء القانون في العصور الوسطى ، أو من العقل الخالص كما فعل فقهاء القانون في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، أو من الميتافيزيقا كما فعل مؤرخو القانون وفلاسفته في القرن التاسع عشر ، وإنما استلهامها من الوقائع التي قام بمجموعها ودراساتها في الوقت الذي كان يكتب فيه كتابه هذا (١) . وقد نظّر «مونتسكيو» إلى القانون بوصفه جزءا من الحياة الاجتماعية يقف على قدم المساواة مع بقية الأجزاء الأخرى التي تحكم الناس وتوجه سلوكهم ؛ والقانون يتشكل عن طريق المجتمع ، وهو نفسه يقوم أيضاً بتشكيل المجتمع ؛ فهناك علاقة متبادلة بين القانون والمجتمع ، وليست الصلة بينهما من جانب واحد ، أي أن القانون لا يفرض على المجتمع فرضاً ، وإنما هو من صنع المجتمع ، وهو في نفس الوقت يؤثر في المجتمع . وقد تكلم «مونتسكيو» عن قانون الطبيعة ، وهو طبقاً لفهمه الخاص يمثل مجموعة الفرائض الطبيعية للناس ، والتي يجب أن تتفق معها سائر القوانين ، ذلك أن العقل هو الذي يقوم بإكتشاف قانون الطبيعة ، والعقل واحد في كل زمان وكل مكان وعند كل الناس ، وليس القانون الوضعي لأي مجتمع سياسي منظم ، أكثر من مجرد توضيح لقانون الطبيعة .

هذا إلى جانب أن هناك عوامل أخرى بجانب القانون تؤثر في حياة الناس ، كالمناع

---

1 - Georges Gurvitch and Wilbert E. Moore, Twentieth century sociology, chapter XI by Roscoe Pound, 1945, p 303.

والدين ، والعرف ، والأخلاق ، كما توجد علاقة متبادلة بين القانون وهذه الضوابط الأخرى ، ومعنى ذلك أن هناك علاقة وثيقة بين القوانين ، والظروف الاقتصادية المجتمع وبين القوانين والظروف المناخية والجغرافية له .

وبذلك كان « مونتسكيو » أول من وجه الأنظار إلى أن القانون ليس مفروضاً على المجتمع ، وإنما يتوافق مع الظروف الإقتصادية والجغرافية والتاريخية للمجتمع ، فهو يتأثر به ويؤثر فيه . ويتضح من ذلك أن مونتسكيو قد تناقض مع نفسه ، حين ذهب في بداية الأمر إلى أن القانون الوضعي في المجتمع ليس إلا تمهيداً عن قانون الطبيعة وأن قانون الطبيعة واحد في كل زمان ومكان ، ولكنه عاد مرة أخرى فقال إن القانون دائماً ما يتوافق مع كافة ظروف المجتمع الذي يوجد فيه ، وبذلك يكون قد اعترف إقراراً ضمنياً بأن القانون يتغير من مجتمع لآخر طبقاً لإختلاف ظروف كل مجتمع ، ولكن لو تجاوزنا عما قاله مونتسكيو بصدد قانون الطبيعة ، ووجهنا نظرنا إلى فكرته عن أثر ظروف المجتمع على القانون ، لأدركنا أهمية وجهة نظره بالنسبة لعلم الاجتماع القانوني .

وبعد « مونتسكيو » يأتي « أوجيست كونت » Auguste comte ، الذي لم يبدأ كتابته في القانون إلا بعد أن وضع القانون الفرنسي ، وبعد أن وحد رجال القانون الفرنسيين بين القانون ودستور نابليون ، وكانت آراؤه في القانون غير واضحة . وقد رفض إمكانية قيام علم اجتماع قانوني لأنه رفض وجود أى تقسيم لـ علم الاجتماع غير التصنيف الذي وضعه هو له ، وكان دائماً يؤكد استحالة وجود فروع متخصصة لعلم الاجتماع — غير علم الاجتماع الاستثنائي ، وعلم الاجتماع الديناميكي . ولم يرفض فقط إمكان وجود علم اجتماع يتخصص في دراسة

القانون ، وإنما رفض أيضاً أهمية وجود القانون ذاته في المجتمع ، فذهب إلى أن القانون وجد في المرحلة الميتافيزيقية ، وأنه يجب أن يخفى حينما تأتي المرحلة الوضعية لتتطور ، ففي تلك المرحلة الأخيرة يستغنى المجتمع عن القانون كلية ، وبالتالي يخفى القانون نهائياً ، ولذلك فالقانون في نظره ليس أكثر من مجرد أمر ميتافيزيقي ، وقد دعم كونت رأيه هذا بقوله إن قوانين التطور الإجتماعي يمكن أن تكتشف - بملاحظة - من طريق الملاحظة ، ولذلك فإن التشريع ليس إلا محاولة عقيدة لإحلال قوانين أخرى محل قوانين التطور الأساسية . ويبدو أن كونت قد تأثر في رأيه عن القانون بالمدرسة التاريخية في علم الفقه ، وهي التي تؤكد أن القانون يطور نفسه بنفسه وأن المحاولات المصطنعة لتوجيهه وتغييره عن طريق التشريع ، محاولات فاشلة ، وقد بالغ كونت في انحيازه للمدرسة التاريخية فلم يكنف بأن وصف التشريع بأنه عقيم ، بل وصف القانون أيضاً بالعقم وبعدم أهميته ، ولذلك فقد تنبأ كونت بإختفاء القانون بوصفه هيكلًا من القواعد المفروضة عن طريق المشرعين . إلا أنه برغم رفضه للقانون ، وإصراره المستمر على ضرورة إختفائه ، فقد أعلن أن القانون يلعب دوراً في فترات التحول الثوري ، يساعد على إلغاء النسق الاجتماعي السابق ، ويعمل على تدعيم النسق الاجتماعي الجديد ويمكن أن نسجل بهذا الصدد ملاحظتين على موقف كونت ، الأولى ، افتراضه وجود ثلاثة قوانين للتطور أو تصور وجود هذه القوانين ، ومحاولة أن يثبت صحة وجهة نظره عن طريق القول بأن ملاحظة تطور الانسانية والعقل البشري ، تؤكد أن القوانين الثلاثة هي التي تحكمها ، وبعد أن افترض وجود تلك القوانين ، تصور بعد ذلك أنها موجودة بالفعل وأنها جديدة بأن تلقى كل قوانين أخرى في المجتمع ، ومن المستحيل أن يقوم الانسان بتجاهل الواقع عندما يؤكد فكرة ذهنية ، أي أنه ليس من المؤلف طبعاً



أن يتجاوز التصور الواقع ، لأن للنصور وظيفة تعين على إدراك الواقع إدراكاً سليماً . أما الملاحظة الثانية ، فهي أن كون تصور أن قوانين المجتمع هي من صنع الحكام والمشرعين وأنهم مفروضة على أعضاء المجتمع ، ونسى أن التشريع ليس إلا مصدرأ واحداً فقط من ضمن مصادر عديدة للقانون ، كالعرف والسوابق القضائية وغيرها . وبناء على ذلك ، فإنه لا يمكننا إلا أن نقول إن كونت قد تراجع بتصوير القانون عدة خطوات إلى الوراء ، وأنه لم يحاول أن ينمى ويطور من أفكاره ونسكبه ، بل كان متمسكاً برأيه إلى حد التمسك ولم يستفد مما كتبه مونتسكيو . أما الوضعية بوجه عام والتي ينتمى إليها كونت ( بصورة أو بأخرى ) فتجدها أيضاً - وعلى حد قول جيرفيتش - قد استبعدت من مجال دراستها مجموعة من الحقائق الأساسية في المجتمع ، كالقانون ، والأخلاق ، والدين (١) .

وجدير بالذكر أن هناك من الباحثين بعد كونت ، من صرفوا الإنباه عن دراسة القانون ، ووجهوا أكبر إهتمامهم إلى المجتمعات البدائية التي يسودها العرف ، وبذلك أصبح العرف ، الموضوع الأساسي لدراساتهم .

وبالرغم مما ذكر من أن الوضعية استبعدت دراسة القانون ، والأخلاق ، والدين إلا أن الإنجماه المعنوي هو الإنجماه الوحيد الذي تفرع عن الوضعية وأهتم بدراسة القانون ، وكان ذلك على يد « هربرت سبنسر » Spenser ، الذي أهتم بالدراسة الإثنوجرافية للقانون ، فأصبح القانون في نظره هو صورة أقوى من العرف ، وأكثر ثباتاً منه . ذلك لأن العرف يطبق قاعدة الموقى على الاحتيا ، وقد عالج سبنسر القوانين باعتبارها نظاماً سياسية ، تتطور في المجتمع السياسي المنظم ، وتأثر سبنسر في ذلك برجال القانون التاريخيين . ويجمع بعض

الدراسين على أن كتاب سبنسر عن «العدالة» والذي يمثل تصنيفا للحقوق الطبيعية  
التي تشق بطريقة منطقية من قانون الحريات المتساوية الإجتماعى ، متأثر  
بكتابات كانط بالرغم من أنه ذكر أنه لم يقرأ لكانط على الإطلاق (١)

وبناء على ذلك يمكننا القول بأن مونتسكيو ، وكونت ، وسبنسر ،  
قد اختلفوا أشد الاختلاف ، حيث نظر مونتسكيو إلى القانون باعتباره يؤثر في  
المجتمع ويتأثر به وأنه ضرورى ولاغنى عنه ، أما كونت فقد نظر إليه بوصفه  
بجموعة الأحكام التي يفرضها المشرعون والحكام على المجتمع ، وبذلك رفض  
الاعتراف بأهمية القانون ، وأكد ضرورة إختفائه من المجتمع . وتصور  
سبنسر القانون باعتباره نظاما سياسيا يوجد في المجتمع السياسى المنظم ويتطور  
عن طريقه .

وقد ظهرت في علم الاجتماع بعدد دراسة القانون عدة اتجاهات ، إلا أنها لم  
تكن جديدة بتأثير علم اجتماع قانونى ، تذكر منها على سبيل المثال الاتجاه  
السيكولوجى الإجتماعى الذى تزعمه « لسترورد Lester Ward ،  
« وجبريل تارد Gabriel Tard ، و « بالدوين I. M. Baldwin ،  
والإتجاه المصورى السوسيولوجى الذى يعتبر «جورج زبيل George Simmel ،  
و «فون وايز L. Von Wiesse ، أهم ممثليه ، وكذلك الاتجاه السلوكى . إلا  
أن جيرفيتش يرى أنه بالرغم من السلوكيين قد وقعوا في تناقضات عديدة  
فيما يتعلق بالقانون وأن دراساتهم لم تود إلى أى جديد ، وأن المفهوم السلوكى  
ليس إلا رجوعا ساذجا إلى مستوى النزعة الطبيعية الاجتماعية القائمة على علم

---

1 — Roscoe Pound, sociology of law, from: Georges Gurvitch  
and W. E. Moore, Twentieth century sociology, P. 306.

انسيولوجيا ، إلا أن السلوكية أنتجت الكثير بشأن دور التنظيم ، والقواعد ، والقيم ، والافتكار في سلوك أعضاء المجتمع (١) .

ويمكننا في هذا الصدد أن نعود إلى موقف له أهمية في علم الاجتماع القانوني وهو موقف « فوستيل دو كولانج *Fustel de Coulanges* » الذي حاول عن طريق دراسته للقوانين اليونانية والرومانية أن يثبت وجود علاقة وظيفية بين القانون وسائر النظم الاجتماعية الأخرى ، وخصوصا بين وبين العقيدة القديمة ، وبعد أن أكد في كتابه من « المدينة العتيقة » أهمية القدسية التي يتميز بها القانون القديم في المجتمع اليوناني ، قام بتحليل العلاقات المتبادلة بين العقيدة ، وقانون الميراث على وجه الخصوص ، وفسر سبب حرمان الابنة من الميراث وتمتع الابن بهذا الحق ، بأن الابن يكمل عقيدة أهل بيته ، بينما تنتمي الابنة عند زواجها إلى بيت آخر ، وبالتالي تبدأ في ممارسة عقيدة مخالفة للعقيدة في بيت أبيها ، وهي لذلك لا تستحق أن تراث . وذهب أيضا إلى أن القوانين القديمة ليست إلا مجموعة قواعد تعكس عقائد الناس ، وتنظم سلوكهم ، وتحدد تسلسل السلطة في العائلة القديمة . وهكذا فقد كانت تلك القوانين عبارة عن مجموعة التكاليف الدينية والمبادات ، والأحكام المتعلقة بطقوس العقيدة (٢) . وإذا حاولنا أن نبرز ذلك الطابع العام الذي سيطر على كتاب « فوستيل دو كولانج » ، المشار إليه ، يمكننا أن نقول إنه حاول في ثنايا هذا الكتاب أن يعرض القانون باعتباره نظاما اجتماعيا يتأثر بالنظم الأخرى ، وخصوصا العقيدة ، ويؤثر فيها . وهكذا ،

1 — George Gurvitch, op. Cit. pp. 20 - 21.

2 — Fustel De Coulanges, La Cité Antique, Etude sur Le Culte, Le Droit, Et Les Institutions De La Grèce Et De Rome, 3<sup>e</sup> ed, Paris, 1870. pp. 63, 78, 91 - 24, 218 - 226.

كانه كولانج ، يرفض باستمرار - وبطريقة غير مباشرة - وجهة النظر  
الالزامية للقانون ، وهي التي ترى أن القانون عبارة عن مجموعة من القواعد  
المفروضة على أعضاء المجتمع ، وإنما نظر إليه باعتباره نظاما كبقية النظم الأخرى  
يؤثر فيها كما يتأثر بها .

وبرجع كثير من الفضل إلى روس E. A. Ross في توجيه الإهتمام نحو  
المنظور السوسيولوجي للقانون حيناً برز دوره كوسيلة من وسائل الضبط الاجتماعي  
المتعددة ، وكدعامة أساسية للنظام ، وأكثر الوسائل تخصصاً واحكاماً ، فضلاً عن  
أنه يمارس عن طريق المجتمع . ومن أهم وظائفه أنه يقوم بردم هؤلاء الذين  
يتكبدون أحمالاً عدوانية ، بطريقة حاسمة فيتصرف معهم بطريقة ملزمة ، ووفق  
أهمالم الذي يؤدي إلى الاخلال بإحدى قواعد العلاقات الاجتماعية أو التعاقدية .  
وأهمهم «روس» بدراسة العلاقة الوظيفية بين القانون وسائر الضوابط الاجتماعية  
الأخرى ، وذهب إلى أن تكامل القانون في الهيكل العام للضبط الاجتماعي  
يسمح بدراسته في علاقته الوظيفية بالأوضاع الملموسة للمجتمع ، بما يهيء قاعدة  
معددة لقيام علم اجتماع قانوني ونموه ، وبذلك يتحقق المنظور السوسيولوجي  
القانون الذي لا يتساوى مع أى منظور آخر . فضلاً عن ذلك فإن القانون عند روس ،  
ليس تاماً ولا ثابتاً ، وإنما يتكيف مع الوضع الذي يرغب المجتمع أن يحدد  
نفسه فيه . ومن ثم فإن أهمية القانون بالنسبة لوسائل الضبط الأخرى مسألة  
تختلف من مجتمع إلى آخر ومن نموذج اجتماعي إلى نموذج آخر . ويرى «روس»  
أن القانون يتطور ، مثله في ذلك مثل المجتمع ، من حالة التجانس إلى الانحياز ، ومن  
المسؤولية الجماعية إلى المسؤولية الفردية ، فالمدالة القليلة مثلاً كانت ومازالت  
تضع عقوبات متجانسة ، أي ذات فئات متشابهة جداً دفع الدية كان بدلاً

الدم في كل الحالات ، وكانت العدالة تنظر إلى السبب الفيزيقي الذي أدى إلى الجريمة حتى ولو كان لساناً غير عاقل ، أو حيواناً ، أو جماداً ، ثم تطور القانون إلى مرحلة أخرى كان محور الإهتمام فيها منصبا على فكرة المسؤولية الأخلاقية ، ومقيار الذنب التي تعتبر أساساً لم العقاب . وأصبح العقاب يعتمد على مبدأ مؤداه أن ما يجب أن يوقع عليهم العقاب هم فقط هؤلاء الذين يخافون من العقاب ، وقد كان ذلك مصاحبا للتغير الذي حدث في المسؤولية وحوهامن النطاق الجمعي إلى النطاق الفردي . ففي المجتمعات البدائية ، كانت أسرة الجاني ، وأقاربه هم الذين يقع عليهم العقاب ، وكان الأخذ بالثأر هو الوسيلة الوحيدة للعقاب والإنتقام ، ولذلك لم تكن لقانون أهمية بالنسبة للأفراد ، ولكن أصبح القانون بعد ذلك يركز على الشخص الجاني ، وعلى زدعه فقط دون محاولة المساس بأعضاء أسرته أو أقاربه . وأخيراً تمرض «روس» لمسألة هامة وهي مكانة الذالون الراضة ، ودوره في النظام الاجتماعي ، وهو يرى أنه بالرغم من أن الخوف من القانون أصبح مسألة أقل أهمية من ذي قبل ، وبالرغم من أن دور القانون في المستقبل يمكن أن تقل أهميته عما هو عليه الآن ، فالتا لا يجب أن ننظر إلى الإلزامات القانونية على أنها قد كتب عليها الموت ، فما زال القانون حتى يومنا هذا حجر الأساس في صرح النظام الاجتماعي (١) .

ويكن في هذا العدد أن نسهل بعض الملاحظات على موقف روس :

- ١- إهتم بالتركيز على فكرة قانونية ذات أهمية ، وهي فكرة الردع ، التي اعتمد عليها بعض علماء الاجتماع فيما بعد في دراساتهم للقانون ، ومنهم دوركسيم .

٢ - إهتم بدراسة وظائف القانون ، وبالرغم من أنه قد تعرض لمناخ الموضوع بطريقة مازنة ومختصرة ، إلا أن هذا المبحث اعتبر مبحثاً هاماً عند علماء الاجتماع الذين أتوا بعده ، وسوف تعرض لهذا الموضوع مرة أخرى في الصفحات التالية .

٣ - كانت نظريته للقانون نظرة وظيفية تكاملية ، فبالإضافة إلى أن القانون أداة ملزمة لسلوك أعضاء المجتمع ، فهو من الناحية الأخرى يتأثر بالمجتمع ، ويختلف من نموذج اجتماعي إلى نموذج آخر .

٤ - تعرض كذلك لمبحث ، اعتبر فيما بعد من أهم مباحث الاجتماع في القانون ، وهو مكانة القانون بالنسبة لبقية الضوابط الاجتماعية ، أو وضع القانون في نسق الضبط الاجتماعي .

٥ - كان له أثر بالغ في دراسات «باوند» لعلم الاجتماع القانوني، وخصوصاً فكرته عن أن القانون هو أداة متخصصة من أدوات الضبط الاجتماعي ، وأنه يدرس وظائفه عن طريق هيئات متخصصة ومسؤولة .

٦ - استطاع أن يصوغ فكرة اختلاف القانون من نموذج اجتماعي إلى نموذج آخر ، وقد أخذ دور كبير هذه الفكرة وأسس عليها تقسيمه للقانون إلى نوعين ، نوع يوجد في المجتمع الذي يتصف بالتضامن الآلي ، ونوع آخر يوجد في المجتمع الذي يتم بالتضامن العضوي . كما أن جـيرفيتش أيضاً اعتمد على تلك الفكرة في تصنيفه للجماعات الحامة ، وللأطر القانونية .

وهنا يأتي دور «دور كيم Durkheim» ، حيث أن محاولته لتقسيم علم الاجتماع إلى فروع خاصة ، تعتبر أول محاولة من هذا النوع . وقد أدرك دور كيم أهمية تخصص العلوم ودراسة كل فرع لجانب معين من جوانب العلاقات

الالسانية ، بينما رفض هـ كونت ، من قبل فكرة إنقسام علم الاجتماع إلى فروع خاصة ، مما أدى إلى تعويق البحث في مجال هذا العلم . وقد حاول دور كيم أن يقضى على تلك المواقف التي وضعتها في طريق علم الاجتماع القانوني الوضعية السوسيولوجية من ناحية والنزعة الطبيعية من ناحية أخرى ، وكانت محاولته أكثر عمقا ومنهجية من النظرية الأمريكية في القانون والضبط الاجتماعي ، وهي تعتبر إحدى الاسهامات الهامة التي مهدت لقيام علم الاجتماع القانوني . والواقع أن دور كيم قد استبعد نهائيا وجهة النظر التي ترى أن القانون ليس أكثر من مجرد تشريع قام به الحكام والمشرعون ، فالقانون في نظره ظاهرة اجتماعية . يضاف إلى ذلك أيضا أنه استبعد تلك القوانين العامة التي تصور تطور المجتمع ، ولم يعترف إلا بوجود القوانين الاجتماعية الموجودة بالفعل . أما الخاصية الضرورية للقانون فهي تسكن في الفهم ، والإلزام ؛ والقانون عنده رمز مرئي يشير إلى التضامن الاجتماعي ، ولا يمكن أن تستمر حياة المجتمع دون وجود قانون يضع الحدود ويرسم العلاقات ويحدد جميع المتغيرات الضرورية للتضامن الاجتماعي . وإعتادا على هذا المفهوم ، فإن هناك صورتين للقانون : صورة القانون العقابي ، وصورة القانون التمييزي . الأول يشتمل على مجموعة القواعد الجنائية التي تهدف إلى عقاب السلوك غير الاجتماعي ؛ أما الثاني فهو يحاول أن يصلح الأخطاء ويماثلها . وينطبق القانون العقابي على ذلك النوع من التضامن الذي يتم من خلال تشابه المصالح ، أما القانون التمييزي فينطبق على المجتمع المعقد الذي يتسم بالتضامن العضوي ، والاتجاهات وتقسيم العمل (١) .

---

(١) سوف يرد الحديث عن هذه النقطة بزيادة من التفصيل في الجزء الخاص بتصنيف القانون والأناق القانونية .

غير أن هناك بعض الانتقادات التي يمكن ذكرها في هذا المقام وهي :

١ - ذهب جيرفيتش *Gurvitch* ، إلى أن دور كيم قد قدم الكثير إلى علم الاجتماع القانوني ، وحاول أن يعطيه مكانة هامة في مجال علم الاجتماع العام وذلك عندما رفض تصورات « كونت » عن القانون وعن قوانين التطور رفضاً قاطعاً (١) .

٢ - يرى جيرفيتش أيضاً أن دور كيم بالغ في توضيح أهمية الرموز القانونية في دراسة الواقع الاجتماعي ، وقد دفعته هذه المبالغة إلى فشله في القضاء على جميع المفوقات التي تحول دون الفهم الصحيح الذي يجب أن يقوم به رجال القانون وعلماء الاجتماع . ورد جيرفيتش هذا الفشل أيضاً إلى عاملين آخرين ، وهما : أن دور كيم رأى أن المنهج الوحيد لدراسة الظاهرة الاجتماعية هو المنهج الوسيولوجي وليس أن المنهج الوسيولوجي لا يكفي وحده للكشف عن تلك الأطر المتداخلة التي توجد بين الظواهر الاجتماعية المختلفة ، وبين نماذج السلوك ، والرموز ، والأفكار ، والقيم . وليس أيضاً أن علم الاجتماع القانوني يمكن أن يستفيد من تلك الجهود التي قامت بها فلسفة القانون ، وعلم الفقه في دراسة الظاهرة القانونية ، وأن هذه الفروع يمكن أن تقدم الكثير إلى علم الاجتماع القانوني . أما السبب الثاني كما يرى جيرفيتش ، فإنه يرجع إلى تأكيد دور كيم المستمر على توحيد الأفكار ، والمثل ، والقيم مع الصور الجمعي ، وليس أن العقل الجمعي أو الصور الجمعي يصبح طبقاً لهذا الرأي غير مختلف عن الصور الفردي . إن دور كيم وضع مسألة الصور الجمعي ، التي تعتبر وحدة ميثاقية روحية في عمل دراسة العلوم الاجتماعية الخاصة ، ومن الواضح أن علم الاجتماع القانوني عند دور كيم عندما يستند على



أساس روى كالشعور الجمعى ، فانه - على حد قول جيرفيتش - يدخل حدود العلم الوضعى . وقد تسامل جيرفيتش فى هذا الصدد عما إذا كان هناك فرق بين النظم القانونية ، والأخلاقية ، والدينية أم أنها تعتبر جميعا محصلات أو مظاهر للمقل الجمعى (١) .

والواقع أنه على الرغم من الانتقادات التى وجهها جيرفيتش إلى دور كيم - إلا أنه اعترف بدوره فى تطوير علم الاجتماع القانونى ، وحاول أن يعدل من بعض أفكاره ، ويضيف إليها ، عن طريق دراسته للعلاقات بين صور التجمعات وأنواع القانون .

٢ - أشار روسكو باوند ، R. Pound ، إلى أن دور كيم لم يذهب إلى أبعد من التمييز بين القانون المبدأى والقانون التوعضى ، وأنه استوحى هذه التفرقة ، من صورة القانون الفرنسى فى ذلك الوقت ، حيث تفرع إلى مدنى وجنائى (٢) .

٣ - أدرك دور كيم وجود علاقة وتطبية بين القانون وصور التضامن الاجتماعى . فالقانون يحدد علاقات الناس فى مجتمع معين يتسم بتضامن اجتماعى من نوع خاص وهو من ناحية أخرى ، يتركس ظاهرا للتضامن الاجتماعى لمجتمع معين أو أنه يعتبر نتيجة لهذا التضامن .

أما فلوريدو باريتو Pareto فقد عالج قضية القانون ، ليس فى كتاب مخصص لهذا الموضوع ، وإنما بصدد تعرضه لدراسة علم الاجتماع العام . وقد ناقش باريتو نظرية صناعة القانون وشروط تلك الصناعة ، فضلا عن قضيتى الطاعة

1 - Georges Gurjitch, op. Cit. p. 34 - 35.

2 - Roscoe Pound, op. Cit. p. 307.

والسيطرة . ويرى بعض العلماء أن باريتو رفض التفكير المثالي كأساس أو مصدر للقواعد القانونية وكان يميل إلى تأييد مفاهيم دور كيم الأساسية . فحاول أن يرجع القانون إلى عدد من الظواهر ذات الأساس الشعوري الاجتماعي الذي يعتبر إنعكاساً للخصائص الفردية . يضاف إلى ذلك أنه أهتم بدور الضوطة في ممارسة القوة ، وفي تشكيل القانون ، معتمدة في ذلك على تلك الهيبة التي تتمتع بها (١) .

وهنا لابد أن نقف وقفة عند « ماكس فيبر M. C. Weber » الذي أسهم بدور هام في تطوير علم الاجتماع القانوني ، حيث اعتقد أن الأساس لـ علم الاجتماع تكمن في أنه يقوم بفهم المعاني الداخلية التي توجد وراء السلوك الاجتماعي ومن الأمثلة على تلك المعاني : الأغراض ، والأهداف ، والقيم . وقد طبق هذه الفكرة في نطاق علم الاجتماع القانوني ، فقام بتحليل الانساق القانونية التي أقامها رجال القانون في المجتمعات الرومانية ، والافطاعية ، والرأسمالية ، لكي يتوصل إلى كيفية تأثير تلك الانساق المعيارية في السلوك الاجتماعي . وبذلك كان لفيبر دور هام في تهيئة الفرصة لإيجاد نوع من الفهم المتبادل بين علماء الاجتماع ورجال القانون ، فأوضح مناطق الالتقاء بين علم الاجتماع وفقه القانون ، في المجالات التي تتعلق بتشكيل العلاقات بين الناس ، وتنظيم السلوك عن طريق المجتمع السياسي المنظم . وفي هذا المقام يعلق « باوند » على موقف فيبر من دراسة القانون ، فيقول إن فهمه للقانون كان أفضل من فهم علماء الاجتماع الذين سبقوه ،

1 - N. S. Timesheff, An Introduction To The Sociology Of Law, Cambridge, 199. p. 49.

— International journal of comparative sociology,

V. VIII - Number, 2 september 1967. P. 270.

ويجمع ذلك إلى معرفته بتاريخ القانون وإلمامه بالخلفية القانونية النظرية  
السوسيولوجية في القانون (١) .

ولابد أن نعرض في هذا الصدد لموقف د. بارسونز Parsons ، من  
القانون ، وعملاته يعلم الإجماع ، فقد أدرك منذ البداية أن القانون وعلم  
الاجتماع يتحركان في منطقة واسعة تشتمل على الاهتمامات المتداخلة ، غير أنه  
يرى أن تلك المحاولات التي بذلك تهدف لاكتشاف الاهتمامات المتداخلة  
والعلاقات المتبادلة لم تكن كافية أو مقنعة . وأنه عندما تقوم بدراسة القانون ،  
من وجهة النظر السوسيولوجية يجب أن تركز اهتمامنا على مسألتين أساسيتين :  
المسألة الأولى ، هي أن القانون يرتبط بالنماذج ، والمعايير ، والقواعد التي تطبق  
على أعمال الناس وأدوارهم في المنظمات التي يرتبطون بها ، وأنه ليس عبارة عن  
مقولة تشتمل على أوجه السلوك المحسوس ، بل إنه ظاهرة نظامية ، ترتبط بالنماذج  
المعيارية التي تشتمل بدورها على أنواع مختلفة من الجزاءات . أما المسألة الثانية  
التي ركز إهتمامه عليها ، فهي أن للقانون أنواعا مختلفة ، وأن إختلافها يرجع إلى  
تعدد صور العلاقات الاجتماعية ، فالقانون ينظم بعض العلاقات الاجتماعية في كل  
مجتمع ، وبالتالي فإن كل مقولة من مقولات العلاقات الاجتماعية التي يتم بدراستها  
علم الاجتماع ، تنظم عن طريق القانون في بعض المجتمعات ، وقد حدد د. بارسونز ،  
مجموعة القضايا الأساسية التي تتعلق بالقانون ، والتي يجب أن يتصدى لدراستها  
عالم الاجتماع ، وتصورها كما يلي : الأولى ، شرعية legitimization لسوق القواعد  
القانونية ، أو قانونية القانون . وهو يتساءل بهذا الصدد ، لماذا يجب أن تمثل  
القواعد ؟ أو بتعبير آخر : ما هو أساس الحق ؟ هل من اليسر إتباع أية سلطة دون

وجود أي مبرر لذلك هو كل مجرد وجود بعض القيم الدينية وبعض الحقوق الطبيعية يجعل التمدي عليها أمرا صعبا أو خطأ ، أما الثانية ، فهي تتعلق بمعنى القاعدة التي يجب تنفيذها في موقف معين وفي دور محدد . ومع وجوب صياغة القاعدة القانونية في مصطلحات عالية ، إلا أنه لا يمكن أن تطعن هذه العمومية معالم الموقف الذي تنطبق عليه القاعدة ، وإنما لا بد أن تحدد بوضوح التزامات وحقوق الشخص في موقف معين ، وهذه القضية تحتاج بدورها إلى دراسة مفصلة ، وتحليل يقوم به علماء الاجتماع . وتتمثل القضية الثالثة بالنتائج التي تترتب على الإمتثال ( أو عدم الإمتثال ) للقواعد ، سواء كانت إيجابية أو سلبية . وفي هذا الصدد ترتبط درجة إمتثال الشخص بمجموعة من الظروف والمعامل التي يجب أن يهتم بها عالم الاجتماع ، يضاف إلى ذلك أن مسألة الجزاءات تندرج تحت النسق القانوني ، وهي جديرة بالدراسة والتحليل . أما القضية الرابعة والأخيرة ، فهي ترتبط بمن يقومون بتطبيق القواعد القانونية ، وهم الذين يشكلون السلطة القضائية .

وبعد أن عرضنا شروط القضايا الأساسية التي يجب أن يتصدى لها عالم الاجتماع في دراسته للقانون حاول أن يجب باختصار عن كل قضية ، وبوجه عام يرى أن النسق القانوني يرتبط أشد الارتباط بالوظائف أو العمليات السياسية ، فالنسق القانوني والنسق السياسي هما اللذان يشتركان في تحديد الجزاءات ، ورسم مهام السلطة القضائية . أما عن السبب الذي جعل بارسونز يربط بين القانون والنسق السياسي فهو إعتقاده بأنه لا يمكن بأي حال أن يتجنب أي مجتمع استعمال القوة الفيزيائية أو التهديد بها كأسلوب القهر والردع ، ولتدعيم الالتزام المعايير ؛ لكنه أدرك أن استخدام المنعزما يكون مصدرا خطيرا من مصادر تصدع النظام الاجتماعي ، ولذلك وجد في التنظيم السياسي ، أداة رئيسة ، وحيطة متخصصة ، لتحديد الاستخدامات المختلفة للقوة الفيزيائية وتعممل على تعديلها باستمرار ، وكيفها

للظروف الاجتماعية والسياسية المتغيرة ، وذلك بجانب قياسها بوظائفها الاخرى المدبدة . ومن أجل هذا فإنه يجب أن يرتبط النسخ القانونى ارتباطا كاملا وحقيقيا بالدولة ، لأن السلطة المختصة بتوقيع المقاب الفيزيقي ، تعتبر حقاً للدولة فقط ، وهنا يستطيع القانون أن يستخدم ميثاق الدولة لتنفيذ الجزاءات .

نخلص من ذلك إذن إلى أن بارسونز نظر إلى القانون ليس باعتباره مقولة تتضمن أوجه السلوك المحسوس ، أو باعتباره مجموعة من القواعد المجردة ، بل على أنه مجموعة من القواعد والمعايير التي ترتبط ببعض نماذج الجزاءات التي تطبق بطرق معينة وترتبط بعلاقات اجتماعية بالذات . والحقيقة أن بارسونز قد أسهم بدور هام في توضيح العلاقة بين القانون وعلم الاجتماع ، وفي توضيح المسائل والقضايا الأساسية التي يجب على علماء الاجتماع ، أن يتصدوا لها عند دراستهم للقانون ، وهو يعتبر أول عالم اجتماع استطاع أن يصوغ المسائل القانونية بصورة واضحة وذلك من وجهة النظر السوسيولوجية (١) .

أما د بترم سوروكين P. Sorokin ، فقد تكلم عن القانون ، ولكنه لم يخصص له كتاباً معيناً ، وإنما درس بعض جوانبه في كتابه عن الديناميات الاجتماعية الثقافية وكذلك في كتاب المجتمع ، والثقافة والشخصية . حيث تكلم في الكتاب الأول عن التفاعل الاجتماعي ، فذهب إلى أن سلوك الأشخاص مشروط بسلوك الآخرين ومرتبطة به ، ويرى بعض الباحثين من المحدثين والماضين ، أن تلك المناقشة التي أكد فيها سوروكين دوره الآخرين ، في تشكيل سلوك الشخص ، ظهرت

---

1 - Talcott Parsons, The Law And Social Control, from: Law and Sociology, Edited by William M. Evan, 1962, pp. 00-00

بصورة أو بأخرى في تحليل علماء القانون لمسائل قانونية حديثة ، كالعداوى ، والمطالب ، وجزامات القانون . ويهتم سوروكين في كتابه الثاني ببعض الموضوعات القانونية أيضا ، حيث إعرض على بعض التعريفات التي وضعت للمعايير القانونية ثم وضع بعد ذلك تعريفا واضحا لها ، وحدد خصائص تلك المعايير ، ويميز بين المعايير القانونية وغير القانونية . وسوف نعرض لشكل قضية من تلك القضايا فيما بعد ، وعلى أية حال ، فإنه لا يمكن أن نتجاهل دوره في دراسة القانون وفي تأثيره على رجال القانون .

وتتمثل نظرية تياشيف : في تلك المسألة القانونية التي وضعها ، فالقانون في نظره يشتمل على جانبين : الأول ، هو الأخلاقيات *Ethics* ، والثاني هو القوة *power* . ولكن ليس معنى ذلك أن هاتين الظاهرتين لا بد أن توجدا معا في كل زمان وكل مكان ، بل يمكن أن توجد كل منهما على حسدة . فمن الممكن أن نجد مجتمعا يعتمد تنظيمه على النمط الأخلاقي ، دون أية مشاركة من القوة ، أو يعتمد على النمط اللازمي دون وجود المنصر الأخلاقي . وكل ظاهرة من تلك الظاهرتين تعتمد على ظاهرة أخرى أوليه ، فالأخلاقيات تقوم على أساس الإقناع الجماعي ، أما القوة فهي تعتمد على الإستقطاب . واصلن اندماج القواعد الأخلاقية مع مجموعة الأوامر التي تشكل بناء القوة يكون نسقا من قواعد السلوك الإنساني في المجتمع ، وهو القانون (١) . والواقع أن النظم القانونية تتخرج طبقا لتدرج أبنية القوة ، ومن المعروف أن الدولة تعتبر أعلى بناء من أبنية القوة ، ولذلك فإن قانون الدولة هو أعلى طبقه من طبقات القانون

---

1 — N. S. Timesheff, An Introduction To The Sociology of Law, 1939, pp. 245, 246, 248.

وهو يقصد بقانون الدولة مجموعة القواعد القانونية الصادرة مباشرة عن الدولة أو تلك التي تعترف بها الدولة بطريقة غير مباشرة ، أما أدنى مستويات القانون فهي ، في نظرنا ، قوانين الجماعات الخاصة . وقد إعرض تياشيف ، على فلاسفة القانون الذين ذهبوا إلى أنه يعتبر صورة ضرورية لوجود الإنسان ، وأنه مقولة أساسية من مقولات الفسك . فالقانون عنده ظاهرة تاريخية ، وهو نتاج للنمو الثقافي وما يؤكد هذا القول أننا نجد في يومنا هذا جماعات بدائية كثيرة لا تعرف شيئا عن القانون . وإعتدأ على هذا التصور ، قسم تياشيف مراحل تطور القانون إلى ثلاثة :

المرحلة الأولى وهي مرحلة ما قبل القانون ، حيث كان السلوك الإنساني فيها محدد من طريق الأخلاق *Esthete* ، ولم يكن هناك فرق بين ما هو عرفي ، وأخلاقي ، وقانوني وديني ، كانت هناك بلاشك بعض العلاقات بين الأخلاق ، والدين ، ولكن كان الدين أقرب إلى السحر ، وقد وجدت في تلك المرحلة بعض القواعد التي تنظم « حداوة الدم » أو الثأر ، وهي قواعد تفرضها وسائل الضغط الاجتماعي الأخلاقي ، وفي تلك الأخلاق غير المتميزة يوجد نمط واحد فقط للجزاء وهو العقاب الذي كان عقابا خاصا *private punishment* لأنه يرتبط بإرادة الجاني عليه ، فهو الذي يحدد ما إذا كان الجزاء سوف يوقع أم أنه سوف يقتال عن توقيعه ، ولم تكن السلطة في ذلك الوقت ضعيفة ، ولكنها أيضا لم تكن متمركزة في أيدي الحكام ، بل كانت متضمنة في التقاليد التي يحفظها كبار السن . خلاصة القول ، أنه كانت توجد في تلك المرحلة مجموعة قواعد للسلوك ولكن لم تكن هناك سلطة متمركزة في أيدي إناس متخصصين ، لذلك لم يكن هناك قانون . أما المرحلة الثانية ، فهي

مرحلة القانون البدائي ، ويرى تيماشيف أن الفلاسفة في ذلك الوقت يختلفون باختلافًا تامًا عن مفهوم القانون في يومنا هذا ، لدرجة أنه من الصعب أن نقول إنه كان يوجد قانون في المجتمعات البدائية . وقد اعترض على الإثنوجرافيين الذين فهموا القانون بعناء الواسع مما دفعهم إلى البحث عنه في المراحل المبكرة جدًا من التطور الاجتماعي ، ومن أمثلة هؤلاء « مالتينوفسكي » الذي أدرك القانون بوصفه مجموعة من قواعد السلوك التي تنطبق على الحقوق والواجبات والتي تفرضها أداة اجتماعية Social machinery ، وقد حاول تيماشيف في هذا الصدد أن يعتبر صحة نظرية مالتينوفسكي عن طريق مواجهتها بالواقع ، فطبق المفهوم الذي وضعه مالتينوفسكي على بعض الظواهر في المجتمعات المتقدمة ، فهو يرى أن ظاهرة « الموافقة على الإعراض » تعتبر لدى بعض الجماعات في المجتمعات الحديثة ، واجب يقابله حق وهو « حق المعترض في أن يعترض » ، وهناك في تلك الحالة أداة اجتماعية تطبق الجزاءات على الذين يرفضون الإعراضات ، وهذا يتساءل تيماشيف : أين هي تلك القواعد التي تضارع القواعد القانونية في هذه الحالة ؟ وقد استعان بمثال آخر أيضا وهو قواعد الآداب التي تؤدي إلى وجود بعض الواجبات بالنسبة لأطراف معينة ، والحقوق بالتمية للأطراف الأخرى ، هل هذه القواعد تعتبر قانونية ؟ ويخلص تيماشيف من ذلك إلى أن مالتينوفسكي اعتقد أن كل القواعد التي توجد في المجتمع هي قواعد قانونية ، وأن نظريته تزداد غموضًا إذا طبقت على الوقائع الاجتماعية في المجتمع الحديث ، وأنها أيضا تخلط بين مفهوم القانون في المجتمع الحديث وبين القواعد السلوكية التي وجدت في المجتمعات البدائية ، ولذلك عندما يطلق كلمة قانون على تلك المرحلة المبكرة فإنها تطلق مجازًا . أما القانون بمفهومه في المجتمع الحديث ، فهو عبارة عن حق يشتمل على النماذج التي تفرضها السلطة ، وهو بذلك يعتبر نتيجة للتطور الثقافي .



تمثل المرحلة الثالثة من مراحل نمو القانون ، في القانون الناضج ، وقد وضع تيماشيف هذه خصائص لهذه المرحلة وهي :

- (١) أن السلطة تحتكر الجزاءات القانونية بطريقة تسلسلية .
  - (٢) تزايد الجزاءات وتنوعها .
  - (٣) خضوع الجزاء البدائي العقابي لعمليات التحول السريع .
  - (٤) إضافة صور جديدة الى الممارسة البدائية للجزاء .
  - (٥) خضوع السلطة للعملية التشريعية .
  - (٦) أصبح القانون مسألة فنية متخصصة ، وظهرت فيه فئة معينة جديدة .
- هنا ويمتد تيماشيف أنه من المستحيل أن نضع خطاً محدداً أو نهائياً يفصل بين المراحل القانونية التي وجد فيها القانون والمراحل التي سبقت وجود القانون إلا أنه حدد هذه المراحل الثلاث لكي يبين بين كل مرحلة وأخرى عن طريق مجموعة خصائص تتميز بها كل منها (١) . ويمكن تسجيل بعض الملاحظات على نظرية تيماشيف على النحو التالي :

- ١ - أنها توفق بين الناحية الأخلاقية في السلوك والناحية الإلزامية .
- ٢ - نظرت إلى القانون بمعناه الضيق المتخصص ، وهي بذلك تختلف عن كثير من نظريات علماء الاجتماع ، وتتفق مع نظريات رجال القانون .
- ٣ - وجهت إلى نظريته بعض الانتقادات ، وخصوصاً عندما ذهب إلى أن قانون الدولة هو أعلى مستوى من مستويات القانون ، وأن قوانين الجاعات الخاصة تعتبر قوانين دنيا ، ومن أهم تلك الانتقادات ، ذلك النقد الذي وجهه

إليه ، يوند ، ومؤداه أنه من الأولي أن نطلق على مجموعة القواعد التي توجد في الجماعات الخاصة قواعد الضبط الإجتماعي ولا نسميها بالقوانين الدنيا لانتميتها ليست بقوانين .

وأخيرا نعرض لموقف « جيرفيتش » من القانون ومن علم الاجتماع القانوني فالواقع أن كتابه في « علم الاجتماع القانوني » يعتبر إسهاما له أهمية بالنسبة لعلماء الاجتماع والقانون في نفس الوقت ، وهو كتاب مفيد بالنسبة للدارس وعلم الاجتماع القانوني بوجه خاص ، في هذا الكتاب إعرض جيرفيتش على تفرقة علماء القانون بين القانون بمعناه الخاص وبين هيئات الضبط الاجتماعي الأخرى ، أى نظرتهم للقانون باعتباره دائرة متخصصة وأداة على مستوى عال من التخصص من بين دوائر الضبط الاجتماعي العديدة في المجتمع السياسي المنظم ، وذهب إلى أن لكل جماعة أو رابطة نظامها الخاص ، وأطرها النظامية الخاصة ، وقيمها القضائية المعترف بها داخليا؛ وأن الدولة ذاتها هي جماعة خاصة ونظام خاص ، وإعتادا على هذا التصور حاول جيرفيتش أن يصنف المجتمعات الشاملة والجماعات الخاصة ممتدا في ذلك على أساسها القانوني ، أى على صورة القانون المائدة فيها ، ومن أهم أعماله أنه حاول أن يبرز العلاقة بين بعض الانجماحات في علم الاجتماع وبين القانون ، وكذلك فقد كان لجيرفيتش جهد مزدوج في علم الاجتماع القانوني ، حيث أنه حاول أن يؤرخ لهذا العلم ، فضلا عن أنه أسهم فيه إسهامات إيجابية هامة (١) .

كان ذلك عرض للانجماحات الأساسية لعلماء الاجتماع في دراسة القانون ، أما

---

١ - سوف تناقش هذه المسألة بالتفصيل عند التمرز لجهود علماء الاجتماع في التعريف والتصنيف القانوني .

المباحث الخاصة أو المسائل التفصيلية فسوف يرد الحديث عنها في موضعها ؛ على أن عرض مراقف هؤلاء العلماء ، لا يعني أنه ليس هناك علماء اجتماع غيرهم قد تعرضوا للقانون ، فمظم علماء الاجتماع درسوا القانون ، بعضهم تعرض له عند حديثه عن الثقافة وذلك على اعتبار أن المبادئ القانونية جزء هام من النسق الثقافي ، وبعضهم تعرض له عند دراسة القيم ، باعتبار أنها مصدر من مصادر القانون . بينما تعرض لفريش منهم بوصفه أداة من أدوات الضبط الاجتماعي ، أو أسلوباً من أساليبه ، وإنما يرجع سبب الإقتصار على هؤلاء فقط ، إلى أنهم يمثلون الملامح الأساسية لتطور النظرية الموسيولوجية في القانون .

وتتمثل هذه الاتجاهات - باستثناء موقف كورت - إهتماماً بالغاً من جانب علماء الاجتماع ، بالقانون ، واعترافاً بأهميته ودوره في الحياة الاجتماعية ؛ غير أن هناك إتجاهاً آخر مضاد ، ينكر أهمية القانون ، ويرى أن وجوده مرتبط بمرحلة معينة ، أو بطروف اجتماعية محددة أو مجتمع له طابع معين ، وعندما يتغير الطابع العام لهذا المجتمع يتلاشى القانون نهائياً ، وسوف نتعرض لهذا الموقف في الصفحات التالية .

### ثانياً : القانون من وجهة النظر الماركسية

ينظر ماركس Marx ، إلى القانون باعتباره مجموعة المستويات الملموسة ، وقواعد السلوك التي توضع لشعب معين ، والتي تقوم الدولة وجميع هيئات القهر والإلزامية فيها بحمايتها ، والقانون يشبه السياسة في أنه ظهر بتطور الطبقات والدولة ، وهو يقوم على مبدأ قوامه الإعراف بحقوق كل إنسان . وقد يبدو لأول وهله أن المبدأ القانوني يستهدف القضاء على مبدأ آخر قديم ، وهو العبودية التي كانت سائدة في المجتمعات القديمة ، وأنه يتمارض معه تماماً ، غير أن مبدأ الإعراف بحقوق

الإنسان لا يختلف في شيء عن مبدأ العبودية القديم ، ذلك لأنه يعتمد على فكرة أساسية مسبقة وهي الاعتراف باستقلال الفرد ، وبأن ارتباطه الوحيد بغيره من الأفراد إنما يعتمد على المصلحة الخاصة وعلى مدى حاجة الفرد إلى غيره من الأفراد ، إذ أن كل فرد يبحث عن مصلحته الخاصة ، ويعمل كل بجهده على تحقيقها ، وهو عندما يفعل ذلك لا يهم بمصالح غيره ، وما هو أكثر من ذلك أن كل فرد يبحث عن مصلحته الخاصة التي يعلم أنها تتعارض مع المصلحة العامة ، ولذلك فإن المصلحة العامة تفرض بوصفها مصلحة مقترية ، عن الأفراد ومستقلة تماماً عنهم . أن التضال العمل للمصالح الخاصة - التي غالباً ما تتعارض مع مصالح المجتمع - يجعل التدخل والضبط وفرض القانون أموراً ضرورية من جانب الدولة والواقع أن الادعاء الذي يذهب إلى أن الإرادة العامة للشعب هي أساس القانون إدعاء خاطئ ومضلل ومزيف إلى أبعد الحدود . فالقانون والقواعد التشريعية ، ليست إلا تعبيراً عن ظروف أخرى تعتمد عليها قوة الدولة ، وهي ظروف الحياة المادية ، والحياة المادية لا تعتمد على إرادة الشعب ، بل إنما مستقلة عنها تماماً . وهي ليست من خلق الدولة بل إنها تلك القوة التي تخلق الدولة ، ولذلك فإن الأفراد الذين يحكمون في ظل ظروف مادية معينة ، تتحدد رغباتهم وأراداتهم طبقاً لتلك الظروف ، ولكن يجب عليهم أن يضفروا على تلك الإرادة تعبيراً عاماً ، أو أن يصيغوها بالصيغة العامة التي تتمثل في تسميتهم لها بالإرادة العامة ، أو إرادة الشعب ، أو قانون الدولة . ومن ثم فإن مضمون القانون يتحدد عن طريق موقف الطبقة الحاكمة ، والقانون ليس تعبيراً عن إرادة الشعب ، وإنما هو تعبير عن الإرادة التي تحكمها المصلحة العامة للطبقة الحاكمة ، وإذن فالقانون هو إرادة الطبقة الحاكمة التي تظهر وتضاهي في صور قانونية من أجل حماية المصالح السياسية والاقتصادية لتلك الطبقة ، وقد عرف تاريخ المجتمع الطبقي

قوانين عديدة، كقانون العبودية، وقانون الانقطاع، والقانون الرأسالي، وكل قانون من تلك القوانين كان يندم الرأسماليين المستغلين ضد من يقع عليهم الإستغلال، ولكن القانون الاشتراكي وحده هو الذى يعبر عن مصالح الطبقة العاملة، وهو القانون الحقيقى للشعب، ويظهر هذا القانون بظهور الدولة الاشتراكية، وهو أول قانون فى تاريخ المجتمع يحكم بلا إستغلال طبقى للشعب، ولذلك فإن هذا القانون والأفكار القانونية التى تندرج تحته، تختلف اختلافا جوهريا عن القانون فى المجتمعات الطبقيّة فهو يعمل على تدمير الأساس الاقتصادى للاشتراكية وبمعنى هذا الأساس، ويدعم الملكية الاشتراكية لوسائل الإنتاج، وهو بالاضافة إلى ذلك يعلم الشعب كيفية التعرف على القانون، والأداء الواعى للالتزامات والواجبات. إلا أنه كلما تقدم المجتمع نحو الشيوعية، تلاحى دور الدولة كقوة تفرم المواطنين على تنفيذ القانون، وبالتالي تضاءلت أهمية القانون. وكلما تحسنت المستويات المادية والثقافية للشعب، وارتفع مستوى الوعى الاجتماعى، أصبحت جميع الظروف متاحة وملائمة لتقليل من الاعتماد على القانون وأصبحت وسائل التأثير الاجتماعى والقرية تحمل على المحاكم والقانون، ومع الانتصار السكاهل للشيوعية. لن تكون هناك حاجة إلى قانون، ذلك لأن الحقوق والالتزامات سوف تظهر بطريقه طبيعيه، وتصبح هى قواعد الطريقه الشيوعيه فى الحياة (١).

(١) أنظر :

- T. B. Bottomore and Maximilian Rabel, Karl Marx, Selected writings in Sociology and Social philosophy 1961, pp. 224, 228, 231.

- V. Afanasyeve, Marxist Philosophy, progress : وكذلك : Publishers, Moscow, 1965, PP 331-333.

ولنا بعض الملاحظات على موقف ماركس نوجزها فيما يلي :

١ - أنه حارل أن يرجع السبب في وجود القانون في المجتمع عن طريق القول بأن هناك صراعا بين المصالح الخاصة وبين مصلحة المجتمع ، وأن الوسيلة الوحيدة لتأييد مصلحة المجتمع ضد المصالح الخاصة تتمثل في تدخل الدولة وفرض القانون ، ومعنى ذلك أنه اعترف بأن القانون يعتبر أحسد وسائل الضبط الإجتماعي في المجتمع في مرحلة معينة ، وأنه تعبير عن الإرادة المجتمعية ضد المصالح الخاصة ، ولكنه ذكر أيضا أن الادعاء الذي مؤداه أن الإرادة العامة هي أساس القانون ، إنما هو ادعاء مضلل ، لأن القانون تعبير عن إرادة الطبقة الحاكمة ، وهو تأييد لمصالحها الخاصة ، ويمثل ذلك تناقضا واضحا في رأى ماركس .

٢ - كان يؤكد باستمرار فكرة أن القانون في المجتمع الطبقي هو تعبير عن إرادة الطبقة الحاكمة ، وتأييد لمصالحها ، ولكن هناك فروعا وأقساما متعددة للقانون ليست لها أى صلة بالطبقة الحاكمة في المجتمع ، وإنما تستهدف تنظيم العلاقات بين الناس ، أو عقاب الجريمة وما إلى ذلك .

٣ - اعتقد ماركس أنه لا بد أن يأتى الوقت الذى يستغنى فيه المجتمع عن لقانون الوضعى ، وأن الحقوق والالتزامات سوف تؤدى بطريقة طبيعية ، وهذا رجوع الى فكرة القانون الطبيعي القديمة . ولنا ندرى هل يمكن أن يتطور المجتمع ويصل الى تلك المرحلة بالفعل والتي يستغنى فيها المجتمع عن كل صورة من صور الضبط والقانون عدا قانون الطبيعة .

ثالثا : علم الاجتماع القانوني وفقه القانون

يمكننا أن نستخلص من العرض السابق لموقف علماء الاجتماع من دراسة القانون مبلغ اهتمام هؤلاء العلماء بالنظام القانوني ، والواقع أن الفكرة الأساسية

التي تدور حولها هذه الدراسات ، تتمثل في محاولة الكشف عن العلاقة بين القانون والمجتمع. فمونتسكيو مثلا ، قام بوصف ومقارنة القوانين في مجتمعات مختلفة، وكان دائما يرجع الاختلاف بين تلك القوانين الى تباين الظروف الجغرافية والاجتماعية من مجتمع إلى آخر. وكذلك قام هامل دور كيم، بالتمييز بين نوعين من القانون : العقابي ، والاعلاحي أو التمييزي وذهب إلى أن كل نوع من هذين النوعين يوجد في مجتمع له خصائص بنائية ووظيفية معينة . فالقانون العقابي يوجد في المجتمعات التي قلما يتميز فيها الفرد عن الجماعة التي ينتمي إليها . بينما يصدر القانون التمييزي خاصة للمجتمعات الحديثة التي أصبح الفرد فيها شخصا متميزا من الناحية القانونية . أما هوبهاوس ، فقد عالج - متشباهاً في ذلك مع اتجاهه التطوري العام - التطورات التي طرأت على القانون منذ مرحلة الأخذ بالتأثر وعداوة الدم ، الى مرحلة القانون الحديث والمدالة المتحضرة ، وفي تلك المرحلة الأخيرة اهتم بالإشارة إلى فكرة المسؤولية الفردية ودورها في القانون الحديث ، وناقش التغيرات التي طرأت على طابع العقاب ، والعلاقة بين القانون والدين والأخلاق . وفضلا عن ذلك تركزت دراسات غيره ، للقانون على فكرة قوامها أن القانون يعمل باستمرار على التوفيق بين القيم المتصارعة ، وقد اهتم فير بتصنيف نماذج القانون ، وتبج تطوره في المجتمعات الغربية ، وأشار في هذا الصدد إلى أن عقلانية القانون تنمو باستمرار بازدياد عقلانية المجتمع نفسه . وكذلك اهتم جيرفيتش بتصنيف المجتمعات معتمداً في ذلك على نسوع القانون السائد في كل منها .

ولكن هناك تساؤلات هامة تطرح الآن ، فإذا كان علماء الاجتماع يقومون بدراسة القانون ، ويعمل فقهاء القانون نضرا الشيء ، هل هناك

لأذن فرق في المنهج الدراسة عند الفريقين ؟ وهل تعتبر نقطة الإنطلاق واحدة لديها أم أنها نادرا ما تتوحد ؟

حاول بعض علماء الاجتماع وفنهاء القانون الاجابة على التساؤلات السابقة وجاءت اجاباتهم مختلفة، حيث يمكننا أن نتعرض في هذا الصدد لرأى كل من دكلسن Kelsen ، وجيرفيتش Gervitch ، وروسكو باوند ، أما هن دكلسن ، فقد وضع تفرقة حاسمة بين المنهج القانوني والمنهج السوسيولوجي ، وذهب إلى أن الأول يترف اعترافا مسبقا بأن الدولة ودستورها، هما أصل المعايير، وبأن مجموعة المعايير والقواعد تشتق من المعيار الأكبر والأهل وهو الدستور ، ولذلك فإن فئة القانون ينظر إلى القانون من منظور محدود ، اذ أنه ليس مسؤولا عن نقد المعايير القانونية إلا من حيث تسلسلها المنطقي واتساقها الداخلي وعدم تناقضها، وهو يؤدي إلى نظرية خالصة في القانون ، يمكن عن طريقها اكتشاف الاعتماد المتبادل بين مجموعة المعايير التي يتكون منها مكل القانون . معنى ذلك أن التحليل المنطقي هو منهج الفقيه في دراسة القانون ، أما عن المنهج السوسيولوجي فيرى دكلسن ، أنه يجب أن يهتم في المحل الأول بأولئك الذين يقررون القواعد ، في مقابل الذين يطبقونها ، وهو اذن مسؤول عن المضامين الإجتماعية للقواعد في مقابل مسؤولية المنهج القانوني عن النظام المنطقي والتطور التاريخي لتلك القواعد (١) .

وقد كان دجيرفيتش ، موقف آخر يختلف عن الموقف السابق، حيث عمل على تحديد ذلك الاطار الدقيق لم المنهج القانوني، عن طريق تحديد موضوعه ومنهجه والمشكلات الرئيسية التي يقوم بدراستها . وعلم الاجتماع القانوني عند جيرفيتش هو ذلك الفرع من علم اجتماع الروح الانسانية ، الذي يدرس الحقيقة



الاجتماعية لقانون مبتدئا بتعريفاته الواضحة والتي تلاحظ في الواقع، أى بأوجه السلوك الجماعى الضال. إذ انه يقوم بتفسير هذا السلوك، وشرح المظاهر المادية للقانون (١)، وفي هذا الصدد يميز جيرفيتش بين ثلاث مسائل أساسية يهتم بها علم الاجتماع القانوني وهي :

(١) مسائل تتعلق بعلم الاجتماع القانوني المعنى بالتصنيف النظري *Systematic Sociology of law* وهي عبارة عن دراسة ظاهرة القانون باعتبارها وظيفة لصور التجمعات ومستويات الواقع الاجتماعي .

(٢) مسائل علم الاجتماع القانوني المقارن *Differential sociology of law* ويقوم هذا العلم بدراسة مظاهر القانون باعتبارها وظيفة للوحدات الاجتماعية الواقعة كالجماعات الخاصة والتجمعات الشاملة، والمقارنة بينها .

(٣) مسائل تتعلق بعلم الاجتماع القانوني للمنى بتكوين القانون وتعبيره *genetic Sociology of law* وهي تفسر في ضوء مجموعة الاتجاهات والموامل التي يمكن تودي الى تفسير وتطور القانون في نموذج معين من نماذج التجمعات .

وبناء على ذلك يعتقد جيرفيتش ، أنه اذا كان علم الاجتماع القانوني هو الذي يقف على حقيقة الاختلاف بين مجارب المجتمعات المتباينة ، والجماعات المختلفة، ويقوم بوصف المختبرات المللوسة لكل نموذج من تلك التجارب،

---

١ - يرى جيرفيتش أن علم اجتماع الروح الانسانية *Sociology of human Spirit* هو ذلك العلم الذي يقوم بدراسة النادج الثقافية، والرموز الاجتماعية والافكار والقيم الروحية الجماعية في علاقتها الوظيفية بالبنامات الاجتماعية والأوضاع التاريخية المللوسة، للمجتمع الذي توجد فيه .

فان وفقه القانون *Jurisprudence* ، أو كما أطلق عليه مذهب القانون الوضعي *the dogma of Positive law* ، يتمكن فقط من أن يقيم نسقا متكاملًا من المفاهيم المعيارية والرموز المعيارية التي تلائم جماعة معينة في فترة زمنية محددة ، والتي تيسر عمل المحاكم (١) . ولذلك فان منهج علم الاجتماع القانوني يختلف عن منهج وفقه القانون ، ونقطة الانطلاق ليست واحدة ، كما ذهب جيرفيتش في هذا الصدد الى إتهام وفقه القانون بأنه اتجاها غير علمي يتناول مسائل ملبوسة تتعلق بالنظام القانوني وبالعمليات القضائية والتنفيذية .

وينبغي أن يزداد جيرفيتش بين علم الاجتماع القانوني ، وفقه القانون معتمدا في ذلك على فكرة أساسية قوامها أن الأول نظام علمي بينما الثاني مذهب في القانون لا يمت الى العلم بصلة ، كان روسكو باوند يكشف عن اتجاه مخالف لذلك تماما ، حيث استند في تلك التفرقة على فكرة أن علم الاجتماع علم نظري خالص بينما وفقه القانون علم تطبيقي . وحاول أن يزيد الفكرة وضوحا فذهب الى أنه عندما يطبق كل من علم الاجتماع التطبيقي ، وفلسفة القانون التطبيقية ، والمنهج التاريخي التطبيقي على النظام القانوني ونسق القانون والعمليات التنفيذية والقضائية ، فإنها جميعا تعطينا وفقه قانون سوسيولوجي بينما حين يطبق العلم النظري الخالص على ظاهرة النظام القانوني ، فإنه يعطينا علم اجتماع قانوني . وقد اتهم « باوند » ذلك الاتجاه الذي يرفض اعتبار وفقه القانون اتجاها علميا ، بأنه ينظر للقانون نظرة ضيقة ومحدودة ، وذهب الى أن القانون - بكل معانيه - يدرس بوصفه دائرة متخصصة من علم شامل وهو علم المجتمع (٢) . وهذا يمكننا أن نقول في هذا الشأن ، وبناء

1 — Georges Gurvitch, op. cit. P. 61 62.

2 — Roscoe Pound, Sociology of law, op. cit. P. 301.

على تلك الاتجاهات السابقة ، أن فقه القانون يعتبر علم وفن في نفس الوقت ، وكلمة علم هنا يقصد بها المعنى الواسع ، أى كل معرفة منهجية منطقية ، سواء كانت تجريبية أو عقلية ، فهو علم لأنه يقوم باستخلاص المادة الأولية للقانون من حقائق الحياة الاجتماعية ، وهو فن لأنه يقوم بصياغة ، أو صياغة ، هذه المادة في صورة معايير قانونية صالحة للتطبيق . أما علم الاجتماع القانوني فهو فرع من علم الاجتماع العام ، يقوم بدراسة الظاهرة القانونية بنفس الطرق التي يتناول بها سائر الظواهر الاجتماعية الأخرى ، ويضاف الى ذلك أنه اذا كان فقه القانون يهتم بالاتفاق المنطقي بين القواعد القانونية ، وبالصياغة الواضحة والملائمة ، فإن علم الاجتماع القانوني يهتم بالقانون كظاهرة اجتماعية تختلف عن مجتمع الى آخر باختلاف الظروف الاجتماعية والإقتصادية والسياسية السائدة .

بعد التمرس لأهم ملامح تطور النظرية السوسيولوجية في القانون ، ولإيضاح أهم أوجه الاختلاف بين دراسة علماء الاجتماع للقانون ودراسة فقهاء القانون لهذا الموضوع ، يكون لوأما علينا أن نعرض المباحث الأساسية للقانون عند علماء الاجتماع . فنبدأ بتعريفات القانون ، ثم نتقل الى الحديث عن أهم خصائصه ثم لجهود علماء الاجتماع في التصنيف ، ووضع القانون في نسق الضبط الاجتماعي ووظائف القانون ، وأصوله ، ونفذه ، واختتام ذلك كله بتعقيب نهائي على المنظور السوسيولوجي للقانون ، وتلك هي المهمة التي سيتولى الفصل الثامن الاضطلاع بها .



## الفصل الثامن

### موقف علماء الاجتماع من مباحث القانون

- أولاً : تعريف القانون .
- ثانياً : خصائص القانون .
- ثالثاً : تمايز القانون وتكامله .
- رابعاً : جهود علماء الاجتماع في التصنيف .
- خامساً : وظائف القانون .
- سادساً : وضع لقانون في نسق الضبط الإجتماعي .
- مخيراً .



## الفصل الثامن

### موقف علماء الاجتماع من مباحث القانون

#### أولاً: تعريف القانون

تعتبر الظاهرة القانونية ظاهرة معقدة ، تشمل على عناصر مختلفة ، بعضها واقعي والبعض الآخر مثالي ، وتتميز بخصائص متعددة ، بعضها رسمي والبعض الآخر غير رسمي (١) ، وقد ترتب على ذلك أن أولئك العلماء الذين حاولوا وضع تعريف للقانون ، كانوا دائماً ينتقون خاصية من خصائص القانون ، أو عنصراً من عناصره ويجعلونه أساساً لتحريفهم ، ولذلك تعددت تعريفات القانون بتعدد المنظورات إليه . وفي هذا الصدد إعتقد عدد من العلماء في تعريفهم للقانون ، على تلك الصفة الملزمة للمعايير القانونية ، بوصفها قواعد تفرضها الدولة وتقوم بتنفيذها من طريق استخدام القوة ، وقد قوبل هذا التحديد بالنقد الشديد من جانب بعض علماء الاجتماع ، ومن أهم الذين عبروا عن ذلك النقد تيمبراً واضحاً سوروكين Sorokin ، حيث قسم نفسه هذا إلى ثلاث أفكار أساسية ، الفكرة الأولى مؤداها أن الدولة كصورة من صور الجماعات المنظمة ، لم تظهر إلا في وقت متأخر نسبياً من تاريخ الجنس البشري ، وقبل ظهورها كانت هناك عشائر وقبائل وجماعات طوطمية تقوم بوظائفها ، وليس من المعقول أن تصور أن تلك الجماعات كانت موجودة بلا قانون . أما الفكرة الثانية فقوامها أنه توجد في كثير من المجتمعات ، وفي الفترات الزمنية المتلاحقة ، قوانين غير

---

(١) سوف تناقش هذه الخصائص مناقشة تفصيلية تحت عنوان خاص .

معترف بها من جانب الدولة ، كالقوانين العرفية ، والقوانين الخاصة بالمزارعين ، وقوانين أخرى كثيرة ظهرت ولم تكن في حاجة إلى إعراف رسمي من الدولة . وفي العصر الحديث ، توجد في كل مجتمع من المجتمعات ، جماعات منظمة لها قوانينها الخاصة ، التي ليست لها علاقة بالدولة . ومن الناحية الثالثة ذهب « سوريكين » إلى أن وجود الدولة يدل على وجود القانون ، وأنه بدون المعايير القانونية لا يمكن أن توجد الدولة ، ومعنى ذلك أن وجود القانون سابق على وجود الدولة ، ومن ثم لا يمكن تفسير القانون عن طريق القول بأنه يرجع إلى قوة ملزمة تفرضها الدولة .

وهناك فريق آخر من الباحثين اعتمد في تعريفه للقانون ، على فكرة الإرادة العامة ، فذهب إلى أن المعايير القانونية هي تعبير عن هذه الإرادة ، وقد اتفقد « سوريكين » أيضا هذا التعريف ، واعتقد أنه إذا كان القانون يعتمد على الإرادة العامة ، فإنه لا بد من إستشارة أعضاء المجتمع أو أفراد الشعب فيما يخصهم من قواعد ومعايير . ولكن ذلك لا يحدث في الغالب ، فالمعايير القانونية ، ليست مرتبطة بأية إستشارة تتعلق بأشخاص في الدولة . وقد ذهب فريق ثالث من الباحثين إلى أن القوانين تستهدف حماية حرية أعضاء الجماعة ، أو أنها توزع الحقوق والواجبات بطريقة عادلة ، وتحمي المصلحة العامة لأعضاء المجتمع ؛ وقد تعرض هذا التعريف للنقد أيضاً ، ذلك لأن هناك معايير قانونية كانت تمنح السلطة غير المحدودة لشخص مستبد على شعبه ، وهذه المعايير لا تحمي مصالح وحرريات وحقوق أفراد الشعب ، وإنما تحمي مصالح الحاكم المستبد . ويعتمد فريق رابع في تعريفه للقانون ، على فكرة مزداها أن القانون يشتمل على مجموعة المعايير التي قام العقل بتطويرها ، وأن الصورة الراهنة التي تتخذها المعايير القانونية في أي مجتمع ، إنما تعكس درجة النمو التي وصل إليها عقل الإنسان في هذا



المجتمع أو ذلك ، وبمعرض سوروكين ، أيضا على هذا التعريف ، فيذهب إلى أن كثيراً من المعايير القانونية ، ظهرت وتطورت عن طريق المحاولة والخطأ دون إعياد على أى تفكير عقل منظم ، أو على خطة مقصودة وموجزة ، ودون أن تكون موجبة إلى هدف محدد . وما هو أكثر من ذلك أن هناك معايير قانونية مختلفة تقوم على معتقدات لا تتفق مع العقل بل تتناقض معه ، وتعتمد على الجهل الذى يتعارض مع التجربة الواقعية . ومثال ذلك تلك المعايير التى تحمى مصالح ملاك العبيد ، والتى طورها بادة العبيد ، ولكنها لم تكن متفقة مع عقول العبيد أنفسهم .<sup>(١)</sup> ومنها يمكن من أمر تلك الإلتقادات التى وجهت إلى التعريفات التى تستند على غاصية واحدة من خصائص القانون ، أو عنصر وحيد ، فإنها لا يمكن أن تقضى على أهمية تلك التعريفات ، ذلك لأن كل تعريف منها يلقى الضوء على جانب هام من جوانب القانون ؛ وعلى أية حال ، فقد أفاض علماء الاجتماع فى تعريفاتهم للقانون ، واختلفوا فى نظرتهم إليه ، فتناولوه من جوانب متعددة ، وناقشوه فى مستويات مختلفة . وإلحاحاً لمزيد من الوضوح ، يمكننا أن تعرض فى هذا الصدد ، لأهم وجهات نظر علماء الاجتماع فى القانون ، ثم نحدد بعد ذلك مجال كل تعريف ، ومستوى التحليل الذى اعتمد عليه هذا التعريف .

### ظاهرة اجتماعية ثقافية

يعتبر إمتثال أعضاء المجتمع للقانون ، إجماعاً فى السلوك الإنسانى ، حيث أن الناس يسلكون فى عديد من مجالات حياتهم بطريقة معينة ، وليس بطريقة

1 — Pitirim Sorokin, Society, Culture, And Personality;  
A System of General Sociology, new york, 1962, pp. 71 - 72.

أخرى وذلك طبقاً لما يحدده القانون ، وقد ذهب عدد كبير من علماء الاجتماع إلى أن فاعلية القانون لم تكن مقتصرة على مدينة معينة ، أو مجتمع بالذات ، فلا يمكن أن تصور وجود حياة إجتماعية منظمة تسير بلا قانون ، وقد ذكر لنا الرحالة والمؤرخون أن السلوك المتوافق مع القانون ظهر منذ وقت مبكر ، أما الإنترلجيون فقد أكدوا أيضاً نفس الشيء وهو وجود القانون بين القبائل البدائية المختلفة ، فالقانون إذن ظاهرة إجتماعية وجدت في كل زمان ومكان ، ولو أن وجودها يستمر مسألة درجة ، يضاف إلى ذلك أيضاً أنه جزء من الثقافة ، فهو موضوع ثقافي أو قوة ثقافية ، ومن أجل هذا فالقانون عند كثير من علماء الاجتماع ، ظاهرة إجتماعية ثقافية (١) .

### محاولة لتحقيق العدالة في المجتمع

يعتمد هذا التعريف على فكرة أساسية مؤداها أن أي تعريف حاول عزل عنصر واحد ، أو خاصية واحدة من القانون ، واعتمد عليه ، هو تعريف مضلل ، وأنه يسد الطريق أمام دراسة الحقيقة الاجتماعية للقانون . ومن أم المتوهمين لوجهة النظر هذه « جيرفيتش » الذي حاول أن يعثر على معيار لتعريف القانون من طريق تحديده لمجموعة الخصائص الشاملة للقيم القانونية ، حيث أوضح هذه الخصائص على النحو التالي :

- ١ - تشكل التجربة القانونية المباشرة من الأفعال الجمعية التي تعكس القيم الروحية المعترف بها والتي تتحقق بالفعل .
- ٢ - تميز القيم القانونية أو قيم العدالة بأنها أكثر القيم الاجتماعية إختلافاً ويرجع

عليه ضرورة تغيير بعض القواعد القانونية ، ولكن إذا جاول المجتمع أن يغير باستمرار من القواعد القانونية الرسمية ، التي تنظم الملكية ، والأسرة ، وأشكال الحكومة ، وتسلسل السلطات ، فسوف ينتج عن ذلك إستحالة وجود الاستقرار اللازم لتنظيم الإجتماعية ، ومن أجل هذا وجد القانون غير الرسمي الذي يعتبر أكثر قدرة على مواجهة ظروف الفرد وعلاقته الواسعة . هذا على الرغم من أن هناك إختلافا يوجد بين القانون الرسمي ، والمعايير غير الرسمية ، إلا أنه ليس إختلافا جوهريا ، وإلا أدى إلى ضراع كلا النوعين من المعايير .

والواقع أن القانون يتكامل مع الثقافة ، أى أنه يكمل بقية العناصر الثقافية الأخرى ، فهو جزء من الثقافة وأوله عنصر ثقافى ، ومن أجل هذا توجد علاقة عملية وظيفية بين القوانين والعناصر الثقافية المختلفة ، وقد أوضح « تياشيف » مجموعة النظريات التي تحدد العلاقة بين القوانين والثقافة كما يلي : - النظريات الحتمية أو الواحدةية ؛ وهي التي أكدت أن القانون هو العامل المحدد للعملية الإجتماعية ، أو هو الدفعة المحركة لتطور الإجتماعى . ويمتقد تياشيف أن ذلك المذهب الذى يفسر الحقائق بمامل واحد مذهب تمسفى وغير واقعى ، وينطبق ذلك على مذهب القانون الطبيعي الذى مؤداه أن هناك أشكالا ثابتة فى القانون ، تقوم على طبيعة الاشياء ، ويجب على الناس أن يدخلوها فى قانونهم الوضعى إذا أرادوا أن يعيشوا فى مجتمع رشيد . أما الفئة الثانية من النظريات ، فهي التي تذهب إلى أن القانون يتحدد كلية عن طريق عوامل أخرى ولكنه لا يماون فى تحديد العمالية الإجتماعية ، أى أن هناك عناصر ثقافية أخرى هي التي تحدد القانون ، ومن الأمثلة على تلك النظريات ، الحتمية الجغرافية ، والبيولوجية ، والمالية ، والاقتصادية ، ويمتقد تياشيف أن الحتمية الاقتصادية ، أو التفسير المادى للتاريخ ، تمثل مذهباً

ناميا متطورا ، فالقانون في نظرهما ، جزء من البناء القوي الذي يتحدد من طريق عوامل وأساليب الانتاج ، ولذلك تختلف صور القانون ، باختلاف شكل الانتاج وأساليبه ، ومعنى ذلك أن هذه النظريات ترى أن العناصر الثقافية تسهم في تحديد القانون ، أكثر مما يسهم القانون في تحديدها . وهناك نوع ثالث من النظريات ، يؤداه أن القانون يحدد العناصر الاجتماعية والثقافية الأخرى ، ويتحدد عن طريقها ، ومعنى ذلك أنه يمكن للقانون أن يقوم بدور إيجابي أو سلبي ، طبقا لموقعه من العوامل الأخرى ، هذا ويؤيد ، تيماشيف ، وجهة النظر الثالثة ، ويتوصل منها إلى ثلاث نقاط هامة ، وهي :

١ - يعتمد شكل القانون على صورة العلاقة التي توجد بين عناصر الثقافة ، ومعنى ذلك أن القانون هو وظيفة للعوامل الاجتماعية .

٢ - يؤثر شكل القانون في بقية العناصر الثقافية الأخرى ، أي أنه يقوم بوظائف اجتماعية .

٣ - أنه لا يمكن قياس الضاعية النسبية لهذين النقطتين من التأثير المتبادل (١) .

علامة القول أن القانون لا يمكن أن يصكون عاملا وحيدا في تحديد عناصر الثقافة الأخرى ، كما أنه لا يمكن أن يكون هناك عامل آخر يحدد صورة القانون ، فالعلاقة بين القانون والعناصر الثقافية الأخرى علاقة تكاملية ، تظهر في التأثير المتبادل .

تحدد أو واضحا، وهي لذلك تعتبر قوة تقف وراء السلوك الإنساني، أو أنها مرشد لهذا السلوك. وقد ذهب كثير من علماء الاجتماع إلى توسيع مفهوم القانون، بحيث وجدوا أن جميع الأفعال التي تؤدي باعتبارها حقوقا لنا أو واجبات علينا، هي تحقيق للمعايير القانونية. والمعايير القانونية - في رأي الكثيرين - تعتبر جسدا وقلبا وروحا لاية جماعة منظمة، ذلك لأنه بدونها يتعذر وجود النظام، وتقل قدرته الجماعية على أداء وظائفها بفاعلية، وبالتالي يتصدع بناؤها ويصبح وجودها هربا من المستحيل. وبناء على ذلك فإن المعيار القانوني ليس تعبيراً عن هذا الدستور أو ذاك، أو هو نتاج خيال فقهاء القانون، بل إنه قوة حية ذات عمل مستمر، تحدد ومرشد السلوك الإنساني، حتى يصبح في نهاية الأمر، سلوكا اجتماعيا.

وأخيرا، فإنه لا يمكن لنا أن نأخذ بتعريف من هذه التعريفات، ونستبعد التعريفات الأخرى، وإنما كل تعريف يكون ملائما في المستوى الذي يستخدم فيه أي من وجهة النظر التي وضعته. ولذلك، إذا كنا ننظر إلى القانون نظرة شاملة باعتباره يوجد في كل زمان ومكان، فهو ظاهرة اجتماعية، وإذا نظرنا إليه في مجتمع بعينه، فهو فكرة لتحقيق العدالة في هذا المجتمع بالذات، أما إذا نظرنا إليه على مستوى سلوك الأفراد والجماعات، فهو نظام أخلاقي ملزم، وهو مرشد وموجه لهذا السلوك.

#### ثانيا : خصائص القانون

حاول عدد كبير من علماء الاجتماع، أن يحدد تلك الخصائص التي تميز القانون عن غيره من وسائل الضبط الاجتماعي الأخرى، وذهبوا في هذا الصدد إلى أن القاعدة القانونية هي قاعدة للسلوك، ولكن ليست كل قاعدة للسلوك

تعتبر قانونية، ومن هنا جاء التساؤل الآتي : ما هي الخصائص النوعية للمعايير القانونية ، والتي تميزه عن المعايير الأخرى ؟ للإجابة على هذا السؤال، وضع علماء الاجتماع مجموعة من الخصائص التي تميز القانون عن سائر وسائل الضبط الأخرى، ويمكن تلخيصها كما يلي :

#### ١ - الاعتراف بالقواعد القانونية والامتثال لها

الواقع أن أعضاء الجماعة يعترفون بالقواعد القانونية السائدة فيها ، ويشتمل هذا الاعتراف على جاليتين : الأولى ، هو العمل على إتباع القاعدة التي ترتبط بسلوك معين ، والآخر ، يتعلق بمحاولة القاعدة على أن تفرض نفسها على الآخرين، وقد يكون الاعتراف بالقواعد القانونية مباشرة أو غير مباشر ، أما الاعتراف المباشر فهو معرفة القواعد القانونية المتعلقة بسلوك معين ، والرغبة في الامتثال لها بالذات، ويشتمل الإعراف غير المباشر في إعراف معظم أعضاء الجماعة بالقواعد التي تكون موضع إعراف من جانب السلطة أو مجموعة السلطات التي يخضع لها هؤلاء الأعضاء، والشخص في هذه الحالة لا يعرف كل قاعدة من القواعد القانونية التي تعترف بها السلطة ، وإنما يكون مستعدا لأن يتبعها في اللحظة المناسبة التي تتطلب منه ذلك، أما عن الجانب الآخر من جالتي الاعتراف فهو يتمثل في العمل على فرض القواعد القانونية على سلوك الآخرين ، ولذلك فإنه يقال إن سيطرة القواعد القانونية ، لا تعتمد فقط على النشاط الذاتي التي تقوم به مراكز السلطة ، وإنما تعتمد كذلك على نشاط الجماعات التي توجد في المجتمع وتأخذ على عاتقها مهمة الضبط الاجتماعي، وبالإضافة إلى أن القواعد القانونية تحظى بإعتراف أعضاء الجماعة ، فهي أيضا موضع إعراف من جانب الحكام ومراكز السلطة الإيجابية ومفروضة

بواسطتهم (١) .

## ٢- الخصائص الرسمية والخصائص السيكلوجية

إن معايير السلوك التي تحدد حقاً معيناً لطرق معين ، وواجباً محدداً لطرف آخر ، معايير قانونية ، فالمعيار القانوني يجب أن يتضمن طرفين محددين وعلاقة ملزمة بين هذين الطرفين ، أما أية معايير أخرى لا تتميز بهذا التحديد ، فلا تعتبر معايير قانونية ، ويشتمل المعيار القانوني على إشارة واضحة إلى كل من : صاحب الحق وصاحب الواجب ، ثم موضوع الحق ، وموضوع الواجب ، وإشارة إلى المصدر الرئيسي له ، ثم مجموعة اعتبارات تتعلق بالزمان والمكان ، والظروف المختلفة ، وطريقة الفعل . هذا ويمكن أن يكون صاحب الحق ، فرداً ، أو جماعة ، وقد كانت الشعوب القديمة تنسب الحق إلى موجودات خيالية ؛ أما صاحب الواجب فهو الشخص الذي يفرض عليه أداء واجب معين يشير إليه المعيار القانوني . وقد يكون صاحب الواجب شخصاً أو جماعة أيضاً ، ويقصد بموضوع الحق ، مجموعة الأنشطة ، القانونية لصاحب الحق والتي استندت إليه بواسطة المعيار القانوني . أما موضوع الواجب فهو مجموعة أفعال صاحب الواجب التي تطلب منه عن طريق المعيار القانوني ، يضاف إلى ذلك أن هناك عنصراً إضافياً وهو الرجوع إلى مصدر المعيار القانوني ؛ وقد تعددت مصادر المعيار ، وهي تتمثل في الأوامر الدينية ، والسوابق القضائية ، والعرف وغيرها ، كذلك تضع المعايير القانونية في اعتبارها بعض الأمور المتعلقة بالزمان والمكان ، وهي لذلك تعتبر أكثر تحديداً وتخصصاً في وصفها للعلاقة بين الأطراف التي تشمل عليها .

---

1-N. S. Timashoff, op, Cit, pp. 249 — 550 252 — 253,  
259, 263.

وبالإضافة إلى هذه الخصائص الرسمية ، هناك خصائص أخرى سيكولوجية ، تتميز بها المعايير القانونية ، فالمعيار القانوني هو فكرة عن نموذج الفعل المحدد الذي يطالب به ، وهو يشتمل على دافع للأفعال الواجبة ، وسند لإنفعال قوى يقف وراء الأفعال التي تدعم مطالبنا بحقوقنا ، وتدفعنا إلى أداء واجباتنا ، ولذلك فالمعايير القانونية تعتبر أحكام حية قائمة على سند لإنفعال إرادى ، ومن ثم فهي تتمتع بخصائص سيكولوجية تظهر في الدافع والرغبة (١) .

### ٣ - الخصائص الواقعية والخصائص المثالية

يجمع القانون - في رأى كثير من علماء الاجتماع - بين نوعين من الخصائص: الخصائص الواقعية ، والخصائص المثالية (٢) ، فهو يشتمل على عناصر واقعية تظهر في مجموعة عوامل : كالعوامل الطبيعية ، والإقتصادية ، والدينية ، والأخلاقية ، والتاريخية ؛ أما العوامل الطبيعية فهي التي تتعلق بالطبيعة ، سواء طبيعة المجتمع أو طبيعة الإنسان ، حيث أن مناخ المجتمع ، وثروته الطبيعية ، وموقعه ، عوامل تؤثر في القانون ، وتقوم العوامل الإقتصادية بدور هام في هذا الصدد ، والقانون يضع في إعتباره دائما الحاجات الاقتصادية للأفراد والتي يترتب عليها نوع معين من الإنتاج ، والإستهلاك والتوزيع ، وهذه المجالات تحتاج بلا شك إلى تنظيم قانوني ، يضاف إلى ذلك أن إنشاء بعض فروع النشاط الاقتصادى ، ونموها المستمر ، أدى إلى وجود نوع متميز من القواعد القانونية ، كما أن إنتشار الصناعة ، أدى إلى وجود طبقة العمال الذين يحتاج تنظيمهم إلى قواعد قانونية متعددة ، وما هو أكثر من ذلك أن ظمور النظم الاشتراكية في كثير من دول

1 — P. Sorokin, op. Cit, pp. 73—75.

2 — Gurvitch, Sociology of law, op. Cit, p. 51.



العالم عمل على تطوير كثير من القوانين ، وبجانب المواصل الاقتصادية التي تسهم في تشكيل القواعد القانونية ، هناك عوامل سياسية ، ومنها الأفكار السياسية السائدة في مجتمع معين ، وقد كان للأفكار السياسية والاجتماعية دور كبير في خلق بعض النظم القانونية ذلك لأن الأفكار يمكن أن تخلق نظاما معينة ، وهذه النظم لا يمكن لها أن تستمر بدون تدعيم قانوني ، وينطبق ذلك على نظام الرق مثلا ، ونظام الفصل بين طبقة الاشراف وغيرها من الطبقات الاخرى خلاصة القول أن للأفكار والمعتقدات السياسية والاجتماعية ، دورا لا يمكن إغفاله في تكوين القواعد القانونية ؛ أما العوامل الدينية والأخلاقية فالمقصود بها مجموعة التقاليد الدينية والأخلاقية السائدة في الجماعة ، أو الاتجاهات الموجودة فيها ، وتؤثر هذه العوامل أيضا في تكوين القانون ، وبما هو جدير بالذكر هنا أن التقاليد - مهما كانت تلك القوة التي تتمتع بها - لا يمكن أن ترض نفسها بطريقة ملزمة ، وإنما تحتاج إلى قواعد قانونية تدعمها وتوجهها ، وفي بلاد كثيرة يظهر أثر المعتقدات الدينية على القانون ، في تعدد جهات الاختصاص القضائي بتعدد الديانات ، وللتقاليد الدينية أيضا أثر في قوانين البلاد الغربية . هذا وتقوم العوامل التاريخية بدور في النظم القانونية ، والمقصود بالعوامل التاريخية مجموعة تجارب وخبرات جماعة معينة ، إلا أنه لا يجب المبالغة في أهمية تلك العوامل عن طريق القول بأنها عوامل وحيدة تؤثر في القواعد القانونية ، كما ذهب إلى ذلك أصحاب المذهب التاريخي في القانون .

إن مجموعة العوامل السابقة ، تتميز بأنها إيجابية ، ولكن القانون يتميز في الوقت ذاته بخاصية أخرى وهي الوجوب ، وليس كل ما هو واجب واقع ، وإنما يحتاج الواجب إلى قيمة تبرره أو مثال أعلى يظهر في العدل ، ولذلك فإن العنصر المثالي في القواعد القانونية يتخلص في فكرة تشير إلى أنه يجب أن يحصل كل صاحب حق على حقه ،

وأن يؤدي كل صاحب واجب وإجبه . ومن ثم يتضمن العنصر الثالث للساواة بين أطراف القاعدة ، مما يجعلنا نقول إن القانون يجمع بين عنصرين : أحدهما واقعي ، والآخر مثالي ، وقد كان لفقهاء القانون ، في هذا الصدد ، فضل السبق على علماء الاجتماع (١) .

### ثالثاً : تمايز القانون وتكامله

بعد أن تعرضنا لخصائص القانون ، يمكننا أن نقف على حقيقة التمايز بينه وبين المعايير الأخرى غير القانونية ، حيث أن أية معايير لا تتوفر فيها الخصائص السابقة لا تعتبر معايير قانونية ، وفي هذا الصدد لابد أن نوضح الفرق بين المعايير القانونية والأخلاقية ، وقد عبر سوروكين ، عن ذلك تمبيراً واضحاً عندما ذهب إلى أن المعايير الأخلاقية توصي بسلوك معين ، وهي ملزمة ، ولكنها ليست تخصيصية ، أي أنها لا تمنح حقاً لأي شخص بأن يطالب شخص آخر بأداء السلوك التي توصي به ، ومعنى هذا أنها تتضمن صاحب السلوك الموصى به ، ثم موضوع السلوك ، ولكنها لا تتضمن صاحباً للحق ، أو موضوعاً للحق ، ولذلك تعتبر المعايير الأخلاقية ذات طرف واحد بينما تشتمل المعايير القانونية على طرفين (٢) ، هذا وعلى الرغم من أن المعايير القانونية تتضمن جانباً أخلاقياً ، إلا أنها تمتد سلطانها إلى مجالات ليس للأخلاق شأن بها على الإطلاق ، ومثال ذلك تنظيم المرور في الطرق العامة ، وإشراط الرجمية في بعض التصرفات ، فهذه أمور يحكمها مبدأ المصلحة أو النفع الاجتماعي ولا تحكمها مسائل أخلاقية . يضاف

(١) أنظر : حسن كيرة ، المدخل إلى القانون ، منشأة المعارف ، ١٩٦٠ ،

ص ٣٩٠ ، ١٩٨ ، ١٩٥٠ .

إلى ذلك أنه في حالة القواعد القانونية ، توجد سلطة عامة تكفل إحترام تلك القواعد ، فضلا عن أنها تتميز بالقهر والالزام وبقدرتها على إستخدام الوسائل المادية ، بينما قد لا يكون للقواعد الأخلاقية جزاء إلا في الضمير أو إستنكار الناس ، وقد نعرش عن بعض القواعد المشتركة بين القانون والأخلاق ، كتحريم القتل مثلا والسرقه ، ولكن هدف القاعدة القانونية يختلف أشد الإختلاف عن هدف القاعدة الأخلاقية ، حيث تنظر الأولى إلى عواقب الفعل الجنائي وآثاره على المجتمع ، أما القاعدة الأخلاقية ، فهي تستنكر ما وصلت إليه نفس الجاني من رذيلة وشر .

وتختلف المعايير القانونية أيضا عن المعايير الفنية أو التكنيكية ، والمقصود بها مجموعة القواعد أو الوسائل التي تحدد كيفية أداء عمل معين ككتابة عنوان في جريدة ، أو زراعة نوع من الحبوب ، أو أداء لعبة معينة ، وهذه المعايير لا تتضمن أصحاب الحق أو أصحاب الواجب ، أو موضوعات الحق ، وموضوعات الواجب ، ونفس الشيء يمكن أن يقال عن معايير آداب السلوك والعادة المستعده فهي لا تتضمن أية خاصية من خصائص المعايير القانونية ، والواقع أنه إذا اتسمت أية قاعدة من القواعد ، سواء كانت دينية ، أو عرفية ، أو أخلاقية ، بصفتي : التخصيص والإلزام ، فإنها تصبح على الفور قاعدة قانونية .

وبالإضافة إلى أن هناك تمايزا بين القواعد القانونية وغير القانونية ، يوجد إختلاف أيضا بين المعايير القانونية ذاتها ، ونقصد به إنقسامها إلى معايير قانونية رسمية ، وغير رسمية ، وقد أوضح « سوروكين » ذلك الفرق بين هذين النوعين من المعايير القانونية ، ومدى فاعلية كل منها ، والمرونة التي يتميز بها

كلهما ، وقدرتها على التغيير والتوافق مع ظروف المجتمع المتغيرة<sup>(١)</sup> ، إن مجموعة المعايير القانونية التي تعتبر ملزمة بالنسبة لجميع أعضاء المجتمع ، والتي تقوم السلطة الحكومية بتنفيذها ، هي التي تكون القانون الرسمي فيها ، ويقوم القانون الرسمي بتنظيم العلاقات الهامة بين أعضاء المجتمع وجماعته ، فهو ينظم السلطات الثلاث ، وينظم الدرجات الحكومية ، والعلاقات الاقتصادية ، وعلاقات الملكية ، والأسرة ، والزواج ، والميراث ، وطبقا لهذه المجالات تحدد أنواع القانون الرسمي ، في القانون الدستوري ، والمدني ، والجنائي ، والتجاري الخ ... وبالإضافة إلى ذلك ، هناك معايير أخرى للقانون غير الرسمي ، وظيفتها تصحيح معايير القانون الرسمي ، وتيسيرها ؛ وسواء كانت معايير القانون غير الرسمي تكمل المعايير القانونية الرسمية أو تختلف معها ، فإنها تقوم بوظائفها كقواعد قانونية . وقد حدد سوروكين ، ثلاثة أسباب تبرز وجود قواعد قانونية غير رسمية بجانب قواعد القانون الرسمي ، أولها ، أن القانون الرسمي في الجماعات الكبرى بوجه خاص ، لا يستطيع أن يحدد العلاقات بين جميع الأعضاء ، وفي جميع الظروف ، لأنه إذا حاول أن يفعل ذلك فسيمتد ، وينمو إلى ما لا نهاية ، وكذلك فن مهمة القانون الرسمي تقتصر على تنظيم العلاقات الهامة فقط . وثانيها ، أن القانون الرسمي يتميز بالصلابة ، مما يجعله غير ملائم لتنظيم الظروف المتغيرة للحياة الاجتماعية ، وكذلك توجد المعايير القانونية غير الرسمية في الجماعات المنهية ، والدينية ، وفي الأسرة ، بجانب القانون الرسمي ، وهي معايير صرنة تعمل على تيسير العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة . ولزبد من الواضح يمكن القول بأن العلاقات الاجتماعية بين أعضاء الجماعة تتغير باستمرار ، مما يترتب

هذا الإختلاف إلى عدة عوامل ، أولاً إختلاف التجربة القيمية ذاتها ، وثانياً ، إختلاف التجربة المتعلقة بالأنكار المنطقية والتمثلات العقلية ، وثالثاً ، إختلافات في العلاقة بين التجربة الانفعالية والتجربة العقلية .

ويستخلص « جيفيتش » من ذلك ، أن أكثر تعريفات القانون ملائمة هو أن نقول « إنه محاولة لتحقيق العدالة في محيط إجتماعي معين ، والعدالة في رأى جيفيتش ليست مثالا ولا عنصراً ثابتاً ، ولكنها نسبية ، ولذلك فإن تسمية القانون ، ونسبية العدالة ترجع إلى حقيقة هامة وهي إختلاف التجربة القانونية الإجتماعية ، والضبط القانوني يختلف عن أنواع الضبط الأخرى من طريق الصفة المحددة والمميزة للأوامر القانونية في مقابل الصفة غير المحددة للأوامر الأخرى ، وربما يكون ذلك سبباً في أن الدور الذي تقوم به الضوابط القانونية ، يعتبر أكثر أهمية من الدور الذي تقوم به الضوابط الإجتماعية الأخرى في مواقف عديدة ، يضاف إلى ذلك أن القانون يعتبر بناءً ملوماً ، وتخصيصياً ، على عكس أنواع الضبط الأخرى التي تتميز بالصفة الملزمة غير التخصيصية . أما هذه الصفة الملزمة التخصيصية المعايير القانونية فهي تظهر في أنها تربط وبطاً ومقاييم بين واجبات بعض الأشخاص وحقوق أو مطالب البعض الآخر ، ولذلك فإن القانون يطبق معياراً واحداً على جميع الحقوق وكل الواجبات . والتجربة القانونية وحدها هي التي تعتبر محبرة جمعية ، بينما يمكن أن تكون التجارب الأخلاقية والدينية والجمالية فردية أو جمعية . ويرتبط القانون دائماً بالقهر ، فلكي يتمكن من تطبيق قواعده ، لابد أن يستنخدم القوة بينما تستبعد الأوامر الخلفية لإمكانية وجود مثل هذا القهر في التطبيق ؛ أما بالنسبة للأوامر الدينية والتربوية فهي لا تتميز بالصفة المحددة ، ومن هذا المنطلق يعد القانون محاولة لتحقيق العدالة في مجتمع معين من طريق

الضبط الملزم، والتخصيص القسام على الربط بين الحقوق والواجبات. وبعد أن وضع جيفيتش تعريفًا جامعا مانعا للقانون، أخذ يتساءل: ما هي علاقة القانون كنوع من أنواع الضبط الإجتماعي، بأساليب الضبط الأخرى التي تشمل في الأعراف، والممارسات، والشعائر، والتقاليد، وآداب السلوك والعادات المستحدثة، وأجاب على هذا التساؤل بقوله إنه لا بد من التمييز بين أنواع الضبط: كالقانون، والتربية، والدين، والأخلاق الخ... وبين أساليبه؛ فالأعراف والممارسات ليست أنواعا خاصة للضبط، ولكنها أساليب توجد داخل الأنواع المختلفة، ولذلك هناك أعراف وممارسات قانونية، وأعراف وممارسات أخلاقية، ودينية وجمالية وتربوية (١).

#### نظام أخلاقي ملزم

لقد ظهرت تلك الفكرة التي تنسب للقانون خاصية الأخلاقية، وه الأوامر في دراسات متعددة. وهناك اتفاق يكاد أن يكون عاما على أن النظام القانوني *legal order* يتمثل في أنماط السلوك التي تفرضها سلطات مركزية معينة (كالحاكم والهيئات التنفيذية)، وفي الإقتناع الجماعي بأن السلوك المطابق للقانون هو ما يجب أن يتم بالفعل، ومن ثم فبالإضافة إلى الخاصية الملزمة التي يتميز بها القانون، هناك خاصية أخرى وهي الاقتناع بالقواعد القانونية، والعمل على تنفيذها، وهذا الجانب الأخير، جانب أخلاقي.

#### مرشد للسلوك الإنساني

تعمل المبادئ القانونية على تحديد أفعال أصحاب الحق وأصحاب الواجب

### رابعاً : جهود علماء الاجتماع في التصنيف

حاول بعض علماء الاجتماع الذين اهتموا بدراسة القانون ، وضع تصنيف للقواعد القانونية ، والأطر القانونية للجماعات المختلفة، وكان هذا التصنيف يعتمد على معايير تختلف باختلاف وجهات نظرهم ، ويمكننا في هذا الصدد أن نعرض لأم تلك المحاولات وأعقبا أثرأ في تطوير علم الاجتماع القانوني .

#### أ - محاولة دوركيم

لقد بدأ دوركيم حديثه عن القانون ، بحديث آخر عن التماسك الاجتماعي فذهب إلى أن التماسك الاجتماعي ظاهرة معنوية ، لا تخضع في ذاتها للملاحظة الدقيقة أو للقياس ، وأنه من أجل التوصل إلى حقيقة هذا التماسك يجب أن نستبدل الواقعة الداخلية ، بواقعة خارجية ترمز إليها ، فندرس الأولى في ضوء الثانية. وأما تلك الواقعة الخارجية - أو الرمز المرئي - فهي عبارة عن القانون *Le droit* . إذ أن التماسك لا يظل على صورته المعنوية ، ولا يبقى في حالة القوة الخاصة ، وإنما يتجلى في حالة الفعل ، أي أنه يتميز بآثاره الملموسة ، ويحاول دوركيم أن يوضح حاجة المجتمع إلى القانون ، ودور القانون في الحياة الاجتماعية ، فذهب إلى أن الحياة العامة لأي مجتمع لا يمكن أن تستمر بدون استمرار الحياة القانونية في نفس الوقت . ولذلك يشمل القانون على كل المتغيرات والعناصر اللازمة لتماسك الاجتماعي ، وهناك حالة واحدة تمثل استثناء عن ذلك الرأي الذي ذكره دوركيم ، وهي حالة المجتمع الذي لم يتوصل بعد إلى مرحلة سن القوانين الواضحة. والقانون إذن ينتج الصور الأساسية لتمام التماسك الاجتماعي ، ولذلك إذا أردنا أن نصف تلك الصور ، فإن كل ما نفعله هو أن نصف الأنواع أو الأشكال المختلفة للقانون ثم تبحث بعد ذلك على الصور المختلفة لتمام التماسك الاجتماعي والتي

تتطابق مع كل صورة لقانون .

وهنا ينتقد دور كيم ، ذلك التصنيف الثنائى ، الذى يقسم القانون إلى : قانون عام *droit public* ، وقانون خاص *droit privé* ، القانون العام هو الذى ينظم علاقة الفرد بالدولة ، أما القانون الخاص ، فينظم علاقات الأفراد المتبادلة ، أما جوهر هذا التقيد الذى وجبه لتصنيف القانون السابق ، فينسب على أن كل قانون من القوانين يمكن النظر إليه على أنه عام وشامل ، لأنه يعتبر وظيفة اجتماعية فالقوانين المتصلة بالعلاقات الزوجية والعلاقات الأبوية ، لا تنظم فقط علاقات الأفراد وإنما تحدد أيضا الوظائف التنفيذية والتشريعية ، ومن الناحية الأخرى يمكن إعتبار كل قانون ، خاص ، وذلك لأنه ينظم — بطريقة غير مباشرة — العلاقة بين الأفراد . وبعد أن وجه دور كيم ، نقده إلى التصنيف الثنائى للقانون إلى عام وخاص بدأ يوضح لنا موقفه هو من التصنيف ، حيث قسم القواعد القانونية إلى نوعين :

الأول : هو عبارة عن مجموعة القواعد التى تنحصر فى الإلزام *La Douleur* ، والتصغير *La diminution* ، والتحقيق الذى يوجه إلى الشخص ، إما فى ثروته ، أو فى شرفه ، أو فى حريته . وتلك هى القواعد القانونية العقابية أو الرادعة *repressive* ، أما النوع الثانى ، فينحصر فى رد الأشياء وتسليمها إلى صاحب الحق ، وهذا هو القانون الترميضى أو الإصلاحي *restitutive* ، وينطبق هذا التقسيم على تصنيف القانون إلى جنائى ، ومدنى (١) . والواقع أن هناك فرقا كبيرا بين نوعى القانون حتى من الناحية الشكلية ، ففى القانون



المدنى ، يجعل المشرع أولا إلى تحديد الالتزامات بقواعد متعددة ، وبعد ذلك يحدد طريقة تشريع هذه الواجبات ؛ أما القانون الجنائى ، فهو لا يأمر إلا بالجزاءات ، ولا يتكلم عن أية لالتزامات وواجبات ترتبط بتلك الجزاءات ، فهو لا يقول : هذا هو الواجب ، وإنما يحدد : هذا هو العقاب .

### قواعد القانون العقابى

ينطبق قانون الجزاءات الرادعة ، أو القانون العقابى على ذلك النوع من التماسك الإجتماعى ، الذى تشتد فيه حدة التصدع والإنشقاق ، مما يؤدى إلى الجريمة . ومن ثم يعرف دور كيم هذا النوع من القانون بأنه «عبارة عن مجموعة قواعد تحدد العقوبات التى يجب أن توقع على من ارتكب جريمة معينة ، والجريمة فى نظره ، هى الفعل الذى يثير الشعور الجمعى ، وأما الشعور الجمعى فهو ذلك الذى يشترك فيه الغالبية العظمى من أفراد ذات المجتمع ، وقواعد القانون العقابى ، التى تحرم الأفعال الإجرامية ، معروفة لدى أفراد المجتمع ، لأنه طالما أن هذه القواعد راسخة فى شعور الناس ، فلا بد أن يكونوا على علم بها ، أما إذا كانت هناك مجموعة من الأشخاص الراشدين ، الذين يجهلون القواعد القانونية ، فهذا دليل على وجود الانحلال الأخلاقى المرضى فى المجتمع (١) ، والقانون العقابى عند دور كيم ، كان فى الأصل دينيا (٢) ؛ وهو يؤكد هذه الفكرة عن طريق إسترشاده بأمثلة من مصر الفرعونية ، واليونان ، والرومان ، فيرى أن الكتب المرميية المشهورة فى مصر القديمة هى التى كانت تحتوى على قواعد القانون العقابى ، فضلا عن أنه كانت هناك مجموعة من الكتب الأخرى أيضا ، والتى

1 - ibid p. 40.

2 - ibid p. 59.

يطلق عليها الكتب الكهنوتية ، التي تشمل على قواعد قانونية مديونة من هذا النوع . أما اليونان ، فقد كانت العدالة عندهم تعتبر عملا من أعمال الآلهة وكان العقاب عندهم بمثابة إنتقام إلهي من العباد ؛ وكذلك الحال بالنسبة للقانون الجنائي في روما ، فقد كانت أصوله تخضع لمعتقدات عبثية ، وممارسات دينية قديمة ( وقد سبق أن أوضحنا هذه النقطة بالتفصيل ، أثناء الحديث عن دراسة فوسنيل دو كولانج للقوانين اليونانية والرومانية القديمة في كتابه عن المدينة العتيقة ) ويوضح لنا دور كيم ، وظيفة القانون العقابي ، فيقول ، إنه إذا إقترحنا أن العقاب يستطيع - حقيقة أن يحميننا في المستقبل ، فإن ذلك يتضمن أنه يجب - قبل كل شيء - أن يكون هذا العقاب تكفيرا عن الماضي ، ويؤكد دور كيم وجهة نظره هذه ، بدليل يذكر فيه تلك التحفظات والإحتياطات التي تتخذ لتعديل العقاب بقدر الامكان ، حتى يتلاءم مع نوع الجريمة ، والفكرة الأساسية التي تمكن وراء هذا كله - كما يرى دور كيم - هي أن المجرم يجب أن يتألم لأنه ارتكب فعلا مضادا للعدالة ، وأن يكون ألمه من نفس درجة الجريمة . ولهذا فإن تدرج العقوبات يعتبر مسألة أساسية في القانون العقابي ولا يتأتى ذلك إلا إذا أدركنا أن العقاب يهدف إلى إيلام المجرم ، ولا يهدف فقط إلى حماية المجتمع والدفاع عنه . فالعقاب إذن ، عمل إنتقامي *un acte de vengeance* ، طالما أنه يعتبر تكفيرا أو دية ، والحقيقة أن طبيعة العقاب وهدفه لم يتغيرا أبدا ، وكل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد ، هو أن الحاجة إلى الإنتقام أصبحت أكثر تنظيما وتقدما من قبل ، وأن مسؤولية هذا الإنتقام إنتقلت إلى هيئات متخصصة ، ولم تظل في أيدي الجماعات الخاصة التي وقع عليها الفعل الجنائي (١) .

هذا ، ولم يحاول دوركيم أن يحدد مجموعة القواعد التي يشتمل عليها قانون العقوبات ، وإنما حاول وضع هذه القواعد في صورة فئات عامة مصنفة حسب نوع الشعور الذي يرتبط به الفعل . وبناء على ذلك وضع التصنيف الآتي :

**أولاً : قواعد تتعلق بالموضوعات العامة (Objectu généraux)**

وقد صنف طبقاً لأنواع الشعور الخمس ، كما يلي :

**أ - ما يتعلق منها بالشعور الديني :**

وهذه القواعد إما إيجابية ، تفرض على الناس أداء ممارسات دينية معينة ، أو سلبية تتعلق بالإعتداء على ما هو مقدس ، سواء من العقائد ، أو الأشخاص المرتبطين بالعبادة .

**ب - ما يتعلق بالشعور الوطني :**

ومنها القواعد الإيجابية ، التي تتمثل بالالتزامات ، والفروض الوطنية ، والقواعد السلبية ، التي تتعلق بالخيانة الوطنية ، والحرب الأهلية .

**ج - ما يتعلق بالشعور العائلي :**

وهي تنقسم إلى إيجابية ، أي مجموعة القواعد التي تعاقب من ارتكب خطأ في علاقته الأبوية أو الزوجية ، أو علاقته بأبنائه . وقواعد سلبية ، لا تختلف عن الإيجابية في هذه الحالة .

**د - ما يتعلق بالشعور المرتبط بالعلاقات الجنسية :**

وهي تشتمل على الجماع المحرم بجميع صوره ، كالزنا ، واللواط ، والبغاء .

**هـ - الشعور المرتبط بالعمل :**

وترتبط به قواعد تعاقب على التسول ، والتشرد ، والتكاسل ، والسكر ، وجرائم العمل .

## و - ما يتعلق بالشعور التنظيمي :

وهي مجموعة القواعد التي ترتبط ببعض الممارسات المتماثلة بالغذاء، والملبس والاحتفالات ، وشعائر الدفن .

## ز - ما يتعلق بالاحساسات المرتبطة بأداة الشعور الجنسي :

وهي تنقسم إلى قسمين : القسم الأول ، يتعلق بالأخطاء والذنوب المباشرة كالضرر الجسيم ، والفن ، والدسائس ، والإجتهاد على السلطات ومخالفتها، والفرد والمعيان . أما القسم الثاني ، فيتعلق بالأخطاء غير المباشرة ، مثل تعدد الجماعات الخاصة على الوظائف العامة ، والاختلاس ، وخيانة الوظيفة ، والأخطاء التي ترتكب في العمل ، والفن الذي تصعب خسارته للدولة ، والمخالفات الادارية .

## ثانيا : قواعد تتعلق بالموضوعات الفردية *Objects individuelles*

أ - قواعد متعلقة بالشعور المرتبط بشخصية الفرد ، كقواعد تحريم القتل ، والاعتداء والانتحار ، والشهادة بالزند ، والوجبة ، والشتائم .

ب - قواعد متعلقة بممتلكات الفرد ، كالتى تحرم السرقة ، والاختلاس ، والفن بمختلف أنواعه .

ج - قواعد متعلقة بالشعور المرتبط بالفرد بوجه عام ، أى بشخصيته أو ممتلكاته كالتى تحرم تزوير العملة ، والحريق ، وقطع الطريق ، والنهب (\*) .

## قواعد القانون الاصلاحى ( أو التعويضى )

إذا كان القانون الرابع (المعاقب) ، يطبق على ما هو شعورى ، فإن قواعد الجزاء الاصلاحى ليست متفقة تماما مع الشعور الجمعى ~~بالعمل~~ بالاعتدال المرتبط بالقوة بالنظام

الاجتماعي ، طالما أن العلاقات التي تقوم هي بتنظيمها تتعلق بالأفراد أنفسهم ، دون أن تعرض المجتمع ذاته . إن هذا القانون يرتبط بالأحداث البسيطة في الحياة الخاصة ، ومن أجل هذا الدور الذي يقوم به القانون الاصلاحى لا يتصف بالصفة الاجتماعية الخالصة ، وإنما يختص بالتوفيق بين المصالح الخاصة ، أى أنه لا يرتبط بجميع الناس وإنما يرتبط بأفراد معينين فى المجتمع ، أى ببعض الأفراد فقط . ومن ثم فإذا كانت العلاقات التي ينظمها القانون المقابى تصل مباشرة بالشعور الجمعى وترتبط بالفرد بالمجتمع كله ، فإن العلاقات التي ينظمها القانون الترميضى أو الإصلاحى تختلف تماماً عن تلك العلاقات ، لأنها جزئية وخاصة (١) . والواقع أن القانون الإصلاحى يتميز بمجموعة خصائص ، أهمها ، أنه غير تكفيرى ، وإنما يهتم بالتعويض ، أو الرد ، وهو لا يتضمن أية عقوبات ، وإنما يمثل رجوعاً الى الماضى ، ومراجعة له ، بهدف إستراداد بواجب الحق لما فقده . وبالإضافة الى ذلك ، فإذا خسر صاحب الدعوى قضيته ، فإنه لا يتعرض للفضيحة ، وإنما يظل محتفظاً بشرفه وبكرامته ، ومعنى هذا أن القانون الاصلاحى لا يتضمن أى عقاب . وقد اعترض دور كيم فى هذا الصدد على « تارده » حينما ذهب الأخير الى أنه توجد فى المجتمع الحديث ، عقوبة مدنية *Penalite civile* ، وهذا الاستعمال فى رأى دور كيم ليس الا إستعارة لنوعية ، طالما أن كل العقوبات تندرج تحت القانون المقابى أو الجنائى .

وبعد أن فرق دور كيم بين قواعد القانون الجنائى ، وقواعد القانون الترميضى وحدد طبيعة القواعد الأخيرة ، وتكلم عن مميزاتها ، حاول تصنيف القانون الترميضى ، فقسمه الى نوعين من القواعد : النوع الاول تلك التي تنظم العلاقات

السلبية، أما النوع الثاني، فهو مجموعة القواعد التي تنظم العلاقات الإيجابية (١).  
وبمكتنا أن نوضح في هذا المقام ما يقصده دور كيم، بالجانب السلبي، والجانب  
الإيجابي لتلك العلاقات التي يقوم القانون التمويضي بتنظيمها. فهو يعنى بالعلاقة  
السلبية، تلك التي تربط بين الشيء *La chose*، والشخص *La Personne*.  
إذ أن الأشياء جزء من المجتمع، مثلها في ذلك مثل الأشخاص، وهي تلعب دورا  
محددا في الحياة الاجتماعية. ولذلك فإن قواعد الجزء التمويضي التي تصل  
بالعلاقات السلبية، تمثل في حقوق الملكية بصورها المتعددة سواء في ذلك  
ملكية الأثاث أو العقارات، وفي الأساليب القانونية المتمدة لحق الملكية، كحق  
الاستخدام وحق الاستئجار الخ... أما الجانب الإيجابي من قواعد القانون التمويضي  
فهو يتضمن قوانين الآتية :

#### - القانون العائلي *Le droit domestique*

وهو الذي يشمل على مجموعة القواعد التي تحدد الشخص المسؤول عن  
الوظائف العائلية، وماذا يفعل الآباء، ومن هو الشخص الوصي، وشروط  
عقد الزواج، والحقوق والواجبات المقدسة للزوجين، وصورة العلاقة بينها بعد  
الطلاق. ومن ثم يهتم هذا الجزء من القانون، بتحديد الطريقة التي تتوزع  
بقتضاها الوظائف العائلية المختلفة، وبالتالي فإن هذا القانون يعبر عن تضامن  
خاص لجميع أعضاء العائلة نتيجة لتقسيم العمل بينهم.

#### ٢- قانون العقود *Le droit Contractuel*

لا يمكن أن توجد علاقة متبادلة بين الطرفين اللذين يوقعان على العقد إلا إذا  
كان التعاون بينهما ممكنا، ولا يمكن أن يحدث ذلك دون تقسيم للعمل بينهما، ذلك

لأن التعاون في حد ذاته هو تقسيم العمل المشترك . والمقصود بالمقد هنا ، وثيقة الشراء ، والبيع ، والتبادل ، والعقود بين منظم العمل والعمال ، وبين الدائن والمدين بين الوكيل وموكله .

#### ٣ - القانون التجاري *Le droit Commercial*

وهو عبارة عن مجموعة القواعد التي تنظم العقود الخاصة بالتجارة ، كذلك التي تتم بين العملاء والوكلاء من ناحية والمقوضين من ناحية أخرى ، بين مالك الناقة وموصل البضائع ، بين الضامن والمضمون إلخ ..

#### ٤ - قانون المرافعات *Le droit des procédures*

وهو الذي يختص بالجراءات المدنية والتجارية .

#### ٥ - القانون الإداري *Le droit administratif*

وهو يتكون من مجموعة القواعد التي تتحدد نماذج العلاقات التي يجب أن تكون قائمة بين الوظائف القضائية ، أو بينها وبين الوظائف المنتشرة في المجتمع ، وهو يتصف كذلك بالصفة المقابية .

#### ٦ - القانون الدستوري *Le droit constitutionnel*

ويعتبر مصدرا للقوانين الأخرى ، وسيلة لتنظيم الوظائف الحكومية .

والواقع أن هذين النوعين من القواعد القانونية : المعنوية ، والإصلاحية ينطبقان على نموذجين من المجتمع يختلفان من حيث طبيعة تقسيم العمل فيها ، وطبيعة التجانس بين أعضاء كل منها ؛ فالقانون العقابي يسود المجتمع الذي يتميز بالتضامن الآلي ، والقانون التوعضي يسود في المجتمع الذي يتصف بالتضامن المعنوي .

ولنا بعض الملاحظات على موقف دور كيم ، يمكن إيجازها فيما يلي :

١ - ذهب دور كيم إلى أن القانون ينتج الصور الأساسية للتضامن الإجتماعي وبالتالي فإذا أردنا أن نصنف تلك الصور ، فإنه يجب علينا أولا ، أن نقوم بتصنيف الأنواع المختلفة للقانون ، لكي نبحث بعد ذلك عن تلك الصور من التضامن الإجتماعي التي تتطابق مع كل صورة القانون . ولكننا نقول هنا : هل يمكن للقانون أن يخلق مجتمعا ، هل يوجد القانون أولا ثم يوجد المجتمع بعد ذلك ؟ الواقع - أن كما تتصور - أن المجتمع هو الذي يوجد القانون ويظهره طبقا لظروفه ولكن القانون لا يخلق المجتمع .

٢ - فرق دور كيم بين نوعين من القانون : الاصلاحى ، والمقايى ، وذهب إلى أن القانون المقايى ينطبق على المجتمعات التي يسودها التضامن الآلى ، والاصلاحى ينطبق على المجتمعات التي يسودها التضامن العضوى ، ولكن بالنسبة للشطر الاول لهذه القضية ، نجد أن هناك دراسات عديدة للمجتمعات البدائية ، قام بها علماء الانثروبولوجيا ، وهي تكشف عن أن القانون الاصلاحى ، ينظم العلاقات الاشخاص ، يوجد جنباً إلى جنب مع القانون المقايى في هذه المجتمعات . أما عن الشطر الثانى من القضية ، وهو الذى يقرر أن القانون الاصلاحى يسود المجتمعات ذات التضامن العضوى ، فلا يمكن أن يكون صده مطلقا ، لأن القانون المقايى أو الجنائى يوجد جنباً إلى جنب مع القانون المدنى في المجتمع الحديث .

٣ - اعترض دور كيم على تارده عندما ذهب الأخير إلى أن هناك عقوبات مدنية ، ولكن دور كيم نفسه تكلم عن العقوبات المدنية أثناء تصنيفه للقواعد التي تحكم العلاقات الإيجابية في القانون الاصلاحى .



٤ - ذهب دور كيم إلى أن القانون العقابي، منبثق عن الشعور الجمعي وذكر في نفس الوقت ، أن هذا القانون العقابي يميز ذلك النوع الآلى من التضامن ، فهل يمكن أن يسود الشعور الجمعي في نوع آلى من التضامن ؟ هل يتمكن الشعور أن يعيش في مجتمع آلى ، وهل يمكن أن تربط الشعور بالآلية ؟

٥ - كيف يمكن اعتبار القانون العقابي نوعا من القانون الاجتماعي ، المنبثق عن الشعور الجمعي ، بينما نقول إن القانون التمييزي ، قانون جزئي لأنه يحدد فقط العلاقة بين بعض الأفراد ، وليس بين الأفراد والمجتمع ككل . إن الواقع على العكس من ذلك تماما ، فالقانون الجنائي هو الذي يتعلق ببعض الأشخاص ، وهم المجرمون والمجنون عليهم ؛ أما القانون الاصلاحي فهو يتعلق بكل فرد في المجتمع ، وبالتالي فهو قانون عام وليس خاص ، كلي وليس جزئي . وربما يصدق رأى دور كيم هذا - وإلى حد ما - على المجتمعات البدائية التي كان يشير إليها .

٦ - مهما يكن من أمر تلك الانتقادات التي وجهت إلى دور كيم ، والتي يمكن أن توجه إليه ، فالواقع أنه لا يمكننا إنكار أثر دور كيم في تطوير علم الاجتماع القانوني ، إذ أن محاولته تعتبر رائدة في هذا المجال ، لأنه هو الذي بدأ بكثير من الأفكار والآراء التي أيدتها البعض ، وعارضها البعض الآخر ، مما ساعد على تكوين تراث كبير لهذا العلم الحديث نسبيا .

#### ب - محاولة جيرفيتش

كانت مسألة التصنيف تشغل ذهن د جيرفيتش ، إلى أبعد الحدود ، لدرجة أنه خصص لها فرعا بأكمله من فروع علم الاجتماع القانوني ، وهو علم الاجتماع القانوني للمقارن أو الفارقي ، وقد اعتقد د جيرفيتش ، أن القانون ، يعتبر وظيفة

لصور التجميع والمستويات الواقع الإجتماعى ، وإنطلاقاً من هذا التصور ، قام بتصنيف هذه البصور وتلك المستويات ، لكن يستطيع أن يدرس القانون فى ظلها ، ومن أجل هذا تمثل غخطه التصورى فى الخطوات الثلاثة الآتية :

أولاً : تصنيف التجمعات الإجتماعية .

ثانياً : تصنيف الأطر القانونية لتلك التجمعات .

ثالثاً : تصنيف القانونى للتجمعات الشاملة .

وسوف تعرض فى الصفحات القليلة القادمة لكل خطوة من هذه الخطوات باختصار .

### تصنيف التجمعات الاجتماعية

بدأ د - جيرفيتش ، بوضع مجموعة من المعايير التى تعتبر أساساً لتصنيفه لهذه التجمعات ، وهى تتمثل فى سبعة معايير كالآتى :-

- (١) المجال Scope (٢) والمدة duration (٣) والوظيفة function
- (٤) والإنحاء attitude ، (٥) والمبدأ التنظيمى الحاكم - ruling or
- organizational pr. (٦) وصورة الاجبار form of constraint
- (٧) ثم درجة الوحدة degree of unity (٨) .

ومن ثم كان تصنيفه للجماعات كما يلى :

### ١ - الجماعات الخاصة والجماعات الشاملة

تنقسم الوحدات الإجتماعية الواقعية من حيث المجال ، إلى جماعات خاصة وجماعات شاملة . ويهتم «جيرفيتش» بهذا النوع الثانى من الجماعات ، ويرى أنه

يتمثل في الأمة ، والمجتمع الدولي ، والإنسانية . وفي هذا الصدد نجدد يميز بين المجتمعات الشاملة ، والجماعات الشاملة ، فالأولى - كما يتقصد - تمثل المظاهر الاجتماعية برمتها ، أما الأخيرة فهي جماعات ذات طبيعة وظيفية عليا ، ولذلك فإن نماذج الجماعات الشاملة ، تتميز بأنها أكثر واقعية من الأمة والمجتمع الدولي والإنسانية ، التي تعتبر نماذج عامة وبمجردة ، أما الجماعات الخاصة فهي تمثل أية وحدة جمعية واقعية كاللدولة ، والمدينة ، والكنيسة ، والأسرة ، ويطلق عليها لفظ الجماعات الخاصة لأنها تمثل قطاعا واحداً من مجموعة القطاعات التي تشمل عليها الجماعة الشاملة .

## ٢ - الجماعات المؤقتة والدائمة

إن الجماعات الشاملة فقط ، كالأمة ، والمجتمع الدولي ، والإنسانية ، هي التي تعتبر دائمة ، أما الجماعات الخاصة ، فيمكن أن تكون دائمة أو مؤقتة ، ولكن هناك جماعات مؤقتة فقط كالخسود والجماعات التي انشقت بالصدفة في مكان واحد .

## ٣ - جماعات مصنفة طبقاً لوظائفها

قسم د جيرفيتش ، الجماعات الخاصة الدائمة ، إلى ست جماعات طبقاً للوظيفة الأساسية السائدة في كل منها . فالجماعات القرابية ، هي التي تقوم أساساً على القرابة سواء كانت قرابة حقيقية قائمة على رابطة الدم ، أو قرابة منخيلة . والجماعات المحلية هي التي تقطن مكاناً مشتركاً ، وتتبادل بعض المصالح فيما بينها ؛ أما الجماعات ذات النشاط الإقتصادي ، فهي التي تتمثل في الجماعات المهنية ، والتقابات ، والجمعيات التعاونية ، والطوائف ، والمصانع ، والمشروعات ، أي كل الجماعات التي تسهم في إنتاج وتوزيع ، وتنظيم السلع الاستهلاكية . ثم تأتي بعد

ذلك الجماعات التي ليست لها نشاط متناق بالربح، كالأحزاب السياسية، والروابط التعليمية، والجمعيات الخيرية، والمنظمات الرياضية، والنوادي. وهناك أيضا الجماعات ذات النشاط الديني والحرى كالكنائس، والنظم الدينية، والطوائف، والجماعات السحرية، والصوفية. وأخيرا الجماعات الترفيهية، أو جماعات الأصدقاء، والجماعات المرتبطة بقائد واحد أو التابعة له.

#### ٤ - جماعات إنقشامية وجماعات إنقشامية

يقصد « جيفريتش » بالجماعات الإنقشامية، تلك التي يكون لديها إلهام عدواني تجاه بعضها البعض، أما الجماعات الإنقشامية، فهي التي لديها إلهام متألف نحو بعضها البعض، ولتوضيح هذه الفكرة يستعين بأمثلة من المجتمعات البدائية، فيقول إن جماعات العمر والنوع في المجتمع البدائي، تعتبر جماعات إنقشامية، حيث نجد إنقساماً بين جماعة الآباء وجماعة الأبناء، وبين جماعة الإناث وجماعة الذكور. بينما تعتبر العشيرة المكونة من العائلات الزوجية، والعائلات البيئية بمثابة مجموعة من الجماعات المتآلفة أو الملتزمة. ويعتقد جيفريتش أن الجماعات الإنقشامية تستخدم مصلحة معينة، ومثال ذلك المصانم، والمشروعات الصناعية، والدولة؛ أما الجماعات الإنقشامية، فهي تستخدم المصلحة العامة، ومثال ذلك تلك الوظائف التي بها الأحزاب السياسية، والثقافات.

#### جماعات منظمة وغير منظمة

ترتبط قدرة الجماعة على تنظيم ذاتها، بمدى سيطرة العوامل الإيجابية فيها على العوامل السلبية، والواقع أن معظم الجماعات تتميز بدرجة معينة من التنظيم، وإن كانت كفاءة هذا التنظيم تعتبر مسألة نسبية إلا أن هناك جماعات مختلفة نطل غير منظمة، بالرغم مما تحظى به من فسدة على التنظيم، ومثال ذلك، الطبقات الاجتماعية والمهنة، والجماعة، والمجتمع الاقتصادي الخ. . .

٦ - جماعات ذات إجبار مشروط ، وأخرى ذات إجبار غير مشروط :  
 إن معظم الجماعات ، سواء كانت منظمة ، أو غير منظمة ، تعمل على تدعيم ذاتها عن طريق الإجبار المشروط Conditional Constraint ذلك لأن هذا الإجبار أو الإلزام يحدد للاعضاء شروط الدخول في الجماعة أو الخروج منها ، وهو أيضا يضع مقاييس للمنافسة .

#### ٧ - جماعات وحدوية ، واتحادية ، وتحالفية

ويعتبر تصنيف الجماعات طبقا لدرجة وحدتها ، مسألة ممكنة ، ذلك لأن كل جماعة تمثل كلا مركبا يتألف من مجموعة عناصر ، أو كلا متوازنا ، ولا يمكن تصنيف الجماعات بهذه الصورة إلا إذا كانت منظمة ، لأن صورة التنظيم هي التي تمكس لنا درجة الوحدة ، لذلك فإن الجماعة المنظمة تكون وحدوية Unitary حينما يمثل تنظيمها إمتراجا مباشرا بين صور مكوناتها ، أو حينما تلمب تنظيماتها الفرعية دورا تكامليا فيها . وتكون الجماعة اتحادية federalist ، حينما يمثل تنظيمها إمتراجا بين تنظيماتها الفرعية ، أي إمتراجا فعالا تصبح الجماعة المركزية والجماعات الأخرى فيه متساوية في تكوين الوحدة . وتكون الجماعة تحالفية Confederated حينما يؤكد تنظيمها على التنظيمات الفرعية بصورة واضحة لدرجة أن الجماعات الفرعية تسيطر على الجماعة المركزية . إن معظم المسابير التي أقام جيفيتش تصنيفه عليها ، تتداخل فيما بينها — كما يرى هو — لكي تؤدي إلى عدد كبير من النماذج الفرعية .<sup>(١)</sup>

تصنيف الأطر القانونية لتلك التجمعات :

تتباير أطر القانون ، بوضعها وظائف لنماذج الجماعات المختلفة ، حيث أن

تلك الجماعات تختلف من حيث قدرة كل منها على خلق أطر قانونية، ويرجع هذا التباين إلى اختلاف طبيعة الجماعة، واختلاف ظروفها. ومثال ذلك ان الجماعات التي تمر بمرحلة إنتقالية، تفقد الإلتزام لتتحقق هذا الهدف أما الجماعات المؤقتة التي تلتقي بالصدفة، فليست لديها القدرة على تشييد أطر قانونية، ولذلك فهي تمثل هيكلًا فوضويًا أكثر مما تعكس نظامًا قانونيًا متوازنًا. ومن بين الجماعات التي تجد صعوبة في بلورة الأطر القانونية، الجماعات القرابية، وربما يرجع ذلك إلى سيطرة المائيل الأخلاقية على المسائل القانونية في مثل تلك الجماعات. أما الجماعات المحلية والجماعات ذات النشاط الواحد، فهي أكثر قدرة على إستحداث أطر قانونية جديدة.

والواقع أن البناء الداخلي لأطر القانون، يختلف باختلاف وظائف الجماعات ودرجة الوحدة بين أعضائها، وبجملها. ولذلك يوجد تمايز بين أطر القانون في الجماعات المحلية، والجماعات ذات النشاط الاقتصادي والجماعات الدينية الصوفية. فالجماعات الأولى تتميز بقوانين إقليمية، بينما تتميز الأطر القانونية للنموذجين الآخرين بخروجها عن الحدود الإقليمية. والنتيجة التي ترتب على ذلك، هي الجماعات الأولى تميل إلى الثبات بينما تميل الاخرتين إلى المرونة، وكذلك الحال بالنسبة لبقية الأطر القانونية التي تختلف باختلاف طبيعة الجماعات ووظائفها (١).

#### التصنيف القانوني للمجتمعات الشاملة

إتخذ د. جيرفيتش، في تصنيفه القانوني للمجتمعات الشاملة، على معيارين أساسيين، وهما: - تسلط أو سيطرة جماعة معينة على الجماعات الأخرى من

الناحية القانونية ، ودرجة الروحانيه *mysticism* ، والمقلانيه *rationalism* في مقامهم القانون لدى كل مجتمع . وقد أدرك « جيرفيتش » أن « فيبر » اعتمد على هذا المعيار الاخير ، عندما فرق بين السلطات الكاريسمية ، والتقليديه ، والمقلانيه ، وميز بنفس الطريقة بين الانساق القانونيه التي تتخلل هذه السلطات . ويمترف « جيرفيتش » في هذا الصدد بأهميه تلك المحاربه التي بذلها « فيبر » في التصنيف القانوني ، وخصوصا عندما أشار الاخير إلى أن القانون يتميز بمجموعه خصائص تعتمد على ما إذا كان مصدر صياغته وتطبيقه ، هم الانبياء والتقليدين ، أو فقهاء القانون *jurispradents* ، أو تلك الهيئه البيروقراطية التي تتكون من رجال القانون *jurista* (١) . ولكنه يرى أنه بالرغم من ذلك العمق الذي يتميز به موقف فيبر ، إلا أن فيبر لم يحاول تجميع تلك الصور الجزئية المتناثرة ، لكي يتوصل إلى نماذج المجتمعات الشاملة التي تمارس تلك الانساق القانونيه ، والتي تعتبر بمثابة وظائف لتوازن الجماعات الخاصة وقد حاول « جيرفيتش » أن يفيد من موقف « فيبر » وأن يستكمل أوجه النقص عنده في نفس الوقت ، ومن ثم قسم الانساق القانونيه للمجتمعات الشاملة إلى الأقسام الآتية :-

١ - الانساق القانونيه للمجتمعات الانقساميه ذات الأساس الديني السحري . يقصد بالمجتمعات الانقساميه ، تلك التي تنقسم إلى قبائل وعشائر والواقع أن القبائل والعشائر تتميز بأن لها أساس ديني ، حيث يعتبر أعضاؤها رموزا للالهة ،

---

١ - يفرق « جيرفيتش » بين فقهاء القانون ، ورجال القانون ، فيرى أن الأول هم الذين تلقوا تعاليمهم القانونيه إما في المحاكم أو في المدارس الدينية أما رجال القانون فهم الذين تدربوا في مدارس قانونيه متخصصة .

يتحدثون معهم ، وقد كان القانون في تلك المجتمعات يعتمد على الدين والسحر ، مما أدى إلى وجود مجموعة خصائص فيه ، أهمها : أن جميع السلطات في تلك المجتمعات تنسب بالطابع الثيوقراطي الديني ، أو الكاريسمية . يضاف إلى ذلك أن جميع الأفعال القانونية كانت لها خاصية غريبة ( فقد تمثلت في التضحيات ، والذبايح ، والتطهر ، والطقوس السحرية ) وأخيراً كانت الخصائص الدينية والسحرية تسيطر على القانون الاجتماعي والفردى في نفس الوقت (١) .

## (٢) الانساق القبلوية للمجتمعات التي اكتسبت تجانسها من مبدأ كاريسمية الكهنة .

تتمكن المجتمعات الانضمامية من التقليل من حدة إنقسامها عن طريق وسائل عديدة أهمها : أن يفرص على الأقسام المختلفة نوع من الوحدة ، مما يؤدي إلى تكوين كنيسة للدولة يرأسها كاهن أو ملك . وهذا الانقسام الجديد يؤدي إلى وجود نوع من السلطة يسمى بالسلطة الكهنوتية الكاريسمية ، وتعتبر مصر الفرعونية ، وبابل ، وآشور ، أمثلة على تلك الامبراطوريات في الشرق القديم ، ويمكن أن يضاف إليها أيضاً إيران ، والصين ، واليابان ، والهند ؛ فالوحدة التي قامت في هذه البلاد ، والتي تمثل تحولا من الديانة القبلية إلى الديانة القومية ووحدة خارجية تعتمد أساسا على شخصية الرئيس ، أو على خصائص أسرته . أما الانساق القانونية مثل هذه المجتمعات فهي تتميز بالصرامة ، والتعسف في التطبيق ، نظراً لاختلاطها بالدين .

## (٣) الانساق القانونية التي اكتسبت تجانسها من سيطرة الجماعة القرابية



السياسية . يمكن للجماعة القرايية التي تقوم على القرابة بين الذكور ، والتي تتضمن أوجه النشاط الإقتصادي وترتبط بالأرض ، أن تحقق سيطرتها على المشائر والقبائل المختلفة في المجتمع كله ، وهي بذلك تصبح نواة الدولة ، ونموذج لدولة بانرياركية حقيقية . ومن أمثلة المجتمعات التي كانت عائلاتها تمثل سيطرة سياسية ، المجتمعات اليونانية والرومانية القديمة . أما النسق القانوني الذي يوجد في تلك المجتمعات ، فقد كان يتميز بمدة خصائص ، أهمها تبعية القانون الإجتماعي للحق المالك الفردي ، من ناحية وإختلاط التشريع بالتنفيذ من الناحية الأخرى . وأخيراً فن الأنساق القانونية في تلك الحالة تعتبر شبه عقلانية .

(٤) الأنساق القانونية للمجتمع الإقطاعي ذي الأساس نصف العقلائي ونصف الروحي . تسيطر على هذا المجتمع أكثر من هيئة واحدة ، فمن الناحية الأولى ، نجد سيطرة من جانب الهيئة التي تتكون من جماعات بانرياركية متدرجة ، وهي قائمة على الامتيازات والمواهب الفردية لـ « اللوردات » ، التي ينتمي إلى أسرة معينة ، ومن الناحية الأخرى ، نجد سيطرة من جانب الجماعة الروحية الدينية التي اتخذت شكل كنيسة متميزة عن الجماعات الأخرى ، والدولة في المجتمع الإقطاعي ليست لها خاصية إقليمية محددة ، ذلك لأن المجتمع الإقطاعي مجتمع بلا دولة ، وتكون النتيجة هي عدم وجود تمييز واضح بين القانون العام ، والقانون الخاص أما النسق القانوني لتلك المجتمعات فإنه يتميز بالمومية والخصومية في نفس الوقت (١) ، ولكل « لورد » إقطاعي سلطة مزدوجة ، فهو يصدر الأوامر بشأن سكان ممتلكته ، ويصدر الأوامر الخاصة بزراعته . يضاف إلى ذلك أن الكنيسة

---

١ - المقصود بأنه عام أي أنه يحدد علاقة الأفراد بالدولة ، وخاص لأنه يحدد علاقة الأفراد بينهم من الأفراد .

عما كها الخاصه ، وللدن أدواتها ووسائلها القانونيه الخاصه أيضاً والمتناقه  
بالبلديات ؛ وللهامعات محاكمها ، ونتيجه لذلك كله تتعارض الأحكام التي  
تصدرها هذه الهيئات المختلفه وتتصارح .

(٥) الانساق القانونيه في المجتمعات التي توحدت عن طريق سيطرة المدينه  
والامبراطوريه . وهي تتميز بأنها أكثر عقلانيه من الانساق العابقه ، والواقع  
أن واحديه النظام القانوني للمجتمع الشامل ، يمكن أن تأتي من سيطرة جماعه  
إقليميه معينه كالمدينه . حيث تعمل هذه السيطرة على إذابة الجماعات القائمه على  
القرباه ، أو التي تتوحد عن طريق المعتقدات الدينيه . وهنا يتكون العده المباشر  
بين السلطه المركزيه ومختلف المائلات الموجوده ، أو بينها وبين كل مواطن فرد  
ويتضح ذلك في مدينتي اليونان ، والرومان القديمتين إن تحقق السلطه القانونيه  
للمدينه على سائر الجماعات الاخرى ، صاحبه وجود بعض الخصائص التي تتميز  
بها القانون ، أهمها : ديموقراطيته وعلمانيته ، وعقلانيته ، وتميزه عن الدين  
والاخلاق ثم التمايز بين القانون العام ، والقانون الخاص ، ووجود  
مبدأ المسؤوليه الفرديه أمام القانون ، وذلك عندما أصبح الشخص ، محورا  
لحياه القانونيه وللأحكام القانونيه .

(٦) الانساق القانونيه للمجتمعات التي إتحدت عن طريق سيطرة الدوله  
الإقليميه واستقلال الاراده الفرديه . وتتميز تلك الانساق أيضاً بعلمانيته ،  
وعقلانيته وبأولويه قانون المقد ، وهي تنطبق على المجتمعات الرأسماليه القديمه  
منذ القرن ١٦ حتى أواخر القرن ١٩ . وعندما بدأت الدوله الإقليميه تؤكد  
زعامتها وسيطرتها على الاقطاع ، اكتملت صورة هذا النظام القانوني ، ومن ثم  
أصبح شعار الدوله حينئذ ملك واحد ، وقانون واحد ،

(٧) النسق القانوني الاتقالي للمجتمع المعاصر . تتميز المجتمعات المعاصرة بوجود صراع بين قوتين فيها : القوة الأولى ، هي قوة الجماعات ذات النشاط الإقتصادي والقوة الثانية هي الدولة الإقليمية ، ويعمل هذا الصراع على النوصل إلى توازن قانوني جديد ، ولذلك يطلق على الأنساق في المجتمعات المعاصرة ، أنها أنساق تحويلية أو إنتقالية (١) .

وأخيراً ، وبعد هذا العرض المختصر لموقف جيرفيتش من تصنيف القانوني يمكننا أن نذكر بعض الملاحظات في هذا الشأن ، وهي :

١ - نلاحظ تميزاً واضحاً بين الإتجاه الفكري لـكل من دوركيم ، وجيرفيتش فيينا بدأ الأول بتصنيف أنواع القواعد القانونية ، ثم إنتقل منها إلى تصنيف المجتمعات والجماعات ، بدأ جيرفيتش بتصنيف صور التجمع ، ثم توصل بعد ذلك إلى تصنيف الأنطر القانونية لتلك الصور ، وأخيراً قام بتصنيف الأنساق القانونية للمجتمعات الشاملة .

٢ - لم تكن تفرقة جيرفيتش بين الجماعات الخاصة ، والجماعات الشاملة ، والمجتمعات الشاملة ، واضحة ومحددة .

٣ - لا يمكن إنكار تأثير جيرفيتش بدوركيم ، فقد بدأ دوركيم بتلك الفكرة التي مزادها أن المجتمعات تختلف باختلاف قوانينها ، وأن القوانين تختلف باختلاف المجتمعات التي تنشأ فيها ، وجاء جيرفيتش وأزاد هذه الفكرة وضوحاً ، وطورها ، فقام بتصنيف الجماعات الخاصة ، والمجتمعات الشاملة ، والأنطر والأنساق القانونية التي تنطبق على كل منها لكي يوضح إلى أي مدى تختلف القوانين باختلاف طبيعة ، ومجال ووظيفة المجتمع .

٤ - تأثر « جيرفيتش » بغير ، عندما قام الأخير بتصنيف السلطات إلى ثلاثة : التقليدية ، والكارسمية ، والعقلانية ، ولكنه أكمل وجهة نظر فيبر ، وبدأ من النقطة التي انتهى إليها ، فصنف المجتمعات تصنيفاً قانونياً معتمداً في ذلك على نوع السلطة السائدة في كل منها وصورتها .

٥ - عندما تكلم جيرفيتش عن الأساق القانونية للمجتمعات المعاصرة ، ووصفها بأنها أساق إلتقائية ، إكتفى بأن قال ، إن الاتجاه نحو الديمقراطية الجمعية ، هو الاتجاه الأكثر ملاءمة وشيوعاً في التراث القانوني ، وأنه من المؤكد أن النسق القانوني لمجتمع جمعي ، وإشتراكي ، يجب أن يكون أكثر مرونة وقابلية للتغير ، وأقل صرامة ، ولكنه لم يحاول أن يوضح لنا طبيعة النسق القانوني في المجتمع الاشتراكي ، وصورة هذا النسق ، ووظائفه ، والعوامل التي يمكن أن تؤدي إلى وجوده ، كما فعل بالنسبة للأساق الأخرى .

#### خامساً : وظائف القانون

إهتم علماء الاجتماع والباحثون فيه الذين قاموا بدراسة القانون ، بمبحث آخر ، وهو وظيفة القانون ، ويمكننا في هذا الصدد أن نعرض لآراء ثلاثة منهم وهم : بار-ونز ، وتياشيف ، وبوتومور . ذلك لأنها تمثل وجهات نظر مختلفة لتلك الوظائف ، فبارسونز ، مثلاً ، يرى أنه بالإضافة إلى الوظيفة التكاملية للقانون ، والتي تتمثل في أنه يعاون على التخفيف من حدة العناصر الكائنة للصراع ، ويعمل على تيسير الروابط الاجتماعية ، هناك أربع وظائف أخرى ، وهي : التفسيرية ، والتشريعية ، والجزائية ، والقضائية (١) . أما تياشيف ، فقد ذهب إلى أن القانون وظائف إجتماعية بالنسبة للفرد ، حيث أن الفرد الذي يكون القانون في

جانبية ، في أية حالة امر موقف ، يعتبر أفضل من الشخص الذي لا يكون القانون إلى جانبه ، ولهذا ما يطلق عليه « الحق » ، والقانون يخلق مجالات معينة أمام الفرد ويعمل على حماية هذه المجالات ، ومن خلالها يستطيع الفرد أن يمارس حريته . وكذلك يعمل القانون على حماية المصالح الإنسانية ، وهو وسيلة لحماية القيم . أما وظائف القانون بالنسبة للمجتمع ، فهي تشمل - كما يرى تيناشيف - في خلق النظام ، لأن أنشطة الأفراد قد تتداخل مع بعضها البعض إذ لم يوجد القانون . والقانون من هذه الناحية إما أن يروق الصراعات ويتصدى لها ، أو أن يعطى الأساليب الملائمة لايافاتها (١) ، وقد أدرك تيناشيف في هذا الصدد ، أن هناك صورتين للصراع - كما ذكر بارسوز من قبل - وهما الصراع بين قيم معينة والصراع من أجل قيم معينة ، ومعنى ذلك أنه يمكن أن يوجد مصدران للصراع ، وهما : الاختلاف ، والتشابه . والقانون يقوم بوظيفته في كلتا الحالتين ، يضاف ذلك أيضا أنه يوفر الأمن في المجتمع ، والمقصود بالأمن هنا أن يضمن كل شخص في المجتمع ، أنه سوف يعمل بطريقة تتلاءم مع ما يفعله الآخرون . والقانون أيضا يخلق التنظيم ، ويدعمه ، فهو الذي يعطى لكل عضو في الجماعة وضعه ويحدد له وظائفه ، أي أنه يقوم بالتقسيم الإجتماعي للعمل ، مما يؤدي إلى زيادة فاعلية هذا العمل . والواقع أن الاحتفاظ بالسلام الاجتماعي ، والعمل على استتباب الأمن وخلق التنظيم الإجتماعي ليست ثلاث وظائف مختلفة للقانون ، وإنما هي تميزات مختلفة عن القانون بوصفه نظاما إجتماعيا .

هذا ويضيف بوتومور - إلى الوظائف السابقة ، وظيفة أخرى ، ففي بعض الأحيان يكون للقانون أثره الواضح والمستقل عن أثر الاختلاف ، والدين ،

ويظهر هذا الامر ، في أن القانون يخلق في المجتمع اتجاهات ونماذج سلوكية ، تكون في البداية بمثابة مبعث إلهام للجماعة صغيرة من الثوار (١) .

وهناك قضية شغلت أذهان بعض علماء الاجتماع الذين قاموا بدراسة عائلته القانون ، وهي : هل يعمل القانون - باستمرار - على تغيير الأوضاع القائمة والتعديل منها ؟ وهل لديه القدرة على ذلك ؟ وكلا الكثيرون أن ينفقوا على أن المجتمع ذاته هو الذى يغير القانون ، إذا أراد ذلك ، ولهذا فإنه لا يبد من وجود إرادة تغيير لدى المجتمع نفسه أولا . ومما حدثت تغييرات معينة في القانون ، في نفس الوقت الذى لا يبدى فيه المجتمع استعدادا لتقبلها ، لن يؤدى القانون إلى أى تغيير ملموس .

وتمه بحث أخير ، احتل أجزاء بسيطة نسبيا من دراسات علماء الاجتماع للقانون وهو دراسة أصول القانون أو مصادره ، ولم يكن لعلماء الاجتماع فضل الحقيق في هذا المجال ، فقد سبقهم إليه فقهاء القانون ، وعلى أية حال فإن معظم علماء الاجتماع الذين اهتموا بهذه المسألة ، انفقوا على تعدد مصادر القانون ووجدوا أنها ترجع إلى : الدستور ، والعرف ، والسوابق القضائية ، وآراء المشرعين ، والاعلاق ، والدين في نفس الوقت .

#### سادسا : وضع القانون في لبق الضبط الاجتماعى

يعتبر القانون جزءا من لبق الضبط الاجتماعى الشامل ، بوقد ذكرنا في هذه مواضع من تلك الدراسة ، أن القواعد القانونية ، لم تكن متميزة - في بداية الامر - عن قواعد السلوك الأخرى ، وخصوصا ، قواعد الاخلاق ، والدين ،

والسياسية، إلا أنه يمكننا أن نلاحظ، أنه كلما تطور القانون، استقل عن الدين، والأخلاق والسياسة، وظهر القابض الواضح بينه وبين تلك الميكانيزمات الأخرى المضابطة. والواقع أن هذا القابض الذي ظهر بين القانون والأخلاق على وجه الخصوص، لا يعنى انفصال القانون عنها، فالقانون في كل المجتمعات يعتمد على الأفكار الأخلاقية، ويظهر ذلك - على حد قول بونومور (١) - في مجال التشريع، الذي غالباً ما يشتق من المذاهب الأخلاقية والمثل الإجتماعية، وأيضاً في القرارات أو الأحكام القضائية التي تستند على المثل الأخلاقية الأساسية للمجتمع، ولكن اعتماد القانون على الأخلاق، لا يمنع من تمايزهما حيث أن العلاقة بينهما، ليست دائمة، ولا حتمية، إذ أن القانون - كما سبق الإشارة إلى ذلك - يشتمل على قواعد عديدة ليست لها علاقة بالأخلاق، وكذلك الحال بالذنب للأخلاق، فليست كل قاعدة أخلاقية يجب أن تلحق بالقانون، إنما تتمثل العلاقة بينهما في أن الأخلاق تحدد القانون، أكثر مما يحددها هو، إنه يعمل على تدعيم النظام الإجتماعي بالطريقة التي تتفق مع مبادئ الأخلاق. هذا ويتم: القانون أيضاً عن ميكانيزمات الضبط الإجتماعي الأخرى التي تنصب مهمتها الأساسية على حل المشاكل الأساسية، المتعلقة بالتوجيه القيمي، فتنهى يشتمل بدوره على القرارات الأساسية المتصلة بالنسق الإجتماعي كله، أكثر مما تنصل بتنظيم العلاقات بين أجزاء هذا النسق. ويعتقد «بارسوز» أن كلا من السياسة والدين، يقوم بدور هام فيما يتعلق بمسألة التوجيه القيمي (٢).

1 — Bottomore, Sociology, A Guide To Problems and Literature, 1968, P. 244.

2 — T. Parsons, The law and Social Control. from, William Evan, Law and Sociology, 1962, P. 72.

معنى ذلك إذن ، أن هناك مجالات تزداد فيها فاعلية القوانين ودوره ، ومجالات أخرى تحتاج إلى ميكانيزمات غير القانون . وعلى أية حال ، فإن فاعلية القانون نفسه لا تعتمد على إستخدام القهر الفيزيقي ، أو التهديد بإستخدام هذا القهر ، بقدر ما تعتمد على التأييد الأخلاقي للقانون بوصفه وسيلة لتحقيق العدالة في المجتمع .

وقد لاهم كثير من علماء الإجتماع بالكشف عن الأهمية النسبية للقانون ، بوصفه ميكانيزما من ميكانيزمات الضبط الإجتماعي ، وذلك في المجتمع الحديث بوجه خاص ، فاتفقوا على أن القواعد القانونية تتميز بجموعة خصائص ، لا تتوافر في سائر القواعد ، إذ أنها محددة تحديداً دقيقاً ، ومخصصة ، واشتمل على طرفين : صاحب الحق ، وصاحب الواجب واتفقوا أيضاً على أن المجتمع الحديث لا يمكنه أن ينتظم فقط عن طريق القواعد الأخلاقية والإجراءات الأخلاقية ، وإنما يحتاج إلى نوع آخر من القواعد الحاسمة والرادعة ، فالقانون يضمن وجود درجة معينة من النظامية في السلوك الإجتماعي ، قد لا تتمكن من تحقيقها ميكانيزمات الضبط الأخرى . \*

وفي هذا الصدد ، يؤكد ديارسونزه أهمية الوضع الذي يثله القانون بالنسبة لميكانيزمات الضبط الإجتماعي الأخرى ، في -التيْن مختلفتين تماماً، بل ومتمازجتين: الأولى ، هي حالة الصراع بين القيم، فحيثما يكون هناك صراع حاد ، وعميق بين قيم معينة في مجتمع واحد ، يجدر بالقانون أن يحل المشكلات التي تنجم عن هذا الصراع . أما الحالة الثانية ، فهي الصراع من أجل القيم ، أي إتفاق أعضاء المجتمع

---

• أنظر الفصل الأخير من هذا الكتاب حيث تمهد فيه مناقشة لحدود القانون، ثم وضعه كتغير مستقل وتابع في نفس الوقت .



على أهمية الوصول إلى قيم معينة ، وتحقيق مصالح بالذات ، ولكنهم يتفكرون  
السبب أو الآخر من أجل الوصول إلى تلك القيم أو المصالح ، وتكون وظيفة  
القانون في الحالة الثانية ، تحقيق التوازن بين تلك المصالح التي يرغب الكثيرون  
في الحصول عليها .

### تعقيب

من بين القضايا الأساسية التي عرضت في الفصلين السابع والثامن ، تطور  
الدراسة القانونية لدى من اهتم بها من علماء الاجتماع . وفي عرض أهم ملامح  
هذا التطور ، لم نضع نماذج للنظريات السوسيولوجية في القانون ، وإنما جاءت  
النظريات ، متضمنة في المحاولات التي بذلها هؤلاء العلماء لدراسة القانون ، وعلى  
هذا النحو ، إشتعل المرض على نظريات علماء الاجتماع ، منذ « مونتسكيو » الذي  
يعتبر أول من اهتم بدراسة القانون من وجهة النظر الاجتماعية ، حتى تيماشيف ،  
وقد أوضحنا أثناء هذا المرض مدى إغفاق ، واختلاف العلماء في دراسة القانون ،  
فالعلماء الأول ، وهم مونتسكيو ، وكونت ، وسبنسر ، اختلفوا أشد الإختلاف في  
نظرتهم للقانون ، حيث نظر الأول ، إلى القانون بوصفه يرتبط بالمجتمع لإرتباطا  
كاملا ، وأن هناك علاقة متبادلة بينها . أما الثاني ، فيرى في القانون مجموعة من  
القواعد ، والقرارات والأحكام التي تفرض على المجتمع من جانب حكاه ، ومشريه ،  
وفي هذا الصدد يؤكد « كونت » ، ضرورة إختفاء القانون المصطنع لتحل محله قوانين  
التطور الثلاثة . أما « سبنسر » ، فأدرك القانون بوصفه نظاما سياسيا يقتصر  
وجوده على المجتمع السياسي المنظم . والملاحظ أن هذه الاختلافات التي ظهرت  
بين وجهات نظر العلماء الأول ، إنعكست - بدورها - على مواقف واتجاهات  
العلماء والباحثين الذين أتوا بعد ذلك . أما محاولة « روس » ، في دراسة القانون ،

فلها أهميتها أيضا حيث إنهم بدراسة العلاقة الوظيفية بين القانون ووسائل الضبط الأخرى ، وفي هذا الصدد ، لفت روس الأنظار إلى أن أهمية القانون بالنسبة لوسائل الضبط الاجتماعي الأخرى ، مسألة تختلف من مجتمع إلى آخر . وإعز روس أيضا بالتركيز على فكرة قانونية عامة ، وهي فكرة الردع ، التي كان لها أثرها في دراسات لاحقة ، وكذلك درس وظائف القانون ، ومن ثم كانت نظريته السوسيولوجية في القانون ، وظيفية متكاملة . وكان لروس أثر بالغ في الدراسات التي قام بها كل من دور كيم ( في فكرته عن اختلاف القوانين باختلاف نماذج المجتمعات ) ، وباوند ( وخصوصا في فكرته عن القانون بوصفه أداة متخصصة ومنظمة من أدوات الضبط الاجتماعي ) .

وقد أكد دور كيم ، أهمية دراسة علم الاجتماع الظاهرة القانونية وبذلك ، حاول القضاء على تلك المعارف التي وضعا كونت أمام دراسة الظاهرة القانونية ، وكان لكل من بارتو ، وفيير ، وبارسونز ، وسوروكين ، أهمية خاصة في مجال تطوير النظرية السوسيولوجية للقانون ، ومع أن بارتون لم يخصص كتابا معينا لدراسة القانون إلا أنه ناقش بالتفصيل نظرية صناعة القانون وشروطها ، وتعرض لمسألتى الطاعة والسيطرة بينما قام فيير ، بتحليل الأساق القانونية في المجتمعات الرومانية ، والاقطاعية والرأسمالية وتصنيفها إلى : أنساق تقليدية ، وكاريسمية ، وعقلانية ، وكان له أثر بالغ في تطوير دراسات القانون عند جيفيتش . أما بارسونز فقد وضع قضية أساسية ، وحاول أن يمجيب عليها ، وهي مسألة أحقية القواعد القانونية ، أو شرعية القانون ، وهو يدرك القانون لا باعتباره مقولة تتضمن أوجه السلوك المحسوس ، أو بوصفه مجموعة من القواعد المجردة ، وإنما القانون في رأيه هو مجموعة من القواعد والمعايير التي ترتبط ببعض نماذج الجسرات ، التي تطبق بطرق معينة ، وترتبط بعلاقات

إجتماعية معينة ، وقد إهتم «سوروركين» ببعض المو-  
حلقه بالقانون،  
وكان لدراساته وتحليلاته ، وخصوصا تلك التي تتعلق بالدعوى ، والمطالب ،  
وتهديدات القانون، أثر في علماء القانون أنفسهم، أما القانون في نظرية تياشيف، فهو  
بتضمن جانبين : الأخلاقي ، والالزامي ، الأول يعتمد على الاقتناع الجاهز ،  
والثاني ، يعتمد على السيطرة والاستقطاب ، وكان القانون عند تياشيف ، يحمل  
معنى محدود ، وهو يتفق في ذلك مع رجال القانون ، ويختلف عن علماء الاجتماع ،  
وقد كان لماركس موقف عتاف من كل المواقف التي إتخذها علماء الاجتماع  
تجاه القانون ، وربما كان يتفق - إلى حد ما - مع موقف كونت ، ولو أن للدوافع  
التي دفعت كل منها إلى إتخاذ موقفه هذا ، وكذلك النتائج التي إنتهى إليها كل  
منها ، إختلفت تمام الإختلاف .

كانت قضية القانون إذن ، تشغل أذهان معظم علماء الاجتماع ، حيث خصص  
بعضهم لها كتباً بأكملها ، وبعضهم الآخر ، تمرس لها أثناء تحليله لميكانيزمات  
الضبط الاجتماعي أو لمتاحر ومكونات الثقافة ، أي عرض لها في كتب علم  
الاجتماع العام، وهناك تساؤل يطرح نفسه أمامنا في هذا الصدد، وهو: هل تختلف  
دراسات القانون لدى علماء الاجتماع ، تماماً عن دراسة فقهاء القانون ؟ أم أن  
هناك مواضع التقاء ؟ للإجابة على هذا التساؤل يمكن القول بأنه على الرغم من  
تشابه بعض المباحث بين علماء الاجتماع وفقهاء القانون إلا أن الدراسة التي  
يعملها رجال القانون تركز أساساً على الإتساق المنطقي بين القواعد القانونية،  
ومدى اتساقها بالترابط والتسلسل المنهجي من ناحية ، ومدى انطباقها على  
الوقائع من ناحية أخرى . أما دراسة علماء الاجتماع ، فقد تركزت على القانون،  
بوصفه ظاهرة إجتماعية ، أو نظام إجتماعي ، أو وسيلة من وسائل الضبط  
الإجتماعي ، وحاولوا تحديد علاقتها ببقية الظواهر ، والنظم ، والوسائل ومدى

اختلافها من مجتمع إلى آخر .

أما بشأن المباحث التفصيلية لقانون ، وموقف علماء الاجتماع منها ، فقد كان مبحث التعريف يحتل المركز الأول لديهم ، واختلفت تعريفات هؤلاء العلماء ، باختلاف وجهات نظرهم لقانون ، وكل ما نريد أن نؤكد في هذا الصدد ، أنه لا يمكننا أن نأخذ بأحد تلك التعريفات ، ونستبعد التفسيرات الأخرى ، وإنما الواقع أن لكل تعريف أهميته بالنسبة للمنظور الذي وضع من خلاله . بل ذلك عايدات التصنيف القانوني التي قام بها علماء الاجتماع ، ومنه بالذکر منهم ، دور كيم ، وفير ، وجيرفيتش ؛ وبالرغم من الاختلافات التي وجدت بين هؤلاء ، إلا أنه كان لدور كيم الأثر الأكبر في تطوير تصنيفات القانون ، بل وفي تطوير علم الاجتماع القانوني بوجه عام . وهناك مبحث آخر عني به علماء الاجتماع ، وهو وضع القانون بالنسبة لميكانيزمات الضبط الأخرى ، أو وضعه في نسق الضبط الاجتماعي الشامل ، وفي هذا الصدد ، يؤكد غالبية العلماء الذين تعرضوا لهذا الموضوع ، أنه بالرغم من إعتداد القانون على الأخلاق ، والسياسة ، والدين إلا أن تطور القانون ، ونموه المستمر ، يؤدي إلى إستقلاله وتميزه عن سائر وسائل الضبط الأخرى . هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى ، أكد هؤلاء العلماء أن أهمية القانون تزداد في المجتمعات الحديثة المعقدة ، التي تعدد فيها القيم والمصالح ، ففى تلك الحالة يضمن القانون للمجتمع ، درجة معينة من الأمن والنظام ، وتلك الوظيفة الأخيرة ، قد لا يستطيع أن يقوم بها ، أى ميكانيزم آخر من ميكانيزمات الضبط الاجتماعي غير القانون وأخيراً ، يمكننا أن نذكر بعض التعليقات في نهاية هذا التعقيب وهي :

١- أن تأمر علماء الاجتماع ، بعلماء القانون ، أمر لا يمكن إنكاره ، وخصوصاً

ن الباحث المتعاطفة بخصائص القانون ، وأصوله ، ووظائفه التفسيرية ، والتشريعية  
القضائية .

٢ - أن علماء القانون أنفسهم ، تأثروا بالدراسات القانونية عند علماء  
الاجتماع ويظهر هذا التأثير بوجه خاص في المدرسة الاجتماعية للقانون ، والتي  
تزعها فقيه القانون « ديجي Degui » ، حيث كان متأثراً أشد التأثير بأراء  
دور كيم فقد كان يكتب في القانون ، أثناء قيام دور كيم بالتأليف في علم  
الاجتماع ، وحدث التفاعل بين الإثنين بالرغم من أن علماء القانون أنفسهم لم  
يذكروا ذلك .

٣ - وقف معظم علماء الاجتماع موقفاً معادياً للنظرية الإلزامية في القانون  
وهي التي تنظر إلى القانون بوصفه مجموعة من القواعد الملزمة التي يقوم بوضعها  
المشرعون والحكام ، مؤكدين بذلك الأصل الاجتماعي والعرفي للقانون .



## الفصل التاسع

### القانون والجريمة والسلوك الانحرافي

- التعريف القانوني للجريمة.
- درجات الجريمة .
- تصنيف مجالات دراسة الجريمة .
- الجريمة والسلوك الانحرافي .





## الفصل التاسع

### القانون والجريمة والسلوك الإنحرافي

#### التعريف القانوني للجريمة

يشير التعريف القانوني للجريمة *Crime* إلى أنها عبارة عن نوع من التصرفات المتمم على القانون الجنائي، يحدث بلا دفاع أو مبرر، وتماقب عليه الدولة<sup>(١)</sup> ومن الواضح أن هذا التعريف يشمل مدى واسعا من الأفعال التي تتفاوت من التشرد وشرب الخمر، إلى مخالفة المرور، وإرتكاب المخالفات الجنسية، وكل طرق السرقة، ومختلف أنواع الخطر والقتل التي يمارسها أعضاء المجتمع إزاء بعضهم. وبذلك يكون هذا التعريف الضالوني للجريمة أكثر شمولاً من فكرة الجريمة، في أذهان الجمهور أو أعضاء المجتمع بوجه عام وأكثر تحديداً ودقة من التعريف الأخلاقي الذي يستخدم لفظ «إجرام» كمرادف لما هو «أثيم»، و«خاطئ»، و«سيء»، و«شر»، فالجريمة تشير - من الناحية القانونية - إلى فعل مقصود أو متعمد يخالف أوامر القانون الجنائي أو نواحيه وعبرماته وذلك تحت ظروف لا يطبق فيها أي مبرر أو عذر قانوني، وحيث تكون هناك دولة تملك بقدرة على سن مثل هذه القوانين وفرض العقوبات على من يخالفها.

ولنظرا للحاصبي التعقيد والتركيب اللتان يتميز بهما هذا التعريف، فإنه لا بد من إيضاح مضامينه وهي:

١ - أنه ليست هناك جريمة بلا قانون أو دولة تماقب على مخالفة القانون.

1 - Gwynn Nettler, *Explaining Crime*, McGraw-Hill Book Company, 1974, pp. 14 - 16.

٢ - أنه ليست هناك جريمة حينما يكون فعل الإعتداء قد برره قانون معين .

٣ - أنه لا توجد جريمة بلا عمد أو قصد .

٤ - أنه لا توجد الجريمة عندما يكون الجاني « غير ذى أهلية » أو بلا كفاءة .

وستتولى في الصفحات التالية شرح كل عنصر من هذه العناصر من خلال إبراز مضامينه والصعوبات النوعية المتصلة به .

### لا جريمة بدون قانون

إن التعريف القانوني للجريمة يقصر معناها على تلك التهميات التي تقع على العرف الذي يعترف به المجتمع اعترافا صريحا في قانونه غير المدون *common Law* أو قالوه الدستوري *Statutory law* (١) . وهذا التعريف عندما يقصر معنى الجريمة على تلك التهميات فقط ، فإنه يعترف بعدم إمكان وجود جريمة بدون أن تكون هناك دولة تمتد تلك الجريمة وتماكب عليها . ولذلك فإن الدولة ، تكون مطلوبة من أجل أن تفرض القانون وتنفذ العقوبات على مخالفيه ، وهي بذلك تعتبر تنظيما يستخدم القوة . كما أن القوانين التي لا تسند لها القوة هي أقل من أن تكون قانونا ، بل إنها أشبه ما تكون بالانفاقيات أو المصادقات . والقوانين بلا عقوبات تكون كاذبة وخادعة ، وعلى ذلك تمثل « جرائم الحرب » ضريبا من ضروب اللغو أكثر مما تعتبر جرائم محددة قانونا .

والفكرة التي تشير إلى الجريمة باعتبارها تنحصر داخل نطاق القانون لها مضامينها القوية في الحسيريات المدنية . فالمباراة التي نقول إنه لا جريمة بدون

---

١ - المقصود بالقانون غير المدون ذلك القانون العادي الذي يقوم على العرف والعادة .

قانون ، تعنى أنه لا يمكن توجيه الاتهامات إلى الأشخاص دون أن تكون هذه الاتهامات قد حددت وعرفت بطريقة مسبقة. إذ أن حماية المواطنين من الاتهامات الغامضة تعتمد على هذا المثال ، الذى يؤكد على ضرورة وجود حكم يضع حدودا لسلوك الشخص فى علاقته بالآخرين ، فى نفس الوقت الذى يضع الحدود فيه بصدد سلطة الدولة فى التدخل فى حياتنا .

وهناك مضمون أخير للفكرة القانونية عن الجريمة ، يتمثل فى تضيق نطاق الأخطاء . إذ ليست كل الأضرار التى يوقعها كل منا بالآخر ، تعتبر موضعا للاعتراف القانونى ، وليست كل الأضرار والأخطاء التى يعترف بها القانون تسمى جرائم ، فالجريمة هى إعتداء على المجتمع ، حتى وإن كانت ضحيتها فرداً واحداً .

### لا جريمة إلا إذا كان فعل الاعتداء محل تبرير قانونى

تمثل المقولة الثانية فى «الدفاع أو التبرير» ضد تطبيق القانون الجنائى ، والمقصود بالدفاع هنا مجموعة المبررات المعترف بها قانونياً أو المستقاة من القانون ، والتى تبرر ارتكاب فعل يمكن أن يسمى جريمة فى ظل ظروف أخرى. وتعرف كافة أنواع المجتمعات - المتقدمة وغير المتقدمة - بحق الفرد فى الدفاع عن ذاته وعن يمينهم ، ضد الهجوم القاتل ، ولذلك فإن القانون يلتصق المذنب لمن تسبب فى الإضرار بشخص أو قتله إذا كان فى حالة دفاع عن النفس. (١)

وما قيل عن الفرد ينسحب أيضاً على الدولة ، إذ تمنح كل الدول لذاتها حق

الدفاع عن النفس ، وفي هذا الصدد يقول الفيلسوف الفرنسي « سوبيل » ،  
١٩٠٨ إن الدول تفرق بين القوة *Power* ، أى الإستخدام المشروع للقهر الفيزيقي  
الذى يفرض بواسطة القانون ، و *Violence* ، وهو الإستخدام غير  
المشروع للقهر الفيزيقي . أما الخطر الذى ينشأ من جراء إستخدام الدولة لقوتها ،  
فهو يعتبر محل إعفاء من الجزاء الجنائي ، وإذن فإن القتل الذى يحدث أثناء قيام  
رجل الشرطة بواجبه ، يمكن أن يكون عرضة للتبرير ، فيحدد الأذى أو الضرر  
بإعتباره غير جنائي أو لا إجرامي .

### لا جريمة بدون إصرار مسبق وثبة متمدة

يحاول القانون الجنائي أن يقصر تعريفه للسلوك الإجرامي على الفعل المقصود  
أو الذى سبقه نية محددة ، وعلى ذلك لا تعد « الحوادث » جرائم طالما أنها تقع  
بطريقة عفوية وغير مقصودة . إن هذا الادعاء ينبثق عنقولاً لأول وهلة  
ولكنه كان دائماً عرضة للمناقشة والاختصار لأن بعض الحوادث تعرف  
باعتبارها نتيجة لحظاً الفاعل ، مثلما يمد الإهمال - في بعض الأحيان - فعلاً  
إجرامياً . والقوانين الجنائية تتعامل مع نموذج - تكنولوجى معين للإنسان ، أو مع  
ذلك « الشخص العاقل » الذى يتعين عليه أن يستخدم العقل في ضبط سلوكه حتى  
يتلافى الوقوع في حوادث . ومثال ذلك أن السائق المتسرع ربما لا تكون لديه  
النية في قتل شخص معين ، ولكن « الحادثة » التى يتسبب فيها ، تكون في تقدير  
القانون بمثابة نتيجة محتملة لقيادته المضللة ، لأن هناك إفتراضاً بأن الشخص  
الذى يحمل رخصة قيادة يعرف النتائج المترتبة لأفعاله ، وأنه يعتبر قادراً على  
التحكم في تلك الأفعال ، وإذن فهو يحمل نتيجةها بغض النظر عن عدم وجود  
نية القتل عنده .

١٠ إن المثلثة السابقة تنطوي على مفهوم جديد له أهمية في هذا الصدد، وهو  
 « النية الاستدلالية » التي يعمل على توسيع لفظ « النية » حتى يغطي كافة النتائج  
 الضرورية وغير المقصودة التي تنبئ عن فعل من أفعالنا . وأما عن المقويات التي  
 توقع على من تسبب في خسارة أم م ضرر عن طريق الإهمال ، فهي أحف وطأة  
 في أغلب الأحيان من عقوبات الأفعال الإجرامية التي يسبقها القصد والحرص ،  
 وإن كان مصطلح « الجريمة » يشين السامكتين الإثنتين في نفس الوقت .

١١ وأحيانا يستعمل علماء القانون مفهوم الدافعية ليشير إلى النية ، ولكن  
 هناك اختلافا كبيرا بين الاثنين ، فالنية هي « ما يحمله الشخص في ذهنه ، يتبناها  
 يقوم بإفعله ، وذلك هو غرضه أو النتيجة التي يرغب في أن يحصل عليها .  
 والقانون الجنائي يهتم اهتماما خاصا بتوقيف المقربة على النية الخارجة عن القانون  
 عندما تكون أساسا لعمل معين . أما الدافع فهو ما يحرك الشخص إلى الفعل ،  
 وليست التوابع غير محرك واحد فقط من الحركات العديدة التي تحرك الفعل . فالنية  
 تعبر بمحدود جدا له نوعية خاصة وضيقة ، على عكس الدافعية التي تعبر عامة وشاملة .  
 ومثال ذلك أن لصا مجهولا ارتكب جريمة سرقة ثوب ، بينما يكون  
 دافعه إلى هذا هو أن يصبح أكثر ثراء . ومن ثم يتميز الدافع بأنه أكثر  
 شمولية ولا يميز لصا معينا عن كثيرين آخرين غيره ، بينما تكون نية في سرقة  
 المجهورات ، أكثر خصوصية ، ولا تمثل غير وسيلة واحدة من بين عدة وسائل  
 ممكنة لإشباع الدافع .

١٢ والنية قد تحرك الشخص أو لا تحركه ، قد تظل مجرد رغبة أو حلم ، ولذلك  
 فإن النية الإجرامية بلا فعل يتبعها ، لا تمثل جريمة . وفي مقابل هذا قد تجعل  
 الدوافع على تعريض الأشخاص بطريقة « الصدقة » وبدون نية . ويمكن أن

يكون الدافع فيسولوجيا خالصا، يشيع بطرق مختلفة، وربما يكون أيضا لاشعوريا، بينما تتميز النية بأنها مسألة معرفية تتعلق بالافكار والمخطط .

### لا جريمة بدون خطأ أو مقصرة

إن الإدانة التي تكمن في تسمية الأفعال بأنها « إجرامية » تقوم على مجموعة دعاوى أخلاقية ، ونحن عندما نعتقد أنه لا ينبغي أن يلام الشخص أو يؤنب على أفعال خارجة عن نطاق تحكمه ، فهذا إعتقاد أخلاقي . والفكرة التي تتعلق بأن السلوك يعتبر داخلا ضمن نطاق تحكم الفرد أو خارجا عن هذا النطاق ، تقوم على مفاهيم أساسية « كالكفاءة » أو « الأهلية » ، التي تعتبر بدورها مفاهيم ثقافية تختلف في الزمان والمكان ، وتكون محل مناقشة وحسار . أما أساس المناقشة فهو ينصب على معيار الأهلية ، ولكنه لا يقاوم المبدأ القانوني والأخلاقي الذي يشير إلى أن الشخص ينبغي أن يكون « قادرا » قبل أن يحكم عليه بأنه ملوم ، أي قبل أن يحمل المسئولية . وهناك ثلاثة ظروف أساسية يعتبر الفاعلون فيها « غير مسئولين » أو « مسئولين بدرجة أقل » عن أخطائهم أو أذنبهم ، وهذه الظروف هي : التصرف تحت تهديد أو إكراه ، والتصرف الذي يحدث دون سن معينة ، وحالة الشخص غير السليم .

ويتمثل الاستثناء الأول، في الأفعال الإجرامية التي ترتكب « ضد إرادة الفاعل » ، والقانون يعترف بالظروف التي قد يدفع الشخص فيها إلى عمل إجرامي تحت تهديد . وطالما أن هناك شرطين قد سقطا من الفعل ، وهما : النية ، والقدرة على التصرف بحرية ، فهذا جدير بسحب المسئولية القانونية أو باسقاطها هي الأخرى . وهناك تطبيق ثانٍ للمبدأ الأخلاقي الذي مؤداه أنه ينبغي أن يتميز الأشخاص ولو بعد أدنى من الكفاءة أو القدرة قبل أن يكونوا موضعاً لمسألة

قانونية ، وهذا التطبيق يتصل بمحدود السن ، حيث تتفق قوانين الدول الحديثة على أن يستثنى من المسؤولية الجنائية ، كل من لم يبلغ سنا معينة ؛ أما المستوى العمري الذى حدد للمسؤولية القانونية ، فهو يختلف باختلاف القوانين . ولذلك ، يعتبر القاصر ، طفلا قانونيا ، تقوم القوانين بحمايته ، ولكنه لا يكون عرضة لتطبيق القانون الجنائى .

أما المبرر الثالث الذى يمكن بواسطته أن يتحاشى الشخص تطبيق القانون الجنائى عليه ، أو الذى يمكن أن يفصل من درجة التطبيق هذه ، فهو يتمثل فى أن الجانى قد فقد قدرته على ضبط سلوكه ، أو أن هذه القدرة قد أصيبت بالعطل أو فسدت ، وأما موقع هذا العطل أو مكانه ، فهو العقل ، وتبدو عيوب العقل واضحة فى حالات: الشيخوخة ، والبلاهة ، والإضطرابات العقلية الحادة أو مرض الذهان . ومع ذلك فإن هناك منطقة غامضة توجد بين هذه الحالات المتطرفة وبين السلوك السوى ، وتلك المنطقة هى التى اعتبرت محورا للمناقشات وخلافات عديدة بين المواطنين ، ورجال القانون ، والاختصاصيين التفسيريين ، الذين اختلفوا حول تحديد قدرة الجناة .

ومن بين الإعتبارات الهامة التى يقوم عليها هذا النزاع تلك التى تتعلق بالأمور الأخلاقية ، لأن الشرارة الأولى للمناقشة انطلقت من الاعتقاد الذى يتضمن أن الأشخاص الذين يختارون أفعالهم ، هم - فقط - من يتحملون العقاب على جرائمهم ، وأن الحوادث ، والنزوات التى لا تقاوم ، لا تدخل فى الإعتبار ، وأن أفعال السلوك الأخرى التى تخرج عن نطاق تحكم الفرد لا يجب أن تكون محل عقاب . إن النزاع حول هذه الإعتبارات أدى إلى ظهور مجموعة قضايا ومساائل فلسفية لا تتعلق بإهتمامنا هنا ، فى نفس الوقت الذى تنطوى فيه

على بعض المشكلات القديمة المتصلة بالحرية والختمية ، أو الاختيار والجبر ودورهما في العدالة القضائية وقيمة النناء والعلوم والنتائج الحاصلة للقانون الجنائي .

ولقد أقحمت هذه القضايا على القانون ، وهي تؤكد أن تلك المحاولات التي بذلت لتحديد الكفاءة العقلية أو القدرة الذهنية ، تعتبر جميعا محاولات ناقصة ، هذا ويرجع عدم اكتمال هذه المحاولات إلى عاملين أساسيين ، هما : **أولا** ، أن الأفكار الأخلاقية التي نشأت حول أسباب السلوك هي التي تحدد توجيه المسؤولية إلى الفاعلين وثانها ، أن حدود الدفاع عن الحالات غير السليمة أو المصابة بالخلل ، تتغير طبقا لقرارات القانون الجنائي ، أي أن الشخص الذي اعتبره وغير ذي أهلية أمام القانون ، يختلف تبعاً لما نريده نحن من القانون ، أو ما نريد للقانون أن يفعله .

### درجات الجريمة

إن مفهوم الجريمة القانوني ، لا يعترف بوجود درجات متفاوتة من المسؤولية الجنائية فقط ، وإنما يعترف في نفس الوقت بدرجات مختلفة للخطورة في الفعل الجنائي ، حيث يقدر مدى ملائمة العقاب للجريمة ، طبقا للخط الأخلاقي الذي تنهيه الجريمة ذاتها (١) .

وتتمثل إحدى طرق تحديد درجات الذنوب ، في تقسيمها إلى : ذنوب تقتضي المسؤولية الرسمية ، وذنوب أخرى ذات خطورة أقل من الأولى بحيث يمكن أن يحكم فيها بواسطة محضر مختصر ، دون حاجة إلى متطلبات المعاملة الرسمية .



وهناك طريقة أخرى لترتيب شظيرة الذنوب، وللتمييز بين الصورة العامة للجريمة والتعريف القانوني لها ، وهي التي تتمثل في تقسيم الجرائم إلى : أفعال خاطئة في حد ذاتها ، و أفعال إعتبرت خاطئة لأنها تتعدى على حقوق الآخرين كما حددها القانون ، أي أنها : خاطئة بالتحريم *mala prohibita* ، والجرائم التي إعتبرت : خاطئة في ذاتها *mala in se* ، تتميز بالعمومية وعدم الإرتباط بزمن محدد . وإذا كانت التعريفات القانونية الخاصة ، تختلف من زمن إلى آخر ، ومن دائرة إختصاص قانونية إلى دائرة إختصاص قانونية أخرى ، فإن كل مجتمع مدني يسمى بعض أنواع الأخطاء أو الذنوب تسميات قانونية جنائية : كالقتل ، و السلب ، و السرقة ، و الزنا .

### الجريمة والأخطاء الأخرى

إن الفكرة التي تشير إلى أن بعض الجرائم تعتبر : أخطاء في ذاتها ، بينما يمثل بعضها الآخر : أخطاء من الناحية القانونية ، توجه الإنتباه إلى العلاقة بين القانون والأخلاق ، أو بين ما هو محرم أو ممنوع رسميا وما هو محل إدانة عامة . والقانون الجنائي يتطور بتطور الأخلاق ، وهو ينبع عن مجموعة معتقدات أخلاقية ، ويقوم بتقنينها ، ويحاول أن يفرضها . وإذن فهو يعتبر فعلا بقدر ما يدعم بواسطة الأخلاق ، ويصبح أقل فعالية ( كتمثيل رمزي وأسلوب للدفاع الإجتماعي ) عندما تسقط دعامة الأخلاقية .

ولقد دفعت تلك العلاقة المتغيرة بين المعتقدات الأخلاقية للناس والقوانين الجنائية لدولتهم ، دفعت علماء الجريمة إلى مناقشة المضمون الخاص لنظامهم العلمي . فالباحث الذي يصب إهتمامه على دراسة المفاهيم العامة للجرائم الخاطئة في ذاتها ، ربما يتم تجاهله دراسة أخطاء أو ذنوب أخرى أكثر أهمية سواء

كانت قانونية أو شبه قانونية أو غير قانونية . وفي هذا الصدد ، تبرز أهمية التوجيهات الإيديولوجية كحدودات لإهتمامات الدارسين ولاختيارهم لجسراً معينة والتركيز عليها أكثر من جسر آخر . فعالم الاجتماع الرايكاك يهتم أكثر ، بتلك الجرائم التي ترتكب ضد المصلحة العامة ، كالتهريب في القطاع العام وتبديد المال العام أو أهوال الدولة وإفساد عقول الشباب من خلال الإعلام السيء الخ . . . وأما عالم الاجتماع المحافظ فسوف يميل أكثر إلى دراسة الجرائم التي ترتكب ضد الأخلاق ، كالاتجار في المصور الجنسية ، وفي المخدرات وما إلى ذلك .

### تصنيف مجالات دراسة الجريمة

هناك طريقة لنحاشي النقاش الحاد الذي أثير حول بؤرة الإهتمام بدراسة الجريمة وهي التي تمثل في تقسيم هذا النوع من الدراسة إلى ثلاثة موضوعات مريضه ، يمكن الإشارة إليها على النحو التالي :

#### ١ - علم اجتماع القانون

وهو يحاول أن يفهم لماذا تعد بعض الأفعال موضوعاً للقانون الجنائي ، بينما لا يعد أفعال أخرى داخلة ضمن نطاق هذا القانون . ويهتم علم اجتماع القانون بكيفية تحسديد بعض التجمعات الاجتماعية المستمرة ، لتوقعاتها السلوكية التي سوف تلقى الإهتمام الرسمي والمعام . إن رمز الإهتمام الرسمي والعام ، لدى الشعوب المتعدنية يترجم في قانون ، ومن ثم ينصب إهتمام دارسي علم اجتماع القانون على أسئلة مثل :

أ - ما هي تلك الخ : دات التي يمكن أن تكون كامنة وراء تعريفات السلوك

بأنه جدير بالإعتراف القانوني ، أو غير ملائم له ؟ وما هي العوامل التي يمكن أن تكون مرتبطة بالتغيرات التي تطرأ على هذه التعريفات ؟ وما هي النتائج التي يمكن أن تترتب على مثل هذه التغيرات ؟

ب - كيف تقوم الجماعة الإجتماعية بعملية سن قانونها الجنائي ؟ وهذا السؤال يبحث على دراسة المحاكم ، والقضاء ، والمحامين ، ودراسة المفارقات في تنفيذ القانون ، ونتائج ومحددات الممارسات المختلفة ، وعتكف المهن والأعمال التي تهتم بصناعة القانون وتنفيذه.

#### ٢ - نظريات مصادر الجريمة (سبب الجريمة)

تهتم مثل هذه النظريات بفهم وتفسير التغيرات التي تطرأ على حالات الجريمة ، وبخصائص الأفراد والجماعات التي تخالف ، ولا تخالف ، للقواعد الخاصة للقوانين الجنائية . وهذه الدراسة تعالج الموضوعات أو المسائل النهجية الكامنة في إكتشاف خصائص المخالفين للقانون ، والضحايا ، وغير المخالفين . فضلاً عن إهتمامها بالنظريات التي وضعت لتفسير الإدماج الفردي في الجريمة ، والمفارقات التاريخية والمقارنة في معدلات أنواع الجرائم المختلفة (١) .

#### ٣ - الدفاع الاجتماعي

وهذه العبارة تشير إلى الإهتمام بما يطلق عليه علم العقاب ، أو د إجراءات التصحيح ، ، أو د الاستجابة المجتمعية . وذلك هي دراسة المقاييس التي تتخذها

---

1 — Manuel Lopez — rey, Crime: An Analytical appraisal, London, Routledge and Kegan Paul, 1970.

المجتمعات ، وتستخدمها في الإستجابة نحو التعديات على ثوقماتها الرسمية العامة .  
والبحث في هذا المجال يهتم بالنائج والآثار الناجمة عن استخدام الأساليب المختلفة  
للدفاع الإجتماعى ، وبالتنيريات التى تخضع على ردود الفعل المختلفة ، وكذلك  
بمحددات ردود الفعل ومحددات نتائجها .

### التجريم الأدب وعلم تجريمه

من العسير أن نقوم بتدعيم التصنيف الثلاثى للإهتمام بالجريمة ، أو لمجالات  
دراستها ، وذلك نظرا لما تتميز به هذه الجـ الانثـ الثلاث من تداخل غلبا بينها .  
ولقد ظهر ميل جديد ، وأصبح أكثر شيوعا عند علماء الجريمة الأمريكين ، منه  
بالنسبة لوملائهم فى القارة الأوروبية ، وهو الذى يمثل فى إدراج نظريات  
سبب الجريمة ، تحت نظريات تعريف الجريمة . وهذا الميل يحول الإهتمام  
من نظريات تفسير مصادر الجريمة ، إلى علم إجتاع القانون ، وهو بذلك يؤكد  
على مسألة أساسية ، هى من الذى يحتظى بقوة تسمية أفعال معينة بأنها إجرامية  
(جنايئة) وفاعلين معينين بأنهم مجرمون ؟

إن هذا التحول الذى حدث فى الإهتمام بالجريمة ، كان له أثره على الافكار  
المتصلة بالدفاع الاجتماعى . وهناك توصية أساسية نجمت عن هذا التحول ، تشير  
إلى أن هناك أفعالا كثيرة يجب أن لا تجرم ، أى أن يرفع عنها التجريم ، بينما  
هناك أفعال أخرى لا بد وأن تجرم . وعلى وجه التحديد ، فلقد ظهرت توصية  
تشير إلى أنه يجب استبعاد ما نسميه بجرائم بلا احتيايا ، من الإهتمام القانونى ،  
فى نفس الوقت الذى يحدث فيه إعراف بأخطاء أخرى لها ضحاياها ، بإعتبارها  
تمثل جرائم . وهناك عدد من العلماء ، يقترح رفع التجريم عن الدهارة ، والزنا ،  
ولإنتاج الصـور الجنسية وتوزيعها ، بل إن هناك من يرجح التقليل من شأن

مرائم معينة : كالإنتحار ، أو محاولته ، والقمار ، والسكر ،  
التشرد .

وفي مقابل ذلك يوجد عدد كبير آخر من الذين يضمنون لإقتراعات مختلفة  
عدد تجريم بعض أنواع السلوك ، وهم يوصون بضرورة تحديد فئات جديدة  
للضحايا ، وحماية هذه الفئات بواسطة تجريم أفعال معينة ما زالت تعد حتى  
لآن قانونية : كالاغسلان ، وتوزيع المنتجات التي تعتبر « ضارة » كالشروبات  
كحولية ، والاسبرين ، والدخان ، وبعض المواد الحارقة ، وبعض مستحضرات  
التجميل . كما أدى ذلك للناخ غير الصحي والملوث الذي تتعرض له الكثير  
من المدن الحديثة ، إلى سن قوانين ذات جزاءات جنائية ضد : الضوضاء ، وتلويث  
بيئة القبار أو الدخان أو الروائح الكريهة ، أو القمامة . وفوق ذلك ، فإن  
الإهتمام بمشكلة زيادة السكان ، دفع بعض الناس إلى المطالبة بتجريم من ينجب  
أكثر من طفلين ، وإصدار قانون بذلك يفرض بواسطة التحقيم الإجبارى ، أو  
الإجساس الإجبارى . كما توجد بالإضافة إلى ذلك كله ، توصيات بتجريم  
الزنا الأدبي البغيض والمفعم بالحقد والكراهية ، وتجريم ممارسة التمييز أو  
الفرقة في المسائل المتصلة بالحقوق العامة : كالإسكان ، والتعليم ، والمهنة ، بسبب  
إعتبارات تصل بالنسب أو النوع ، أو الموطن الأصلى ، أو الدخل ، أو الخلفية  
الإجتماعية .

### الجرمة والسلوك الانحرافى

السلوك الإنحصرافى هو ذلك السلوك الذى لا يمثل للتوقعات الإجتماعية ،  
وعندما يصف عالم الإجتماع نوعا من السلوك على أنه إنحصرافى ، فهو لا يدين  
هذا السلوك أو يرى أنه سيء أو مؤذ ، وهو فى ذلك بخلاف التصور الشائع .

ويمكن أن يكون الإنحراف، من وجهة نظر معينة، أكثر نماذج السلوك دفاعية من الناحية الأخلاقية، فقد يكون إنحراف شخص معين بمثابة إتهام لتوقعات إجتماعية تعتبر في الواقع غير عادلة أو غير ملائمة، وفي هذا الصدد يشير بعض علماء الاجتماع إلى أن مهمة عالم الاجتماع لا تكمن في إستحسان السلوك الانساني أو إدانته، وإنما في فهم الأساس الذي من خلاله يستهجن الناس سلوك بعضهم البعض، وأسباب هذا النوع من السلوك ونتائجه.

وهناك كثير من التعميدات ومظاهر الالتباس والغموض في طريقة توصيل الناس إلى الحكم على سلوك شخص معين بوصفه إنحرافيا. ولذلك فسوف نخصص الآن بضعة أنواع من هذه المظاهر في التمرينات الاجتماعية ( تحديدات المجتمع ) للانحراف :

#### ١ - التسامح

عادة ما تكون هناك منطقة تسامح عام إزاء إخفاق الأشخاص في مسايرة المستويات المثالية. ومثال ذلك أنه إذا فرض المستوى أو المعيار أن يصل العمال إلى مصنعهم، أو الطلاب إلى حجرة الدراسة في ساعة محددة، فإن التأخير لبضعة ثوان أو دقائق في ظرف معين لا يعتبر إنحرافا.

#### ٢ - توقعات الانحراف

في بعض المواقف يكون سلوك الناس موصفا للاستهجان والازدراء إذا كان مسائرا تماما للنموذج أو المثال؛ فالشخص الذي يفرط في امتثاله يجعل الآخرين غير مطمئنين إذا قارنوه بأنفسهم. وهناك مصدر آخر لرفض الامتثال المطلق أو التام، هو تلك الحقيقة التي مؤداها أن الشخص عندما يمثل "أما معيار معين فإنه يتهلك بالضرورة معيار آخر على طول الخط.

## ٢ - صراع المعايير (نسبة الانحراف)

إن تعريف فعل معين بوصفه إنحرافاً مسألة نسبية تحدد بالنظر إلى المقاييس التي على أساسها عرف الناس هذا السلوك. ولذلك فإن ما يكون إنحراف من منظور معين، قد يمثل جوهر السلوك المتفق عليه من منظور آخر. وقد أوضح كوهين، هذه الحقيقة في صدد فحصه لطبيعة الثقافة السائدة عند عصابات الطبقة الدنيا، فالسلوك المفضل في هذه الثقافة هو: العنف، والقسوة، وعدم احترام القانون والشرطة، وأي سلوك آخر يسبب القلق وإندام الطبقاتية أو يزعج السلطات العليا.

ويميل كثير من علماء الاجتماع إلى تأكيد فكرة معينة وهي أنه مهما كان السلوك من وجهة نظر أعضاء المجتمع يعتبر إنحرافاً، فإنه في الحقيقة يمثل لتوقعات جماعة فرعية معينة. ولذلك فإن الاكتشاف الذي يوضح أن كثيراً من المنحرفين يمثلون في الحقيقة لمعايير جماعة فرعية معينة - أدى إلى نتيجة معينة وهي أن الانحراف يجب أن يعرف دائماً عن طريق الإشارة الدقيقة إلى « من هم هؤلاء الذين أصابهم الانحراف بنجية أمل في توقعاتهم ؟

## ٤ - التغاضي عن الانحراف

ليس من الواضح تماماً ما إذا كان الانحراف كما يدركه العامة، ينطوى أساساً على فعل الانحراف ذاته أو على الحقيقة التي من خلالها حدث التورط في فعل الانحراف. وفي الحقيقة أنه يمكن التسامح بقدر كبير في الانحراف طالما أنه قد حدث سرا ودون علم الهيئات المسئولة عن توقيع الجزاءات. وقد كتب « بولندر » عن وجود « البهر وفرطانية الزائفة أو المضللة » بالمنع،

التي قصد بها وجود مجموعة قواعد (كقاعدة منع التدخين مثلا) وضعت لكي يحث على الناس ، ويحدث ذلك بعيداً عن أعين المشرفين . وفي نطاق العلاقات الجنسية ، من المفهوم تماماً أن البالغين غير المتزوجين وليدوا أطفالاً ، وأن علاقاتهم الجنسية العنصرية أو المثلية تعتبر مسائل خاصة بهم وحدهم طالما أنهم لم ينتهكوا القوانين بطريقة مكشوفة وعلنية ، ولم يظلموا الآخرين على ما يفعلونه .

وتعبيراً عن الميل إلى التفاضل عن الانحراف كلما كان ذلك يمكننا أننا نجد أن بعض الهيئات المشتركة تعمل على إيجاد شكل من أشكال المساومة مع المنحرفين الواعين في دائرة اختصاصها . فقد لا يتدخل رجل الشرطة في شئون الخارجين على القانون : كالبغايا والقصص ، ومدمني الكحوليات . وهناك مفهوم شائع يعني أن رجل الشرطة الذي يدير ظهره للانحراف يكون مرتشياً ، لأن المنحرفين يدفعون له قدراً من المال لكي يتركهم ويتفاضل عما يفعلونه . على أن المساومة قد تكون أكثر النواء من طريقة دفع النقود المباشرة فقد يكافئ المنحرف رجل الشرطة عن طريق جملة في وضع مطمئن باستمرار ، فلا يرتكب الجرائم الكبرى أو العنيفة التي لا بد وأن تعرض رجل الشرطة لمحاسبة رؤسائه : وتضمنه أمام مسؤوليته المباشرة .

من الواضح إذن أنه على الرغم من أن النداء العام يوجه إلى رجل الشرطة لكي يدعم القانون والأمن العام ، فإن هذا الشخص يتوقع بأن يدعم النظام عن طريق منع أو مقاومة الانحراف العنيف أو المشكوف في منطقة اختصاصه ، وأن الإجماع التسامحي نحو انتهاك القانون قد يكون شرطاً ضرورياً لتدعيم هذا النوع من النظام أو الأمن العام . ومثل هذه النظرة تكشف لنا لماذا تنجح معظم



الاعمال الوحشية للشرطة ، ضد الاشخاص الذين ينسبون في الاضطرابات  
والتوضي في الطرق الباءة وعن طريق القيام بأفعال تلفت أنظار الجمهور إلى عدم  
قدرة الشرطة على تدعيم الأمن وهذا يدعونا أن نقول إن هذه الإستجابات توحى  
إننا أنه يوجد تسامح في الانحراف بقدر ما يكون مستترا عن أنظار الجمهور .

#### ٥ - تبريرات الانحراف :

على الرغم من أن بعض الافعال يعتبر من الناحية الفنية بمثابة تمديدات على المعايير ،  
إلا أن هذا التمدد يمكن النظر إليه باعتباره أن الموقف الذي تم من خلاله  
برره . وفي بعض الأحيان تمثل التبريرات أفكاراً متفقة عليها عموماً عن الظروف  
الخاصة التي تجعل السلوك محل موافقة ، بينما قد تكون هناك ظروف أخرى يصبح  
فيها نفس هذا السلوك إنحرافياً . ومثال ذلك أن هناك قانوناً غير مدون يسمح  
بقتل الرجل الذي وجد وهو يمارس حريات جنسية مع زوجة المقتول ؛ كذلك  
يسمح مبدأ الدفاع عن النفس بأداء أفعال عدوانية غير مسموح بها في الظروف  
العادية .

على أن ، ماتزا ، أشار إلى وجود فرق بين التبرير القانوني للانحراف ،  
وبعض الأفكار الأخرى المعروفة عن إمكانية تبرير الانحراف في مصائب الجناح مثلا .  
ففي مسألة الدفاع عن النفس ، يحل القانون إلى إدعاء أن السلوك المدون أمر  
مسموح به في حالة واحدة فقط ، وهي إذا لم يكن هناك طريق آخر غير ذلك  
أما بالنسبة لعضو المصيبة الجانحة فإن أي طريق يسلكه يمكن النظر إليه بوصفه  
إنحرافياً . أما من وجهة النظر الأخلاقية للمصيبة ذاتها ، فلك شخص حق الدفاع  
ضد أية محاولة عدوانية ، ولذلك يمكن أن يوصف عضو المصيبة في هذه الحالة بأنه  
مدافع عن نفسه ، بينما تنظر إليه السلطة الرسمية بوصفه جانحاً ، إذ أن الدفاع عن

النفس في وجهة نظر الجانح ، يكون فعلا جانحا مهدداً للامن العام من وجهة نظر السلطة . ويوضح هذا الموقف نقطة هامة عن التبرير : فهو يشبه الإنحراف ذاته ، في أنه نسي بالقياس إلى المستويات الأخلاقية لهؤلاء الذين يصدرون الاحكام على السلوك .

### نماذج السلوك الانحرافي :

توجد مجموعة نماذج للسلوك الانحرافي يطلق عليها عبارة « انحرافات من المعايير تتميز بأنها مستهجنة بشدة » . هذا ، وتنطوي المناقشة التالية على وصف مختصر لكل نموذج من هذه النماذج ، وطبيعة المعايير المتصلة به ، وبعض تعريفات المصطلحات الهامة التي تعتبر ضرورية بالنسبة لفهم كل نموذج منها .

إن بعض علماء الاجتماع تمودوا استخدام مصطلحات متشعبة مثل : « سوء التوافق الاجتماعي » ، « اللا اجتماعي » ، و « المضطرب » ، و « الشاذ » ، و « دور المريض عقليا » ، و « المنحرف جنسيا » ، و « الجانح » ، دون تحديد المعايير التي تقدر الانحراف . فتعريفه المفرط في شرب الخمر والمدمن مثلا ينطوي على معايير ، مثل مقدار الخمر ، والهدف من الشرب ، وممناء ، والمعوق الاجتماعي للفرد ، ودرجة المعجز عن التحكم في الذات . (١)

### ١ - الجناح والجريمة

تعتبر المعايير القانونية من بين المعايير التي يمثل انتهاكها أو مخالفتها خروجاً

( ) أنظر في ذلك :

هل تحدد التسامح في المجتمع مهابات درجة التمايز داخله . ومن أجل تأكيد أهمية هذه المعايير وإجبار الناس على الامتثال لها ، توجد مجموعة عقوبات تحددها الدولة . هذا ، وتمثل القوانين درجات مختلفة من التسامح إزاء السلوك الخارج عن القانون ، فبعض المعايير القانونية التي تحرم سلوكا معينا ، تدعم بواسطة كل أقسام المجتمع تقريباً . ومن ثم فإن السلوك موضع النظر يعتبر أساسياً لرفاهية الجماعة ، بينما تعتبر المعايير المنضمة في القوانين الأخرى ذات تدعيم أقل ، فسلوك إنحراف مثل : القتل ، أو الممارسات الجنسية الشاذة بين الشقيان أو الزنا ، قد يكون موضع الإستهجان الشديد . بينما يوجد سلوك آخر يعتبر مستهجناً من الناحية القانونية ، ولكنه أقل إستهجناً من جانب المجتمع أو الجمهور . هذا ، وعلى الرغم من أن الناس يختلفون بصدد صدق المعايير القانونية الفردية ، إلا أنه يوجد ثمة اتفاق على الحاجة إلى « الخضوع للقانون » بوجه عام .

ويمثل معظم السلوك الإجرامى صراعاً بين معايير الجماعات الخاصة أو الأفراد ، والمعايير التي يمثلها القانون . ذلك لأن معظم ما يتصل : بمنح الأحداث ، والهدارة المنظمة ، وتجارة المخدرات ، والجنسية المثلية ، يعتبر منبثقاً عن نمو في الجماعات الفرعية التي قد تخفى بمعايير مختلفة عن بقية المجتمع وإن كان أعضاؤها يتسكنون فيزبقياً ببقية المجتمع . وتمثل معايير الجماعات الفرعية التي قد تتعارض مع المعايير القانونية في قواعد جماعات السن ، أو الطبقات الإجتماعية ، أو المهن أو الجوار ، أو الأقاليم .

وهناك بعض نماذج من الأخطاء أو الذنوب غير متضمنة في إحصاءات الجرائم العادية ، وهي تنطوي على الجرائم المهنية ، أي الجرائم التي ترتكب بصدد مهنة رسمية ، وخاصة إذا كانت ذات مكانة عالية ، مثل مهن الباقية للبهلاء ، فجرائم

اليافة البيضاء (أو الخاصة) تمثل تعدييات أو مخالفات للقوانين بواسطة هؤلاء الذين يحتلون مراكز عالية كرجال الأعمال، وأصحاب المهن الفنية العليا، ورجال السياسة، في علاقاتهم بمهنتهم. على أن مخالفاتهم للقانون لا تدرج عادة ضمن «الجرائم» ومع ذلك فإن تأثيرها على المجتمع ككل قد يكون أكثر خطورة من جرائم أخرى عادية أو منطقية.

أما الأفعال المضادة للمجتمع التي ترتكب بواسطة أشخاص تحت سن معينة أقل من الثامنة عشر تقريبا، والتي تمثل تعدييات على الشخص أو المجتمع فمن تصنف بوصفها «جناحا» للأحداث،. وعموما لا يعاقب «الجانحون» بواسطة القانون. الجنائي وإنما يعاملون بوسائل أخرى، فالأفعال غير الإجتماعية التي يرتكبها الأحداث، لا تنطوي على تلك التي تعتبر جرائم في حالة إذا ارتكبها الراشدون وحسب، وإنما تنطوي أيضا على ذنوب أو أخطاء أخرى كثيرة كالغروب من المدرسة، والتخريب والتغريب المتعمد.

## ٢ - السلوك الجنسي المثل:

يمثل السلوك الجنسي المثل علاقات جنسية مع أشخاص من نفس النوع، أي بين ذكور وذكور أو إناث وإناث. ففي المجتمعات الأوروبية الغربية كلها تقريبا وفي أجزاء أخرى من العالم، تمارس الأفعال الجنسية المثلية بين الراشدين، وينظر إليها بدرجات متفاوتة بوصفها غير ممتثلة. ومن الناحية المعيارية يعتبر هذا السلوك غير ملائم. هذا، ويعتمد الإتجاه السلبي نحو الجنسية المثلية - إلى حد ما - على النظرة التي مؤداها أن الإتصال الجنسي العبري ضروري للانجاب، وهو إذن متصل بميكانيزمات نظامية تعزز الحمل، وتربية الأطفال.

### ٣ - الدعارة :

الدعارة هي اتصال جنسى يمارس على أساس غير شرعى ، وغير مرتبط بشخص معين ، في نفس الوقت الذى يتميز فيه باللامبالاه العاطفية . وهذا ، ومعتبر نشاط الدعارة مستهجنا في كل المجتمعات تقريبا ، ولكن هناك درجات من التسامح سائدة في معظم أنحاء العالم . ويعارض هذا النشاط نظرا لمجموعة عوامل ، وهي : أنه اتصال جنسى غير شرعى ، وأنه يمثل إجماعا نحو النظر إلى المشاركة الجنسية بوصفها نشاطا تجاريا تسوده اللامبالاه العاطفية ، هذا فضلا عن أثره أيضا على النساء اللاتي يشاركن فيه ، وتهديده للصحة العامة من خلال نقل الأمراض المعدية ، كما أنه يهدد الأخلاقيات العامة باعتباره تصبح صورة من الإغواء الجنسى المكشوف .

### ٤ - تعاطى المخدرات :

إن تناول أو تعاطى : المورفين ، والهيروين ، والأفيون ، والكوكايين ، والماربهوانا يعتبر إنحرافا عن المعايير الأخلاقية أو القانونية في كثير من بلدان العالم إذا كان التعاطى يتم خارج نطاق الأهداف الطبية أو العلاجية . ويعتبر تعاطى العقاقير مستهجنا لأن معظمها يتخذ صورة العادة ، كما أن إستهلاكها يمثل إما إلى الإقلال من النشاط العقلى أو الفيزيقي ، أو إلى الإفراط في مثل هذا النشاط . وعلاوة على ذلك ، قد يصبح إدمان العقاقير مكلفا للشخص الذى يستمر فيه لمدة طويلة ، ولذلك فإن بعض المدمنين يرتكبون السرقة أو يتورطون في الدعارة لكى يوفر من مصدرا ماليا لتدعيم عاداتهم أو إشباع رغبتهم في الإدمان .

## ٥ - ادمان الخمر :

عندما يستخدم الكحول أو يستهلك لأغراض متصلة بالمرح . والنسيلة والإحتفال ، في المجتمعات الأوروبية والأمريكية بوجه خاص ، فإنه يسمى التناول الإجتماعي أو المنضبط . والشخص في هذه الحالة يعتبر قادرا على التحكم في شربه ، ونادرا ما يصبح مخمورا أو يصل إلى درجة السكر أما الشاربون الذين ينحرفون عن معايير نماذج الشرب الثقافية ، فإنهم يعتبرون مدمنى خمر .

ويتناول المدمنون الخمر ، المواد الكحولية لأغراض السكر ، فيستهلكون منه مقادير كبيرة كما أنهم يقبلون على الشرب بإفراط . ولذلك فإن المدمنين هم هؤلاء الذين يشربون بكثرة ، ويتضح ذلك من معيار : الوضع ، والكم في استهلاكهم للكحوليات ، وأيضا من تناولهم للخمر في أوقات غير عادية وأماكن غير عادية ومخصصة للشرب . إن مثل هذا الأقبال المفرط على الشرب ، يعيل إلى أن يدمر علاقاتهم الشخصية في أسرهم ، والجماعات المهنية لهم ، والجماعات الإجتماعية كلها ومدمن الخمر عاجز عن التحكم في ذاته بصفة متسقة فهو لا يستطيع منع ذاته من البدء في الشرب فضلا عن أنه عندما يشرب لا يتمكن من التوقف أو الاكتفاء بقدر معين . وهناك نوع من المدمنين الذين يعيشون من أجل أن يشربوا ويشربون من أجل أن يعيشوا ، أى أن حياتهم أصبحت قائمة على الشرب .

## ٦ - الاضطرابات العقلية :

ينبغي النظر إلى الاضطرابات الذهنية أو العقلية في حدود المعايير التي كانت موضع مخالفة ، والسياسي الإجتماعي الذي حدثت فيه . إذ أن إنتهاك القاعدة في حالة الاضطرابات العقلية يسمى ، مخالفة قانونية للقاعدة ، بوصفها متميزة عن

نماذج المخالفات الأخرى . والمقصود بالمخالفات الثانوية ، أية مخالفة تعتبر نتيجة لطروف أخرى ؛ ومابقا لهذه النظرية ، توجد معايير عديدة تطبق على الجريمة ، والإخراقات الجنسية ، والشرب ، والمعاملات السيئة ، أما ما يعتبر « ثانويا » أو « راسبا » فليست له تسمية محددة . ومن ثم ، فإن التعديات أو المخالفات التي تسمى إضطرابات عقلية تنطوي على : الهروب من الاحتكاك بالآخرين ، والسلوك القهري ، والوساوس ، والمزاج المتقلب . هذا ، ويحدد بعض المضطربين عقليا ، صعوبة في الاتصال بالآخرين ، والمشاركة في المعايير الاجتماعية ، ومع أهداف الآخرين في مواقف معينة . وكل مجتمع يسمح بمستوى معين من السلوك وقدر معين من التساهل ، ولكن الاضطرابات العقلية غالبا ما تتعدى كل حدود التسامح .

وقد جرت العادة على أن يصنف الأطباء النفسيون الاضطرابات العقلية إلى :  
ذهان ، وعصاب ، الأول هو المرض العقل ، والثاني هو المرض النفسي .

#### ٧ - الانتحار :

هناك عدد من الأشخاص في كل الحضارات ، يجهز على حياته كل عام . وقد تكون هناك مشاهير للتعاطف لإزاء المشكلات الشخصية في بعض حالات الانتحار ، ولكن هذا التعاطف لا يمثل إستحسانا . وجدير بالذكر أن المعايير التي تمارس الانتحار لها خلفية تاريخية طويلة ، تنطوي على اتهامات قوية ضده في المذاهب الدينية المختلفة . وهناك عامل آخر يتمثل في النظر إلى المنتحر على أنه نكسر الجليل أو لم يعترف بالنعمة الإلهية ، فضلا عن أنه نكسر جميل الأسرة . وقد كانت هذه الصورة الكاملة والمتطرفة من الهروب الاجتماعي ، موضع اهتمام العلماء الاجتماعيين وآخرين غيرهم عن إعتباروا الانتحار مرتبط بموامل اجتماعية وجماعية .

## ٨ - الصراعات في الأدوار الزوجية والأسرية

نعرف كل المجتمعات بأهمية الزواج والعلاقات الأسرية ، وعلى الرغم من وجود مفارقات كبرى في الانساق الزوجية والأسرية ، فمن المعروف هوما أن الزواج (والعلاقات الأسرية) تحظى بدرجة عالية من الدوام ، وأنها قادرة على الإيفاء بتوقعات أطراف الزواج . هذا ، ويمكن أن يستمر الزواج وتستمر معه الأسرة ، عندما تنجز الأدوار - توقعات الأعضاء على نحو مرض ، وإذا تمت الصراعات داخل الزواج أو الأسرة ، فإن ذلك يهدد كيانها .

هذا ، ويعتبر الانفصال ، والحجر ، والطلاق بمثابة درجات متفاوتة من التفكك الأسري التي تكون مستهجنة في كل المجتمعات وينطبق ذلك أيضا على مظاهر سلوكية أخرى جزئية كضرب الزوجة مثلا ، أو مختلف صور العنف الفيزيقي الأخرى . وكلما تقدم البحث العلمي ، اتسع مجال مفهوم سوء التوافق الزوجي ؛ وهوما ، فإنه ينطوي على ما يلي :

(١) تلك المواقف التي تقل فيها مظاهر الإشباع الماطفي والوجداني بين الزوجين بوجه خاص وبين أعضاء الأسرة جميعا بوجه علم إلى الحد الأدنى .

(٢) انخفاض درجة الإعتماد المتبادل بين الزوجين .

(٣) عدم الاشتراك في عملية الإشباع المتبادل ، وفي إتخاذ القرارات .

وعندما تترجم هذه المظاهر ، فإنها تشير إلى اللامبالاة ، وعدم الإشباع وعدم التكافؤ بين الأطراف الزوجية ، ومن ثم نمد كلها مظاهر تشير كل إلى الانحراف عن السلوك المتوقع بين طرفي الزواج .

ومن الواضح أن المدى الواقعي لتصدع التفاعل في الوضع الأسري أو



الزراحي ، لا يمكن أن يحدد تحديداً دقيقاً. وعموماً ، إعتبرت معدلات الطلاق كمؤشر موضوعي للمدى صراعات الدور داخل الزوجات ، ولكن هذه المظاهر المختلفة لا تنكفي و-دها للإشارة إلى صراعات الدور داخل الأسرة والزوج ، حيث أشارت الدراسات التي أجريت على أشخاص متزوجين إلى أن نسبة لا بأس بها من الزوجات في عينات عديدة ، غير موفقة أو سعيدة على الرغم من أن الزواج لم ينته بعد به ورقة الفيزيقية أو القانونية .

#### ٩ - صراع الدور والمكانة في سن الشيخوخة

واجه الشخص في سن الشيخوخة ضرورة إجراء توافقات ، حتى تكون توقعاته وتقييمه لأدواره الاجتماعية ، متسجمة مع توقعات وتقييم من يتفاعل معهم . إن دور المسن لم يتحدد بعد تحديداً دقيقاً في المجتمع المعاصر ، وغالباً ما يعاني الشخص المسن من صراعات عندما تكون توقعاته قائمة على أدوار كانت ملائمة بالنسبة له من قبل . وكثير من المسنين في المجتمعات الحديثة يعتبرون غير سعداء في حياتهم اليومية ، فضلاً عن شعورهم بالاحباط في علاقتهم مع الأشخاص الآخرين . وبقدر ما يكشف -لوك الشخص المسن عن أدوار مناصرة تمتع غير مشبعة له والمجتمع ، بقدر ما يحتمل ذلك إنحرافاً . ولكن تعريف السلوك الإنحرافي عند كبار السن بالاعتداء على هذه التنازه لم يصل بعد إلى الإكتمال ؛ وهذا ، ويمتد التوصل إلى قضية أكثر دقة مهمة صعبة للغاية ما لم تتحدد مكانات وأدوار السن في المجتمع الحديث تحديداً واضحاً .

#### ١٠ - التمييز ضد جماعات الاقلية

إنبثقت مجموعة معايير متصل ببعض حقوق الأشخاص بغض النظر عن عنصرهم أو أصلهم العرقي والثقافي ، وكان ذلك في السنوات القليلة الماضية .

واشتملت هذه المبادئ على العدالة السياسية ، وتكافؤ الفرص لتحقيق النجاح الإقتصادي والسياسي ، وحق التعبير عن المعتقدات الدينية الشخصية ؛ وقد اشتمل إعلان حقوق الإنسان على هذه المبادئ وأعلن بواسطة هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٨ .

ولذلك ، عندما توضع جماعة معينة في مكانة دنيا بسبب العنصر ، أو الدين ، أو السلالة فإن هذا الفعل يعتبر « تمييزا » أو « تفرقة » . وهو يتخذ صورا عدة تمتد إلى مجالات مختلفة : كالوظائف العامة ، وإدارة العدالة ، وفرص العمالة والعمل والتعليم ووسائل الإعاشة والإسكان ، وكل صورة أخرى من صور المشاركة الإجتماعية . وللمعايير الإجتماعية والقيم التي تعيد التمييز ، تاريخ طويل ، إذ أنها تعتبر منبثقة عن جماعات ثقافية فرعية عديدة في بعض الفترات التاريخية أو بعض المراحل ، بل إنها كانت تدعم في بعض الأحيان بواسطة القانون ذاته .

#### مصادر السلوك الانحرافي (١)

لقد جاءت التفسيرات البيولوجية للانحراف متأخرة بالنسبة لمجموعة التفسيرات الأخرى السابقة عليها . ومنذ قرون عدة ذهب رجال اللاهوت إلى اسناد السلوك الخاطئ إلى قوى خارقة للطبيعة تعمل من خلال فرد معين ؛ ثم ظهرت بعد ذلك التفسيرات البيولوجية التي ترجع الانحراف إلى خصائص خلقية وراثية في الشخص المنحرف ، فمالم الإجرام الإيطالي « لومبروزو » مثلا يعتقد أن المجرم ضحية بيئة الحظ لوراثته سيئة ، وهو يمثل إرتدادا إلى التكوين الفيزيقي

---

(١) انظر :

ساميه محمد جابر ، الانحراف الإجتماعي بين نظرية علم الإجتماع والواقع الإجتماعي ؛ الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ١٩٨١ .

والأخلاقي للرجل البدائي ، الذي يفترض أن يكون محرما بالوراثة . وفي القرن العشرين تأثر علماء النفس بأراء فرويد عن نظرية التحليل النفسي ، فعمدوا تفسيرات تؤكد الشذوذ السيكولوجي لمؤلاء الناس الذين يرتكبون أخطاء .

وفي مقابل هذه التفسيرات لعوامل وأسباب الانحراف ، وجه علماء الاجتماع أظارهم إلى قضية كبرى وهي أن السلوك الانحرافي يعتبر فعلا إجتماعيا ، وكالرا متفقين في ذلك مع دوركيم عندما قال إن الظواهر الاجتماعية من أى نوع يجب أن تفسر بظواهر إجتماعية أخرى ، ولا يمكن تفسيرها بالرجوع إلى ظواهر سيكولوجية أو بيولوجية أو أية ظواهر أخرى غير إجتماعية . ومعنى ذلك بعبارة أخرى أن عالم الاجتماع استحدث مدخلا جديدا لتفسير الانحراف ، عن طريق دراسة لإرتباط معدلات الانحراف المتعدد الأنواع ، بإختلاف الظروف في التنظيم الإجتماعي .

على أننا نجد وراء هذا الإتفاق الأساسي حول تفسير الانحراف في ضوء تبين الظروف الاجتماعية ، إختلافا وتباينا بين علماء الاجتماع حول أفضل الأساليب أو التوجيهات العامة التي يمكن إستخدامها في تفسير الانحراف . وسوف نهم هنا بعرض ثلاثة مداخل أساسية في تفسير العوامل الاجتماعية التي تدفع السلوك الإنحرافي أو تمنعه وتعرفه .

### مدخل اللامعيارية ( فقدان المعايير )

تمثل إحدى التوجيهات الكبرى لتفسير الانحراف ، في فكرة تشير إلى أن الظروف الاجتماعية قد تكون محيطة لبعض الناس لدرجة أنها تدفعهم إلى مسالك إنحرافية . وفي هذه الحالة ينظر إلى السلوك الانحرافي بوصفه نوعا من التوافق أو التكيف الشخصي إزاء هذه الظروف المحيطة .

ويرجع مدخل « اللامبيارية » في تفسير الإنحراف إلى دراسة دوركيم للإنتحار ، التي نشرت الطبعة الأولى منها عام ١٨٩٥ . ومن بين المفارقات في معدلات الانتحار التي جذبت إنتباه دوركيم نوع خاص من الارتباط بين معدلات الانتحار في بلد معين والتقلبات في مستوى الرخاء الاقتصادي لهذا البلد . بهذه الصورة يمكن فهم تلك الزيادة التي طرأت على معدلات الانتحار في فترات الركساد الاقتصادي ، طالما أن الاحباط أو الشقاء قد وجد بسبب خيبة تلك الآمال التي شكلت في أوقات أكثر رخاء . وقد تكشف الأحكام العامة أو المعلومات العادية عن ضرورة انخفاض معدلات الانتحار في سنوات الرخاء الشديد وعندما يصبح الناس محققين لرغباتهم الاقتصادية . بينما الواقع أن معدلات الانتحار ترتفع كذلك في فترات الرخاء الشديد ، ومن خلال تفسير هذه الحقيقة ، تطور مفهوم دوركيم « اللامبيارية » و « الانتحار اللامبياري » .

واللامبيارية هي حالة من عدم الاشباع تنجم عن الاحساس بالتعارض بين التماس ومستويات الطموح من ناحية ، والوسائل المتاحة لتحقيق هذه المستويات من ناحية أخرى ولا يقصد بذلك أن قدر الوسائل المتاحة أمام الشخص - ثروته مثلا أو قوته السياسية - هو الذي يحدد مستوى إشباعه ، بل إن إحساسه بالرخاء أو الكساد بالنسبة لما يريد هو . ففي فترات الرخاء الاقتصادي العظيم ، قد يكون عند الناس بوجه عام ثروة أكثر ، ولكن الروح المعنوية السائدة ، قد تعني أن الناس أقل رضا عن الواقع بهذا المستوى الاقتصادي الرفيع لأنهم يعملون دائما على تصعيد مستويات طموحهم الشخصية .

وقد استخدمت فكرة عقدان المعايير أو الأفكار المرتبطة بها ارتباطا وثيقا لتفسير كثير من ضروب السلوك الانحرافي . حيث طبق ميرتون هذا الاتجاه في بحثه

عن فقدان المعايير بوصفها يرتبط بالسلوك الانحرافى في الولايات المتحدة، وهو يلاحظ وجود اتجاه نحو فقدان المعايير في المجتمع ككل، فقضية النجاح أو الكسب في أمريكا والتي تدعى مثلاً أن كل فنى يمكن أن يكون رئيساً، تؤدي إلى تأكيد كبير على الاستمرار في التفوق، أكثر من التأكيد على الامتنان للمعايير والوسائل المتاحة لتحقيق النجاح. وفي مجتمع مثل هذا، لا يكون الشيء الهام هو كيف يؤدي المرء دوره، وإنما هل سوف ينجح في النهاية أو يفشل.

ومن شدة هذا التأكيد على النجاح، يحاول الناس بوضوح أن يصلوا إلى مستويات طموحهم حتى عن طريق الغش إذا كان ذلك ضرورياً. فالأطفال الذين يواجهون ضغط شديد من جانب آبائهم في مرحلة الانجاز الدراسي، يلجأون إلى الغش في إمتحانات المدرسة. وعلى الرغم من أن جميع الأشخاص في المجتمع يشعرون بهذا الضغط نحو الغش، فإن شدة هذا الضغط تزداد إزاء هؤلاء الذين لا يتمتعون إلا بالفرص القليلة النادرة لتحقيق النجاح من خلال وسائل مشروعة: كأعضاء الطبقة الدنيا مثلاً، الذين يفتقرون إلى المال، والتعليم الملائم، والرموز الأخرى التي تشير إلى النجاح الإجتماعى، أو متطلبات هذا النجاح. فالانحراف الإجرامى يمكن أن ينظر إليه كاستجابة نمطية من جانب الطبقة الدنيا نحو فقدان المعايير المجتمعى شامل، وكثير من الانفعال الإجرامية، كالسرقة والابتزاز والتهرب تستهدف الحصول على الثروة أو القوة بوسائل غير مشروعة. ولذلك، فإن ندرة الفرص المشروعة تدفع الشخص في الطبقة الدنيا إلى أن يكون أكثر عرضة لاستخدام الوسائل غير المشروعة، على حد نفسه مبرتون.

وقد وضع د كوهين، أهمية مشابهة للضغط الذى يحدثه فقدان المعايير تجاه

الطبقة الدنيا، ولكنه وصف إستجابة مخالفة تماما للإحباط . فقد كان كوهين يشبه ميرتون في أنه كشف عن أن أشخاص الطبقة الدنيا يملكون بتجربة تناقضية بين مستويات طموحهم ، وإدراكهم لفرصهم الواقعية المشروعة ، غير أن الإستجابة التي سجلها كوهين لم تكن إستجابة إجرامية من ذلك النوع الذي وضعه ميرتون . وإنما نظر إلى فقدان المعايير باعتباره متضمن في « الثقافة الخاصة للعصابة » ، وأنه موقف من جانب أعضائها ضد السلطات المستورقة . إن الفئتين في الطبقة الدنيا يمر بتجربة « إحباط المكانة » وتشجعه عصابته على التعبير عن عداوته إزاء عالم الطبقة الوسطى المكون من المدرسين ، ورجال الشرطة ، الذين يمثلون المجتمع الذي سبب هذا الإحباط .

وعلى الرغم من أن نظرية فقدان المعايير في تفسيرها للسلوك الإنحرافي ، تعتبر معقدة وخصوصا في إلقاء الضوء على بعض أنواع الجناح في الطبقة الدنيا ، إلا أنها تبرز بعض الدعاوى المشكوك في أمرها بعدد موقف الأشخاص في الطبقة الدنيا . لأنها تفترض أولا أن الأشخاص في الطبقات الإجتماعية الدنيا يحددون لا أنفسهم نفس مستويات الطموح التي يسعى إلى تحقيقها أعضاء الطبقات الأخرى . على أن هناك دراسات عديدة أجريت على الطبقة الدنيا تكشف عن أن هذا الافتراض لا يعبر عن الواقع ، وأن أشخاص الطبقة الدنيا يميلون إلى تحديد مستويات أكثر واقعية لهم تتلاءم مع فرص الحياة التي يعيشونها .

وهناك افتراض آخر واضح من نظرية فقدان المعايير ، يتمثل في أن الناس الذين واجهوا صعوبات في تحقيق مستويات طموحهم من خلال الوسائل المشروعة قادرون على استخدام الوسائل غير المشروعة لإيصالهم هذه الآمال . والحقيقة كما أشار كل من كلاوارد وأوهلين أن هناك مفارقات بين الفرص المتاحة لاستخدام الوسائل غير المشروعة في تحقيق النجاح ، ولذلك فإن الأشخاص في الطبقة الدنيا .

حق وإن كانوا أكثر الناس إحباطاً - إلا أنهم قد لا يجدون أنفسهم في موقف يسمح لهم باستخدام الوسائل غير المشروعة .

وقد اعترف كل من دكلارد ، و د وأهلين، أيضا بفكرة بناءات الفرصة غير المشروعة في ملاحظاتهم أن المصائب المنحرفة لا تأخذ كلها صورة التحدى والسلبية ، والتفرد بدون توجيه سببي للمصائب ، ويعتبر ذلك نقداً لأكوهين . فبعض المصائب تعتبر إجرامية في طبيعتها ، وهي تستخدم نشاطها لكي تزود ذاتها بالخطط والوسائل الاخرى غير المشروعة . وهناك مصائب أخرى تنتظم حول ممارسة رذائل محرمة كادمان المخدرات ، ممارسة السلوك الجنسي السرى . أما اختلاف الاستجابة تجاه فقدان المعايير والذي يتمثل في اتخاذ صورة أو أخرى من الصور السابقة ، فقد يعتمد على عامل الفرصة ، وهو الطرف المتاح للممارسة نشاط غير مشروع من نوع معين وفي مجتمع معين .

#### متدخل الثقافة الفرعية :

ويؤكد المدخل الثاني إلى تفسير الانحراف ، النظرة التي مؤداها أن السلوك الانحرافي سلوك سوى من التاحيتين السيكولوجية والسوسولوجية ويذهب أنصار هذه النظرة ( والذين يميلون إلى انتقاد نظرية فقدان المعايير ) إلى أن السلوك الانحرافي ، سوى سيكولوجيا لأن المنحرف لا يختلف في شيء عن الأشخاص الا سواه لكي يكونه مخفاه ، سيكولوجيا . ويعتبر سلوكه سويا - سويولوجيا - لأنه على الرغم من كونه منحرفا من وجهة نظر المجتمع الكبير ، فهو ممثل للسلوك في الدائرة الاجتماعية الأكثر تعديدا ، أو الثقافة الفرعية التي يعيش فيها ويستمد منها الدعم الجماعي لنشاطه الانحرافي .

ويمكن التحقق من بعض مبررات هذه النظرة إلى الانحراف عن طريق

فحص نتائج التجارب التي أجراها ذلك ، على الضغط الجماعي والتي تكشف عن أن الفرد يجد تعزيزا وتدعيا لانحرافه كلما عرض على أشخاص آخرين يشبهونه في انحرافهم عن المجتمع ، ويمدونه بتبرير أخلاقي لسلوكه الانحرافي .

إن هذا المنظر إلى الانحراف يفرض على عالم الاجتماع أن يضع في اعتباره ظروفًا اجتماعية مؤدية للانحراف . تختلف تماما عن تلك التي أكدها أنصار نظرية فقدان المعايير . أما المتغير الأساسي في تحديد من الذي سوف يصبح منحرفا ، فهو تعرض الأشخاص الفارقي لتأثير الثقافات الفرعية الانحرافية . وطبقا لهذه النظرة ، يميل سكان المناطق المنخفضة إلى معدلات عالية في أنواع عديدة من الانحراف ، لا بسبب الظروف المحيطة بالحياة في هذه المناطق والتي قد توصف بأنها تفسد وإنما لأن عدد الثقافات الفرعية الانحرافية التي تميل إلى الإزدهار كنتيجة للتفكك الاجتماعي ، التسيب (الفشل في تطبيق القانون مثلا) يوجد في مثل هذه المناطق . ومناطق الجناح ، تعتبر أجزاء من المدينة تعرض من فيها لمؤثرات انحرافية أكثر ، ومن ثم ، فإن مدخل الثقافة الفرعية يؤكدها عامل الارتباط الفارقي لإناس مختلفين ، بتأثير الثقافات الفرعية الانحرافية .

وهناك تدليلات وإضافات زيدت على معنى الارتباط ، لكي يتلاءم مع واقع المعدلات الفارقة أو المتباينة للانحراف . غير أن مجرد الإقاصم في منطقة الجناح لا تعتبر كافية لكي تنتج انحرافا ، طالما أن معظم الذين يعيشون في مناطق ذات معدلات مرتفعة في الجريمة ، ليسوا مجرمين . فكثير من الأسر في مثل هذه المناطق تهتم بالحيلولة دون الصعوبة التي لا يبتاعها ، وهي تقوم بجهود معنوية لإبعادهم عن العصابات ، وإدماجهم في روابط غير جناحية كالمدرسة مثلا . وعندما تذكر تلك الحقيقة نرى مؤداهما أن الناس يختارون الالتزام بجماعات مختلفة ذات درجات متفاوتة في الجناح فارت العاملين الهام في تحديد



الإنحراف قد لا يكون الارتباط الفارقى بأى معنى فيبقى ، وإنما يكون التوحد الفارقى للأشخاص مع جماعات مختلفة أو بؤثرات إجتماعية متباينة حولهم .  
وقد وجهت مجموعة انتقادات إلى التفسيرات الثقافية الغربية للانحراف ،  
نشير إلى إثنين منها :

**الاولى :** تشير إلى أن العلاقات السببية بين الانحراف والارتباط بالمنحرفين الآخرين ، تعتبر في الحقيقة قضية عكسية لما اقترحتة النظرية من علاقة . فبالنسبة لصيغتين منحرفين ، أو مصدحون معروفين إجتماعيا بأنهم كذلك ، ثم يرفضهم المجتمع بعد ذلك بوصفهم غرباء ، فيندفعون نحو البحث عن مصاحبة غيرهم من الغرباء إذا أرادوا عقد صلات إجتماعية مريحة لهم . ومن هذا انطور ، تكون منطقة الجناح شبيهة بالمنطقة المتخلفة في أنها ليست منطقة تتلاقى الجناح بقدر ما هي مكان أو نقطة تجمع الأشخاص الذين تورطوا بالفعل في أفعال إنحرافية .

وتنطبق هذه الفكرة بوضوح على بعض المواقف . حيث نجد بعض المناطق الحضرية التي لا يتمكن الأشخاص فيها من ممارسة أى فعل إنحرافى ، فيلجأون حيث توجد الإمكانيات والتيسيرات الفيزيقيه وبعض جوانب الدعم الثقافى المرفعى لإنحرافهم . ومما كانت هناك من صلة بين الأفعال الانحرافية والارتباط بالناس يمشون في ثقافات فرعية إنحرافية ، فإنه من الملائم أن نقسمال : ما الذى يأتى أولا ، الانحراف أم الارتباط . أما النقد الثانى : فقد وجهه ، ماتزا ، وهو مضاد لمعظم جرائب التنظير التي تشملها هذه النظرية ، فقد ذهب إلى أن المنحرفين لا ينحون أحدهم الآخر ذلك الدعم عن طريق إستحسان أو تشجيع الأفعال الانحرافية . بل إن الجانحين يشتركون مع غير الجانحين في النظر إلى سلوكهم وسلوك زملائهم بإعتباره خاطئا . فالمتعصب لا يؤمن بالإغتصابات ، والشخصي

الذى يحفظ المعيار لا يؤمن بهذا الأسلوب ؛ هذا وعلى الرغم من أن  
الثقافة الفرعية الإنحرافية لا تمنح عموما الامتثال الأخلاقي للسلوك  
الإنحرافي ، فانها تحتفظ بوظيفة يديلة وهامة جدا : لأنها تمد المنحرف بالناظ  
متفق عليها اجتماعيا لإلتباس المفرد ، والتي يمكن عن طريقها تبرير انحرافه حتى  
يتمكن من ممارسة إنحرافاته دون أن يورط نفسه في المحاسبة الأخلاقية  
لسلوكه .

#### مدخل الاستجابة المجتمعية :

أما المنظور الأخير فهو — ر — يؤكد أن الجهد الذى يبذله المجتمع لضبط  
الانحراف يعتبر عاملا يؤدي إلى الإنحراف . والواقع أن هذه الفكرة تسمى في  
إنحاء مضاد المفاهيم الشائعة عن الإنحراف والتي تبيل إلى رؤية جمود الضبط  
الإجتماعى كنتيجة أكثر منها سببا في السلوك الانحرافي . ولكن هناك عددا  
متزايدا من علماء الاجتماع يمتنق وجهة النظر العكسية التي عبر عنها « بيكر » ، على  
النحو التالي :

« ليس الانحراف خاصية للفعل الذى يقوم به الشخص ، وإنما هو بالأحرى  
نتيجة لتطبيق الآخرين للقواعد والجزاءات على المذهب . فالمنحرف هو أحد  
الأشخاص الذين تطبق عليهم هذه الصفة ، والسلوك الانحرافي هو السلوك الذى  
يوصف « مؤلّا للناس » . أما مبحث الإلتزام بهذه الفكرة فهو منبثق عن  
تحليل « ليمبرت » للمطية التي يصبح الناس بواسطتها منحرفين ثانويين أو  
محترفين . ويستخدم مصطلح « الانحراف الثانوى » لتمييز المنحرف  
المحترف عن الشخص الذى يتورط في الانحراف الأول ، أي الفعل الانحرافي

المنعزل والمؤقت الذى يتورط فيه كل إنسان .

أما بالنسبة للانحراف الأول فغالباً ما يكتشفه الآخرون ، وإذا اكتشف ، فقد لزم على طرق لإلتباس الأعداء لأنفسنا . ويمكن أن يظل الانحراف الأول على حاله طالما أنه لم يكتشف بعد ، أو طالما إستجاب المجتمع بطريقة ملائمة لهؤلاء الذين يحاولون التماس العذر لأنفسهم ، غير أن المجالات الضيقة فى صنع الاحتراف الانحرافى توجد عندما يقع المتحرف ، ويعترف به المجتمع بوصفه الشخص بوصفه كذلك ، وأيضاً حينما يرفض الآخرون قبول أى مبرر لانحرافه . وعند هذه النقطة بوصف الشخص بأنه منحرف ، ويصبح من المسير بالنسبة له أن يعتذر للآخرين أو أن يقوم بأى دور آخر غير الدور الانحرافى .

وبوضوح « جوفمان » عملية « المسلك الانحرافى عند المرضى العقليين » ، ف لديهم كثير من التفسيرات البديلة التى تبرر وجودهم فى مصحة الأمراض العقلية . ولكن الأعضاء العاملين وكذلك كثير من المرضى ، يرون أنه من واجبهم دائماً معاملة النزلاء بطريقة تجعلهم يرون أنفسهم كمرضى عقليين . وعند هذه النقطة تندهور تبريرات الشخص ، ويرى أنه لا مفر من أن يعتبر ذاته مريضاً عقلياً ويوافق على التعريف السائد له بوصفه كذلك . وتمتبر وجهة نظر « جوفمان » وثيقة الصلة . تلك الفكرة التى تشير إلى أن مسلك المرض العقلى يعتبر - إلى حد ما - نتيجة بدخول مستشفى الأمراض العقلية . وتميل الانتقادات التى وجهت إلى المؤسسات المعاقية إلى القول بأن تجربة الحبس فى حد ذاتها تعتبر عاملاً هاماً فى خلق الطريقة الإجرامية فى الحياة .

وقد أكد « جوفمان » وآخرون أيضاً أنه من الضروري وضع اعتبار خاص للظروف والملازمات التى تؤدى ببعض الأشخاص إلى المرض لئيل هذه

الاستجابات المجتمعية في تعريف الانحراف . فإذا أصبح الأشخاص منحرفين من خلال تعرضهم لنوع من الاستجابات المجتمعية لانحراف أولي إنسكبه ، فإنه من الأهمية بمكان أن نعرف ما إذا كانت الفئات المختلفة للأشخاص متباينة ومتفاوتة في تعرضها هذا وما أسباب هذا التباين

إن منظور الاستجابة المجتمعية يشبه وجهات النظر الأخرى في أنه كان عرضة لعدة اتفادات ، فقد ذهب أحد علماء الجريمة وهو د جيبس ، إلى أن هذا المدخل معيب لأنه - في صورته المتطورة - يميل إلى رفض وجود الانحراف بعيداً عن عملية المقاومة الاجتماعية للانحراف . حيث يستقد ، جيبس ، أن هذا المدخل غير فعال لأنه لا يستطيع أن يوضح لنا سبب ارتكاب شخص معين للانحراف أكثر من شخص آخر . وهو يشمر أن فائدة هذا المدخل تكمن في فهمه للاستجابة المجتمعية تجاه الانحراف ، بينما ترك المنحرف ذاته بلا تفسير .

#### وظائف الانحراف الإيجابية ومعوقات الوظيفية :

يميل الإدعاء الشائع عن السلوك الانحرافي إلى أنه مهدد للجماعة والمجتمع ومعوق وظيفي لها . فالأعراف تعتبر مذهب الرفاهية ، والشخص المتعدى عليها يدان لأنه يعتبر عدواً للرفاهية العامة . أما الدراسة السوسيولوجية للانحراف ، فهي تميل من الناحية الأخرى إلى العناية بالمسيرات الوظيفية ، والمعوقات الوظيفية للانحراف ، تلك النتائج التي لا يعترف بها عادة الشخص العادي بوصفها آثار ك السلوانحرافي .

#### الوظائف الإيجابية (المسيرات الوظيفية)

تمثل وجهة النظر السوسيولوجية التي تباين كلمة مع الأفكار الشائعة عن الانحراف في أن السلوك الانحرافي يمكن - في بعض الظروف - أن يكون

فمثلا ويسهم في استقرار النظام الإجتماعى الذى يحدث فيه . وهذا ما أكدته دوركيم عندما قال إن الجريمة تعتبر ظاهرة ( سوية ) حيث أنها توجد في كل مجتمع ، وتعتبر عاملا ضروريا فيه . ومن أكثر التفسيرات شيوعا ذلك الذى يذهب أن الافعال الاجرامية تلعب « الضمير الجمعى » للناس؛ فانتهاك المعيار يمنع الناس فرصة لنا كيد من جديد على أهمية المعيار . ففكرة الحرية الاكاديمية تتأكد من جديد كاستجابة لمحاولة أحد الاشخاص أساءة استخدام هذه الحرية . والإنحراف - من هذا المنظور - يتخدم وظيفة حيوية تتمثل في إحياء أحاسيس الجماعة وشعورها .

ونشير هنا إلى وظيفة ثانية للانحراف وهى تلك القوة الدافعة التى توفرها للتغير الإجتماعى الذى يجب أن يطرأ على الاساق الاجتماعية في بعض الاحيان حتى يمكنها أن تتوافق مع الظروف المتغيرة . والمجدد في كل الصور والاما كن يهمل بوصفه منحرفا ، وإذا كان التجديد يعتبر ضروريا للنسق الاجتماعى ، فقد يكون من الضروري أن يظهر شخص ، أو جماعه مميته لنقود هذا النوع من الانحراف ، الذى يمكن تسميته إنحرافا خلافا .

وهناك دراسة أكثر حداثة نظرت إلى وظائف الانحراف من منظور مختلف فقد كشف كل من « دنتلر » و « إيركسون » عن أن بعض الجماعات الصغيرة و كبريات الجيش ، تهتم بالاحتفاظ ببعض الاعضاء المنحرفين والاحتفاظ بهم حتى ولو كانوا متباينين عن الجماعة ذاتها . ويمكن أحد تفسيرات هذا الاتجاه في أن المنحرف يصبح بؤرة لمشكلة يكون ضروريا أن تواجهها الجماعة ككل ، وهذا يشمر أعضاها بالحيوية والاهمية .

وقد يؤدي العضو المنحرف في جماعة معينة وظيفة هامة ايضا تمثل في أنه يعتبر كبش فداء لاعضاء الجماعة . حيث كشفت دراسة لنماذج التفاعل الاسرى عن ان هناك نوعا من الاسر ، يتميز بتوترات العلاقات المتبادلة المستمرة ، ويقوم بتدعيم استقراره من خلال قدرة اعضاء الاسرة على تركيز او اسقاط وتحويل عداوتهم على طفل معين فيها . ولذلك فان الشخص الذي يتميز سلوكة بأنه انحرافى مزمن ، يعتبر عرضة لتحويل العداوات عليه .

### المواقف الوظيفية :

على الرغم من ان عالم الاجتماع قد يتفق مع وجهة النظر القائلة بأن السلوك الانحرافى يهدد وجود بعض الانساق الاجتماعية ، فإنه لا يزال يحاول اجراء فحوص اكثر دقة من نظرة الانسان العادى ، لمعرفة الطريق الذى يمكن ان يكون السلوك الانحرافى بمقتضاها موقفا وظيفيا . ويمثل احد الجهود التى بذلت في هذا الصدد ، تطبيق الاربعة متطلبات الوظيفية للانسان الاجتماعية عند بارسونز ، وهى ( التوافق ، وتحقيق الهدف ، والتكامل ، وتدعيم النمط ) على دراسة السلوك الانحرافى . فاذا كانت هذه المتطلبات تمثل شروطا ضرورية ، لوجود النسق الاجتماعى ، فان أى فعل انحرافى يمكن النظر إليه بوصفه إخفاقا من جانب الاشخاص في ان يقوموا باسهامات وظيفية ملائمة في احدى هذه الدوائر الوظيفية .

ولنضع في اعتبارنا نسقا اجتماعيا كالاسرة ، فالاسرة تتطلب اسهامات توافقية من جانب بعض اعضائها او جميعهم ، حيث يبنى على احد اعضائها ان يوفر المدخل اللازم لحياة الاسرة ، ولذلك فان الانحرافات التى تشبه ادمان الكحوليات ، والمرص العقلى ، والانتحار لها على الاقل هذا الاثر الوظيفى

المعوق . رأى نوع من التقصير من جانب أعضاء الأسرة في الأدوار الإنتاجية ،  
قد تكون له آثار خطيرة تجاه قدرة الأسرة على العمل كوحدة .

أما بالنسبة لمطلب تحقيق الهدف في النسق الاجتماعي فإن الأسرة تتطلب  
أن يكون هناك ميكانيزم للاعتماد يقوم بصنع القرارات عن كيفية توفير موارد  
الأسرة . ولذلك فإن الاختلافات الخطيرة بين الأشخاص تجعل هذه القرارات  
تمثل مشاكل جوهرية في النسق . وقد يرتكب صانع القرار أو صناعه  
أخطاء خطيرة في الحكم على كيفية تحديد الموارد .

إن فشل الأشخاص في العمل على تكامل سلوكهم مع مصالح أعضاء نسقهم  
الاجتماعي يعتبر صورة من صور الجريمة: حيث يقوم أحد الأعضاء بالاستحواز  
على خاصية معينة على حساب آخر (فالابن الذي يبدد دخل الأسرة في استخدامه  
الخاص يعتبر مرتكب « جريمة » ) ان نتيجة هذا الفصل على النسق تتمثل في  
اغتراب الأشخاص عن بعضهم البعض وأى نسق اجتماعي يعتمد على التكامل  
والتناغم ، اما اتجاه كل شخص نحو ذاته فانه يميل الى خلق صراعات عنيفة  
بين أعضاء النسق .

وأخيرا ، فقد يكون السلوك الانحرافي متعبدا على مطلب تدعيم النمط في  
النسق الاجتماعي ، عندما يمثل فعلا يتمدى على الاتفاق الاخلاقي ، ويمكن ان  
يسمى هذا النوع من الانحراف بالذنب : اى فشل الشخص في تكوين طابع  
ملائم أو مجموعة دوافع سلوكية تتلاءم مع القيم الاساسية في الجماعة .

وعلى الرغم من امكانية تصنيف نماذج الانحراف في ثلاث ، طبقا لتأثيرها  
وآثارها المعوقة على النسق ، فانه ينبغي ملاحظة أن قضية الأثر الذي يحدثه  
الفعل الانحرافي تعتبر مسألة متعلقة بمفارقات اجتماعية معينة ، حيث يحمل كل

نموذج من التناقض الوظيفية للانحراف النظرية بين عوامل الانحراف في هذا النموذج . ولناخذ إيمان الحكوليات كنموذج ، فهل يعتبر فلانا مدمنا لأنه شخص ضعيف الشخصية ، أم لأنه يهرب من مسئولياته الاسرية والتزاماته المالية ؟

إن محصلة مثل هذه المفارقات غالباً ما تحدد نوع الضبط الاجتماعي للانحراف فإذا كان المرض هو المشكلة ، فإن نوعاً معيناً من العلاج النفسي (أو إعادة التنشئة الاجتماعية) يعتبر ضرورياً . أما إذا كان الخطأ هو المشكلة ، فإن نوعاً من التربية أو الإشراف المباشر والقوي ، أو التصحيح المماجل قد يكفي لضبط الانحراف ، وأما بالنسبة للجريمة ، فغالباً ما يقترح العقاب ومن أجل هذا فإن الحلول المقترحة تختلف حسب اختلاف وجهات النظر في نوعية السلوك الانحرافي وفي أسبابه وعوامله .



## الفصل العاشر

### العلاقة بين القانون والمجتمع

أولاً : القانون والقوة والتدرج الطبقي الإجتماعي .

ثانياً : القانون والتنظيم الإجتماعي .

• بعض النظريات العامة .

• تجربتان عالميتان .

ثالثاً : حدود القانون .

رابعاً : لتوازن والصراع والقانون .



## الفصل العاشر

### العلاقة بين القانون والمجتمع

يهم الفصل العاشر والأخير من هذا الكتاب بسبر أغوار الحقائق المنصطة بالقوة في المجتمع ، وبالتدرج الطبقي الإجتماعي ، وبفضايا التوازن والصراع ، حتى يمكن بعد ذلك كله أن نضع أيدينا على طبيعة العلاقة بين القانون - كمتغير مستقل أو تابع - من ناحية وبين بعض خصائص المجتمع وملاعبه من الناحية الأخرى .

#### أولاً : القانون والقوة والتفرد الطبقي الاجتماعي

يهمنا في هذا المقام أن نشير إلى بعض الخصائص العامة للقوة حتى نتسكن من تحديد علاقتها بالقانون ، فلو أننا عرفنا ما همومها الواسع هل أنها « القدرة على تحديد سلوك الآخرين بما يتفق مع رغبات أحد الأشخاص » ، يتعين علينا إذن أن نعرف بأنها ظاهرة اجتماعية كلية أى توجد في كل مكان وكل زمان ، والواقع أنه لا يمكننا فهم الظاهرة القانونية فيها حقيقياً لو تجاهلنا ذلك البعد الهام الذي نتحدث عنه وهو القوة .

ولقد رأينا في موضع سابق أن تحليل تقانون من خلال ما يقوم به من وظائف ، يميل إلى أن يتخذ من الثبات نقطة لإنطلاقه ، إذ أن التحليل الوظيفي يتم في إطار الإهتمام بحالات الاستقرار والثبات ، وأما المدخل الآخر والمقابل ، إلى فهم وتحليل للعلاقات الاجتماعية ، فهو الذي يهمهم بالقوة ، وفيه يتركز ثقتنا كبد - على العكس من الأول - على التغير باعتدأ على أنه نقطة البدء لكل

تحليل . ولما تمثل هذه النظرة نقداً مفيداً ضد المفاهيم الثابتة والوضعية للنظام القانوني (١) .

ينظري النسق القانوني على علاقات القوة، أو إنقل أنه يعكس هذه العلاقات بطريقتين أساسيتين، وهما: أولاً، أن صنائع القانون، ومفسريه، ومنفذيه يحتلون هم أنفسهم مراكز للقوة التي لها اعتبارها الحقيقي أو الكامن داخل المجتمع ذاته . ونحن نعرف أن مثل هؤلاء الأفراد ليسوا أحراراً حرية مطلقة في استخدامهم لتلك القوة وفقاً لأهوائهم الشخصية . وأن الأداة القانونية أداة يفرضها التعريف المجتمعي لدور هذه الأداة، كما تفرضها مثل العدالة السائدة في المجتمع، ثم تفرضها أخيراً التحديدات العملية التي تمارسها فاعلية التنفيذ المطلق للقوة . ويمكن أن تنضج هذه النقطة الأخيرة أكثر من ذلك لو علمنا أن فاعلية القوة القانونية تتحدد إلى حد بعيد بواسطة طابع السلطة فيها . فعلى الرغم من أن مصادر الشرعية Legitimation قد تكون متعددة، إلا أن القوة الشرعية أو المشروعة Legitimated Power هي وحدها التي تحظى بطابع الإلزام الذي تتميز به السلطة . وإتفاقاً مع هذا المعنى يمكن أن يكون حكم القانون موضع مطالبة من أجل أن يمارس النفوذ على حكم الناس، فيقوم، راجعة هذا الحكم الأخير ويشمل على ضبطه .

وقد أشار ماكيفر Maciver بهذه المناسبة، إلى أنه يوجد في الحضارات القديمة وفي العالم الوسيط مبدأ معترف به وهو أن الحاكم كان عرضة للقوانين وليس فوقها، وأن ميكل القوانين كان شيئاً نادراً ما يمس بواسطة أمر السلطة،

1 ... T. M. Schur, Law and Society, A Sociological View, random House, New York, 1968, PP, 85 - 88.

فالقانون هو قانون المجتمع وليس قانون الحاكم (١) . ولكن على الرغم من أن هذا التأكيد على مسألة الحدود في قوة الدولة ، قد صيغ بطريقة متفائلة في معظم جوانبه ، إلا أنه من المعترف به دائماً وخاصة بين العلماء الاجتماعيين ، أن القوة - في نطاق العلاقات الاجتماعية عموماً كما هو الحال في الشياق القانوني - غالباً ما تتكسب نوعاً من التصديق من خلال الطاعة أو الإذعان لها . وهنا يؤكد « زيميل Simmel » ، على المظهر التبادلي لكل من السلطة العليا والتبعية ، *Superordination — Subordination* كما طبق هذه الفكرة على نطاق مجال العلاقات القانونية . و . عبر أحد دارسي القوة السياسية عن ذلك قائلا : تعتمد الروح المعنوية للمجتمع الصغير على الإحساس بالعدالة في المجتمع السياسي ، وأما الإحساس بالظلم فهو المدو الذي يفك بالقوة السياسية . وفضلا عن ذلك فإن بعض المفكرين الاجتماعيين يبالغون في إيضاح أثر القوة في القانون ، ويرون أن الالتزام المتزايد بالمفاهيم النسبية والوضعية للقانون يسمح بمزيد من المماثلة بين القوة والقانون ، إلى درجة أن القانون فقد روحه وأصبح مجالا للتنازع .

وأما مظهر القوة الثاني في النسق القانوني ، فإنه يكمن في قيام هذا النسق بخلق أو إضاح الحقوق والواجبات المتصلة بمختلف العناصر المكونة للمجتمع . ولذلك فقد تطالب الجماعات أو يطالب الأشخاص بحقوق معينة بينما يفتقرون إلى القوة التي تمكن من ممارسة أو تنفيذ ما هو مطلوب ، والعكس صحيح ، إذ أن بعض أنواع القوة وعبرها تدعم المطالبة بالحقوق . وأكثر من ذلك فإن من

1 — R. Mac Iver, *The Web of Government*, New York: Macmillan 1947, p. 66.

الواضح أن الإحتراف الرسمى والمجتمعى بوجه ود حق قانونى معين ، ينطوى بالضرورة على القوة ، أى قوة الأفراد أو الجماعات لفرض هذا الحق من خلال ، المؤسسات القانونية .

وطالما أن القواعد القانونية تهتم إهتماماً بالغاً بمراتب الحياة الإجتماعية للمتصلة بالقوة كتوزيع الموارد النادرة ، والرقابة على استخدام الوسائل العدوانية ، فلا بد من الإعراف بلن النظام القانونى يؤسس ويقيم نماذج العامة للعلاقات القوة فى المجتمع أو أنه يعترف بها على أقل تقدير ويضفى عليها الطابع الشرعى . وهنا يقرر كل من «جورث» و «رايت» ميله أن المؤسسات القانونية تعتبر مشرقة من تنظيم والقوة التى يمكن أن تمارسها المؤسسات الأخرى أو التى تمارس داخل تلك المؤسسات (١) . وليس دور النسق القانونى فى تعريف وتطبيق مفهوم « حقوق الملكية » إلا مثالا واحداً فقط على علاقة القانون الضرورية والحامة بتوزيع القوة . وأما نتائج مثل هذه التحديدات فهى تقع على مستويات مختلفة للحياة الإجتماعية ، وهى تؤثر على نماذج التفاعل بين الأفراد فى الحياة اليومية ، وعلى الموقف العام للجماعات الكبرى والفئات الإجتماعية داخل المجتمع على حد سواء .

ويوضح «ماكيفر» ذلك التفاعل القائم بين القانون والقوة والطبقة الإجتماعية ، عندما ذهب إلى أن «كل منح لحقوق جديدة ، مدنية أو سياسية ، طبقة من الطبقات المرغوبة إنما يعمل على تضيق المداقة بين الحكام والمحكومين ، فى نفس الوقت الذى ينطوى فيه على تغيير لا يطرأ على توزيع القوة فقط بل

---

1 — Hans Gerth and. Wright Mills, Character and Social Structure. New York: Harbinger Books, 1944, P. 200.

يصيب طابعها أيضا . ولذلك فإن تزويد الطبقة المرووسة أو التابعة بمحسوق جديدة هو عبارة عن منحها درجة معينة من درجات القوة ، والقوة هنا هي القدرة على النضال من أجل فرض جديدة ، والسعى نحو أهداف جديدة ، والتعبير عن آراء تلك الطبقة للمرووسة أو التابعة (١) . ومن خلال التسق القانوني تكتسب الحقوق وتفرض الواجبات كذلك هل شاغل الأوضاع الإجتماعية المختلفة أو على كل الأعضاء داخل الفئات الإجتماعية . وإذن تعتبر الحقوق والواجبات متبادلة ، بمعنى أن الحق الممنوح لأحد الأطراف يتضمن واجبا يفرض على طرف آخر ، والعكس بالعكس . إذ أن التوسع في الحريات الممنوحة لجماعة معينة يعني تصديداً وتضييقاً أو حصراً لمجال الحرية أمام جماعة أخرى . مما يدعونا إلى القول بأن القانون يؤثر في ترتيب الشرائع الاجتماعية داخل المجتمع ، بل ويمكس هذا الترتيب من خلال تأثيره على توزيع القوة خاصة في المجالين الاقتصادي والسياسي .

للقانون إذن طبيعة مزدوجة ، تتمثل في قدرته على توسيع نطاق حرية الإنسان وتقييد هذه الحرية في آن واحد . وما لا شك فيه أن الجماعات الحاكمة في مختلف نماذج المجتمعات قد استخدمت الأشكال والعمليات القانونية المختلفة لتحقيق أهداف متعددة يمكن تصنيف بعضها باعتباره خيرا والآخر على أنه شر . وشار كذلك فإنه على الرغم من أن مثل العدالة ومفهوم « حكم القانون » أو الحكم بواسطة القسانون هي كلها أمور عاوت في صور مختلفة على الحد من التعسف والحكم الاستبدادي ، إلا أنه من الملاحظ أن الظلم المنظم جاء على أيدي

---

1 — R. Maciver, Power Transformed, New york, Macmillan, 1964, P. 207.

أشخاص كانوا يدعون أنهم يتصرفون تحت طائلة القانون ويحكمون في ظله ومن خلاله ؛ وقد اتخذوا من المؤسسات القانونية بما تحويه من مشرعين ومحاكم وما إلى ذلك ، وسائل لتيسير أفعالهم وإضفاء صبغة الشرعية عليها . فالحقيقة التاريخية تؤكد أن النظام القانوني يتمكن من أن يوفر الأساس أو الدعامة اللازمة لقيام نظام اجتماعي يتميز بدرجة عالية من الظلم والاستبداد .

ومن الأمثلة على هذا الاستخدام التعمد للقانون ، ما حدث في النظام البروسي في ألمانيا . فعلى الرغم من ذلك الادعاء الذي يشير إلى أن الانتقال من نظام الدولة القائم على حكم القانون (والذي يخدم مصالح المواطن وحقوقه) إلى نظام دولة الشرطة ، هو أهم خاصية للديكتاتورية الشمولية ، خاصة وأن هذا النظام الأخير يدعم حق الدولة في القهر ؛ إلا أن هناك حقيقة تفوق في أهميتها الادعاء السابق ، وهي التي تتمثل في أن النظام الشمولي ذاتها تحتاج إلى أساس قانوني لأفعالها . وما يؤكد تلك الحقيقة أن الساطة القضائية في ألمانيا ظلل الاشتراكية الوطنية كانت توجه ، مثلها مثل الهيئات التشريعية والتنفيذية لخدمة أهداف النظام . وفي مثل هذا الموقف يوجه النقد القانوني برئته بل ويكرس لخدمة الدولة ، ذلك هو ما يسمى باستخدام القانون من أجل الأهداف السياسية . علماً بأن هذه القضية لا تؤخذ بالمعنى المحدود والمنبثق لها فقط ، والذي يظهر في استخدام المحاكمات القضائية لتخلص من أعداء النظام أو لتفجير مصير المحصرات السياسية التي تقع ضد النظام ، وإنما تؤخذ بالمعنى الواسع أيضاً ، وهو الذي يقصد تعويض برنامج شامل للقمع والقانوني ؛ ذلك القمع الذي قد يتمثل في تشريع طبقي ، يتميز بالحقداقة حيث تعرف فيه فئة معينة من الأشخاص أو الطبقة وتحدد طبقاً له ، تمهيداً نهضياً ، بأنها مهددة للمجتمع وأنها تمثل أقلية مخرفة ، وبالتالي تصبح عرضة لاعتقال والتمييز الذي يهدد كيانها .



هذا ، ويمكن أن نأخذ الإتحاد السوفيتي مثالا على قضية العلاقة بين القانون والقوة والتدرج الطبقي الإجتماعي . ففى أثناء فترة حكم ستالين كان القادة السوفييت يستخدمون المؤسسات القانونية للدولة في إدارة جهاز الرقابة والاضبط عن طريق الإرهاب والنسف بقصد قهر كافة الخصومات السياسية<sup>(١)</sup> . إن نسق القانون السوفيتي له أثر بالغ الأهمية على تشكيل نظام التدرج الطبقي في المجتمع حيث كان هناك لدى الماركسيين في لحظة معينة ، أمل في تسانس الدولة والقانون معاً . ذلك القانون الذي كان في غضون ذلك ضروريا ، كان في نفس الوقت بطوع من أجل الإقلال من الفوارق الطبقة أكثر من تدعيم أى منها . ومع هذا ، فإن التجربة السوفيتية دلت على أنه لا يمكن الإقلال من التدرج الطبقي الإجتماعي أو من القانون ذاته ، وربما تنطوى تلك الحقيقة أيضاً على مسألة أخرى كائنة ، وهى أن كلا الأمرين ينبغي أن يكونا متداخلين . وإذا كان نسق القانون السوفيتي قد عمل على الإقلال من بعض المفارقات الإجتماعية والاقتصادية ، فإنه قام في الوقت ذاته بخلق بعض المفارقات الأخرى . وظهر ، فوق ذلك كله ، نسق محدد للتدرج الطبقي يختلف اختلافاً تاماً عند ذلك الذي كان موجوداً في روسيا قبل الثورة ، وكان يدعم في كل مستوى من مستوياته بواسطة سلطة القانون . ولذلك توضح العلاقة بين القانون والتدرج الطبقي في الاتحاد السوفيتي التزام الوثيق لمذهبي المنصرين في ظل أى نظام حكومي يقوم على مبدأ التخطيط المركزي . وإذا كنا قد رأينا من قبل أن الحاجة إلى الضبط والرقابة القانونية على تعبئة الموارد في المجتمع ، تنطوى على علاقة ثالثة بين النظام القانوني ونظام

---

1 — Merle Fainsod ; How russia is ruled, Cambridge, Harvard university Press, 1954, pag. ch. XIII.

التدرج الطبقي الاجتماعي ، فإن هذه العلاقة تتأكد بوضوح وجلاء تام عندما يتم المجتمع إصناما واعييا ومقصودا بالتخطيط العقلاني للنظام الاقتصادي والاجتماعي الذي ينطوى بالضرورة على توزيع الثروة على الأفراد . وطالما أن هذا الحوار يتم بمنصر القوة ، فإنه يتمين علينا هنا أن نؤكد مسألة عامة وهي أن التخطيط المركزي لا ينطوى على انتقال ضروري إلى تنظيم الشمولي ، إذ أن تجربة الحكومات الحديثة في الدول الاسكندنافية كما هو الحال في بريطانيا وحدها يمارس التخطيط المركزي دون أن يصاحبه أي اضطراب في العدالة ، هذه التجربة تمد أ كبر دليل على صحة النقطة التي أثرتها . ويشير «كارل مانهايم» في هذا المقام إلى أن التطور الحديث للمجتمعات الصناعية يبرز أهمية التخطيط الحكومي بصورة أو بأخرى ، بل ويجعل من هذا التخطيط ضرورة ملحة . وإذا صح هذا القول لزمين علينا أن نتوقع وجود صلة وثيقة بين القانون والتدرج الطبقي الاجتماعي في كافة المجتمعات سواء كانت محكومة بطريقة ديمقراطية أو على نحو ديوقراطي .

### ثانيا : القانون والتغير الاجتماعي

لو أننا نظرنا إلى مسألة نشأة القانون وتطوره في علاقته بالمجتمع ، فإنه لا يمكننا أن نصدرك حكما نهائيا بأن القانون يتطور أو ينمو على نفس الوثيرة في كل المجتمعات ، أو على الأقل لا نستطيع أن نؤكد الفكرة السابقة ، ولكن من المؤكد أن القانون يصبح أكثر تعقيدا باستمرار كلما نمت المجتمعات وأصبحت أكثر تخصصا بالقياس إلى مراحل تطورها السابقة . ومع إتفاقنا على مبدأ عام بأن درجة التعقيد المجتمعي تسير جنباً إلى جنب مع درجة التعقيد القانوني ، إلا أن كل ما عدا هذا الاتفاق يعد موضع نقاش وحوار مستمرين ؛ كما اختلف

عدد من العلماء النظريين حول التفاصيل والتفسيرات المتصلة بالعلاقة العامة بين  
التفكير الاجتماعي والتفكير القانوني ، مما نرى معه ضرورة التمرس لـ بعض النظريات  
العامة في هذا المجال .

### بعض النظريات العامة

يمتد تأكيده ما كس فيبر Max weber ، على الخاصة والعقلانية ، للنظم  
القانونية في المجتمعات الغربية الحديثة ، من أهم إسهاماته للبناء في فهم القانون  
وتفسيره . حيث قرر ه فيبر ، أن نمو أى قانون أو إجراء لابد وأن يمر بمراحل  
متعاقبة ، تبدأ من والإلهام القانوني الكاريسي ، مارة «برسل القانون أو ألبائه»  
إلى أن تصل إلى مرحلة أكثر تقدماً وهي مرحلة «الاعلان المنظم للقانون وتنفيذ  
المدالة تنفيذاً منهياً بواسطة أشخاص تلقوا تدريبهم القانون طبقاً لنظام رسمي  
منطقي وتعليمي» . وبذلك فإنه لا يتضح من موقف ه فيبر ، أنه كان ينوّه بأية  
فكرة عن أى تتابع تطوري منظم وشامل (١) . وكل ما في الأمر أن تلك  
المراحل التي أشار إليها كانت عبارة عن بناءات أو تركيبات عقلية نظرية .

أما إذا نظرنا إلى عقلانية القانون في الواقع ، رأينا أنها قد تزايدت طبقاً  
لنماذج أخرى كثيرة من التتابع أو التعاقب غير نموذج فيبر . وفصلاً عن ذلك ،  
فلم تحدث كل هذه المراحل - بعض النظر عن التتابع - حتى في غرب أوروبا  
وأمر بكا ، بل يمكن أن نقول ما هو أكثر من ذلك أيضاً إذ أن هناك عناصر  
معينة في كل مرحلة من هذه «المراحل» يمكن أن توجد في الممارسة القانونية  
في العصور القديمة كما هو الحال بالنسبة للعصور الحديثة .

---

١ - E. Schur, Law and Society, A Sociological View,  
random House, 1968, P. 108.

وأغلب الظن أن هذه المراحل تمكس مجموعة من القوى التي أضفيت عليها خاصية العمومية نظراً لظهورها في عصور مختلفة وأماكن مختلفة، وقيامها بدور معين في تشكيل الظواهر القانونية، وإذن فإنها لا تعدو أن تكون أكثر من نماذج مثالية في أساسها. ونفس الشيء يمكن أن ينطبق على ما قرره فيسبر، بشأن نماذج اللاعقلانية والعقلانية التي يمكن أن تميز الانساق القانونية، فقد تكون اللاعقلانية، القانونية - تبعاً لفيسبر - ذات صفة رسمية، علماً بأن اللاعقلانية هنا تعني الفشل في الإسترشاد بمجموعة من القواعد العامة، كما يحدث في حالة القرارات التي تعددها وسائل تخرج عن نطاق تحكم العقل والمنطق، ومثال ذلك ما يسمونه «وسطاء الوحي الإلهي Oracles»، و«المحاكمات بالتمذيب Ordeals» (١).

أو تكون هذه اللاعقلانية واقعية Substantive، عندما لا يسترشد صانع القرار إلا باستجابته الخاصة أو برد فعله تجاه الحالة الفردية، وقد رأى فيبر هذا النموذج المثالي لصنع القرار متشكلاً في الحاكم المتقيد الذي يصدر القرار دون الرجوع إلى أية معايير عامة. وبنفس الطريقة أوضح «فيبر» كلا النموذجين الرسمي والواقعي للعقلانية في القانون. إذ أن النسق القانوني يكشف عن العقلانية

---

(١) المقصود بوسطاء الوحي الإلهي Oracles، مجموعة الكهنة الذين كان الإغريق القدماء يعتقدون أن الإله يجيب على أسئلتهم حول أمر من أمور الغيب من خلال مزلاء. أما المحاكمات بالتمذيب Ordeals، فهي عبارة عن مجموعة وسائل بدائية كانت تفتعل لمعرفة ما إذا كان المتهم بريئاً أو مجرمًا وذلك بإخضاعه لضروب من الامتحان المزم إلى أن كان الناس يعتقدون أنها تخضع لقوى خارقة للطبيعة.

الواقعية عندما يؤسس الأحكام والقرارات على بعض المبادئ العامة المستفاه من خارج نطاق النسق القانوني ذاته . ومن هنا كانت الخاصية الخاصة للقانون ذي العقلانية الواقعية - في نموذج فيبر - هي أن القرارات ليست قرارات تمسقية أو إرتهالية ، بل إنها محاطة ببعض الاعتبارات المتصلة بالعدالة الواقعية أو حتى بالملاءمة السياسية . وأما عن «العقلانية الرسمية» في القانون ، أو ربما يمكن أن نطلق عليها «العقلانية الصورية أو الشكلية» فهي عقلانية منطقية أكديفيسبر وجودها في الانساق القانونية للحضارة الغربية الحديثة . وبطبيعة الحال يرتبط هذا التطور أو النمو بالتحول البيروقراطي للمجتمع الصناعي الحديث ، كما هو واضح في الحقيقة التي تشير إلى أن مصطلحات «العقلاني» و «القانوني» أو «القانوني العقلاني» تعتبر مرادفة لما هو «بيروقراطي» في تصنيف فيبر الشهير لنماذج السلطة ، حيث يضاف إلى ذلك نمودجا: التقليدي والكارسمي . ولقد اعترف فيبر ذاته بوجود ذلك الصراع بين الرسمية القانونية والعدالة الواقعية ولكن إذا كانت تلك الرسمية متميزة ببعض المظاهر المعونة وظيفياً ، فإنها تعمل في نفس الوقت على تسيير العدالة الواقعية .

وهناك قضية سيوسولوجية أخرى يصدد علاقة القانون بالتغير الاجتماعي وهي التي طرحها إميل دوركايم E. Durkheim ، في فكرته المعنوية المقدمة في كتابه عن «تقسيم العمل الاجتماعي» وهي تشير إلى أن قانون المجتمع يمكن أن يفسر نموذج التضامن الاجتماعي الذي يوجد في هذا المجتمع . حيث أن هناك نمودجين أساسيين للتضامن أو التضامن في المجتمع ، وهما التضامن الآلي الذي نراه سائداً في المجتمعات التي تتميز بالبساطة النفسية والتجانس ، وحيث يتأكد للتلاحم بواسطة الصلات والروابط الوثيقة بين الأشخاص وأيضا من طريق وحدة

الاهداف ، ثم التضامن المعنوي وهو الذي يميز المجتمعات الحديثة التي يسودها اللاتجانس والتمايز النسيين . ويرتبط بهذين الشكائين من التكامل ، نموذجان لقانون ، وهما : النموذج القمعي repressive ، والنموذج الترميمي restitutive . وقد أكد دور كيم ، أن القانون في المجتمع الذي يتميز بالتضامن الآلي ، هو في أساسه قانون عقابي وقمعي ؛ وفي هذا الصدد يشير «دور كيم» إلى أن الفعل يكون جنائياً عندما يستند على الشعور الجمعي ، «وحيث نجد إستجابة عامة من المجتمع ككل ، تلك الاستجابة التي تتميز بأنها إنفعالية وقوية أكثر منها عقلانية رشيدة ، ويرجع ذلك إلى أن كل عضو من الأعضاء في مثل هذا النموذج المجتمعي يشعر بأن هناك تهديداً مباشراً وقع عليه شخصياً بواسطة أي انتهاك أو تعدى على إحدى المعايير الكبرى في المجتمع . وقد اعتقد «دور كيم» أن رد الفعل الجمعي تجاه المتعدي هو الذي يدعم التضامن بين الأشخاص الذين يقومون برد الفعل هذا ، ويعاون على ربط الجماعة . وإذن فإن الإنحراف الذي يبدو على أنه يهدد المجتمع ، يفيد في الوقت ذاته ، في تدعيم المجتمع ، هل نحو غير مباشر .

وكما زادت درجة تمايز المجتمع ، يصبح رد الفعل الجمعي القوي تجاه المذنبين ، أقل أهمية كخاصية للنسق القانوني ، وبالتالي يميل القانون القمعي إلى إفساح الطريق للقانون الترميمي أو الإصلاحى الذي يصبح فيه ترميم الشخص المجنى عليه عن الضرر الذى لحق به ، طريقة محسوبة لوقف النزاع ونفض الخصومات .

ولكن ليس من الواضح تماماً ما إذا كان من الممكن تحقيق فضية دور كيم هذه بصدد التطور من القانون القمعي إلى القانون الترميمي ، تحقيقاً منتظماً . إذ

أن هناك نتيجة سلبية حول هذه النقطة ، طرحتها إحدى الدراسات المقارنة الحديثة للمؤسسات القانونية في هيئة كبرى من المجتمعات . حيث قام كل من « ريتشارد شوارتز Richard Schwartz » و « جيمس ميسلر James C. Miller » بجمع بيانات خاصة بالعلاقات الإنسانية في واحد وخمسين مجتمعا مختلف من حيث مستوى تقدمها وتطورها . وقد اختبر هذان الباحثان بعض خصائص النسق القانوني المتطور ، مثل : المداولة Counsel أو الاستشارة القانونية ، وهي عبارة عن الاعتقاد المنظم على المحامين في وقف النزاع ، والتوسط mediation أى تدخل طرف ثالث لا يمت إلى طرفي النزاع ، صلة ، لايجاد التسوية أيضا ؛ والشرطة police ، وهي عبارة عن قوة مسلحة تستخدم بصفة كلية أو جزئية لفرض المعايير . وقد توصل الباحثان إلى أن هذه الخصائص الثلاث توجد على شكل خليط يتميز بقتابه المنظم والذي يختلف في المجتمعات المختلفة طبقا لما سراه هنا . حيث كشفت نماذج المقياس ، الذي استخدم ، عن أن أحد عشرة مجتمعا لا تحظى بأية خاصية من الخصائص الثلاث ؛ وأن عشرين مجتمعا تتميز بخاصية التوسط فقط ، بينما حظى أحد عشرة مجتمعا بالتوسط والشرطة فقط ، في مقابل سبعة مجتمعات تتميز بالتوسط والشرطة والاستشارة القانونية المتخصصة . وهناك حالتان « منحرفتان » تتميزان بوجود الشرطة وعدم وجود التوسط . وطالما أن هناك عشرين مجتمعا تحظى بالتوسط بينما لا يوجد فيها نظام الشرطة ، فمن الواضح أن هاتين الخاصيتين لا ترتبطان معاً بالضرورة (٥) .

هذا ، وتعارض هذه النتائج حارضا واضحا مع قضية دوركم أو مع

تصوره لتقديم من القوانين الرادعة أو القمعية إلى القوانين الإصلاحية أو التمويضية . فالنتيجة الأساسية التي تستخلص من المؤشرات السابقة هي أن الشرطة وهما المؤسسة القمعية الأساسية لا توجد إلا في ارتباطها بدرجة جوهرية من درجات تقسيم العمل ... وفضلا عن ذلك ، فإن الجزاءات التمويضية أو الإصلاحية التي رأى دور كيم أنها ترتبط بتقسيم العمل المتطور والمتزايد ، توجد على العكس من ذلك في كثير من المجتمعات التي تفتقر إلى التخصص في أبسط صورة . أما استخدام الاستشارة القانونية فقد تبين أنه يوجد في أكثر مجتمعات الدراسة تمقيداً ، وأنه لم يكن يرتبط ارتباطاً ضرورياً باستخدام التوسط . ويشير المؤلفان السابقان إلى ضرورة حدوث النمو الاقتصادي والتخصص حتى يزدهر استخدام الاستشارة القانونية ، بل يضيفان إلى ذلك مسألة أخرى يمكن أن تصبح عاملاً جوهرياً في نمو القانون ، وهي مستوى التعليم . ومن ثم ، فقد ذهب كل من هـ شوارتز ، و هـ ميلر ، إلى أن نتائج دراستها تدعم ذلك الاعتقاد الذي يشير إلى أن بعض أنواع التسايح التطوري تحدث في تطور المؤسسات القانونية ونموها . وتشير النتائج التي توصلوا إليها أيضاً إلى تلك الحاجة الملحة إلى تشييد بعض الأسس الثقافية في المجتمع قبل تطوير أي نظام محوري للضبط .

ومع ذلك ، إذا كان مخطط دور كيم لم يتحقق بواسطة الاختبار الامبيريقى ، فليس معنى هذا أن أفكاره القانونية ليست جديرة بالانتماء ، حيث تعتبر بعض النقاط التي أكدها ذات ملاءمة كبرى لفهم الأنماط القانونية المعاصرة . ومثال ذلك أن مناهشته لمعنى القانون القمعى لها أهميتها الخاصة في فهم الدلالة الاجتماعية للجريمة والمقاب . وبما لا شك فيه أن المقاب ، في المجتمع الحديث كما هو الحال في أشكال التنظيم الاجتماعي الأقل تمقيداً ، ينطوي على عنصر هام لاثارة رد الفعل والتضامن الأخلاقي .



وهناك محاولة سوسيولوجية أخرى تختلف عن المحاولتين السابقتين ، بشأن تطور القانون ونموه جنبا إلى جنب مع نمو المجتمع في حدود مراحل متميزة ، قدمها د. بترم موروكين Pitirim Sorokin ، حيث أشار إلى أن المجتمعات تمر من خلال مراحل معينة تسيطر على كل مرحلة منها مجموعة من القيم السائدة ، وهي تبدأ بالمرحلة التي تسودها القيم الفكرية *ideational* المتصلة بالحقيقة المطلقة ، وتنتهي بالمرحلة الحسية *Sensate* التي يسودها الاهتمام بالتجربة الحسية فقط ، وتتوسطها المرحلة المثالية *idealistic* . ويتشكل القانون ، مثله في ذلك مثل بقية الظواهر الاجتماعية الثقافية الأخرى ، تبعاً للقضية السائدة في العصر أو في الفترة الزمنية القائمة ، وطالما أن المجتمع الغربي الحديث يمر بمرحلة حسية ، فإن القانون الحسي هو القانون السائد . والسكن على الرغم من أن هذه الصياغة لم تترك أثراً هاماً على علم الاجتماع القانوني ، إلا أن سوروكين جبرهن بعض خصائص معينة في وجهات النظر الحديثة في القانون . فهو يقرر مثلاً أن المجتمع الحسي ينظر إلى القانون باعتباره ومن صنع الإنسان ، وأنه أداة تستخدمها جماعة لاختضاع أو إستغلال جماعة أخرى . كما أن هدفه هو هدف نفسي في أساسه : وهو حجارة عن تحقيق أمن الحياة الإنسانية ، وحماية الملكية والعبادة ، والسلام والنظام ، والسعادة ، المجتمع بأسره أو لفريق مسيطر يقوم بتشريع القانون وتنفيذه . أما معايير هذا القانون فهي نسبية ، وقابلة للتغير ، ومشروطة ، وليس فيه أي شيء أبدي أو مقدس ، وهو لا يحاول أن ينظم القيم فوق الحية أو علاقات الإنسان معها ... ومهما كانت درجة الصدق والواقعية التي تتميز بها قضية سوروكين ، فإننا بما لا شك فيه أن النظام القانوني يتغير في جوهره وفي أشكاله لسبب بسيط وهو أنه لا يتمكن من أن يظل جامداً أو غير مستجيب للظروف الاجتماعية المتغيرة .

## تجربان عالميان

### التجربة السوفيتية

تعتبر التطورات القانونية في الاتحاد السوفيتي منذ الثورة الروسية ، مثالا طيبا على إستجابة القانون الظروف الاجتماعية المتغيرة . وفي هذا الصدد ناقش «هارولد بيرمان Harold Berman» تطور القانون السوفيتي من خلال مجموعة اتجاهات هامة ميزت خمس مراحل كبرى ، وذلك على النحو التالي (١) :

#### ١ - مرحلة شيوعية الحرب (١٩١٧ - ١٩٢١) .

كالت هناك محاولات راديكالية لتغيير النظم الاقتصادية، والسياسية والقانونية القائمة ، ظهرت في الفترة التي تلت الثورة مباشرة . حيث ألغيت المحاكم التي كانت موجودة من قبل ، واقبضت محاكم جديدة ، أصبحت تسترشد بمبدأ عام وأساسي وهو «الوعي القانوني الثوري» . ولم يكن هناك قضاء مدني إلا في أضيق الحدود ، وأما القانون الجنائي فقد كان يدار وينفذ من خلال شرطة سرية خاصة ، ومحاكم ثوريه خاصه تتعامل مع الأخطاء والتعدييات التي تحدث ضد الثورة وتقوم من أجل تحقيق هذا الهدف فقط . ولذلك ، كان التشريع ملييا إلى حد كبير ، باستثناء الأحكام المنطبقة بإحدى القوانين الجنائسي والتي تؤكد الحاجة إلى قمع أعداء الثورة .

#### ٢ - مرحلة السياسة الاقتصادية الجديدة (١٩٢١ - ١٩٢٨) .

كان الطابع الرئيسي الذي يميز هذه المرحلة هو عبارة عن خليط من مجموعه

عناصر إشتراكية ورأسمالية إقتصادية . وكما يلاحظ ، بيرمان ، فلقد حدثت إستمادة جزئية لاقتصاديات السوق كانت تنطوي في أساسها على «إحياء القانون البورجوازي» . ولذلك شرع عدد كبير من المواد القانونية أثناء هذه الفترة ، وكان يعتمد على دمج بعض عناصر القانون الروسي الموجود قبل الثورة ، مع عناصر أخرى لقوانين بعض الدول البورجوازية ، وذلك بمد تعديلها وفقاً لظروف والأهداف السوفيتية .

### ٣ - مرحلة الخططين الخمسين الأول والثانية (١٩٢٨ - ١٩٢٧)

كان النظام السوفيتي خلال السنوات الأولى من الحطة الختية يؤكد أهمية التصنيع السريع والنحول العسكري من خلال التخطيط المركزي . ولذلك فإن القرارات المبكرة التي تتصل بزرول القانون أو توقف صدوره ، كانت متفقة مع ذلك الأمل في أن «الحطة» سوف تحل محل «القانون» . ولقد ظهرت في ذلك الوقت تناقضات فلسفية وإقتصادية عديدة لها مضامينها وأبعادها القانونية ، وربما كانت النقطة النظرية الأساسية التي برزت حينئذ هي الحاجة إلى إخضاع القانون لضبط سياسي أو الرقابة السياسية ، وأما عن مبادئ القانون المجردة فلم تلق أى تأكيد أو إهتمام . ويستخلص «بيرمان» من ذلك نتيجة هامة تنطبق على تلك المرحلة وهي «أن الفساد العام لنسق القانون كان أمراً بالغ الوضوح والخطورة» .

### ٤ - القانون السوفيتي في عهد ستالين (١٩٢٦ - ١٩٥٢)

إعترف طبقة الموظفين السوفيت في منتصف الثلاثينات أنه لا يمكن بحال من الأحوال التقليل من أهمية النظم الاجتماعية: كالقانون ، والأسرة ، والملكية ، أو حتى إنكار الحاجة إلى الجزاءات الجنائية . ومن ثم ، ظهرت محاولة لإعادة

بناء هذه المؤسسات على أساس اشتراكي جديد ، مما أدى إلى إجـراء تغييرات عديدة في السياسة العامة . حيث أحييت قوانين الأسرة وخاصة تلك التي تتعلق بالزواج والطلاق والإجهاض ووضعت لها قواعدها وأحكامها المنظمة لها ومستلزماتها القضائية . أما في المحيط الاقتصادي فقد حدث توسع في اللامركزية ، وظهرت المرونة بوضوح في حقوق الملكية الشخصية ، وتأكدت الحاجة إلى المنافسة والحوافز . ولذلك أعرف المجتمع السوفيتي بالقانون وبدوره الشرعي الذي لا بد وأن يقوم به في المجتمع الاشتراكي ، مما دعى إلى إصدار العديد من القواعد القانونية الجديدة . وأصبح من المؤكد أن نظام «ستالين» لن يتمكن من ضبط العلاقات الإجتماعية بين الناس ، أو التحكم في سير النشاط الاقتصادي ، أو السيطرة على القوى السياسية في الدولة ككل ، بدون نسق قانوني ونظام قانوني فعال .

• - القانون السوفيتي بعد ستالين ١٩٥٣ - ١٩٦٢ •

يحدد «بيرمان» بضعة اتجاهات كبرى تميز مرحلة ما بعد ستالين ، وهي :

- (١) الاتجاه إلى التخليف من الإرهاب السياسي ؛ (٢) التحرير الجزئي للمعايير الإجرائية (الصورية) والواقعية ، بما ينطوي عليه ذلك من تقليل الاهتمام على مبدأ المبالغة في الحساسات الجنائية ؛ (٣) إضفاء طابع العقابية والانضام على النسق القانوني بما يتضمنه ذلك من إعادة تنظيم المحاكم ، وتبني المبادئ الأساسية في مختلف مجالات القانون ؛ (٤) الاتجاه نحو اللامركزية والديموقراطية في اتخاذ القرار ؛ (٥) إدخال المشاركة الشعبية في إدارة المصالح (ومثال ذلك إدخال نظام المحاكم المحلية التي تقدم داخل المصانع أو أماكن العمل ومؤسساته للنظر في الأخطاء والتعديلات الصغرى) ؛ (٦) ظهور نظريه جديدة

في القانون والدولة تنادى بتدعيم « النظام القانوني الاشتراكي » . ومنذ ذلك التاريخ حتى اليوم ، إستمر التأكيد على العدالة الاشتراكية ، بما في ذلك من تعزيز لدور المهنة القانونية وتحسين لدور الاستشارة والدفاع ، ورفع مستوى التعليم الرسمي في مجال القانون ، ونشر الوعي بالمعلومات القانونية بين طبقات الشعب العامل .

وعلى أية حال ، فسواء لاحظنا وجود « ضغط في اتجاه العدالة » أصبح يميز الأنساق القانونية الحديثة ، أو لم نلاحظ ، وسواء إقرب نسق القضاة السوفيتي من مرحلة للنسج القانوني أولا ، فإنه من المؤكد أنه تطور ونسج بدرجة ملحوظة وأن ذلك حدث تحت تأثير التغيرات العامة التي أصابت نظم المجتمع ومؤسساته بأسرها . ومن الجدير بالذكر هنا ، هو ذلك التطوير الذي حدث في الاتحاد السوفيتي لما يسمى « بالقانون الأبوي » ، حيث زاد الإعتداد على النسق القضائي ليس في مجال حل المنازعات القانونية الخاصة فقط ، وإنما من أجل تحقيق وظيفة إجتماعية عامة حيث استخدم كأداة لتنشئة الاجتهادية للمواطنين جميعا ، ولتعليم الجمهور القيم الكبرى للمجتمع والنسق القانوني . وربما يكون من الواضح أن نفس هذا الاتجاه أصبح يسود الولايات المتحدة الآن ، بل صار بمثابة خاصية عامة للتطور القانوني في المجتمعات الصناعية الحديثة ، بكل ذلك من شأنه أن يدعم الوظيفة السكامة للقانون كأداة لتنشئة الاجتهادية لها مضامينها الهامة أيضا في محاولة استخدام شكل القانون وجوده لتعزيز التغير الاجتماعي .

### التجربة الأمريكية

هناك العديد من التطورات الحديثة التي طرأت على النسق القانوني الأمريكي والتي توضح في الوقت ذاته إستجابة القانون للعوامل والظروف الإجتماعية

المتغيرة . واقد أشار « سلونيك » Selenski ، إلى ثلاثة اتجاهات رئيسية في هذا الصدد وهي : (١) إنبيار فاعليه القرايه والمراكر المحسدة كنقاط أساسيه لتوجيه الضبط الاجتاعى ، وظهور مجتمع جماهيرى يتميز بالحركة والتعدديه ، بما إستتبعه تزايد لا مفر منه فى فاعليه عيشات الضبط الرسميه ؛ (٢) ظمسور التنظيمات الكبرى التى إرتبط بها إنبثاق مشكلات قانونيه جديده وتعدد ؛ (٣) تصاعد المصالح الاجتاعيه وتفوقها على المصالح الضيقه ، مع تزايد الاهتمام بالنحول الاجتاعى للقانون ، على حد تعبير « ووسكو باولده » والعنايه بإخضاع فكرة الحقوق المجردة لاعتبارات متصلة بالمصالح العام وبرفاهيه المجتمع .

هذا ، وتظهر هذه النقطة الأخيرة بوضوح تام فى تلك الاتجاهات الكبرى والتحولات التى طرأت على جوهر القانون الأمريكى ، إذ يشير « ألفريد بلو » مرزون A. B. Merzon ، فى مناقشة توضيحية لتطورات التى طرأت على مجال قانون العمل ، إلى مجموعة المراحل التى تشكل فيها الموقف القانونى للتقنيات ووضعها الإقتصادى والاجتاعى . ففى بداية الأمر كانت هذه التقنيات تعامل باعتبارها تمثل مؤامرات إجرامية ، ولذلك كالت تتخذ كافة الحيل من أجل إخماد النشاط النقابى ، وبالتالي إستخدامت المحكمة العليا مبدأ « حرية التعاقد » لتأييد مصالح أصحاب العمل ، وبعد ذلك عرملت التقنيات معاملة أقل قسوة ، حيث تم الإعراف القضاى بها تدريجيا ، ثم تمت الموافقة الواضحة والصريحة والإعراف بحق العمال فى تشكيل نقابات تعمل على حمايتهم ضد الممارسات غير العادلة التى يمكن أن يقوم بها أصحاب العمل .

وهذا يدعونا إلى أن نقول إن المذاهب القانونية والمبادئ العامة التى توجه القانون تعكس فى حقيقة أمرها مجموعة قرارات السياسة العامة ، تلك القرارات

التي تسنوم القيام بعملية اختيار بين مجموعة قيم بديلة ، هذا بأن ما يحكم الاختياراته المختلفة هو ذلك السياق النظامي والإجتماعي السائد في المجتمع خلال مرحلة معينة من مراحل تطوره . وفصلا عن ذلك ، فإن فحص الإنجازات القانونية الجوهرية والمتصلة بمجموعة مسائل مختلفة ومتعددة مثل العقود والمعاملات التجارية الأخرى ، وانتهاك الحريات ، والاختلال بالواجبات ، والتأمين ، والأسرة ، والجريمة ، وإنشاء المؤسسات والشركات ، يوحى على الفور بوجود تطور مشابه في كافة هذه المجالات ، وهو عبارة عن تزايد مستمر في الإهتمام بالمصلحة العامة ، وفي محاولة الملاءمة بين القانون والتغيرات التي لحقت بالعلاقات الاجتماعية والتصرف الاجتماعية ككل . هل أن معظم هذه التغيرات التي أصابت القانون الأساسي في أمريكا ، طرأت أيضا على الأنساق القانونية لمجتمعات أخرى كثيرة ، وخاصة المجتمعات الغربية .

هذا ، ويلعب التشريع دورا هاما في التطور الحديث للقانون ، وليس من المؤكد ما إذا كنا نستطيع أن نفعل فصلا حاسما بين نشاط المحاكم وبين صناعة السياسة العامة للتشريع . ففي الواقع أن المشرع يتمكن من أن يدخل تغيرات واسعة في السياسة العامة وذلك على نحو يسير وسريع ، أما المحاكم فهي تعتبر مقيدة بتلك الإجراءات التي تعمل على وقف المنازعات والحسومات الخاصة التي تهددها أمامها ، وهي مقيدة كذلك لأنها لا تنظر إلا في تلك القضايا الخاصة التي تبرزها أطراف النزاع . كذلك فإن القاضي يشعر بالمسئولية تجاه تدعيم الإنساق والتكامل المتحقق في نسق القواعد القانونية ، أما المشرع فهو لا يشعر بمثل هذا الضغط . ولذلك يوجد التوتر المستمر - في ظل النسق القانوني الأمريكي - بين التشريع والنشاط القضائي ، وينعكس على الحوار الدائم الذي يدور حول ما إذا كانت صناعة السياسة القضائية تعتبر شرعية أم لا . كذلك واجهت التغيرات

المطلوبة في القانون الاساسى داخل النسخ الأمريكى صمويل كبرى وتمقلت بسبب مشكلة دوائر الاختصاص القانونية المتنافسة التى أقيمت من خلال نظام الحكومة الفيدرالية . وبصبح هذا التعميد فى أوضح صورته ، لو نظرنا إلى ذلك الصراع بين التشريع داخل الولايات المختلفة ، والأحكام القضائية للحكومة الفيدرالية .

وكما إنعكست الظروف الاجتماعية المتغيرة ، على مجالات معينة لقانون الاساسى ، فقد برز الأمر أيضا على الهيكل والعمليات التنظيمية للمؤسسات القانونية ذاتها ، حيث تجلت إحدى معالم التغيرات الكبرى ، فى إنشاء بعضه أنواع من المحاكم المتخصصة لكن تتعامل مع نماذج معينة من القضايا والدعاوى . ويعتبر هذا الاتجاه إستجابة لتعدد العلاقة بين المواطنين الأفراد من جانب ، والتنشيطات الكبرى والحكومة من الجانب الآخر ، فى نفس الوقت الذى يعكس فيه أرتبة فى تجاوز أوجه القصور المختلفة التى قد تنطوى عليها الاجراءات التى تسيطر على المحاكم ، وهو يعكس كذلك الرغبة فى تطوير محاكم متخصصة وذات خبرة لتناول الخصومات المختلفة فى المجالات التى يمتد أنها تحتاج إلى معرفة متخصصة .

### ثالثا : حدود القانون

نجدنا فى الفقرة السابقة عن القانون بإعتباره متغيرا تابعا أو مصاحبا حيث يستجيب لنماذج التغيرات البنائية والمعارية الكبرى فى المجتمع فى نفس الوقت الذى يعكس فيه مثل هذه التغيرات . وسنتناول فى هذه الفقرة الطرف الآخر للقضية ألا وهو ما إذا كان القانون يستطيع أن يحدث تغييرا أكثر مما يمكنه بدلا ، أى أن القضية هنا سوف تركز على القانون بصفته متغيرا مستقلا ، وفى هذا المقام ظهر الاهتمام بدراسة حدود القانون المستترة أو الكامنة ، وهى :



نقطة أكدها بطريقة أو بأخرى عدد من العلماء والمفكرين الاجتماعيين من  
مثال : بشتام ، وإرنليك ، وبارند . كما كانت هذه الفكرة تمثل عموماً هاماً في  
نظريات علماء الاجتماع الذين ينتمون إلى المدرسة الداروينية الاجتماعية ، مثل  
سبنسر ، و هـ سمنر . ولقد ذهب سمنر ، إلى أن الأعراف ، غالباً  
ما تكون سابقة على القوانين ، وأكد أنه من المستحيل أن تتغير الأعراف  
بواسطة أية وسيلة مصطنعة أو حيلة متعلمة ، وإلى حد كبير ، أو على نحو فعّال  
يصيب أى عنصر ضرورى فيها : إنه من الممكن أن تعمل الأعراف بواسطة  
جهود بطيئة ومستمرة لفترة طويلة . هذا ، وعلى الرغم من أن هناك عدداً  
خفيفاً من علماء الاجتماع اليوم ، هو الذى يؤيد الاعتقاد التطورى الاجتماعى ، في  
بقاء العادات الشعبية الأصلى ، أو يوافقون موافقة كاملة على أن أساليب الدولة  
لا تستطيع أن تغير العادات الشعبية ، فما زال الإصرار على أن القانون يعتبر  
متغيراً تابعاً ( أو أمراً وليس سبباً ) باقياً ومستمر (١)

ويميل علماء الاجتماع المحدثين ، وخاصة الذين يهتمون بتوجيه المبرضى ،  
إلى اعتبار أن الروافد الرئيسية لضبط الاجتماعى توجد في المعايير الجماعية  
المستدجعة وفي مجموعة الضغوط المتبادلة على مستوى الأشخاص ، وذلك أكثر  
ما توجد في القواعد المحددة بطريقة رسمية ؛ ولكنهم يترفون في الوقت ذاته  
بأن القواعد القانونية تقوم بدور إرشادى له أثره ، وهنا يطرح سؤال  
هل ، وهو :

---

(١) أنظر :

## ما هي حدود ذلك الأمر ؟

يتمتع مجال العلاقات الدولية ، من أم المجالات التي تتكشف فيها الصعوبة القصوى في تدعيم الضبط بواسطة القانون بفقره ، حيث أن مشكلة استخدام القانون للحفاظ على النظام الدولي ، تظهر نتيجة لمأثنتين أساسيتين ، وهما : تباين الثقافات القومية العديدة ، فضلا عن وجود مراكز قوى كثيرة . كذلك فإن الجهود التي تبذل من أجل توفير الميكانيزمات اللازمة لوضع المنازعات والحصومات الدولية موضع التقاضي ، مثل محكمة العدل الدولية ، غالبا ما تواجه صعوبة قصوى في أداء مهمتها نتيجة لانعدام وجود سلطة شرعية ، بل وفقدان الاتفاق المعياري الأساسي ، مما يحتج به في بعض الأحيان عدم إمكان حسم النزاع بين الدول المتنازعة . غير أن تلك الصعوبات وأوجه القصور التي توجد في القانون الدولي ، لا ينبغي أن تلقى الظل على منجزاته الواقعية والكامنة . فطالما أنجزت المعاهدات والاتفاقيات الدولية وهزرت ، كما نجت «قواعد الحرب» إلى حد معين في أداء بعض الأغراض على الأقل في المراحل السابقة . والواقع أن التفورات الكبرى التي طرأت على العلاقات الدولية في العالم المعاصر ، لا بد وأن يكون لها أثر واضح في تطوير ميكانيزمات دفاعية لقانون الدول ، بما ينطوي عليه مثل هذا المدف من حاجة ماسة إلى ميكانيزمات تشريعية وتنفيذية وقضائية إنعكست بدورها على مجموعة التوجهات التي تميزت عنها بعض المؤتمرات القومية والاقليمية والعالمية ، والتي تلح على إقامة حكومة دولية شاملة أو محدودة ، فضلا عن تدعيم وتقوية منظمة الأمم المتحدة ، وإنشاء قوة بوليسية لحفظ السلام العالمي . وعلى الرغم من أن المدافعين عن مثل هذه المشروعات لا يزالون يترفون بتلك المشكلات الحرجة المتعلقة بالسيادة والاتفاق الدولي ، إلا أن هناك إدعاء مضاد ينادي بأنه إذا أقيمت مؤسسات قانونية دولية متطورة فإنها سوف تتمكن بالضرورة من

القيام بدور عظيم في إيجاد مثل هذا الاتفاق الدولي ، ومحمدي أية مقاومة قومية ضد السلطة الدولية .

ولو نظرنا إلى مجال آخر من مجالات القانون ، وهو مجال العقود التجارية لمرقنا على دليل هام يشير إلى أنه برغم وجود إطار قانوني متفق عليه بصورة عامة في هذا المجال ، إلا أن أطراف التبادل قد تفضل في أغلب الأحيان الاعتماد على وسائل أخرى غير العقد للوصول إلى الاتفاق . ويكون هذا التفضيل واضحا أيضا على المستوى الدولي ، عندما تلجأ الدول إلى سياسة دبلوماسية غير رسمية وتفضلها على معالجة القضية المطروحة بواسطة مؤسسات قانونية أكثر رسمية .

وبطبيعة الحال ، فإن هذا التحليل لا يشير إلى فشل المعايير القانونية في أداء بعض الوظائف بقدر ما يؤكد على حدود الضبط القانوني ، والاتجاه نحو المعايير غير القانونية لاستكمال المعايير القانونية وتدعيمها . وأما عن دور الميكانيزمات القانونية في تدعيم أو تعزيز التغير الاجتماعي ، فإن هناك مجموعه من الظروف التي يمكن أن يكون لها أثر كبير على فاعلية المفسدون كأداة للتغير ، وهي :

- (١) ما إذا كانت السلطة ، أو الهيبة ، من المصدر الأساسي للقانون الجديد .
- (٢) ما إذا كان القانون إنعكاس واضح في الخلفية الاجتماعية والتاريخية والقانونية للمجتمع ، في نفس الوقت الذي يحدد من هذه الخلفيات تبريرا وسندا له ؛
- (٣) ما إذا كانت النماذج القائمة قادرة على أن تصبح واضحة ومعدة وقابلة للتطبيق (٤) ما إذا كانت الهيئات التنفيذية قادرة على إعلان إلزامها بالمعايير الجديدة (٥) ما إذا كانت الجزاءات الإيجابية قابلة للإستخدام مثلها مثل الجزاءات السالبة (٦) ما إذا كانت الحماية الفعالة تتوفر للأفراد الذين كانوا ضحية لانتهاك القانون .

### رابعا : التوازن والصراع والقانون

هناك فكرة محورية في معظم التحليلات السوسيولوجية للقانون تشير إلى أنه يمكن فهم القانون على نحو أفضل لو نظرنا إليه باعتباره ميكانيزم تكاملي في المجتمع، وقد سبق أن رأينا أنه على الرغم من أن القانون يمكن أن يدعم الإستقرار والتوازن الإجتماعي ، إلا أن القواعد القانونية والمؤسسات القانونية ذاتها ليست ظواهر ثابتة أو مستقرة بأي حال من الأحوال . حقيقة أنه يمكن للنسق القانوني أن يتطوى على حكمة تاريخية تلائم ثقافة معينة ، ولكنه ما من شك في أن القانون يفعل أكثر من ذلك بكثير . فهو عبارة عن مركب متغير يتميز باستجابيته للتغيرات المستمرة في المجتمع، وكذلك فإنه يعكس عملية تتطوى على التحويل النظامي للصراع أى أنه يوفر الوسائل والأدوات الإجتماعية اللازمة لحل النزاع في المواقف الخاصة ، فضلا عن أنه يقوم - بمعنى ما - بفض الصراعات ذات الطبيعة العامة التي تنشأ بين المصالح والقيم داخل مجتمع ما . وطبقا لذلك لا يستطيع القانون أن يعاون على إحداث تغيرات في بناء علاقات القوة في المجتمع ، بقدر ما يعكس في الحقيقة هذه التغيرات .

ويمكن إستخدام القانون لتحقيق أهداف مقصودة ، ولانمى بذلك أن النظم القانونية لا تتطوى على مثل ميادية ، أو أنها لا تتضمن أية عمليات تعمس على الإرتقاء بالأهداف السياسية الخاصة ، بل إن ما يقصده هنا هو أن القواعد القانونية تمارس القوة ، ولذلك يوجد الفاعلون في جالب والحاسرون في الجانب المقابل . وفي المواقف القانونية ، تصبح بعض المصالح موضعاً للتعزير والدفاع فتحصل أولويتها ، بينما تتلاشى بعض المصالح الأخرى أو تتخذ عدة خطوات إلى الوراء . وينطبق ذلك سواء على مستوى المواقف القانونية الخاصة ، والسياسية العامة الداملة أيضا : ولهذا فإن عناصر معينة كالقوة والصراع ، والتغير تتميز عناصر

محورية في الظواهر القانونية .

هذا ، وتمكس وجهات النظر المختلفة في النسق القانوني وجهات نظر أصحابها في المجتمع بوجه عام ، إذ أن من يرون أن التكامل المجتمعي يتحقق أساساً من خلال عملية التنشئة الاجتماعية التي تتم وفقاً لنسق من القيم المشتركة التي تعتبر محل اتفاق عام في المجتمع - ينظرون إلى النسق القانوني باعتباره ينطوي على مثل هذه القيم التي تقوم بوظيفة تكاملية في أساسها . وفي مقابل ذلك نجد الذين يؤكدون أن المجتمع ينطوي على قوى متصارعة باستمرار ومصالح متضاربة إلى أقصى حدود التضارب ، ومن ثم فإن توازن النسق الاجتماعي ليس أكثر من مجرد انعكاس لعملية مفتعلة لا بد وأن تتوقف في لحظة معينة من الزمان ، ويميل أصحاب هذه النظرة الأخيرة إلى تفسير النسق القانوني في حدود الصراع والتغير . والحقيقة أن كلا المنظورين - التوازن والصراع - لا يوفران الأساس الملائم لفهم الظواهر القانونية ، لأنه إذا كان المجتمع عبارة عن مزيج من الإستقرار والتغير ، من الاتفاق والصراع ، فلكذلك الحال بالنسبة لكافة العوامل والقوى التي توجد في الأنساق القانونية ذاتها .



## خاتمة واستخلاصات عامة





## خاتمة واستخلاصات عامة

انصب الإهتمام في هذا المؤلف على تحليل النظريات الأساسية ومجموعة الدراسات التي تعكس أهم وجهات النظر في الضبط الاجتماعي والمداخل المتعددة إليه ، بحيث أنه يمكن فهم أو تحليل أية دراسات وبحوث أخرى من خلال الاتجاهات الأساسية التي عرضت في ثناياه وينطبق ذلك بوجه خاص على تلك الدراسات التي تتعلق بتعريف الضبط ، ونظرياته - التقليدية والحديثة والمعاصرة - وكذلك الدور الذي تقوم به النظم والجماعات كضوابط إجتماعية . ويمكن أن نستعرض مجموعة النتائج التي أتت إلى التوصل إليها من خلال هذا المؤلف فيما يلي :

أولاً : إحتلت مشكلة التعريف مكانة هامة في دراسات الضبط الإجتماعي ، التقليدية ، والحديثة ، والمعاصرة ، وقد صنفت التعريفات التي أوردها الباحثون الأول إلى مايلي :

### أ - تعريفات واقعية :

وهي تلك التي كان يغلب عليها الإهتمام بالضبط كما موجود في الواقع دون تركيز شديد على الهدف الذي يرمى إليه ، أو المثل التي يعمل على تحقيقها . وقد أدرجت تحت هذه الفئة تعريف كل من : روس ، و - سمر ، و - دوركيم ، وبارك و بيرجس ، وفي هذا الصدد يمكن إبراز الطابع العام الذي يميز مفهوم الضبط كما يلي :

١ - أن الضبط محاولة مقصودة ؛ وهذا هو الموقف الذي يميز بعض الدارسين الذين اتجهوا بتعريفهم إجماعاً إلى أكثر إلى الواقع مع ملاحظة الاختلاف الواضح بين مضمون المحاولة المقصودة ، في التعريفات الغربية ، والماركسية .

٢ - أن الضبط تحكمه عوامل تلقائية ، تظهر في الدور تقوم به العادات الشعبية ، والأعراف ، كاذب سحر .

٣ - أن الضبط مرادف للارتباط العلى ، ولهذا فشكل عامل يؤثر في سلوك الانسان يعتبر ضابطا من ضوابط المجتمع ( دوركيم ) .

#### ب - تعريفات سيكولوجية :

وهي التي يظن الطابع السيكولوجى والتركيز على استخدام مصطلحات علم النفس السلوكى والاجتماعى . ومن أدرجت تحت هذه الفئة ، تعريف كل من : لوملى ، وبرنارد . ومن الواضح أن أصحاب هذا الاتجاه يقصرون استخدام مصطلح الضبط ، على ما تمارسه الرموز الانسانية ، أو المنبهات ، من أثر في سلوك الأشخاص ، والجماعات وما تحدته من ضغط نفسى يؤدي إلى الإشتغال في نهاية الأمر .

#### تعريفات مقالية :

ويندرج تحتها تعريف كل من « هوب-اوس » ، « الود » ، « كولى » ، و « فاود » ، « لاندز » . وقد تميزت بمجموعة خصائص يمكن إيجازها على النحو التالي :-

- ١ - تركيزها على أن الهدف الأساسى للضبط ، هو تحقيق القيم والمثل الاجتماعية
- ٢ - إنكارها لموقف الباحثين الذين حددوا مفهوم الضبط الاجتماعى في مجموعة الوسائل المتمثلة في العادات الشعبية ، والأعراف ، وتأكيدها المتمركز على وجود روح عامة للمجتمع توجد وراء كل نوع أو وسيلة للضبط ، وتعمده بمقتضى مضمونه ، وقيمه ، ومثله .

٢ - رفعها للإتجاه الراقى الحالى الذى يركز على الضبط كما هو موجود ،  
بلاى اهتمام بأهدافه العليا ، وبما يمكن ان يؤدى اليه من تدعيم النظام الاجتماعى .  
هذا فيما يتعلق بالتمريضات التى أوردتها الباحثون الاول ، أما المحـددون  
والمعاصرون ، فقد اختلفوا أيضا فى اتجاهاتهم الاساسية ، التى امكن تصنيفها  
كما يلى :

#### أ - الضبط من خلال الممارسات والقيم والنماذج الثقافية

وهو الاتجاه الذى يتميز به كل من : هولنج شيد ، وجورج جيرفينش ،  
والذى يهتم بدراسة العلاقات بين صور الثقافة ، وسلوك الاشخاص فى مواقف  
اجتماعية معينة ، ويعتبر التركيز على تحليل الوسائل ، ووصف العوامل المتخلفة  
المؤثرة فى شخصية الانسان ، عملا ثانويا . وفى نفس الوقت يهتم هذا  
الاتجاه بإجراء دراسة الضبط فى جماعات بالذات او مجتمعات محددة ، بهدف  
معرفة مدى اختلاف تدرج انواع الضبط ، وصوره من نموذج اجتماعى الى  
نموذج آخر .

#### ب - الضبط كتنظيم عقلى وأداة للتغيير

ويعتبر دكارل مانزايم ، أهم من وجه الانظار الى علاقة الضبط بالتنظيم ،  
واحية تطبيق العلم على المجتمع ، لضبط سلوك اعضاءه ، وبناء الخطط الاجتماعية  
والاقتصادية على أسس علمية سليمة . كذلك اهتم بودجوركى ، بضرورة ضبط  
الحياة الاجتماعية ككل ، وذهب الى ان العلم يستحوذ باستمرار على مكانة مامة  
باعتباره عنصرا للتنظيم لضبط السلوك .

#### ج - الضبط لتحقيق الامتثال والسيطرة على الانحراف

وهو المنظور الذى استخدمه كل من : روسيك ، وبريدجهر ، وستيفنسن ،

واجبرن ، ونيمكوف ، ولندبرج ، واندرسون . وعموما ، اهتموا جميعا بالنظر الى الضبط من خلال علاقته بالامتثال ، والالتزام راف ، ولذلك فقد ركزوا دراساتهم على ميكانيزمات ضبط السلوك الانحرافي ، وتدعيم السلوك الممتثل .

#### د - الضبط من خلال علاقته بالتوازن والنسق الاجتماعي

من أهم المدعين لهذا الاتجاه : ماكيفر ، وهومانز ، وباكلي . حيث نظروا الى الضبط باعتباره اما منبثقا عن النسق او مفروضا عليه ، والله عامل يؤثر في توازن المجتمع ، ونتيجة لهذا التوازن ايضا .

#### هـ - الضبط كعامل يؤثر في السلوك

وقد كان لايير احد الذين ركزوا على دراسة الضبط كعامل من مجموعة عوامل تؤثر في السلوك الانساني . وهو يحتل عنده موقفا وسطا بين الشخصية ، والموقف الذي يمارس الشخص فمه من خلاله .

#### و - الضبط كمنهجية

ويعتبر كل من بروم ، وسازنيك من بين الباحثين الذين ركزوا على دراسة الضبط بوصفه نتيجة للتنظيم الاجتماعي .

هذا ، ويمكن ذكر بعض الملاحظات على تعريفات الضبط الاجتماعي كايلى :  
١ - اختلاف وجهات نظر الباحثين الى الضبط ، ويبدو ذلك واضحا في ان هندا منهم عالجوه على انه عامل من العوامل التي تؤثر في السلوك ، وعالجوه البعض الآخر على انه عملية اجتماعية تشترك فيها عدة عوامل ونظم ، في الوقت الذي ذهب فيه فريق ثالث الى ان الضبط يعتبر نتيجة للتنظيم . ولتوازن المجتمع .

٢ - ظهور الطابع السيكولوجي الخالص في بعض التعريفات (برنارد ولولمى )

في الوقت الذي تميزت تعريفات أخرى بالطابع الاجتماعي الذي ظهر في تركيزها على النظم الاجتماعية ، والمجاعات ( لابر ، ولانديز ، وجيرفيتش ، وهولنج شيد ) .

٣١ - ميل بعض التعريفات الى توسيع نطاق الضبط ، لكي يشتمل على كل محاولة - مقصودة أو غير مقصودة - تؤثر في السلوك ، بينما تميزت تعريفات أخرى ، بميلها الى تحديد نطاق الضبط ليشتمل - فحسب - على كل محاولة مقصودة أو غشاة .

٤ - تأكيد بعض الباحثين في تعريفهم للضبط على عناصر : كالسلطة ، والسيطرة ، والقهر ، والعنف ، التي يمارسها المجتمع ، أو أية جماعة فيه على الاعضاء في مقابل اتجاه تعريفات أخرى الى تأكيد استدماج الضوابط الاجتماعية .

د - تكشف هذه التعريفات المختلفة عن تعدد منظورات الضبط الاجتماعي ، حيث اهتم البعض بمشكلة ضبط البناء الاجتماعي والاقتصادي ، ومنهم ما ناهى ، والواقع ان التركيز على هذا المنظور ، يتطلب دراسة الاساس الاقتصادي للمجتمع ، ومدى تدخل الدولة لضبط الاقتصاد وتنظيمه ، والتخطيط له . وبتأثير البعض الآخر على ضبط السلوك الانحرافي ؛ وبناء على ذلك انحصرت دراساته في تحليل العمليات الاجتماعية التي تميل الى مقارعة السلوك الانحرافي أو التقليل منه ، سواء عن طريق تعويقه ، أو اصلاحه ، أو الانتقام من المنحرف . وهناك فريق ثالث ، يركز على ضبط السلوك الانساني كله ، وبالتالي فهو يقوم بدراسة علاقة سلوك اعضاء المجتمع بالثقافة ، والنظم الاجتماعية الضابطة . واخيرا ، نصل الى المنظور الماركسي ، وهو الذي يملق اهمية كبرى على ضبط الانتساج والحياة

الاجتماعية ، على اعتبار انه لا يمكن ضبط سلوك اعضاء المجتمع الا عن طريق ضبط الاساس الاقتصادى للحياة الاجتماعية اى ضبط الانتاج وعلاقاته .

ثانيا : قبل ظهور مصطلح الضبط الاجتماعى ذاته ، كانت هناك محاولات مبكرة لدراسة فكرة ضبط الحياة الاجتماعية ، والسلوك الانسانى . وهى تنقسم الى قسمين :

#### ١- محاولات ظهرت قبل بداية العصر الحديث

وهى تتمثل فى الدراسات التى عقدتها الفلاسفة ، والمفكرون الاجتماعيون ، بصدد فكرتى القانون الطبيعى ، والقانون الوضعى ، ولقى يمكن للتوصل بشأنها الى مايل :

١ - كانت فكرة القانون الطبيعى ذات مضمون متغير ، يختلف من عصر لآخر ، فقد بدأت فكرة فلاسفة عند هيبوقريطس ، وطورها كل من -قراط وافلاطون ، وارسطو . ثم تحولت الى فكرة دينية ، عندما اصبح القانون الطبيعى مساوياً للقانون الإلهى ، وأخيراً ، أصبحت فكرة قانونية تعبر عن المثل الأعلى للمدانة .

٢ - عاصرت تلك الفكرة ، فكرة القانون الوضعى التى دمجها الالبيقوريون ، وتركزت أهميتها على أنها مهدت لظهور مذاهب المقصد الاجتماعى فى بداى العصر الحديث .

٣ - تمكن أهمية فكرة القانون الوضعى بالنسبة لمسألة الضبط الاجتماعى فى أنه ليست هناك نظرية فى الضبط لم تعرض للقانون الوضعى من حيث تعريفه ، وتحديد خصائصه ، ووظائفه الاجتماعية . أما فكرة القانون الطبيعى ، فقد ظهرت فى بعض نظريات الضبط ، وعصر ما التقليدي ، حيث إهتم روس بالنظام

الطبيعي وأثره في السلوك الانساني.

٤ - أن فكرتي القانون الطبيعي ، والوضعي ، تتجان أساساً بالبحث في أصل القانون ، والنظام الاجتماعي .

ب - محاولات ظهرت في العصر الحديث ، وهي كتمثل في :-

١ - ملهـب العقد الاجتماعي :-

وقد أمكن التوصل إلى بعض النتائج فيما يتعلق بنظرية العقد الاجتماعي :

١ - اختلفت آراء أصحاب نظرية العقد الاجتماعي في حالة الفطرة التي كانت سائدة قبل وجود المجتمع المنظم ، ومن ثم اختلفت فهماتهم لسبب التعاقد ومصدره .

٢ - اختلفت آراؤهم أيضاً في مصدر السلطة ، هل تأتي من خارج الانسان أم أنها داخلية ؟

٣ - بالرغم من هذا الاختلاف ، إلا أنهم إتفقوا جميعاً في شيء هام ، وهو إقلاصهم عن التفسيـرات الحارقة واللاموتية للحياة الإجتماعية والضبط الاجتماعي .

٤ - تعـبر نظرية العقد الاجتماعي ذاتها ، نظرية في الضبط الاجتماعي ، نظراً لاهتمامها بالبحث في أصل النظام والسلطة ، ووجدته في الفؤى الاجتماعية ، وعلى وجه الخصوص في عنصر التعاقد . ومن ثم ، فهي نظرية هدانية في مقابل التفسيـرات الدينية واللاموتية .

٢ - نظرية التقدم :-

وقد ترتب على ظهورها مجموعة نتائج وآثار ، خصوصاً في تلك النظريات

التي ظهرت في أواخر القرن التاسع عشر ، وبداية القرن العشرين . ومن بين تلك النتائج ، الفكرة التي سيطرت على بعض نظريات الضبط التقليدية ، والتي مؤداهما أن الضبط لم يضر إلا في المجتمع الحديث ، وأنه يعتبر نتيجة للقمع . ولتطور الحضارة والمجتمع .

#### ٣ - تفسيرات متعددة للنظم الاجتماعية والسياسية :-

وهي التي تمثلت في التفسيرات الجغرافية ، والبيولوجية والسيكولوجية والدينية ، والوظيفية للنظم . وقد تركت أثراً هاماً في نظريات الضبط التقليدية ، والحديثة ، والمعاصرة .

#### ٤ - النظريات السياسية والاجتماعية المبكرة :-

وهي التي وضعها كل من كومت ، وسنسر ، وقد اهتمت بتفسير طبيعة الدولة ، وصور الحكومة ، والسيادة ، وأسايب الضبط الاجتماعي غير القانونية . والواقع أن اهتمامها الواضح بهذه الدراسات ، انعكس فيما بعد على نظريات الضبط الاجتماعي ، التي اهتمت بالدور المباشر الذي تقوم به الدولة في عملية الضبط ، كذلك كان تركيزها على الوظيفة الهامة التي تقوم بها اساليب الضبط ( بالمعنى الراسع لهذه الكلمة ، وبما تتضمنه من وسائل غير قانونية ) اثر شديد على دراسات كل من روس ، وكولي ، وسنسر ، وههظم المحدثين والمعاصرين . يضاف الى هذا الاثر المباشر لتلك النظريات ، اثر آخر غير مباشر ، وهراء تراها الضمني بضرورة اجراء دراسات علمية سوسيولوجية على نظم المجتمع ، وقوانينه ، وعلاقاته ، وبمجموعة العوامل المؤثرة في السلوك الانساني .

ثالثاً : ظهرت مجموعة من النظريات التقليدية في الضبط الاجتماعي ولكنها لم تتخذ اتجاهاً واحداً ، بل اختلفت في طبيعتها . ومنظوراتها للضبط ، وطبقاً لذلك ، امكن تصنيفها على النحو التالي :



## ١ - نظرية في تطور وسائل الضبط الاجتماعي :

ينصب جوهر هذه النظرية التي وضعها إدوارد روس، على أن الضوابط الاجتماعية تمر بمرحلتين :-

الأولى : مرحلة الضوابط الأخلاقية الغريزية ، وهي تتميز بسيطرة الغرائز الطبيعية : كالتعاطف الوجداني ، وغريزة الجماعة ، والاحساس بالعدالة ، ورد الفعل الفردي - على سلوك الانسان . وتكون هذه الغرائز كافية لتحقيق الضبط الاجتماعي في المرحلة المبكرة من مراحل تطور المجتمع . ولكن ، عندما يبدأ المجتمع الطبيعي يتلاشى تدريجياً عن طريق تعدد الزمر الاجتماعية ، وتنوع الولاء ، وتزايد الفوارق ، تبدأ المرحلة الثانية ، وهي تتميز بسيطرة الضوابط الاجتماعية أو وسائل الضبط الاجتماعي : كالرأى العام ، والقانون ، والمعتقد والابحار الاجتماعية ، والتعليم ، والعرف ، والدين ، والمثل الشخصية ، والشعائر ، والفن ، والشخصية ، والقيم . ويمكن في هذا الصدد تسجيل بعض الملاحظات على هذه النظرية :-

أ - استبعدت كل تمييز بين مصطلحات وقضايا علم الاجتماع ومصطلحات وقضايا علم النفس الاجتماعي .

ب - اشتملت على نوع من التصنيف ، المقصود منه تصوير مدى اختلاف المجتمعات باختلاف ضوابطها الاجتماعية .

ج - تأثرت بنظرية العقد الاجتماعي إلى حد كبير وإن لم تشر صراحة إلى أهمية التعاقد في المرحلة الثانية .

د - تركت أمراً كبيراً في النظريات الأخرى ، خصوصاً عند كل من برنارد ، ولوملي ، وغيرهما من أكادمية العوامل السيكولوجية ( كالإحساس ، والمحاسبة ،

والنماذج ( في ضبط السلوك .

٥ - أثرت هذه النظرية في كل نظريات الضبط الأخرى التالية لها، حيث أنها وجهت الانظار إلى أهمية الدور الذي تقوم به وسائل الضبط الاجتماعي غير القانونية .

## ٢ - نظرية الضوابط الثلاثية :

وهي التي أرجعت كل أنواع الضبط الاجتماعي إلى الممارسات المصرفية ، والأنماط التقليدية ، ويعتبر « سمر » من أهم مدعيها . وقد لقيت هذه النظرية مجوما شديداً من جميع الباحثين المحدثين والممارسين ، وخصوصاً أن صاحبها لم يستطع أن يميز بين ضبط السلوك عن طريق القانون ، والدين ، والأخلاق ، والقيم الاجتماعية . والواقع أن الجهود التي بذلها سمر ومدروسته بهدف تمكين علم الاجتماع من دراسة وسائل الضبط الاجتماعي ، لم تنجح نجاحاً مطلقاً .

## ٣ - نظرية الضبط الذاتي :

ويعتبر « كولي » أول مؤسس لها ، فقد أصر منذ البداية على عدم إنقسام الكل الاجتماعي إلى أجزاء ، وإن الرموز والمستويات الجمعية ، والقيم ، والنزاع ، تعتبر موجبات للعملية الاجتماعية، وأن الضبط هو العملية المستمرة التي تمكن في الخلق الذاتي للمجتمع . وقد وجهت إلى هذه النظرية عدة إقتادات أهمها : -

أ - أنها لم تكن من التمييز بين الضبط الاجتماعي غير المقصود ( الكامن ) والرشد ( الواضح ) ، وقد مهدت الطريق أمام باحثين آخرين لوضع تمييزات أخرى بين الضبط النظامي وغير النظامي ، الرسمى وغير الرسمى ، وغيرها من المقارنات التي أسهمت في توضيح فكرة الضبط ، وتطوير نظريته .

ب - وجهت الانظار إلى أهمية التماثل بين المجالات الأولية ، والثانوية ،

واعتُرفت بأن الضبط يظهر على السواء في الجماعات الخاصة وفي المجتمعات  
الشبه أملة .

ج - أسهمت في تطوير نظرية الضبط ، وخصوصا عندما أوضحت أن الضبط  
يتضمن عدة عوامل غير تلك العوامل التقليدية التي تكلم عنها سمر .

#### ٤ - النظرية البنائية الوظيفية : -

ويعتبر « لاندز » من أهم روادها ، حيث إهتم بدراسة مكونات البناء  
الاجتماعي ، ودورها في عملية الضبط الاجتماعي ، كذلك إهتم بالعلاقات الوظيفية  
بين النظم ، ثم بيننا وبين عملية الضبط . وفي هذا الصدد صنف الأبنية الاجتماعية  
التي تعمل على تدعيم النظام إلى : مكانة الجنس ، ومكانة الطبقة ، والجماعة الأولية  
والثانوية . أما عن النظم ، فقد ركز فيها على دور الأسرة ، والدين ، والمدرسة  
والعلم ، والتكنولوجيا ، والاقتصاد ، وأمينها جميعا في الضبط الاجتماعي في المجتمعات  
المختلفة . هذا ، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت إلى نظرية لاندز ، والتي  
يتركز معظمها على القول بأنه لم يفعل أكثر مما فعله كل من : روس ، وكولي ،  
إلا أنه قد أضاف الكثير إلى نظرية الضبط الاجتماعي ، وخصوصا عن طريق تلك  
المنافعات المستفيضة التي عقدها عن النظم الاجتماعية وفاعليتها في الضبط ، وكذلك  
ما تعلق بنقد النظرية الثنائية في المجتمع والضبط .

وايضا : أمكن تصنيف نظريات ومداخل الضبط الاجتماعي عند المحدثين  
والمفكرين ، إلى ستة اتجاهات أساسية ، نوجزها فيما يلي : -

#### ١ - نظريات تنتمي إلى الاطار العام لنظرية الفعل الاجتماعي :

وهي تنقسم إلى نظريتين ، وهما : نظرية بارسونز ، ونظرية لايبر . الأولى :

اهتمت بدراسة ميكانيزمات الضبط الاجتماعى على اعتبار أن ميكانيزم الضبط يعمل على تدعيم الدافعية نحو تحقيق توقعات الدور . وهى تهتم بدراسة الجوانب الكمائية للضبط ، والتي تتمثل فى ميكانيزمات : الصمود ، والتسامح ، وتضييق نطاق العلاقة . ولذلك فإن نظرية الضبط عند بارسونز ، تمثل تحليلا للعمليات التى توجد فى النسق الاجتماعى ، وتبيل إلى مواجهة الاتجاهات الانحرافية ، أى إلى تدعيم الامتثال لتوقعات الدور . أما بالنسبة لنظرية لايبير ، فقد أشارت إلى الضبط بوصفه عاملا من مجموعة عوامل تؤثر فى السلوك ، وتعتبر نظريته تحليلا لعوامل الضبط التى تنمق بالجماعات الصغيرة ، مثل حجم الجماعة ، ومدى استمرارها فى الزمن ، وقيمتها ، ومعاييرها ، وأثر ذلك كله على عملية الضبط فيها . وهناك ملاحظتان على هذا الاتجاه الأول :-

أ - أهمل بارسونز معالجة ميكانيزمات الضبط الواضحة : كالقوانين ، والجزاءات وغيرها ماعركز عليه رواد النظريات التقليدية ، واهتم بدراسة الميكانيزمات الخفية التى تمكن وراء الضبط ، وربما تعتبر هذه المحاولة هى الأولى من نوعها .

ب - كانت وحدة التحليل الاسمية عند بارسونز ، هى التفاعل بين الأنا والآخر ، بينما كانت جماعة المكانة هى وحدة التحليل عند لايبير .

٢ - أما النموذج الثانى للنظريات الحديثة ، فهو الذى يربط بين الضبط والنسق الاجتماعى ، ويؤكد أن الضبط ليس منفصلا عن النسق ، بل أنه إما أن يكون منتبها عنه أو مفروضا عليه ( ويمثله كل من هومانز ، وبالكلى ) .

٣ - ويتمثل النموذج الثالث فى تلك النظريات التى تربط بين الضبط والتخطيط . وتركز الاهتمام فيها على نظرية مانهائم ؛ وفى هذا الصدد ، يمكن

التنويه إلى بعض الملاحظات على موقفه :-

أ - أنه يعتبر أول من أشار صراحة إلى الضبط بوصفه تحطيظاً عقلياً .

ب - أكد أهمية الدراسات العملية المدعومة بالتجارب السوسولوجية وقدرتها على التوصل إلى أكثر الوسائل ملاءمة للضبط الإجتماعى .

ج - وضع بعض القوانين العامة التى تلخص فى أن تطور النظم النيابية ، يعكس تطور ناربع ضبط الضوابط الإجتماعية .

د - أما النظريات الثقافية التكاملية ، فهى التى ركزت على دراسة أنواع الضبط وصوره فى جماعات بالذات ، وقد استطاعت أن تضع مجموعة من الشروط التى يجب على كل دارس الضبط أن يتبناها . يضاف إلى ذلك ، أنها ميزت بين صور الضبط الإجتماعى : المنظم ، والتلقائى ، والأكثر تلقائية ، وبين أنواعه : كالقانون ، والعرف ، والدين ، والمعرفة ، والفن ، وهياته : كالحجرات ، والمجتمعات . وأكدت هذه النظريات أهمية تحليل العلاقة بين هذه الهياكل ، والأنواع ، والصور ، طالما أن الأنواع والصور تختلف من هيئة إلى أخرى .

هـ - وهناك نموذج أخير للنظريات السوسولوجية فى الضبط الإجتماعى ، وهو النظريات التى تربط بين الضبط والتنظيم الإجتماعى ، وتمثل الفكرة الأساسية فيها ، على أن : التنظيم ، والضبط صورتان غير منفصلتين من تلك العملية التى توجه السلوك نحو الاستجابات الجماعية المتشابهة فى طبيعتها ، والتى تجعل كل أعضاء المجتمع يمثلون تقريباً نفس الاستجابات فى موقف معين . وطبقاً لهذه النظرية ، يوجد مستويان أساسيان لدراسة الضبط : الأول ، يتمثل فى تحليل بناء وظيفة الممارسات الإجتماعية الثقافية التى تنظم سلوك الأشخاص وتمييزه ، ( وهو تحليل على مستوى النسق والتنظيم ) أما المحتوى الثانى ،

فيتمثل في دراسة - لوك الشخص الذي يستجيب لهذه الممارسات ( وهو تحليل على مستوى دور الفرد ) .

٦ - وينصب المدخل الأنثروبولوجي أساساً على الإهتمام بالنسقين للضبط ، وهما : النسق السياسي ، والنسق القانوني . وهناك بعض الباحثين الأنثروبولوجيين ركزوا إهتمامهم على دراسة النسق الأول ( وقد أشارت إلى بعض دراساتهم في موضع خاص بذلك ) ، بينما إهتم آخرون بالنسق القانوني . والواقع ، ان هناك إختلافا بين الموضوعات التي تندرج تحت كلا النسقين ؛ وقد تركزت دراسات الأنثروبولوجيين على المجتمعات البدائية في قارتي أفريقيا ، وإندونيسيا .

خامساً : - بعد عرض النتائج التي تتعلق بنظريات الضبط الاجتماعي - التنفيذية والحديثة ، والماصرة - يمكن أن نضع التساؤل الآتي : -

ما هو مبلغ إسهام هذه النظريات في فهم المجتمع ، وإلقاء الضوء على إهماليات الاجتماعية فيه ؟ وإلى أي حد استطاعت أن تضع أساساً ومعايير لدراسة الضبط الاجتماعي في المجتمع ؟ وما قيمة القضايا العامة التي يمكن إستنتاجها من تلك النظريات ، وإلى أي حد يمكن إستخدامها في إجراء دراسات مقارنة بين مجتمعات مختلفة ؟ أو إلى أي حد تصلح هذه القضايا في الاختبار الإمبريقي ، للتوصل إلى نتائج أخرى ، وللتحقق من مدى صحتها ؟

الواقع ، أنه على الرغم من إختلاف طبيعة هذه النظريات ، وخصائص كل منها ، والهدف الذي تصمي إليه ، إلا أنها جميعاً قد أسهمت في تعميق فـهـم الباحثين في هذا الموضوع ، وإلقاء الضوء على مداخل ، وإتجاهات ، ومنظورات عديدة إلى الضبط الاجتماعي . يضاف إلى ذلك ، ان أكثرها إهتماماً بوضع أسس أو معايير لدراسة الضبط الاجتماعي ، ومثال ذلك نظريات : لا بيير ،

وجيرفيتش ، وهولنج شيد . كذلك إهتم معظمها بالإشارة إلى ضرورة إجراء دراسات متعمقة على مجتمعات محددة ، بهدف إختيار مجموعة القضايا التي إشتملت عليها ، والتي تصلح إلى حد كبير في التطبيق على مجتمعات مختلفة ، وينطبق ذلك بوجه خاص على القضايا الإمامة التي إشتملت عليها نظريات كل من : لانديز ، ولابير ، وجيرفيتش ، وهولنج شيد . والواقع أن هذا الاجراء الأخير من شأنه أن يؤدي إلى نمو النظرية ، وتقديم البحث العلمى الواقعى في نفس الوقت .

سادساً : إهتمت معظم النظريات الوسيولوجية في الضبط الاجتماعي ، بدراسة النظم والجماعات كضوابط إجتماعية . وقد ركزت في هذا الصدد على ثلاثة نظم وهى : - النظام الدينى ، والنظام الاقتصادى ، والنظام التعلیمى . وقد أمكن التوصل إلى مجموعة من النتائج ، نوجزها فيما يلى :

١ - أن الضبط تحت اسم الدين ، قد يكون وسيلة فعالة في المجتمعات المتجانسة ولكن مثل هذه الوسيلة ، لا يمكن أن تفرض على مدينة كبرى تتميز باللاتجانس . وفي هذا الصدد لا يعنى تحول الحياة الحضرية الحديثة أو تغيرها أنها لم تدمر الدين بصورة نهائية ، وإنما يبدو أن أثره قد تضاعف نظراً لوجود هبات أخرى تقوم بدور الضبط .

٢ - يستخدم الضبط الاقتصادى في كل المجتمعات ، حتى البدائية منها ، وهو وسيلة فعالة من وسائل الضبط الإجتماعى ، ومن الأمثلة على ذلك استخدام الاجر ، والمجازاة الاقتصادية ، كأدوات لضبط سلوك . وكذلك استخدام الاعلان لتوجيه سلوك وعادات أعضاء المجتمع . وقد يكون هناك نوع من الضبط المضاد للضبط الاقتصادى ، تمارسه هيئات أخرى دينية أو تعليمية ، أو حكومية .

٣ - كذلك يقوم النظام التعلیمى بدور هام في توجيه سلوك أعضاء المجتمع ،

حيث أصبح الأكاديمي المتخصص ، في العصر الحديث ، خير موجه للحكومة ، والإقتصاد ، والسياسة القومية والدولية .

سابعاً : تضمنت نظريات الضبط الإجتماعى بعض المتغيرات والموضوعات الهامة ، يمكن تحديد نتائجها فيما يلى : -

١ - بالرغم من إختلاف النظريات التى وضعت عن طبيعة كل من : الامتثال والانحراف ، وفقدان المعايير ، وخصائص كل منها ، ومصادرها ، إلا أنها تكاد أن تتفق جميعا على أن : كلا من الامتثال ، والانحراف ، وفقدان المعايير ، يرجع إلى عدة عوامل لا إلى عامل واحد ، وأنه على الرغم مما يبدو بين هذه المسائل الثلاث من إختلاف واضح ، إلا أنه إذا نظرنا إليها في الواقع ، لوجدنا أن كلا منها يعبر عن الارتباط بقيم معينة .

٢ - يرتبط دور الفرد ومكانته ، بالضبط الاجتماعى ، وتقوم المكانة المكتسبة بدور هام في ضبط سلوك الشخص في المجتمعات الحديثة التى تتميز بالنسق الطبقي المفتوح ، بينما تقوم المكانة الموروثة بدور هام في ضبط سلوك الشخص من المجتمع الذى يتميز بالنسق الطبقي المغلق . كما أنه يمكن أن تزداد فاعليته الضبط الاجتماعى عن طريق التحكم في حقوق المكانة ، أما عن طريق الزيادة ، أو الاقلال منها .

٣ - هناك أربعة اتجاهات أساسية في النظر إلى علاقة القوة بالسلطة :

**الأولى :** الإنجاء الذى ينظر إلى السلطة باعتبارها تمتد على « الحق » وتتميز بالشرعية ، وبوجود مركز رسمى على عكس القوة التى تتضمن إستخدام العنف ، وهذا الإنجاء يضع حداً فاصلاً بين القوة والسلطة . والثانى : يرى أن السلطة وقوة نظامية ، أى أنها لا تختلف عن القوة إلا في كونها نظامية . ومن ثم ،



يحاول التقريب بين مفهومى القوة والسلطة . والثالث : ينظر إلى القوة باعتبار أنها عنصر لا يستبعد الموافقة ، وأنه يمكن أن يوجد ما يسمى بالقهر عن طريق الموافقة . والواضح أن هذا الاتجاه يدمج بين مفهومى القوة والسلطة . واخيراً الاتجاه الرابع ، الذى يميز بوضوح بين القوة والسلطة . وبقتضاه تصبح القوة مفتقدة لكل موافقة بل وتمارس ضد أهداف الجماعة . وتكون السلطة حائزة على كل الموافقة . والملاحظ أن هناك تشابه بين الاتجاهين الأول والاخير ، غير أن الأول يهتم أكثر بالتركيز على عنصر الحق فى ممارسة السلطة ، بينما يركز الاخير على عنصر التوجيه المهدف فى العام ، فى السلطة ، أى أنها توجيه نحو تحقيق الاهداف العامة للجماعة .

٤ - كذلك اهتمت بعض نظريات الضبط بالتركيز على مسألة استئماج الضبط الاجتماعى ، منذ دور كيم حتى المفكرين المعاصرين . والملاحظ أن هذا المفهوم بدأ أخلاقياً عند دور كيم ، فكان يشبه إلى رغبة أطراف التفاعل فى الالتزام بالمعايير الصارطة ، ثم تطور بعد ذلك ، وأصبح سيكولوجياً مرادفاً للتعليم ، ولتكوين العادات .

٥ - تضمنت نظريات الضبط أيضاً إشارات عديدة إلى مسألة النظام الاجتماعى ، فحاولت تفسير طبيعته ، وخصائصه ، وأصوله ، وعوامله ، وقد أمكن تصنيفها إلى أربعة نماذج أساسية :-

الأولى : نظرية القهر ، والثانى ، نظرية المصلحة ، والثالث ، نظرية الانفاق  
الرابع ، نظرية القصور الدائى . ويمكن التوصل إلى تقييدين بخصوص هذه النظريات :-

أ - أنها لم نستطع أن نفسر أصول النظام الاجتماعي ، وفي هذا الصدد ، يرى بعض الباحثين المعاصرين أن هذه المهمة قد تكون مستحيلة إذا أردنا تحديد أصول النظام عن طريق مصطلحات سوسيولوجية خالصة .

ب - أنها تسهم في تفسير كيفية استمرار النظام في الحيدرة الاجتماعية ، وكيفية تصدعه ، ونفيه ، أو أكثر مما تسهم في تفسير كيفية وجوده . ولذلك ، فإن كل نظرية منها تقرر شرطاً ضرورياً ، ولكنه غير كافٍ لاستمرار النظام الاجتماعي ، والواقع أن النظم الاجتماعية يمكن أن تقوم على مزيج من : القهر ، والمصلحة ، والانضاق القيمي .

ثامناً - إحدى دراسته القانون مكانه عامة في نظرية الضبط الاجتماعي ، وكان من الضروري أن أتمرض لمجموعة الدراسات التي أجريت في هذا الميدان ، والتي يمكن تحديدها في مسألتين أساسيتين :-

#### ١ - تطور الدراسة السوسيولوجية للقانون

وعرضت لام ملامح هذا التآور ، ولكن لم أضع نماذج للنظريات السوسيولوجية في القانون ، وإنما جاءت النظريات متضمنة في المحاولات التي بذلها الباحثون في تلك الدراسات ، والتي يمكن ذكر بعض الملاحظات بصدهما ، على النحو التالي :

أ - ظهرت إختلافات واضحة في النظر إلى القانون عند العلماء والفكرين الاجتماعيين الأول ، منذ مونتكيسكو حتى -بندر . حيث نظر الأول إليه بوصفه يرتبط بالمجتمع ارتباطاً كاملاً ، وأن هناك علاقة متبادلة بينهما . أما الثاني فيرى أن القانون مجموعة من القواعد التي تفرض على أعضاء المجتمع من جانب حكاهم ومشرعيه ، وفي هذا الصدد يؤكد ه كرون ، ضرورة إختفاء القانون

المصطلح ، لتحل محله قوانين التطور الثلاث . أما جيفرس ، فأدرك القانون بوصفه نظاما سياسيا يقتصر وجوده على المجتمع السياسي النظم . والواقع أن مسنده الاختلافات التي ظهرت بين وجهات نظر العلماء الأول ، إنصرفت بالنال على موقف وإتجاهات العلماء والباحثين الذين أتوا بعد ذلك .

ب - كانت لمحاولة روس في دراسة القانون أهميتها التي ترجع إلى تركيزه الشديد على دراسة العلاقة الوظيفية بين القانون ووسائل الضبط الاجتماعي الأخرى وفي هذا الصدد ، لفت الانتظار إلى أن أهمية القانون بالنسبة لوسائل الضبط الأخرى . مسألة تختلف من مجتمع لآخر . وإهتم أيضا بفكرة قانونية هامة ، وهي فكرة الردع التي كان لها أثر كبير في دراسات لاحقة . كذلك كان له أثر بالغ في الدراسات التي قام بها كل من دوركيم ( في فكرته عن اختلاف طبيعة القوانين باختلاف نماذج المجتمعات ) ، وبأوند ( وخصوصا فكرته عن القانون بوصفه أداة متخصصة ومنظمة من أدوات الضبط الاجتماعي ) .

ج - كذلك أكد دوركيم أهمية دراسة علم الاجتماع للظاهرة القانونية ، وبذلك فقد حاول القضاء على تلك المعوقات التي وضعتها كروت أمام دراسة الظاهرة القانونية . غير أنه ذهب إلى أن المنهج الوحيد لدراسة الظواهر الاجتماعية هو المنهج الوسيولوجي ونسب أنه لا يكفي وحدة للكشف عن الأطر المتداخلة بين الظواهر الاجتماعية المختلفة ، وبين نماذج السلوك ، والرموز ، والافكار ، والقيم ، ونسب أيضا أن علم الاجتماع القانوني يمكن أن يفيد من تلك الجهود التي قامت بها فلسفة القانون ، وفقه القانون في دراسة الظاهرة القانونية . وفيما عدا ذلك تعتبر محاولة دوركيم بمثابة أهم محاولة أدت إلى تطوير علم اجتماع قانوني وخصوصا عند إدراكه للعلاقة الوظيفية بين القانون وصور التضامن الاجتماعي ، والتي تنضج في أن القانون يحدد علاقات الناس في مجتمع يتميز بتضامن اجتماعي من نوع

خاص ، وهو من ناحية أخرى ، يمكن طابع التضامن في مجتمع معين . وعلى هذا الأساس ، وضع دوركيم تصنيفه للمجتمعات معتمدا على تصنيف أنواع القانون .

د - كان اسكل من باريو ، وفير ، وبارسونز ، وسوركين ، ونيماشيف أهمية خاصة في مجال النظرية السوسيولوجية في القانون . فمع أن باريو لم يخصص كتابا معينا لدراسة "قانون" ، إلا أنه ناقش بالتفصيل نظرية صناعة القانون ، وشروطها ، وتمرش لمآلي : الطاعة ، والسيطرة . بينما قام "فير" بتحليل الأنساق القانونية في المجتمعات الرومانية ، والاقطاعية ، والرأسمالية ، وصنفها إلى : أنساق تقليدية ، وكاريسمية ، وعقلانية ، وكان له أثر كبير في تطوير دراسات القانون عند جبرفيتش . أما بارسونز ، فقد وضع قضية أساسية ، وسحاول أن يحجب عليها ، وهي مسألة أحقية للقواعد القانونية ، أو شرعية القانون . وهو ينظر إلى القانون ، لا بوصفه مقولة تتضمن أوجه السلوك المحسوس أو مجموعة من القواعد المجردة ، وإنما باعتباره مجموعة من القواعد والمعايير التي ترتبط ببعض نماذج الجزاءات ، التي تطبق بطرق معينة ، وترتبط بعلاقات اجتماعية معينة أيضا . وقد دأبهم سوركين ، ببعض الموضوعات ذات الصلة بالقانون ، وكان لدراساته ، وتحليلاته التي تتعلق بالدعوى ، والمطالب وتهديدات القانون ، أثر في علماء القانون أنفسهم . أما القانون في نظرية "نيماشيف" فهو يتضمن جانبين :- الأخلاقي ، والإلزامي . الأول ، يعتمد على الاقتناع الجماعي بينما يقوم الثاني على السيطرة ، والاستقطاب ، وكان للقانون عند نيماشيف ، معنى محدود ، وهو يتفق في ذلك مع فقهاء القانون ، بينما يختلف عن علماء الاجتماع .

٣ - الباحث المتخصصة لقانون ، وموقف علماء الاجتماع منها . وفي هذا الصدد كان مبحث التعريف يحتل المكانة الأولى لدى هؤلاء العلماء ، وقد اختلفت تعريفاتهم باختلاف منظوراتهم ، وكل ما يمكن أن يقال بهذا الصدد ،

هو أنه لا يمكننا أن نأخذ هذه التعريفات ، ونسبها بعد التعريفات الأخرى ، وإنما لكل تعريف أهميته بالنسبة للمنظور الذي وضع من خلاله . إلى ذلك محاولات التصنيف التي قام بها هؤلاء العلماء ، ونخص بالذكر منهم : دوركيم ، وفيبر ، وجورفيتش ، وبالرغم من الاختلافات التي وجدت بين هؤلاء ، إلا أنه كان لدوركيم الأثر الأكبر في تصنيفات القانون بل وفي تطوير علم الاجتماع القانوني ذاته . وهناك مبحث ثالث هي به علماء الاجتماع ، وهو وضع القانون في نسق الضبط الاجتماعي الشامل . وفي هذا الصدد ، أكد معظمهم أنه على الرغم من اعتماد القانون على الأخلاق ، والسياسة ، والدين ، ألا أن تطور القانون ، ونموه المستمر ، يؤدي إلى استقلاله وتعبده عن سائر النظم الاجتماعية الأخرى . يضاف إلى ذلك أن معظم هؤلاء الباحثين أكدوا أن أهمية القانون تزداد باستمرار في المجتمعات الحديثة المعقدة التي تتمدد فيها القيم ، والمصالح ، والأهداف . ففي تلك الحالة يضمن القانون المجتمع درجة معينة من الأمن ونظام الاجتماع ، حيث أن تلك الوظيفة الأخيرة قد لا يستطيع أي ميكانيزم آخر من ميكانيزمات الضبط الاجتماعي أن يقوم بها .

هذا ، ويمكن التوصل إلى بعض النتائج التي تتعلق بموقف علماء الاجتماع من القانون :-

١ - أنه على الرغم من اختلاف الموضوعات التي يهتم بها الباحثون في مجال الدراسات القانونية ، وفي مجال الدراسات السوسولوجية - والذي يظهر في تركيز الأثر على الإنسان المنطقي بين القواعد القانونية ، ومدى تميزها بالارتباط ، والتسلسل المنهجي ، ومدى انطباقها على الواقع ، وتركيز الآخرين على القانون بوصفه ظاهرة اجتماعية أو نظام اجتماعي ، أو وسيلة من وسائل المنظم - فنقول

بالرغم من ذلك ، إلا أنه لا يمكن إنكار تأثير علماء الاجتماع بفقهاء القانون ،  
وخصوصاً في المباحث التي تتعلق بمفاهيم القانون، وأصوله ووظائفه : التفسيرية ،  
والتشريعية ، والقضائية .

٣ - تأثر فقهاء القانون أنفسهم بالدراسات القانونية التي أجراها علماء  
الاجتماع ، ويظهر هذا الأثر بوجه خاص ، في المدرسة الاجتماعية للقانون التي  
تزمها ديجي deguis ، الذي تأثر إلى أبعد الحدود بأراء دوركيم ، فقد كان  
يكتب في القانون أثناء قيام دوركيم بالتأليف في علم الاجتماع ، هذا على الرغم  
من أن فقهاء القانون أنفسهم والباحثين فيه ينكرون ذلك تماماً .

٤ - وقف معظم الباحثين في مجال علم الاجتماع القانوني موقفاً معادياً من  
النظرية الانزامية في القانون ، وهي تنظر إليه بوصفه مجموعة من القواعد الملزمة  
التي يقوم بوضعها المشرعون ، والحكام ، وأكدوا أهمية الأصل الاجتماعي للقانون .

ثامناً : القانون ضابطاً اجتماعياً رسمياً . عرف الفسانون باعتباره السلطة  
الرسمية للضبط الاجتماعي ، تلك التي تنطوي على استخدام القواعد التي تفسر  
وتطبق بواسطة المحاكم في المجتمع السياسي . ويبدو أن هذا التعريف يتسق مع  
تعريف « باولد » للقانون باعتباره « التطبيق المنظم للقوة بواسطة هيئات  
مسؤولة » في المجتمع المنظم سياسياً . وقد لاحظ « باوند » أن « القانون » يستخدم  
لكي يمتن ثلاثة أشياء مختلفة وهي (١) النظام القانوني the legal order ، أو  
نظام العلاقات المتوائمة الذي يسود بواسطة المجتمع المنظم سياسياً ، (٢) أدوات  
السلطة ولوازمها the authoritative materials وهي تتضمن القواعد التي  
توجه القرارات التنفيذية والقضائية وترشدنا ، (٣) العملية القضائية  
the judicial process . والواقع أن استخدام المعنى الأول يتضمن استخدام

المتمين الآخرين ، ذلك لأن القواعد ، والمواد الأخرى ذات الطبيعة السلطوية ( كالتفسيرات التاريخية ) تعتبر أدوات تمثل جزءاً هاماً من النظام القانوني ، وأما العملية القضائية فهي تشير إلى الإجراءات الهامة ، والمحكمة ، وأداة تنفيذ القانون . هذا ، ويشبه مدخل ، ما كيفر ، إلى القانون - في عدة جوانب منه - ذلك الذي تشير إليه هنا ، على الرغم من تعدده لتعريف القانون وقصره له على القواعد القانونية ، وهو أسلوب اتبعه علماء السياسة أيضاً .

ويتميز الضبط الإجتماعي الرسمي بثلاث خصائص أساسية ، وهي (١) وجود قواعد واضحة للسلوك ، (٢) استخدام غلظ للجزاءات لضمان تدعيم القواعد ، (٣) موظفون مسئولون يملكون على تفسير القواعد وفرضها ، بل وصانعيها في أغلب الأحيان . وفي مقابل ذلك تستخدم الضوابط غير الرسمية على نحو تلقائي وبواسطة أي عضو من أعضاء الجماعة وتزداد فاعليتها في الجماعات المنهية التي تتميز بالتجانس ؛ ولعلنا كلما أصبحت الحياة أكثر تعقيداً وغفلة ، تضادت فاعلية مثل هذه الضوابط ، وأصبحت غير ملائمة ، ومن ثم تقوم الجماعة بإقامة ضوابط رسمية لتدعيم الامتثال لتوقعاتها ، وفي هذا الصدد يقع القانون على النهاية الرسمية المتطرفة لتمثيل الضبط الإجتماعي ، أو لنقل إنه يمثل النموذج المثالي للضبط الإجتماعي الرسمي .

ولقد كانت القضية النظرية المحورية في دراسة للقانون والمجتمع تمثل في طبيعة العلاقات بين القانون والنظم الأخرى والألساق المياري في المجتمع . ومن أجل هذا كان السؤال عن : ما هي العلاقة بين القانون والنظام العام في المجتمع ؟ أو ما هي علاقة القانون بالتوازن الاجتماعي ، جزء من التراث المائل في علم اجتماع القانون . حيث التمثل الباحثون في مجال هذا العلم بـ : أزمات مثل :

هل تعبر القيم المتضمنة في القانون منبثقة عن المشاعر الأخلاقية السائدة وقيم المجتمع القائمة ، أم أنها هي التي تحدث التغيرات على تلك القيم الأخيرة ؟ هل يشكل القانون من خلال الماضي ، ويتأثر بالطبيعة المائدة للنظم الاقتصادية ، والسياسية ، والتعليمية ، والأسرية ، وخصائص النظم الاجتماعية الأخرى ، أم أنه يتغلغل داخل هذه النظم ويخلق فيها التغيرات ؟ هل يعتبر القانون ببساطة وظيفة للعلاقات القوة السائدة في الماضي ، وحصلة الصراع السياسي بين الجماعات في المجتمع ، أم أن القانون يحدد طبيعة هذه العلاقات ويسيطر على الصراع بواسطة تحريكه نحو نهايات صحيحة ومصالحة عادة ؟ إن الإجابة على هذه الأسئلة والامثلة المشابهة ، تملكت في أن القانون يصير متغيراً مستقلاً وتابياً في المجتمع ؛ ومعنى ذلك أن هناك علاقات متبادلة بين القانون والاتساق الأخرى في المجتمع ، فهو يشكل بواسطة المجتمع في نفس الوقت الذي يقوم فيه بالتأثير على المجتمع .

عشرًا : بعض الإهتمامات المحورية في مجال علم اجتماع القانون .

لو أننا قنا بإلقاء نظرة شاملة على مجموعة الجهود والدراسات التي تمت في مجال علم اجتماع القانون ، لا بد أن نلاحظ على الفور أن هناك مجموعة مسائل وموضوعات محورية تواجهنا دائماً ، ولذلك يمكننا أن نلقى نظرة جديدة على بعض من أهم هذه الإهتمامات ، على النحو التالي :

السياق الاجتماعي للقانون : الحقيقة ، أن هذه العبارة تغطي مجال علم اجتماع القانون برمته ، إذ أنه ليس هناك شك كبير عند علماء الاجتماع ، في أن النسق القانوني ينعكس السياق الاجتماعي الأوسع أو الأشمل الذي يوجد هو فيه ، وإن كانت هذه - ك - مع ذلك - حاجة ماسة إلى مزيد من الفحص والدراسة المنهجية التي تبني تحديد نوعية الظروف التي يحدث في ظلها هذا التأثير ،



والطرق التي يسير فيها - فضلا عن ذلك يوجئ عند المناقش الذي يلح دائما باحثاً عن إجابة له ، وهو ما إذا كانت عملية التأثير هذه تعتبر عملية تبادلية ، وما هي حدود هذه العملية المتبادلة ؟ وبعبارة أخرى : هل يمكن التغيير القانوني ( أى مجموعة التغيرات التي قد تصيب جوهر القانون ، أو تلك التي تطرأ على الإجراءات القانونية الرئيسية ، أو التغيرات الكبرى في بناء نسق قانوني معين ) من إحداث نماذج للتغير الاجتماعي تتميز بأنها أكثر عمومية وشمولا ؟ إنه من الواضح - على أية حال - أن التغيرات القانونية نادراً ما تكون عبءة الأمر ، وإن كانت هناك ثغرة لا تزال واضحة في دراسات علم الاجتماع القانوني ، وهي تلك التي تتعلق بالمادة العلمية والبيانات والتحليلات الخاصة بطبيعة مثل هذه التأثيرات وبمداها . ولقد أسهمت في إيجاد هذه الثغرة ، تلك المعضلات المنهجية التي تواجه عالم الاجتماع في مثل هذا العمل ، والتي تتجلى - على سبيل المثال - في استحالة تحكمه في الظروف الاجتماعية على نحو ثابت ومستقر حتى يتمكن من تحديد دور التغير القانوني أو أثره على تغير تلك الظروف ؛ ولهذا فإن ثمة حاجة ماسة إلى إجراء البحوث التي تستهدف إلقاء الضوء على عمليات التغير ، بشرط أن تمنى هذه البحوث بالتحليل الذي ينبثق من توجهيات تاريخية ومقارنة لو أريد لها أن تتوصل إلى مستوى الفهم الشامل لطبيعة الانساق القانونية .

**التماثل والتباين في الانساق القانونية :** على الرغم من أن معظم الدراسات الحديثة في علم الاجتماع القانوني تهتم بدراسة عناصر معينة ترتبط بالنظم القانونية الخاصة التي توجد في يومنا هذا ، إلا أن علماء الاجتماع الذين يهتمون بالقانون ويعنون به لا يزالون يعترفون بأهمية وضع هذه الدراسات في وضعها الصحيح بواسطة ربطها بمنظورات أكثر اتساعاً وشمولا . ومن ثم ، فإن هناك سؤالا ملحا يصعد مدي إمكانية إجراء فهم من خلال بعض الارضاع

الخاصة التي تكون موضوعاً لإحدى الدراسات أو البحوث . ومن الواضح أن التحليل الذي يقوم على أساس المقارنة بين عدد من الأساق القانونية الخاصة ، يعتبر مطلباً أساسياً لاى تعميم يتصل بطبيعة الأساق القانونية ، فضلاً عن أهميته القصوى فى تطوير نظريات لها مغزاها وأهميتها بالنسبة لهذا المجال .

الطبيعة المزدوجة للقانون : تتميز القواعد القانونية وكذلك الأساق القانونية بخاصية الإزدواج . وسواء نظرنا إلى الأساق القانونى فى حدود « الإجراء » ، أو فى حدود « الجوهر » ، فإنه من الواضح أن القانون يمثل وسيلة هامة لضمان الحريات الفردية، والحقوق الإنسانية، ولتحقيق أهداف إجتماعية كبرى كالعادلة . هذا من ناحية ، إلا أن القانون يعتبر - من الناحية الأخرى - أداة قوية لضبط الفرد، وهو وسيلة تتمكن بها بعض أقسام المجتمع من تحقيق تفوقها وامتيازها الإجتماعى والإقتصادى على الأقسام والفئات الأخرى ، فضلاً عن أنه حيلة تتميز بقدرتها الفائقة على ممارسة الحكم الإستبدادى ؛ وإذن فإن معنى القانون يمكن أن يعتمد أو يتوقف على طبيعة استخداماته فى مجتمع أو آخر ، وإن كانت كافة الأساق القانونية تنطوى على الخاصيتين معاً ، وهما : منح الحرية ، وتقييدها . وتلك الخاصيتان تمتزجان معاً ، بل إن امتزاجهما يعتبر أمراً ضرورياً ولاغنى عنه وخاصة لو نظرنا إلى تلك الحقيقة التي تشير إلى أن أية زيادة فى حقوق بعض الأفراد ، سوف يترتب عليها تقييداً لحقوق أفراد آخرين ، والقانون هو الذى يمنح الحقوق هؤلاء ويقيدها الآخرين ونحن نرى تلك الخاصية المزدوجة واضحة وجلية فى المنازعات والمصوغات القانونية الواقعية والملدوسة حيث تحدد الأحكام القضائية أو غيرها كلا من المدان والمدان .

عالم الاجتماع والسياسة القانونية : يهتم عالم الاجتماع بقضايا السياسة

الاجتماعية في كل موضوع ربحال من الموضوعات والمجالات التي يقوم بدراستها ؛ ولذلك فإنه عند ما يضع وظائف الملوك والقرتبيات الاجتماعية وأسبابها وعواملها الكامنة ، تحت الاضواء ، وكذلك عند ما يطرح أمام المجتمع بمجرة التكاليف الاجتماعية والنتائج التي يمكن أن تترتب على السياسات المختلفة ، وعند ما يعمل في تطوير الاطار اللازم لفهم الوظائف والمهام التي تقوم بها مختلف أنواع الانساق القانونية - نقول إنه عند ما يفعل عالم الاجتماع ذلك كله ، فإنه يصبح في الوضع الذي يمكنه من توفير البيانات الملائمة والمنظورات التي تمهد الطريق أمام صناع السياسة لإجراء ما يتطلبه المجتمع من تغييرات لازمة . ولذلك ، فإنه على الرغم من أن المعرفة المنظمة بالانساق القانونية هي الهدف الأساسي لعالم الاجتماع في هذا المجال ، إلا أن هناك اهتماماً مشروعاً - حتى وإن كان ثانوياً - بالنظر إلى تلك المعلومات الملائمة باعتبارها بجديرة بأن توضع لخدمة بعض الأهداف الاجتماعية ، أو تستخدم لصالح المجتمع . ومن ثم فإنه لا بد من إجراء عديد من الدراسات والبحوث الميدانية في مجال علم اجتماع القانون ، حتى يمكن التوصل إلى نتائج عامة لها -ضامينها الهامة بالنسبة للسياسة الاجتماعية القانونية .



## المراجع المختارة



### أولاً : المراجع العربية

- ١ - أحمد أبو زيد ، الأثر البولجيا والقانون ، مقدمة لدراسة القانون الجنائي في المجتمعات البدائية . مقال في المجلة الاجتماعية القومية ١٩٦٥
- ٢ - أحمد الحناب ، الضبط والتنظيم الإجتماعي ، القاهرة ٩ ١
- ٣ - السيد محمد بدوي ، القانون والحرية والمقوبة في التفكير الاجتماعي الفرنسي مقال نشر في المجلة الجنائية القومية ، العدد الاول مارس ٥ .
- ٤ - حسن الساعاتي ، علم الاجتماع القانوني ، الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٦٠ .
- ٥ - حسن شحاته - صفان ، علم الإنسان « الأثرولوجيا » بيروت ٩٦٦ .
- ٦ - حسن كبير ، المدخل الى القانون ، الاسكندرية ١٩٦٩ .
- ٧ - سمير نعيم أحمد ، الدراسة العلمية للسلوك الإجتماعي - رامى - عين شمس مكتبة سعيد رأفت ١٠٧٨ .
- ٨ - عبد الجليل الطاهر ، مسيرة المجتمع ، بحث في نظرية التقدم الاجتماعي ، ١٩٦٦
- ٩ - عبد الحميد متولى ، القانون الدستوري والانظمة السياسية ، الطبعة الثالثة الاسكندرية ١٠٦٤ .
- ١٠ - عبد العزيز عزت ، السلطة في المجتمع ، القاهرة ١٩٥٥ .
- ١١ - علي عبد الواحد وافي ، المسموية والجزاء ، الطبعة الثانية القاهرة ١٩٣٩ .
- ١٢ - محمد عاطف غيث ، المشاكل الاجتماعية والسلوك الإنعرافي ، الاسكندرية ١٩٦٧ .
- ١٣ - محمد عاطف غيث وآخرون ، قاموس علم الاجتماع ، الهيئة العامة للكتاب ١٩٧٩ .
- ١٤ - محمد نور فرحات ، المفكر القانوني والواقع الاجتماعي ، دار الثقافة للطباعة والنشر - القاهرة ١٩٨١ .

تاليا : الراجع الأجنبية

1 — Books

- 1 — Afanasyev, V; Marxist Philosophy, Progress Publishers, Moscow, 1966.
- 2 — —————; The Scientific Management of Society Progress Publishers, Moscow, 1971.
- 3 — Akers, Ronald L., et al; Law and control in Society; Prentice Hall, 1975.
- 4 — Anderson N, and K. Ishwaran; Urban Sociology; Asia Publication house, 1964.
- 5 — Anderson, N.; The urban community, Routledge and Kegan Paul; 1960.
- 6 — Arnold; The Symbols of Government. New York, 1935.
- 7 — Aubert, Wilhelm., Sociology of Law, Penguin, 1975.
- 8 — Barber, B; Science and the social order, Collier Books, 1970.
- 9 — Barnes, H.E; An Introduction to the History of Sociology, Chicago, 1948.
- 10 — Beattie, V.; Other cultures : Aims, Methods and Achievement in Social Anthropology, 1966.
- 11 — Benedict, R.; Patterns of Culture, Boston, 1934.
- 12 — Berger, M. et al.; Freedom and Control in Modern Society, Van Nostrand Company, 1954.
- 13 — Bernard, L.L.; Social Control in its Sociological Aspects, — New York, The Mac-Millan Co., 1939.



- 14 — Biddle, B.Y., and Edwin Y. Thomas; (eds); *Role Theory: Concepts and Research*; New York, 1966.
- 15 — Bierstedt, R.; *The Social Order*, Mc-Graw Hill company, New York, 1957.
- 16 — Bogardus, *Sociology*, 1937.
- 17 — Bottomore, T.B., and Maximilian Rubel; *Karl Marx*, Penguin Books, 1961.
- 18 — ———; *Sociology, A guide to Problems And literature*, 1968.
- 19 — Bredemeir, Stephenson; *The Analysis of Social Systems*, New York, 1962.
- 20 — Brown, R.; *Explanation in Social Science*, London, Routledge and Kegan Paul, 1963.
- 21 — Brown, R.; et al; *Law And Society: The Crisis in Legal Ideas*, Edward Arnold, 1978.
- 22 — Buckley, W.; *Sociology And Modern Systems theory*, Prentice-Hall, inc., New Jersey, 1967.
- 23 — Cohen, A.K., *Deviance and Control*, New Delhi, 1970.
- 24 — Cohen, P.S, *Modern Sociological Theory*, Heinemann, London, 1969.
- 25 — Cooley, Ch.H., *Social Organization, A Study of the Larger Mind*, The Free Press, Glencoe, 1909
- 26 — ———, *Social Process*, New York, Charles Scribner, Sons, 1918,

- 27 — Coulanges, F., W.D., *La Cité Antique, Etude sur le culte, Le droit et Les Institutions de la Grèce et de Rome*, 3ed, Paris, 1870.
- 28 — Coser, L., and Bernard Rosenberg, *Sociological Theory*, The Macmillan company, 1964.
- 29 — Dahrendorf, R., *Essays in The Theory of society*, Routledge and Kegan Paul, London, 1958.
- 30 — Dowd, Jerome; *Control in Human Societies*, New York, ——— Appelton, 1935.
- 31 — Durkheim, E., *The Elementary Forms of the Religious life*, trans. by Y Swain, Glencoe, Illinois : The Free Press, 1947.
- 32 — Durkheim, E., *De la Division du Travail Social*, Paris.
- 33 — Daverger, Maurice; *Introduction to The Social sciences*, George Allin and Unwin, London, 1961.
- 34 — Elliot, M. et al., *Social Disorganization*, New York. 1950.
- 35 — Evan, W.M., (ed.) *Law and Sociology*, New York 1962
- 36 — Evans-Pritchard, E.E., *The Nuer, A description of the modes of livelihood and political institutions of a Nilotic people*, Oxford University Press, 1940.
- 37 — Fortes, M., and Evans Pritchard (eds.), *African Political Systems*, Oxford University Press, 1947.
- 38 — Gidding, F.H , *The Scientific Study of Human Society*, chapel Hill North carolina University Press, 1924,
- 39 — Gist, N.P , *Secret Societies*, Colombia, 1940

- 40 — Goldenweiser, A.H., *Anthropology, An Introduction to Primitive culture*, New York, 1937.
- 41 — Goode, W., *Religion among the Primitives*, New York, The Free Press of Glencoe, 1951.
- 42 — Goodenough, W.H., *Cooperation in Change* New York, 1963
- 43 — Gouldner, et al., *Modern sociology, An Introduction to the Study of Human Interaction*, New York, 1967.
- 44 — Gray, Y.C., *Nature and Sources of The Law*, New York, 1927.
- 45 — Gulliver, P.H., *Social Control in an African Society*, 1963.
- 46 — Gurvitch, Georges, *Essais de Sociologie*, Paris, Recueil Sirey, 1938.
- 47 — ———, *L'idée Du Droit sociaux* Paris : Recueil Sirey, 1932.
- 48 — ———, *Sociology of Law*, New York : Philosophical Library, 1942.
- 49 — ———, and Wilbert Moore, *Twentieth Century Sociology*, New York, 1945.
- 50 — Hazard, Leland., *Law and The Changing Environment*, Holden-Day, 1971.
- 51 — Hertzler, Y.O., *Social Institutions*, Linch : University of Nebraska Press, 1940.
- 52 — Hiller, E.T., *Social Relations and Structure : A study in principles of sociology*, New York, 1947.
- 53 — Hubel, E.A., *The Law of Primitive man*, Cambridge, 1954.

- 54 - Homans, G.C.; *The Human Group*, New York : Harkout, 1950.
- 55 — Hunt, Alan., *The Sociological Movement in Law*, Billing and sons LTD, 1978.
- 56 — Isajiw, W.W.; *Causation and Functionalism in Sociology*, London, Routledge and Kegan Paul, 1968.
- 57 — Gohnson, H.M., *Sociology : A systematic Introduction*, Routledge and Kegan Paul, London, 1960.
- 58 — La Fiere, R.T., *A Theory of Social Control*, New York : Mc Graw-Hill Book Co., 1954.
- 59 — Landle, Paul H., *Social Control, Social Organization and disorganization in process*, New York, Y. B. Lidpincott Co., 1939.
- 60 — Lasswell, Politics: who gets what, when, how New; York, 1936.
- 61 — Lemert, E.M., *Human Deviance, Social Problems and S. control*, 1976.
- 62 — Lamley, F.E., *Means of Social Control*, New York, The century co., 1925.
- 36 — Lundberg and others, *Sociology*, New York, 1958.
- 46 — Maciver, R.M., *Society : A Textbook of Sociology*, New York, 1937.
- 66 — ———, *The web of Government*, New York Macmillan, 1947.
- 66 — Maine, H.S., *Ancient Law*, London, 1930.

- 67 — Malinowski, B., *Argonauts of the Western Pacific*, Dalton, 1967.
- 68 — Malinowski, B.; *Crime and Custom in Savage society*, New York, 1926.
- 69 — ———, *Magic, Science and Religion*, New York, The Free Press of Glencoe, 1948.
- 70 — Mannheim, K., *Freedom power and Democratic planning*, London, 1968.
- 71 — ———, *Man and society in an age of Reconstruction*, Routledge and Kegan Paul, 1940.
- 72 — Martindale, D., *The Nature and Types of Sociological Theory*, London, Routledge and Kegan Paul, 1967.
- 73 — Merton, R.K., *Social Theory and Social Structure*, Free Press, 1957.
- 74 — Murdock, G. P., *Social Structure*, New York, The Macmillan co., 1949.
- 75 — Nelson, L , et al., *Community, structure and change*, The Macmillan co , New York, 1964.
- 76 — Nettler, Guyan, *Explaining Crime*, McGraw Hill Book co. 1974.
- 77 — Ogburn, Nimkoff, *A Handbook of Sociology*, London, 1900.
- 78 — Park, Robert E. and Ernest Burgess, *Introduction to the Science of Sociology*, Chicago : University of Chicago Press, 1921.

- 79 — Parsons, T.; *Essays in Sociological Theory, Pure and Applied*, The Free Press, Glencoe, 1949.
- 80 — ———— ; *The Social System*, Free Press, 1951.
- 81 — ———— ; *The Structure of Social action*, Allen and Unwin, 1949.
- 82 — Petrazyski; *Law and Morality*, Harvard University Press, 1955.
- 83 — Rex. Yohn; *Key Problems of Sociological Theory*, London, Routledge and Kegan Paul, 1970.
- 84 — Ross, E.A.; *Social Control : A survey of the Foundations of order*, New York, The Macmillan co., 1901.
- 85 — Ronck, Y.S. et al.; *Social Control*, New York, 1947. ————
- 86 — Schur, Edwin M., *Law and Society, A Sociological View*, random House New York, 1968.
- 87 — Skinner, B.F., *Science and Human Behavior*, New York, The Free Press, 1965.
- 88 — Sorokin, P., *Society, Culture and Personality : Their structure and dynamics*, New York, 1962.
- 89 — Spelman, N. Y., *Social Theory of George Simmel*, Chicago, 1925.
- 90 — Sumner, W.G., *Folkways : A study of the Sociological importance of Usages Manners, Customs and Morals*, New York, 1906.
- 91 — Thomas, W.I., *Primitive Behavior*, New York, 1937.

92. — Thompson, Kenneth and Gerny Tunstall (eds.), *Sociological Perspectives*, The Open University Press, 1971.

93 — Timesheff, N. S., *An introduction to the sociology of law*, Cambridge, 1937.

94 — Wach, Y., *Sociology of Religion* Chicago, 1944.

95 — Watkins, C Ken, *Total Control*, Longman, 1975

96 — William Albig, *Public opinion*, New York : McGraw-Hill Book co , 1939.

97 — Wilson, E.K., *Sociology : Rules, Roles, and Relationships*, New York, 1960.

98 — Yinger. M; *Religion, Society, and the individual* New York, The Macmillan Company, 1957.

## 2 - Periodicals

99 — Bernard, L.L.; *Methodes of generalization for Social Control*, *American sociological review*, Vol.V, June, 1940, pp. 340-350.

100 — Bierstedt, R.; *'An Analysis of Social Powers'*, *American sociological review*, Vol. 15, 1950.

101 — Clagett, Arthur F.; *'Theoretical Continuities in conceptual formulation of social Obession and control in social relations'*, *International Journal of Comparative Sociology*, VIII, N. 2 September, 1967, pp. 224 - 231.

102 — Dickinson, T.; *'Social Order and Political Authority'*, *American Political Science Review*, XXIII, 1922.

- 103 - Hollingshead, A.B.; «Concept of Social Control», *American Sociological Review*, Vol. 6, pp. 217—224, April, 1941.
- 104 — Hunt, C.L. «Religious Ideology as a Means of Social Control», *Sociology and Social Research*, XXIII, January, 1947, pp. 180—187.
- 105 — Ishawaran, K.; «Customary law in Village India» *International Journal of Comparative Sociology*, Vol. V, N 2, September, 1964.
- 106 — Lemert, E. M.; «The Folkways and Social Control» *American Sociological Review*, VII, June, 1942, pp. 394—399.
- 107 - Nett, Roger; «Conformity, Deviation and social control Concept», *Ethica*, LXIV, 1953.
- 108 — Parsons, T.; «The Role of Ideas in Social Action», *American sociological Review*, III, 1938.
- 109 — Podgorecki, A., «Law and Social Engineering», *Human Organization*, Vol. 21, No. 3, 1962.
- 110 — Stoffer, S. A., «An Analysis of Conflicting Social Norms», *American Sociological Review*, Vol. 14, pp. 707—717.



## محتويات الكتاب

| الموضوع  | رقم الصفحة |
|--|------------|
| التقديم بقلم الأستاذ الدكتور محمد عاطف غيث           | أ - ص      |
| الباب الاول : الضبط الاجتماعي في تراث علم الاجتماع   | ١ - ١٨٥    |
| الفصل الاول : المحاولات المبكرة لدراسة ضوابط المجتمع | ٢ - ٢٥     |
| أولاً : المحاولات التي ظهرت قبل بداية العصر الحديث   |            |
| - فكرة القانون الطبيعي عند اليونان وفي المصور الوسطى | ٤          |
| - فكرة القانون الوضعي .                              | ٧          |
| - تلازم الفكرتين عند الرومان .                       |            |
| - إختفاء فكرة القانون الوضعي وهودتها تالية .         |            |
| ثانياً : بداية العصر الحديث                          | ٩          |
| - مذهب العقيد الاجتماعي ( هوبز - لوك - روسو )        | ١٠         |
| - نظرية التقدم                                       | ١٤         |
| - تفسيرات مختلفة لتنظيم الاجتماعية والسياسية .       | ١٥         |
| - تفسيرات جغرافية وبيولوجية .                        |            |
| - التفسير السيكولوجي .                               | ١٧         |
| - التفسير الوظيفي .                                  | ١٩         |
| - نظريات اجتماعية وسياسية مبكرة                      | ٢٣         |
| - أوجيست كورت  |            |
| - هيربرت سبنسر                                       |            |

| الموضوع  | رقم الصفحة |
|--|------------|
| - تعقيب  | ٢٤         |
| الفصل الثاني : فكرة الضبط الاجتماعي (المصطلح والتعريف) ٢٨-٦٤ |            |
| - موقف الباحثين من مصطلح الضبط                               | ٢٣         |
| أولا : الرود الأول .   |            |
| أ - تعريفات واقعية   | ٢٤         |
| - تعريف روس  |            |
| - تعريف سمتر   |            |
| - تعريف دوركيم .   |            |
| - تعريف بارك وبيريس  |            |
| - المنظور الماركسي للضبط الاجتماعي .                         |            |
| ب - تعريفات سيكولوجية :                                      | ٣٩         |
| - تعريف لوملي  |            |
| - تعريف برنارد   |            |
| ج - تعريفات مثالية .   | ٤٠         |
| - هوبهاوس والوود .   |            |
| - كولي .   |            |
| - جيهروم داوود .   |            |
| - لاندز .  |            |
| ثانيا : تعريفات المحللين والمعاصرين .                        | ٤٣         |
| - الضبط من خلال الممارسات والقيم والنماذج الثقافية .         |            |
| - هولنج شيد .  |            |

| الموضوع  | رقم الصفحة |
|--|------------|
| • جودج جيرفيتش .                                     |            |
| • الضبط تخطيطا عقليا .                               | ٤٧         |
| • مانهايم .  |            |
| • آدم بردهوركي .                                     |            |
| • الضبط من أجل تحقيق الأمثال والسيطرة على الانحراف   | ٤٩         |
| • جوزيف روسيك .                                      |            |
| • بريدمير وسيفسن                                     |            |
| • الضبط في علاقته بتوازن النسق الإجتماعي             | ٥٣         |
| • ماكيفر .   |            |
| • هومانز .   |            |
| • باكلي .  |            |
| • الضبط عاملا يؤثر في السلوك (لايبر)                 | ٥٤         |
| • الضبط نتيجة وهدفا ( بروم وسلزنيك )                 | ٥٥         |
| • نقد وتقييم للتعريفات                               |            |
| • تعدد منظورات الضبط الإجتماعي                       | ٥٧         |
| • المنظور الأول : ضبط البناء الإجتماعي والاقتصادي .  |            |
| • المنظور الثاني : ضبط الانحراف .                    |            |
| • المنظور الثالث : ضبط السلوك الإنساني .             |            |
| • المنظور الرابع : ضبط الانتاج والحياة والاجتماعية . |            |
| • جوهر مشكلة الضبط الاجتماعي .                       | ٦٣         |
| التصل الثالث : نظريات الضبط الاجتماعي الاولى         | ٦٨ - ١١٦   |

| الموضوع   | رقم الصفحة |
|---|------------|
| - مقدمة   | ٦٩         |
| - نظريته في تطور وسائل الضبط الاجتماعي ( روس )                  | ٧٢         |
| . فكرة النظام العليمي .   |            |
| . التفرقة بين العوامل الأخلاقية والاجتماعية .                   | ٧٤         |
| . التمييز بين وسائل الضبط وأنواعه .                             | ٨٩         |
| . طبيعة الضبط الاجتماعي وشروطه وخصائصه                          | ٩٠         |
| - نظرية الضوابط التلقائية ( - مزر )                             | ٩٧         |
| - نظرية الضبط الذاتي ( كولي )                                   | ٩٩         |
| - النظرية البنائية الوظيفية ( لاندين )                          | ١٠٤        |
| . ماهية الضبط الاجتماعي   |            |
| . دور الثقافة في الضبط  | ١٠٦        |
| . تصنيف وسائل الضبط الاجتماعية                                  | ١٠٧        |
| - أ - البناءات الاجتماعية ودورها في تدعيم النظام .              | ١٠٨        |
| ب - دور النظم الاجتماعية .                                      | ١١١        |
| ( الأسرة - الدين - المدرسة - الاقتصاد - القانون - الحكومة -     |            |
| العلم والتكنولوجيا )  |            |
| - تعقيب   | ١١٦        |
| الفصل الرابع : نظريات الضبط الاجتماعي الحديثة والمعاصرة ١١٧-١٨٥ |            |
| نظريات تنتمي إلى الأطار العام لنظريته الفعل الاجتماعي :         | ١٢٠        |
| نظريته بارسونز .  |            |

| الموضوع   | رقم الصفحة |
|---|------------|
| - نظرية لايبير  | ١٢٧        |
| - نظريات في علاقة الضبط بالنسق الاجتماعي :              | ١٤٤        |
| - مومانز  |            |
| - باكلي   |            |
| - نظريات في التخطيط والضبط الديموقراطي ( مانهايم )      | ١٥٠        |
| - نظريات ثقافية تكاملية ( جيرفيتش )                     | ١٥٨ -      |
| - نظريات في علاقة الضبط بالتنظيم المجتمعي ( هولنج شيد ) | ١٦٢        |
| - المدخل الأنثروبولوجي إلى دراسة الضبط الاجتماعي .      | ١٦٦        |
| - النسق الاقتصادي                                       |            |
| - النسق الديني  | ١٦٨        |
| - النسق القراي .  |            |
| - أنساق الضبط الأساسية :                                | ١٧٠        |
| النسق السياسي   |            |
| - تعريف النسق السياسي                                   | ١٧١        |
| - تصنيف الانساق السياسية                                |            |
| - معايير التصنيف .                                      |            |
| - أمثاله لبعض الدراسات الحقلية .                        | ١٧٥        |
| - النسق القانوني :                                      |            |
| - تعريفه  |            |
| - تصنيفات القانون البدائي .                             |            |
| أ - مالفينسكي .   |            |

ب - رادكليف براون .

١٨١

- استخلاصات عامة .

الباب الثاني : التحليل الوسيولوجي للضوابط الاجتماعية ١٨٧ - ٢٧٩

الفصل الخامس : النظم والجماعات ضوابط اجتماعية ١٩١ - ٢٣٥

- مقدمة

- في النظم يوجه عام :

• تعريف النظام وطبيعته

٢٩٥

• خصائص النظم

١٩٧

• بناء النظم

١٩٩

• وظائف النظم

٢٠٢

- دور النظم في عملية الضبط الاجتماعي

١ - النظام الديني

٢١٢

٢ - النظام الإقتصادي

٢١٦

٣ - النظام التعليمي

٢٢٣

- دور الجماعة الأولية

٢٢٦

- الجماعة الثانوية والضبط الاجتماعي

٢٢٣

- نقد النظرية التناحية

الفصل السادس : الضوابط والتغيرات الاجتماعية الأخرى ٢٢٨ - ٢٧٩

٢٣٩

- تمهيد

- الامتثال والانحراف وفقدان المعايير

٢٥٠

- الأدوار والمراكز

| الموضوع                          | رقم الصفحة |
|----------------------------------|------------|
| - القوة والسلطة .                | ٢٥٤        |
| - عملية التكوين النظامي .        | ٢٦١        |
| - استنباج الضوابط الاجتماعية .   | ٢٦٤        |
| - النظام الاجتماعي العام .       | ٢٦٧        |
| . نظرية القهر .                  |            |
| . نظرية المصلحة .                |            |
| . نظرية الاتفاق القيمي .         |            |
| . نظرية القصور الذاتي .          |            |
| - الجزاءات الاجتماعية والضوابط . | ٢٧١        |

## الباب الثالث : القانون والمجتمع

### الفصل السابع : الملامح الأساسية لتطور دراسة القانون في علم الاجتماع

٢٨٥ - ٣١٥

|  |     |
|--|-----|
| - أولا : تطور الدراسة السوسيولوجية للقانون     | ٢٨٥ |
| - ثانيا : القانون من وجهة النظر الماركسية .    | ٣٥٧ |
| - ثالثا : علم الاجتماع القانوني وفقه القانون . | ٣١٥ |

### الفصل الثامن : موقف علماء الاجتماع من أهم مباحث القانون ٣١١-٢٦٥

|                                      |     |
|--------------------------------------|-----|
| - أولا : تعريف القانون .             | ٣١٩ |
| - ظاهرة اجتماعية ثقافية              | ٣٢١ |
| - محاولة لتحقيق العدالة في المجتمع . | ٣٢٢ |
| - نظام أخلاقيا ملزما .               | ٣٢٤ |
| - مرشد للملوك الانساني .             |     |

| الموضوع   | رقم الصفحة |
|---|------------|
| ثانيا : خصائص القانون                             | ٣٢٥        |
| - الاعتراف بالقواعد القانونية والامثال لها .      | ٣٢٦        |
| - الخصائص الرسمية في مقابل الخصائص البيكولوجية .  | ٣٢٧        |
| - الخصائص الواقعية في مقابل الخصائص المثالية .    | ٣٢٨        |
| ثالثا : نماذج للقانون وتكامله .                   | ١٢٠        |
| وابعا : جهود علماء الاجتماع في التصنيف .          | ٣٣٥        |
| ✓ - محاولة دوركيم ( تصنيف القواعد القانونية )     |            |
| ✓ - محاولة جيرفيتش .                              | ٣٤٦        |
| - تصنيف التجمعات الاجتماعية .                     |            |
| - تصنيف الاطر القانونية .                         |            |
| خامسا : وظائف القانون                             | ٣٥٦        |
| - بالنسبة للفرد                                   |            |
| - بالنسبة للمجتمع                                 |            |
| سادسا : وضع القانون في نسق الضبط الاجتماعي        | ٣٥٨        |
| تعقيب   | ٣٦١        |
| الفصل التاسع : القانون والجريمة والسلوك الانحرافي | ٢٦٩-٤٠٨    |
| - التعريف القانوني للجريمة                        | ٣٦٩        |
| - لاجرمية بدون قانون                              | ٣٧         |
| - لاجرمية إذا كان فعل الإعتداء محل تبرير قانوني   | ٣٧١        |
| - لاجرمية بدون سبق إصرار                          | ٣٧٢        |
| - لاجرمية بدون كفاءة أو أهلية                     | ٣٧٤        |



| الموضوع  | رقم الصفحة |
|--|------------|
| - درجات الجريمة                                  | ٣٧٦        |
| - الجريمة والأخطاء الأخرى .                      | ٣٧٧        |
| - تصنيف مجالات دراسة الجريمة                     | ٣٧٨        |
| ١ - علم اجتماع القانون                           |            |
| ٢ - نظريات مصادر الجريمة                         | ٣٧٩        |
| ٣ - الدفاع الإجتماعى .                           |            |
| - تجريم الذنب وعدم تجريمه                        | ٣٨٠        |
| - الجريمة والسلوك الانحرافى                      | ٣٨١        |
| - نماذج السلوك الانحرافى                         | ٣٨٦        |
| - مصادر السلوك الانحرافى .                       | ٣٩٤        |
| - الوظائف الإيجابية والمعوقات الوظيفية           | ١٠٤        |
| الفصل العاشر : العلاقة بين القانون والمجتمع      | ٤١٠-٤٣٧    |
| - أولا : القانون والقوة والتدرج الطبقي الاجتماعى | ٤١١        |
| - ثانيا : القانون والتنظيم الاجتماعى             | ٤١٩        |
| - بعض النظريات العامة                            | ٤١٩        |
| - تجربتان عالميتان                               | ٤٢٦        |
| - التجربة السوفيتية                              |            |
| - التجربة الأمريكية                              |            |
| - ثالثا : حدود القانون .                         | ٤٣٢        |
| - رابعا : التوازن والصراع والقانون .             | ٤٣٦        |

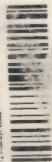
| رقم الصفحة | الموضوع             |
|------------|---------------------|
| ٤٦٨-٤٦٩    | - الخاتمة           |
| ٤٧١        | - المراجع العربي    |
| ٤٧٢        | - المراجع الاجنبي . |
| ٤٨١        | - فهرست الكتاب .    |







Urbahnschlag, A. 1991. *Verfahren*



0.52